المستقبل العربي

١٢/١٩٩٥

٢٠٢

● مسيرة السلام في الشرق الأوسط / موفق العلاف

● الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر / ناظم الجاسور

● حول مسألة الدولة في الفكر العربي / بنكيران محمد الطيب

الفد العربي الأفضل واحجية الانتظار الطويل / محمد جواد رضا

● تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية / معن بشور

العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة (ملف):

● الادراك المتبادل بين العرب والايرانيين / وجيه كوثراني ـ هادي خسرو شاهي

● الخطاب السياسي والاعلامي لدى الحكومات والنخبات / فهمي هويدي ـ ما شاء الله شمس الواعظين

● العلاقات الاقتصادية العربية ـ الايرانية الراهنة وآفاق تطويرها / جاسم السعدون ـ شمس أردكاني

كتب وقراءات:

● تقرير منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان العربية / سليمان الرياشي

● تقرير المسح الاستراتيجي، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ / عزيز حليمة

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قواعد النشر في المجلة
دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة المستقبل العربي بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الآلة الكاتبة تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخطٍ واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد اقصى. والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد اقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب اكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة اية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط ان لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت او أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى اصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف إلى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ برقياً: «مرعربي»

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الاشتراك السنوي:

ـ **المؤسسات**: في اقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار امريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً امريكياً).

ـ **الأفراد**: في اقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً امريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً امريكياً)، وفي امريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً امريكياً).

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE .

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثامنة عشرة | العدد مئتان واثنان | كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥

المحتويات

□ مسيرة السلام في الشرق الأوسط: التطورات والتحديات .....موفق العلاف ٤
□ افكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية .....معن بشور ١٧
□ حول مسالة الدولة في الفكر العربي: نقد الطوباوية:
دراسة في مفهوم الدولة عند العروي .....بنكيران محمد الطيب ٢٤
□ الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر:
أبعاده الإقليمية والدولية .....ناظم عبد الواحد الجاسور ٤٣

العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة (ملف):

■ الادراك المتبادل بين العرب والإيرانيين:
١ ـ الورقة العربية .....وجيه كوثراني ٦٠
٢ ـ الورقة الإيرانية .....هادي خسرو شاهي ٨٣
■ الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات
وتاثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية:
١ ـ الورقة العربية .....فهمي هويدي ٩٦
٢ ـ الورقة الإيرانية .....ما شاء الله شمس الواعظين ١٠٨
■ العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة
وآفاق تطويرها:
١ ـ الورقة العربية .....جاسم خالد السعدون ١١٤
٢ ـ الورقة الإيرانية .....علي شمس أردكاني ١٣١

رئيس التحرير: خيرالدين حسيب

آراء ومناقشات

□ الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل .....محمد جواد رضا ١٣٨

كتب وقراءات

□ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥ (المنظمة)
وتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة
حقوق الإنسان في الوطن العربي (المنظمة) .....سليمان الرياشي ١٤٤
□ المسح الاستراتيجي، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥
(المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) .....عزيز حليمة ١٤٨

مؤتمرات

□ تقرير عن ندوة:
تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر
دبي ـ الإمارات، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ ..... ١٥٥
□ تقرير عن ندوة:
التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي
البحرين، ٢٧ ـ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ .....مجيد هادي مسعود ١٥٩
* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٦
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨١

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

مسيرة السلام في الشرق الأوسط:
التطورات والتحديات(*)

موفق العلاف

نائب السكرتير العام للأمم المتحدة سابقاً
ورئيس الوفد السوري المفاوض في أعقاب مؤتمر مدريد.

أصحاب السعادة السفراء،
حضرات الأصدقاء والإخوة والأخوات،
سيداتي وسادتي،

يسعدني أن أكون الشخص المختار هذه الأمسية للتحدث أمام أعضاء وضيوف منظمة نبيلة عريقة كمنظمتكم، تقوم بمهام إنسانية سامية وتدافع عن حقوق الإنسان العربي.

أيها الأصدقاء، قد لا يكون الحديث عن الشرق الأوسط ومسيرة سلامه السلحفائيَّة المحفوفة بالعقبات وخيبات الآمال المتكررة، هو أفضل ما نختاره في هذه الأمسية الرمضانية الكريمة. غير أنه حديث يتصل بقدر الأمة العربية ومصيرها. وهكذا إذا لم يكن هذا الحديث ذو الشجون بمثابة «تسالي رمضان» بعد إفطاركم، فليكن بمثابة «صلاة تراويح» نؤديها وإن طالت عسى أن تروّح عن نفوسنا بعض ما يعتلج فيها من قلق وخشية على مصير منطقتنا ومستقبل أمتنا.

لا أظن أنه مر في تاريخ الصهيونية العالمية خلال المئة سنة الماضية منذ نشوئها، ولا في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ اندلاع معاركه وحروبه الفعلية قبل حوالي نصف قرن، حقبة من الزمن أفضل لإسرائيل وأكثر مدعاة لسعادة وارتياح قادتها من الحقبة الراهنة.

فخلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية التي تلت حرب الخليج كسرت الدولة العبرية طوق العزلة الذي ظل يحيط بها منذ قيامها في المنطقة، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول الأفريقية والآسيوية التي كانت قد قطعت علاقاتها معها، بل أنشأت علاقات جديدة مع عدد من الدول ـ بما في ذلك دول إسلامية وحتى عربية ـ ولم تعد منبوذة في الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي، بل أصبح الجميع يتسابق للتعاون والاتصال والاجتماع بها وعقد المؤتمرات والمشاورات معها.

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في فيينا ـ النمسا، بدعوة من فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان في النمسا وذلك في ١٩٩٥/٢/١٧.

الأكثر من ذلك، أصبحت إسرائيل فجأة - في نظر البعض - الأمل والملهم لتنمية المنطقة ورخائها وتقدمها التقاني والاقتصادي. وبالطبع تفككت من حولها - أو كادت - قيود المقاطعة الاقتصادية، آخر أسلحة العرب للدفاع عن النفس في زمن يقال فيه إنه لم يعد من الممكن لأية دولة استعمال القوة أو اللجوء إلى القوة لحل مشاكلها... باستثناء اسرائيل في ما يبدو.

ويتلفت الإنسان العربي ذات اليمين وذات الشمال بحثاً عن تعليل أو تبرير لما يحدث. إنه يدرك أن هناك «عملية سلام» تدور في المنطقة منذ أكثر من ثلاث سنوات ويعرف أن الفلسطينيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين تفاوضوا أو يتفاوضون مع إسرائيل منذ ذلك الوقت لتحرير أراضيهم واستعادة حقوقهم. وقد رأى احتفالات ومصافحات وحفلات توقيع ومعاهدات واتفاقات في أوسلو وواشنطن والقاهرة ووادي عربة والعقبة وطابا. الكل يتحدث عن السلام الحقيقي والشامل.. ولكن هل هناك سلام حقاً؟

القدس والضفة الغربية وحتى قسم كبير من قطاع غزة، والجولان والجنوب اللبناني.. هذه الأراضي العربية ما تزال جميعها تحت الاحتلال..

الغارات والقصف المدفعي والصاروخي ضد المدنيين في الأراضي اللبنانية ما يزال مستمراً في كل مناسبة وتحت كل ذريعة..

القمع والاضطهاد والقتل والتنكيل بالعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهدم البيوت وتدميرها وفرض منع التجوّل والحصار والاغلاق؛ ما يزال كل هذا مستمراً بعد سنة ونصف من اتفاق «غزة - أريحا» الذي وصف بانه اتفاق سلام تاريخي ووُزعت على أبطاله جوائز نوبل للسلام...

حمّى الاستيطان الصهيوني للأراضي العربية تزداد استعاراً.. تُنشأ المستوطنات الجديدة بين ليلة وضحاها بالرافعات والجرارات، وتُوسّع المستوطنات القائمة وتُشق الطرق العريضة مخترقة منازل السكان العرب وحقولهم وممتلكاتهم لتصل بين المستوطنات اليهودية.. ويُعلن عن خطة لبناء ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية خلال السنوات الثلاث القادمة...

والقدس المحتلة التي أجّلها اتفاق أوسلو، لم تؤجل اسرائيل استكمال اغتصابها وتوسيع حدودها ومنطقتها حتى باتت تشكل وحدها ما لا يقل عن ٢٢ بالمئة من مجموع مساحة الضفة الغربية.

أين السلام إذاً، ومتى نصل إليه؟ إذا كان الاخوة الفلسطينيون لم يستطيعوا بعد وضع أبسط نصوص اتفاق «غزة - أريحا» موضع التنفيذ مثل أمن المعابر وانسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق التجمع السكانية وإجراء الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء الفلسطينيين... وغيرها.. فمتى يتم تنفيذ جميع بنود الاتفاق ومتى يصل الفلسطينيون إلى المرحلة النهائية ليبحثوا القضايا الأكثر خطورة وأهمية مثل القدس والمستوطنات وتقرير المصير؟

أين السلام مع أطراف عملية السلام الآخرين؟ إذا تجاوزنا الأردن لبرهة بسبب اختلاف ظروفه في ما يتعلق بوضعية أراضيه المحتلة وحجمها من جهة ومدى تلاصقه وتأثره بمصير المسار الفلسطيني وتطوراته من جهة أخرى، الأمر الذي قد يفسّر - وإن كان لا يبرر - سرعة ما قام به من توقيع وتطبيع، إذا تجاوزنا حالة الأردن تلك، نجد أن مسيرة السلام لم تحقق أي تقدم يذكر على المسارين السوري واللبناني على الرغم من مرور أكثر من ٤٠ شهراً على بدء

المفاوضات المباشرة مع اسرائيل.

والواقع أن اسرائيل لا تستطيع أن تتذرّع لتبرير عدم التقدم على هذين المسارين بما تتذرع به من حجج ومغالطات لتبرير جمود المسار الفلسطيني مثلاً وعدم سماحها لأي تقدم جوهري فيه... فالمساران السوري واللبناني ليس فيهما حكم ذاتي أو مراحل أو مشكلة قدس أو ادعاءات توراتية ما أنزل الله بها ـ أصلاً ـ من سلطان.

فالمسار السوري يستند إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يؤكدان رفض احتلال أراضي الغير بالحرب ويجعلان انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها ـ بهذه الوسيلة ـ عام ١٩٦٧ الشرط الأول لإقامة السلام العادل والدائم في المنطقة.

والمسار اللبناني بالإضافة إلى استناده ـ شأن جميع مسارات أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ إلى هذين القرارين، يستند أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي يفرض على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الجنوب اللبناني من دون قيد أو شرط.

لماذا لا يتحرك هذان المساران إذاً؟

لا سبب طبعاً سوى المراوغة والتعنت الاسرائيليين.

إن جدية الأطراف العربية في عملية السلام لا يمكن أن تكون موضع شك ولا تحتاج إلى دليل لسبب بديهي، وهو أن هذه الأطراف العربية هي الجانب المحتلة أرضه والمنتهكة حقوقه. وبالتالي لا مصلحة للجانب العربي بتاتاً في إضاعة الوقت والمراوغة وعرقلة عملية السلام.

ثم إن جميع الأطراف العربية بقبولها المشاركة في مؤتمر مدريد، على الرغم من مآخذه وشروط انعقاده المجحفة والمفصّلة خصيصاً لمصلحة إسرائيل، برهنت على أنها اختارت الحل السلمي المبني على مبدأ إعادة الأرض مقابل السلام كخيار استراتيجي ـ لا كمناورة كما فعلت اسرائيل ـ وذلك اعتقاداً من هذه الأطراف العربية أن مبادرة الرئيس الأمريكي حينئذ جورج بوش ستطبّق على الصراع العربي ـ الاسرائيلي ما طُبِّقَ على حرب الخليج. أي أن الأسرة الدولية ـ وبالذات راعيي عملية السلام ـ ستطبق على الاحتلال الاسرائيلي المستمر للأرض العربية منذ أكثر من ربع قرن ما طبقته على الاحتلال العراقي للكويت الذي استمر بضعة أشهر.. فالاحتلال هو الاحتلال، والعدوان هو العدوان، و«النظام العالمي» سواء كان قديماً أو جديداً ينبغي أن يُنهي الاحتلال ويرفع العدوان.

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث للأسف، بل وصلت «ازدواجية المعايير» من قبل المجتمع الدولي ومن قبل راعيي المؤتمر والولايات المتحدة بالذات حداً يثير الاستغراب والسخرية. ولا حاجة إلى تعداد الأمثلة على هذا التحيز وتلك الازدواجية فهي أكثر من أن تحصى.

لقد صبرت الأطراف العربية صبراً مديداً وكظمت غيظاً شديداً طوال هذه المسيرة السلمية، على رغم استفزازات اسرائيل ومناوراتها ومجادلاتها المستمرة للتفريق بين المسارات العربية والتلاعب بها وتعمد التباطؤ أو الاسراع بالنسبة إلى كل منها على التوالي لمحاولة خلق البلبة في ما بينها واعتصار أقصى ما تستطيعه من تنازلات من كل منها بمفرده. وقد حاولت دول الطوق إفشال هذه المناورات الاسرائيلية لفترة تقارب ١٨ شهراً عن طريق التنسيق المستمر والاجتماعات المتواصلة سواء على مستوى الوفود أو على مستوى وزراء الخارجية، وأظن أنها حققت قدراً لا بأس به من النجاح في هذا خلال تلك الفترة على الأقل.

ولكننا ـ ونحن الآن في هذا الملتقى العربي الخالص وفي هذا الجو الأخوي المغلق ـ يجب

أن نتصارح ونعترف بأن إسرائيل استطاعت في نهاية الأمر أن تفك ذلك «الطوق التنسيقي» وأن تستفرد ببعضنا، الأمر الذي سيعود بالضرر في اعتقادي، ليس على من بقي متمسكاً بالشمولية وصامداً للضغوط فحسب، بل أيضاً على أولئك الذين تسرعوا وسمحوا لاسرائيل باستفرادهم. وإن ما نشاهده اليوم من تفاقم الوضع في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وما يلاقيه إخوتنا حتى في منطقة الحكم الذاتي التي يفترض أنها تحررت أو كادت، هو أكبر دليل على أن إسرائيل استغلّت انشراخ التنسيق العربي والفصل بين المسارات والأطراف الأشقاء في صراع واحد الجوهر واحد المصير، لتمضي في تنفيذ سياسة الأمر الواقع ولتمعن في توسعها الاستيطاني وتغلغلها الاقتصادي وتحقيق مخططاتها الصهيونية.

إذاً فعملية السلام الآن في أفضل التقديرات متعثرة على المسار الفلسطيني، مجمدة على المسارين السوري واللبناني. بعبارة أخرى إن السلام الموعود لم يحلّ بعد في المنطقة على رغم مرور ثلاث سنوات ونصف على بدء مفاوضات مدريد وسنة ونصف على اتفاق غزة ـ أريحا.

إزاء هذه الحقيقة الثابتة، حقيقة انعدام التقدم الحقيقي في مسيرة السلام بما يكفل الحقوق العربية، وثبوت تعنت إسرائيل ورفضها الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية وإمعانها في قمع واضطهاد السكان العرب في الضفة الغربية والقدس والقطاع ومواصلتها العدوان على الجنوب اللبناني وإشعالها نار الفتنة والاقتتال بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد وتكثيفها للاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، إزاء هذا كله، يصعب على الانسان العربي أن يفهم هرولة بعض الإخوة العرب نحو إسرائيل وتسرعهم بالتطبيع والتجارة والتعامل وتبادل الزيارات وعقد المؤتمرات معها على أعلى المستويات.. في حين لم يتغيّر شيء على الأرض في أي من الجبهات الرئيسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وفي حين ما تزال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية تحت الاحتلال.

ألم يكن من الأجدر تأجيل هذا الانفتاح غير المجزي وغير المبرر حتى يتمكن أشقاؤهم من تحرير أراضيهم واستعادة حقوقهم؟ ألم يكن الأولى استخدام «الوعد» بمثل هذا الانفتاح على عدو الأمس ـ وهو ما يزال في الواقع عدو اليوم ـ لإغراء هذا العدو بالتراجع عن عدوانه والكف عن المراوغة والتعنت، والإلتزام بأن ينسحب فعلاً من الأراضي التي احتلها بالغدر والعدوان، قبل أن يطالب بالتمتع بثمرات السلام والتجارة والتعاون مع دول المنطقة؟ أترك للضمير العربي الإجابة عن هذا السؤال في الوقت المناسب.

أما السؤال الملح اليوم والذي يجدر بكل عربي أن يطرحه فهو التالي: هل تريد اسرائيل السلام حقاً؟ وهل سينتهي الخطر الصهيوني ضد الأمن العربي إذا ما عقدت اسرائيل اتفاقات سلام مع دول المواجهة كافة، بل مع الدول العربية جميعها؟ سؤالان إذاً.. لا سؤال واحد.. وإن كانا مرتبطين ومكملين أحدهما للآخر منطقياً.

هل تريد اسرائيل السلام حقاً؟

قبل أن أتهم بالمبالغة أو التشاؤم أقول إن الجواب عن هذا السؤال يتوقف على «نوع» أو «ماهية» السلام الذي نتحدث عنه.

إذا كان المقصود بالسلام.. السلام العادل الحقيقي المستند إلى الحق والعدل والشرعية الدولية، فالجواب قطعاً لا. إسرائيل لا تريد هذا النوع من السلام.

أما إذا كنا نعني بالسلام «السلام الاسرائيلي ـ الأمريكي» المعتمد على اختلال موازين القوى والضغط والمساومة، فلربما كان الجواب بالايجاب. هذا هو ما يفسر تعثر عملية السلام

حتى الآن - خصوصاً على المسارين السوري واللبناني -، فالأمة العربية لم تعش لسبعين أو ثمانين عاماً في صراع وحروب مع الصهيونية ومع إسرائيل منذ العشرينيات والثلاثينيات لتستسلم في التسعينيات. وإذا كنا قد اعتمدنا اليوم السلام كخيار استراتيجي تحبذه الظروف والأحداث والمتغيرات العالمية فلا يعقل أن يعني خيارنا الاستراتيجي هذا سلاماً زائفاً يضفي الشرعية على اغتصاب شبر واحد من الأراضي العربية أو يسكت على انتهاك ذرة واحدة من حقوق شعبنا العربي.

لو أن إسرائيل كانت تريد السلام الحقيقي فعلاً بينها وبين جيرانها العرب لكانت انتهزت فرصة جلوس جميع أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي العرب معها من دون استثناء - لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي - للاتفاق معهم من دون لف ودوران وتشويهات ومغالطات، على تنفيذ معادلة السلام التي قام عليها مؤتمر مدريد وأيدها المجتمع الدولي بأسره.. معادلة الأرض مقابل السلام.. خاصة وأن جميع الأطراف العربية - ومن دون استثناء أيضاً - أكدت أنها على استعداد لإقامة علاقات السلام الطبيعية مع اسرائيل إذا انسحبت هذه الأخيرة من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. ولكن ها هي اسرائيل تكاد تقتل عملية السلام بأسرها وتضيّع هذه الفرصة التاريخية التي أتيحت لها لكي تُقبل - بعد نصف قرن من إنشائها وللمرة الأولى - كواحدة من دول المنطقة.

غير أن إسرائيل لا تريد أن تكون واحدة - مجرد واحدة - من دول المنطقة، فذلك يتنافى في الحقيقة مع فلسفة الصهيونية العالمية ومنطقها ومخططات الدولة اليهودية وأطماعها.

فإسرائيل ذات الحجم السكاني والجغرافي الصغير نُفخت خلال السنوات الـ ٤٧ الماضية بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والتقاني من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية - وحتى الشرقية قديماً - ويهود العالم لتصبح إحدى الدول النووية المعدودة في العالم ولتملك ترسانة من السلاح التقليدي وغير التقليدي لا يتوفر ولا يمكن أن يتوفر لدولة أخرى في مثل حجمها ومواردها وعدد سكانها.

هذه الدولة التي تجاهر الولايات المتحدة منذ سنين وعلى رؤوس الأشهاد بأنها تضمن تفوّقها الاستراتيجي والعسكري الكميّ والنوعي على كافة الدول العربية مجتمعة، كيف يمكن لها أن تقبل بأن تصبح - في زمن السلام - مجرد إحدى دول المنطقة فحسب؟

وما يصدق على المجال العسكري يصدق أيضاً على المجال الاقتصادي. فاسرائيل لا تريد أن تكون شريكاً عادياً في اقتصاد المنطقة، ولا يناسبها بالطبع أن يكون نصيبها من «كعكة» الرخاء الاقتصادي الذي قد يجلبه السلام متناسباً مع حجمها، وعدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة.

من يتابع الهجمة الاسرائيلية المحمومة لمحاولة جعل اسرائيل مركز المشاريع والخطط الاقتصادية الاقليمية وبؤرة النشاطات التقانية والصناعية والتجارية والسياحية مابين مشرق العالم العربي ومغربه كما تجلى ذلك بوضوح من المؤتمرات والاجتماعات التي أخذت تتوالى بتسارع غريب لوضع أسس ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد حتى قبل أن يتحقق شيء من السلام، من الدار البيضاء إلى طابا إلى واشنطن، من يتابع ذلك يدرك أن إسرائيل تحاول أن تهيمن منذ الآن على مستقبل المنطقة الاقتصادي وأن تحصل على نصيب الأسد في جميع المجالات بدعم من الولايات المتحدة والدول الغربية.

لا يعني هذا طبعاً أن إسرائيل ستنجح في السيطرة الاقتصادية على المنطقة بالفعل - اللهم

إلا إذا تهاون العرب في صيانة مصالحهم الاقتصادية في عقر دارهم مثل تهاونهم في صيانة مصالحهم السياسية والاستراتيجية ـ ولكن من الضروري التنبيه منذ الآن إلى أن هذه المطامع الاسرائيلية ليست هي بنت اليوم وإنما تعود إلى عقود عديدة من السنين.

والمهم في كل هذا هو معرفة الدور الذي يمكن لاسرائيل أن تلعبه اقتصادياً في المنطقة. ما هو هذا الدور وما الذي يمكن أن تسهم به اسرائيل لإفادة اقتصاد دول الشرق الأوسط مما لا يستطيع العرب أنفسهم أن يقدموه أو يؤمنوه من مصادر دولية أخرى بثمن أقل وشروط أفضل؟

باستثناء المعرفة التقنية المتقدمة في بعض المجالات، والتي يمكن الحصول عليها اليوم ـ وبشكل أعمق ـ من دول صديقة عديدة لا تأخذ في حساباتها ـ كما تفعل اسرائيل ـ الاعتبارات الاستراتيجية التي تدفعها إلى عدم تفضيل حصول العرب جدياً على التقنية العالية، باستثناء المعرفة التقنية «المراقَبة» والمحدودة هذه، ليس لدى اسرائيل ما تسهم به بشكل فعال عن طريق التمويل أو المواد الخام أو القوى العاملة أو السوق الاستهلاكية، في أية تنمية صناعية أو اقتصادية عربية أو سوق مشتركة.

وعلى أي حال، لماذا يحتاج العرب إلى اسرائيل لإقامة سوق مشتركة ظلوا يحلمون بها ويتمنون قيامها منذ عقود عدة؟ صحيح أن الأقطار العربية تقاعست ـ يجب أن نعترف بهذا ـ عن العمل الجاد لإقامة هذه السوق ولم تنفذ الكثير من القرارات والتوصيات التي كانت ستخرج بها ـ لو أنها نفذت ـ إلى حيّز الوجود. ولكن الحل لا يكمن الآن في اللجوء إلى اسرائيل لتقيم لنا سوقنا العربية المشتركة لفائدتها هي قبل غيرها، فضلاً بالطبع عن أن تلك السوق لن تكون حينئذ عربية على الاطلاق.

ويثير الحديث عن السوق المشتركة في المنطقة، هل هي سوق عربية مشتركة أو سوق شرق أوسطية مشتركة، حديثاً مماثلاً، لا يقل وخزاً وإيلاماً لضمير كل عربي، عن جامعة الدول العربية وهل تبقى جامعة عربية أم نقلبها هي الأخرى جامعة شرق أوسطية؟

ليت الأمر ظل دعابة سمجة فحسب أطلقها وزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز الذي تحدث عن امكانية انضمام دولته الصهيونية إلى هذه الجامعة ـ جامعتنا ـ بشرط تغيير اسمها إلى جامعة الشرق الأوسط. ضحكنا جميعاً باستهزاء عندما قرأنا تصريح وزير الخارجية الصهيوني الذي كان يقصد منه من دون شك السخرية من أهم وأقدم مؤسسات العمل العربي المشترك والتي تمثل ـ رغم ضعفها وإخفاقاتها ـ رمز الوحدة القومية العربية وهيكلها. وقلنا مبتسمين «حراميها يريد أن يصبح حاميها».. إلى أن طالعنا تعليق لناطق باسم الجامعة العربية «يستبعد» انضمام اسرائيل إليها.. ودهشنا أكثر من هذا «الاستبعاد» لما هو نقيض سبب وجود الجامعة العربية بالذات، ولما يفترض أصلاً بأنه مستحيل.

إن من أخطر الآثار الجانبية التي أحدثتها عملية السلام التي تدور في سنتها الرابعة من دون جدوى حقيقية ومن دون تقدم جوهري على الجبهات الرئيسية، من أخطر هذه الآثار الشعور الزائف بأن السلام قد استتب في المنطقة فعلاً، ولم يبق على دولها وشعوبها سوى أن تمد أيديها لتقطف ثمرات السلام الاقتصادية وتنعم بالرخاء والتنمية.

هذا الشعور الزائف الكاذب بحلول السلام لمجرد أن الجميع يصرحون بتمسكهم بعملية السلام وتصميمهم على الاستمرار فيها ومتابعتها، على رغم النكسات، وعلى رغم استمرار الاحتلال، وعلى رغم التصلب والتعنت والمراوغات الاسرائيلية، استغلته الدولة الصهيونية لإيهام

الأسرة الدولية بأنها أصبحت دولة مسالمة سوت خلافاتها مع العرب وخيّم السلام في ما بينها وبينهم. أما جنود احتلالها الذين ما يزالون يرابطون في القدس العربية والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان، فتلك قضية بسيطة يجب ألا تشغل بال العالم، بدليل أن القادة العرب من دول المواجهة وغير دول المواجهة يعقدون الاجتماعات مع زعماء إسرائيل ويتبادلون الزيارات معهم ويتصافحون ويتجاملون ويلتقطون الصور التذكارية ويدعونهم للاشتراك حتى في اجتماعات القمة العربية الخاصة بهم.

هذا الجو السلمي الزائف في المنطقة ساهم في إخراج إسرائيل من العزلة وسهّل التطبيع المجاني معها وزاد من الأعباء والمصاعب التي تواجه الوفود السورية واللبنانية وحتى الفلسطينية التي ما تزال تفاوض إسرائيل لتحرير أراضيها وانتزاع حقوقها.

ولكن إذا كان فجر السلام قد بزغ فعلاً، وإذا كان عدو العرب الألد خلال القرن العشرين قد أصبح صديقهم وشريكهم، فلماذا تبقى الأرض العربية تحت الاحتلال؟ ولماذا لا تتقدم مفاوضات السلام بصورة تتناسب مع هذا التحول السلمي المزعوم الذي طرأ فجأة على إسرائيل؟

المفاوضات السورية الاسرائيلية مثلاً، لماذا لا تسجل أي تقدم حقيقي بعد ١٥ جولة وأكثر من ١٠٠ جلسة محادثات مباشرة وجهاً لوجه خلال ما يقرب من أربع سنوات؟ ما هو المستحيل الذي تطلبه سوريا وتنادي به؟ وما الذي تطلبه إسرائيل وتصر عليه؟ ولماذا لا يتحقق التقدم؟

لقد أعلنت سوريا منذ البداية أنها تنشد السلام الحقيقي الشامل والعادل. السلام الذي ينهي عدوان إسرائيل على الأمة العربية ويعيد إلى كل ذي حق حقه. سلام الشجعان لا سلام الاستسلام.

وإزاء تشويه إسرائيل لموقف سوريا ومطلبها العادل بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ليمكن إقامة السلام معها، وادعاء إسرائيل بأن سوريا لا تقصد من عبارة السلام أكثر من «إنهاء حالة الحرب» أطلقت سوريا معادلة: «الإنسحاب الكامل مقابل السلام الكامل».

ولكن إسرائيل عادت تسأل وتشكّك: ما الذي تقصده سوريا بالسلام الكامل؟ وهل يعني ذلك الحدود المفتوحة والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية؟

وكظمت سوريا غيظها من هذا الإمعان في الوقاحة من قبل محتلٍ معتدٍ يفرض الشروط ويحدد الثمن لإنهاء عدوانه، في حين كان ينبغي له أن يُحاسب ويُعاقب عليه، وأجابت: إذا قامت إسرائيل بالانسحاب الكامل، فإن سوريا على استعداد لإقامة علاقات سلم عادية معها في إطار السلام الشامل.

وعندما تجد اسرائيل نفسها محصورة في الزاوية في ما يتعلق بحتمية انسحابها الكامل، تلجأ إلى إثارة المطالب التعجيزية والشروط المسبقة التي تعرف سلفاً أنها مرفوضة لأنها تتنافى مع الكرامة أو مع السيادة أو مع كليهما. فهي تارة تريد مفاوضات سرية، وتارة تريد رفع مستوى المفاوضات، وتارة تلح على اجتماع قمة، وتارة تطالب بخطوات تطبيعية مسبقة بحجة «إقناع» الرأي العام الاسرائيلي و«تطمينه» عن النوايا السورية.

إقناع الرأي العام الاسرائيلي بماذا؟

بكفّ عدوان كيانه وجيشه عن بلد آخر..؟ ومتى كانت مبادئ الشرعية الدولية تخوّل المعتدي تبرير عدوانه بقناعة، أو عدم قناعة، رأيه العام بما يفعل؟ هذه الوقاحة لا تقل عن وقاحة القيادة الاسرائيلية حين تقول إنها ستعرض أي قرار تتخذه بالانسحاب من الجولان على الاستفتاء الشعبي قبل تنفيذه. كأن أراضي الشعوب الأخرى وتراثها القومي ملك لاسرائيل ورهن بما يراه شعبها أو ما لا يراه.

ثم لماذا المفاوضات السرية؟ والسرية بالنسبة إلى من؟

المفاوضات الثنائية كانت تجري منذ مؤتمر مدريد في غرفة مغلقة لا يحضرها إلا الوفدان المعنيان: السوري والاسرائيلي في هذه الحالة. صحيح إن لجدران الغرف آذان كما يقولون.. ولكن هذا لم يكن عائقاً أبداً، فالآذان الوحيدة التي كان من الممكن أن تكون مصيخةً هناك ليست غريبة ولا «غير صديقة» لاسرائيل.. آذان الراعي الأمريكي.

وفي ما عدا هذا الراعي الأمريكي لم يكن أحد يعرف التفاصيل الصغيرة التي تحتاج إلى المناقشة والتفاهم بعيداً عن الضجيج الاعلامي والبيانات الرسمية. وكان ما يدلي به رئيسا الوفدين ينحصر في الخطوط العريضة للمواضيع وهي غير خافية ولا يجب أن تكون خافية على أحد. فأسس عملية السلام معروفة وهدفها معروف: وضع نهاية للصراع العربي ـ الاسرائيلي على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ من جهة، وقبول العرب عقد اتفاقيات سلام استناداً إلى ذلك من جهة أخرى. أي بعبارة أخرى تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وقراره رقم ٤٢٥ إعمالا لمبدأ «الأرض مقابل السلام».

كل هذا معروف للجميع. وأي «أسرار» تخرج عن نطاق «الأرض مقابل السلام» لا يمكن إلا أن تعني محاولة إسرائيلية للالتفاف على هذا المبدأ وتشويه تنفيذ القرارات التي بنيت عليها عملية السلام. لهذا رفضت سوريا «المفاوضات السرية» وستظل ترفض إجراء محادثات في الظلام. وحصيلة المفاوضات السرية التي جرت في المنطقة على مسارات أخرى تثبت أنها كانت على حقّ.

الشيء نفسه يمكن أن يقال عن رفع مستوى المحادثات وعن إلحاح اسرائيل على اجتماع مبكر على مستوى القمة. فالاجتماع على مستوى القمة يجب أن يكون له ما يبرره ويجب أن يكون مضمون النجاح حتى لا تنهار عملية السلام بكاملها إذا لم يسفر اجتماع أعلى شخصيتين لدى الطرفين عن اتفاق. ثم إن هناك ناحية مهمة يجب أن تدركها إسرائيل، وهي أن رئيس الدولة يمثل كرامة الوطن ولا يعقل أن يجلس القائد الرمز مع قائد مقابل رمز لبلد ما زالت أقدام جنوده تدنس باحتلالها الأراضي السورية.

وعلى كل حال، «لو بَدْها تشتّي كانت غيّمت» كما يقولون في بلادنا. فقد عُقدت المفاوضات على مستوى رؤساء وفود بمرتبة معاوني وزراء، ثم على مستوى السفراء الممثلين ليس للدول فحسب، بل لرؤساء الدول وحتى على مستوى رؤساء الأركان. ولم ينتج من أي من هذه المفاوضات المطوّلة ما ينم عن أية رغبة اسرائيلية جدية بالسلام الحقيقي. وقبل المطالبة باجتماعات القمم، يجب أن تثبت اسرائيل أنها على ذلك المستوى من المسؤولية والجدية.

من الذرائع والمراوغات الاسرائيلية التي تلجأ إليها اسرائيل أيضاً لتعطيل عملية السلام ما لم يرضخ الطرف العربي إلى مشيئتها «خرافة الأمن الاسرائيلي» أو ما يدعى «الترتيبات الأمنية».

وأقول «خرافة الأمن الاسرائيلي» لا لأنكر على أية دولة أو شعب حقه في الأمن وفي حماية

أرضه وسيادته. على العكس، أنا أؤمن بأن موضوع الأمن هو الأصل والجوهر لأن من لا أمن له، لا سيادة له، ولا حصانة لأرضه وكرامته وحقوقه.

وأقول «خرافة الأمن الاسرائيلي» لأن اسرائيل كانت ـ حتى قبل أن تولد كدولة عندما كانت مجرد عصابات الهاغانا وشترن والإيرغون زفاي ليومي ـ وما تزال حتى اليوم المصدر الحقيقي الوحيد لتهديد أمن الآخرين وإرهابهم وغزوهم واحتلال أراضيهم وتشريد مواطنيهم وشعوبهم.

هل تخشى اسرائيل هذه على أمنها وهي التي شنّت على العرب خلال الخمسين سنة الماضية ما لا يقل عن أربعة حروب عدوانية وما تزال تحتل حتى اليوم أراضي ثلاثة شعوب عربية؟

ممن الخطر على أمن اسرائيل وهي القوة النووية الوحيدة في المنطقة، والشريك الاستراتيجي المدلّل للقوة العظمى الوحيدة في العالم التي تكفل منذ سنين طويلة تفوقها العسكري الكمي والنوعي ضد كافة الدول العربية مجتمعة، والتي حولتها إلى ترسانة ضخمة للأسلحة المدمرة والفتاكة؟

لنكن إذاً جدّيين، ولنقلها بصراحة. أمن الدول والشعوب العربية هو الذي سيبقى مهدداً من قبل اسرائيل حتى لو وقعت اتفاقات سلام مع الدول العربية جميعها، ما لم تجرد من الأسلحة النووية والمدمرة في نطاق شرق أوسط خالٍ من هذه الأسلحة، وتنضم إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية، والأهم.. ما لم تقلع عن اعتبار نفسها كياناً مميزاً على حساب الآخرين، له وحده حق السيطرة والتسلح والهيمنة العسكرية والتقنية والاقتصادية.

الغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تضغط بشدة في هذه الأيام على مصر والدول العربية الأخرى لتجديد توقيعها على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، لا تجد غضاضة في السكوت على رفض اسرائيل الانضمام إلى هذه الاتفاقية على رغم ما يُزعم من حلول السلام في المنطقة. حتى إذا اعتبرنا ـ كما هو الأمر فعلاً ـ بأنّ السلام لم يخيّم بعد على المنطقة، فلماذا يُرغم الغرب «غير النوويين» على التوقيع والانضمام في حين تُعفى اسرائيل «النووية» من هذا الالتزام علماً بانها ترفض أي تفتيش أو إشرافٍ دولي على مفاعلاتها ومراكزها النووية؟

سيكون طبعاً من أكبر الخطأ أن تقبل أية دولة عربية هذا الاستثناء الاسرائيلي المفضوح الذي يشكل تهديداً بالغ الخطورة للأمن العربي ولمستقبل السلام في المنطقة.

إن هذا المنطق التمييزي العجيب في ادعاء اسرائيل لنفسها ما تنكره وتحرمه على الآخرين بدعم من الولايات المتحدة الامريكية للأسف، تستخدمه اسرائيل من دون حياء في مفاوضات السلام. ففي ما يتعلق بالأمن والترتيبات الأمنية مثلاً أبدت سوريا منذ البداية ـ انطلاقاً من قناعتها بأن العرب هم الذين كانوا دائماً هدف العدوان الاسرائيلي وضحيته ـ استعدادها لقبول أية ترتيبات أمنية يتفق عليها بشرط أن تستند إلى عدد من المبادئ وخاصة المبدأين التاليين:

أولاً: أن يكون الأمن للطرفين والا يكون أمن أي طرف على حساب أمن الطرف الآخر أو سيادته أو حرمة أراضيه.

ثانياً: أن تكون أية ترتيبات أمنية يتفق عليها متماثلة ومتساوية على جانبي خط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الذي يجب أن تنسحب اسرائيل إلى ماورائه.

وفي حين اضطر الاسرائيليون إلى التظاهر بقبول المبدأ الأول الذي يصعب رفضه او الاعتراض عليه، فقد حاولوا المراوغة والتلاعب بمنطق المبدأ الثاني حول ضرورة تساوي الضمانات والترتيبات الأمنية بالنسبة إلى الطرفين على الجانبين. فأخذوا يطالبون سوريا مثلاً بمناطق مجردة مساحتها على الجانب السوري أضعاف مساحتها على الجانب الآخر بحجة أنهم مع قبولهم بمبدأ المساواة إلا أن هذه المساواة يجب أن تكون نسبية بالنظر إلى اتساع مساحة سوريا وصغر مساحة إسرائيل.

وطبعاً، لا يمكن لسوريا أن تقبل بمثل هذا المنطق المعوج الذي تخفي اسرائيل وراءه ما تحاوله دائماً من الاعتداء على سيادة الآخرين والافتئات على حقوقهم وفرض شروط مهينة بحقهم. فسوريا ترى أن السلام العادل والشامل الحقيقي هو أقوى وأفضل الضمانات الأمنية، وأن العرب أشد حاجةً إلى حماية أنفسهم من إسرائيل من حاجة إسرائيل إلى حماية نفسها منهم كما أثبتت تجارب الخمسين سنة الماضية.

ومع ذلك إذا أرادت إسرائيل منطقة مجردة كائناً ما كان عمقها على الجانب السوري من خط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فيجب أن يقابلها منطقة مجردة بعمق مماثل أيضاً على الجانب الاسرائيلي من الخط. الشيء نفسه يطبق بالنسبة إلى أي إجراء أو ترتيب أمني يتفق على ضرورته الطرفان: التماثل والتوازي والتقابل والمساواة في الإجراءات على الجانبين.

غير أن اسرائيل ما تزال تراوغ وتتهرب من هذا الالتزام لأنها لا تخشى في الحقيقة على أمنها المزعوم بقدر ما تحاول استغلال هذه الذريعة للإبقاء على سيطرتها على أجزاء من الأرض العربية بحجة الأمن. وهذا ـ إلى جانب أمور كثيرة أخرى ـ هو ما يعرقل أي تقدم على المسار السوري، وعلى المسارين اللبناني والفلسطيني؛ تكرار الحجة نفسها: استغلال «الأمن» كذريعة للإبقاء على السيطرة أو لإضفاء الشرعية على التوسع الجغرافي.

هذه السياسة وهذه المؤشرات ومثيلاتها تؤكد جميعها أن إسرائيل غير مخلصة وغير جادة في ادعاء الرغبة في السلام. وأن كل ما تريده في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة هو تغيير القناع الذي يستر وجه مخططاتها الصهيونية، من الهيمنة المفضوحة العارية عن طريق الاحتلال والقصف والقمع والغارات، إلى هيمنة وتغلغل مستترين في قلب الوطن العربي في المجالات الاقتصادية والتقنية والثقافية والسياحية. كل ذلك، مع إبقاء السلاح النووي والتفوق العسكري سيفاً مسلطاً على رقاب الأقطار العربية، ومع محاولة المراوغة والإطالة في عملية السلام لعدد من السنين، لمحاولة إرهاق من بقي من المفاوضين العرب واعتصار مختلف التنازلات الاقليمية والسيادية منهم في الوقت الذي تتفاقم فيه حركة التطبيع مع الأقطار العربية، بحجة استمرار عملية السلام وبذريعة «تشجيع» إسرائيل على مزيد من الايجابية والمرونة بشأنها.

ولن يقف الخطر الاسرائيلي عند هذا الحد. فالمتغيرات الدولية واندحار ما كان الغرب يسميه بالخطر الشيوعي الذي كانت اسرائيل تستغله لتقديم نفسها كقاعدة للعالم الحر على الخط الأمامي في وجه الشيوعية، كل ذلك أجبر اسرائيل، منذ سنوات عدة زامنت بداية مؤتمر مدريد أو سبقته بقليل، على التفتيش بلهفة عن دور جديد يبقيها ضرورية أو مفيدة على الأقل للعالم الغربي وللولايات المتحدة بالذات.

ووجد أنصار اسرائيل وعملاؤها من اليهود والمتصهينين الأمريكيين والغربيين بسرعة، العدو الجديد.. عدو الحضارة الغربية والتقدم الانساني والعالم المتمدين.. عدو اسمه «الاسلام» أو «التطرف الاسلامي».

وفجأة بدأت أجهزة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، ووسائط الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب في جميع أنحاء العالم، تغرق المكتبات والصحف وموجات الاذاعة والتلفزيون بالكتب والمقالات والدراسات والبرامج والأفلام عن الخطر الاسلامي والتطرف الاسلامي والارهاب الإسلامي.

واستغلت اسرائيل أحداث العنف التي تقوم بها للأسف بعض الجماعات الاسلامية في أقطار عربية كمصر والجزائر لتخلط بين هذه الأحداث الناشئة عن أسباب ودوافع سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، والتي تلقى بحق الشجب والإدانة الجماعية لتعرضها لحياة المواطنين المدنيين الأبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل في تلك الصراعات السياسية الداخلية، وبين ما تقوم به بعض حركات المقاومة الاسلامية ضد الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية واللبنانية المحتلة.

فالتطرف أو «الارهاب» الاسلامي الذي تندد به إسرائيل وتستعدي العالم ضده هو ما يقوم به رجال المقاومة الذين يتصدون لجنود احتلال العدو أو للقوات المتعاونة معه أو المستوطنين المغتصبين لأراضيهم؛ وحقّ المقاومة هذا هو حقّ مشروع، بل عمل واجب تؤيده جميع القوانين ومبادئ الشرعية الدولية وفي مقدمها ميثاق الأمم المتحدة. وإرهاب العدو المحتل الذي يتشبّث بأرضك ويرفض الانسحاب منها ليس ارهاباً، بل عمل بطولي من أعمال المقاومة المشروعة. ولا يسلب منه صفة المقاومة البطولية هذه، أن المقاوم إسلامي أو ينتمي إلى منظمة اسلامية. فضلاً عن أن هناك حركات مقاومة عربية عديدة غير دينية أو غير إسلامية.

ويجدر بالأطراف العربية ـ وخاصة تلك المنهمكة في مفاوضات أو عقد اتفاقات مع إسرائيل ـ أن تحذر من المشاركة في هذا الخلط والتشويه المتعمد من قبل اسرائيل بين منظمات إسلامية مقاومة للاحتلال مثل «حماس» أو «الجهاد» أو «حزب الله» وبين ما تدعوه اسرائيل «الارهاب الاسلامي» وتستعدي الدنيا عليه. وأحرى بالعالم العربي والعالم الاسلامي أجمع أن يحذر من هذه الحملة الاسرائيلية ـ الامريكية الخبيثة ضد الإسلام، والتي بدأت للأسف تجد انعكاسات خطيرة ومقلقة في أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم، والعمل على فضحها وكشف الدوافع الحقيقية من ورائها.

أيها الإخوة والأخوات

أخشى أن أكون قد رسمت صورة قاتمة ـ ولكنها للأسف حقيقية ـ لوضع عملية السلام الراهن وما يمثله استمرارها على هذا المنوال ـ أي من دون تقدم حقيقي أو نتيجة ايجابية ـ من محاذير ومخاطر لأمن الوطن العربي قومياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ولكن كيف تحقق عملية السلام أهدافها بتحرير الأرض واستعادة حقوق الأمة العربية وكرامتها إذا كنّا نتخلى عن أسلحة دفاعنا ومناعتنا واحداً تلو الآخر؟ الوحدة، التضامن، التنسيق، المقاطعة.. وإذا كنا نسمح للعدو ـ الذي سيظل عدواً طالما بقي محتلاً لشبر واحد من أراضينا ـ أن يأخذنا واحداً بعد الآخر عِصياً منفردة متناثرة، بدلاً من أن نواجهه حزمة واحدة تأبى الانكسار؟

هل صحيح أن زمن القومية العربية قد انتهى وأن تعابير عشنا على إلهامها عشرات السنين وحفزت إرادتنا في أحلك الساعات، كالوحدة العربية والتضامن العربي والأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة ووحدة الهدف والمصير، هل أصبحت هذه جميعها عبارات فارغة من مضمونها ومحتواها؟، أم تُرانا نحن الذين أصبحنا فارغين من السؤدد والطموح، مفرّغين من الأمل والثقة بالنفس؟

هل أن عبارات ما نفتأ نستعملها: أقطار المواجهة، دول الطوق، منظمة التحرير، ثورة حتى النصر، ما تزال تعني ما كانت تعنيه؟ أم أن علينا أن نسقطها من قواميسنا ومعاجمنا قبل إسقاطها من خطابنا السياسي وشعاراتنا؟

لا يمكن أن يكون هذا هو مصير **القومية العربية** التي سقط من أجل عزّتها والدفاع عنها ونُصرتها مئات الألوف، بل ملايين الضحايا والشهداء.

وكيف تندحر أو تندثر **القومية العربية** الخيّرة البنّاءة المناصرة للعدل والحق والطامحة لإخاء الشعوب وتحرّرها، في حين تنتصر الصهيونية العنصرية، الكارهة للغير، المتعالية على الأعراق والأجناس، المغتصبة على الدوام حقوق الآخرين وسيادتهم وأراضيهم؟

عذراً من «المعتدلين» و«الواقعيين» و«البراغماتيين».. فالقومية العربية لا تموت ولا تندثر ما دام هناك عرب تحت الشمس وهناك ٢٥٠ مليون منهم. إن النكسات التي ألّمت بالعروبة خلال العقدين الماضيين لم تكن الأولى في تاريخ أمتنا العربية ولن تكون الأخيرة. لكن الأمة العربية عرفت دائماً كيف تلعق جراحها وتنهض من كبوتها وتستعيد وحدتها وتضامنها.

إذا كان هذا العصر، هو عصر التسامح والوفاق ونبذ الحروب والتصالح مع الأعداء وانتشار السلام والرخاء، فما أجدرنا أن نبدأ بأنفسنا ونعيش هذا العصر الذهبي من التآخي والتسامح والسلام في ما بيننا. فالوحدة العربية هي التي ينبغي أن تكون النواة والجوهر لأي تجمع أو تكتل مع الآخرين. والسلام العربي ـ لا الأمريكي أو الاسرائيلي ـ هو الطريق الآمن الوحيد للسلام مع الآخرين.

لقد جاءت قمة الاسكندرية الثلاثية التي عقدت في نهاية عام ١٩٩٤، بين قادة مصر وسوريا والعربية السعودية كأول بارقة أمل منذ زمن طويل، لاستعادة التضامن العربي وإيقاف التدهور والفوضى في التعامل العربي مع النزاع العربي ـ الاسرائيلي داخل نطاق عملية السلام وخارجها، بشكل أدّى إلى زيادة تعنت اسرائيل وزيادة الضغط على المفاوض العربي.

ومع أن هذه القمة لم تفعل أكثر من دعم المفاوضَين السوريين واللبنانيين في موقفيهما الايجابيين في مفاوضات السلام، ومطالبة اسرائيل بالتوقف عن عرقلتهما لعملية السلام والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأكيد التزام الدول العربية بميثاق الجامعة العربية وضرورة إعادة تفعيلها وتعزيز دورها، وكل هذه مواقف بديهية ومنتظرة من قادة ثلاث من الدول العربية التي تلعب أدواراً رئيسية في المنطقة؛ إلا أن اسرائيل (وأمريكا التي أصبحت تتبنى للأسف المواقف الاسرائيلية بشكل أعمى) أقامتا الدنيا وأقعدتاها استياء من قمة الاسكندرية واحتجاجاً عليها، باعتبارها محاولة من الدول العربية الثلاث لوقف تيار «السلام والتطبيع» في المنطقة، وأخذتا ـ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ـ بإثارة مختلف الضغوط والتحذيرات المبطّنة لمصر والسعودية وسوريا في مختلف المجالات.

ولم يكن مستغرباً أن إسرائيل وأمريكا جهدتا على الفور لترتيب قمة رباعية «مضادة» يشارك فيها رابين لامتصاص الانعكاسات القومية التي أشعّتها قمة الاسكندرية العربية الخالصة وتبديد ما أثارته القمة المذكورة من آمال لدى الجماهير العربية في عودة التضامن والتلاحم العربيين في مواجهة الأخطار المحدقة بالوطن العربي.

غير أن نضال الأمة العربية من أجل استعادة حقوقها وتحرير أراضيها لن يتوقف. وشرقنا الأوسط الذي يمتد في مفهومنا القومي من المحيط إلى الخليج، ليس به حاجة إلى تجديد

ينزع عنه هذا الطابع القومي ويحوله إلى مرتع للهيمنة والنفوذ الاسرائيليين والأمريكيين، بل إلى جهد عربي ودولي يرفع عنه العدوان ويعيد إلى شعوبه ما انتهك من سيادتها وحقوقها.

الشرق الأوسط الجديد الذي نحتاج إليه، هو الشرق الأوسط الذي لا مكان فيه للقهر والاحتلال والهيمنة والسيطرة والنظريات والمذاهب العرقية والعنصرية والأسلحة النووية المدمرة، شرق أوسط تعيش دوله سالمة مسالمة في حدود حجمها الطبيعي وطاقاتها ومواردها من دون تطاول أو افتئات على حقوق الأقطار المجاورة ومواردها وسيادتها.

وإذا ما شاءت اسرائيل أن تنتمي إلى شرق أوسط كهذا كدولة عادية من دوله ـ لا كقوة عسكرية واقتصادية مهيمنة عليه ـ شأنها شأن أية دولة عربية أو غير عربية من دول المنطقة كسوريا أو لبنان أو مصر أو تركيا أو إيران، ففي المنطقة متسع للجميع.

لقد اختارت أمتنا السلام العادل والشامل القائم على مبادئ الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. ولن يقوم مثل هذا السلام إلا بعد تحرير كل شبر من الأراضي العربية من الاحتلال. هذا هو السبيل الوحيد لنجاح عملية السلام ولإقامة شرق أوسط قديم ـ جديد يسود فيه التعاون والرخاء بدلاً من البغي والعدوان □

صدر حديثاً

يوميات ووثائق

الوحدة العربية

١٩٩٤

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية الكتاب الثاني عشر من سلسلة «يوميات ووثائق الوحدة العربية».

يرصد الكتاب الأحداث العربية المتصلة بكل العوامل ذات التأثير على مسار حركة الوحدة العربية في جميع المجالات وعلى امتداد رقعة الوطن العربي.

٦٦٠ صفحة

الثمن: ٢٥ دولاراً

أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية(*)

معن بشور

رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان.

إذا كان القرن الحالي بالنسبة إلى منطقتنا العربية هو قرن تكريس التجزئة التي رسمت خطوطها معاهدة «سايكس ـ بيكو»، فإن أغلب المؤشرات الحالية يشير إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن تفتيت كيانات «سايكس ـ بيكو» نفسها إلى دويلات وبانتوستانات تشكل فيها الدولة العبرية المركز المهيمن والنموذج السائد.

وفي حين تتجه العلاقات الدولية إلى العولمة، وتتسم روح العصر بظاهرة تلاقي شعوب متنافرة، وقيام منظومات إقليمية، وبروز مساع حثيثة لتوحيد القارات الكبرى في العالم في إطار صيغ سياسية واقتصادية معينة، نجد أن الخيار المتاح للأمة العربية في إطار النظام العالمي الجديد هو خيار التمزق والتفكك والحروب الأهلية المعلنة أو الكامنة.

إن نظرة إلى أوضاع البلدان العربية عموماً تقودنا إلى أن نلاحظ كيف بدأت تسحب من أدراج العواصم الدولية والاقليمية خرائط تقسيمية لهذا القطر أو ذاك، تارة باسم الفدرالية وطوراً باسم الكونفدرالية، حيناً باسم التعددية، وحيناً آخر باسم الحقوق الثقافية المتميزة.

وقبل الشروع في تحليل هذه الظاهرة، في مقدماتها والنتائج، لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ إنني لا أقف بينكم كمحاضر أو كباحث أكاديمي، بل لأحاوركم في بعض الأفكار المتصلة بمسألة الوحدة الوطنية وصلت إليها من خلال التجربة اللبنانية أساساً، ومن خلال تأملات في مجمل ساحات الوطن العربي.

٢ ـ إن مواجهة المخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية في أكثر من قطر عربي ليست من مهمات جهة سياسية دون غيرها، أو حركة عقائدية دون حركة أخرى.

فكل الجهات والمدارس والعقائد مدعوة إلى مواجهة هذا التحدي، قومية أكانت، أم دينية، أم يسارية، أو ليبرالية، لا بل إن مقياس نجاح أية جهة أو مدرسة أو عقيدة اليوم يكاد يتلخص

(*) في الأصل حديث ألقي في لندن بدعوة من النادي العربي في بريطانيا بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٨.

بقدرتها على استخراج الحلول القادرة على صيانة وحدة الأقطار على طريق وحدة الأمة.

٣ ـ الغاية من طرح هذه الأفكار ليس بهدف تحميل هذه الجهة أو تلك مسؤولية المسار الانحداري والتفتيتي الذي تعيشه الأمة على المستوى القومي، كما على مستوى الأقطار، بل إن هذه الأفكار تطمح إلى دعوة الجميع إلى تحمّل المسؤولية لمواجهة هذا الانهيار، فالجميع قادر، ولو بدرجات متفاوتة، على المساهمة في صون وحدة بلده الوطنية.

ولنعد الآن إلى الظاهرة ذاتها، أي إلى ظاهرة تزايد المخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية في العديد من الأقطار العربية، وفي محاولة استكشاف أسبابها العميقة، ودراسة سبل مواجهتها.

وإذا كان المجال هنا لا يتسع لتحليل الأسباب كافة الكامنة وراء هذه الظاهرة المتفاقمة في حياتنا العربية، الخارجية منها والداخلية، فإنني اخترت التوقف أمام عوامل أربعة أعتقد أنها ساهمت من دون شك في إيجاد التربة الخصبة لنمو ظاهرة التصدع في الوحدة الوطنية للاقطار العربية.

واختيار التركيز على هذه العوامل الأربعة لا يعني على الإطلاق اعتبارها الأكثر أهمية، والأكثر تأثيراً، في إيجاد هذا التصدع، بل لأنني أعتبر أننا جميعاً بتنا نحفظ عن ظهر قلب الحقائق والمعلومات والتحليلات التي تشير إلى دور المخططات الاستعمارية والصهيونية الرامية إلى تفتيت المنطقة. كما أنني من الذين يعتقدون أن المنهج الأسلم لمعالجة موضوع بهذا التعقيد، يجب أن ينطلق في الأساس من تحليل أوضاعنا الداخلية ومعالجتها لأنها كانت وستبقى تشكل التربة الصالحة لنجاح كل المخططات المعادية.

فالتقسيم كرقصة التانغو يحتاج إلى أكثر من راقص واحد، وهو في حالتنا هذه يحتاج إلى راقص داخلي يتجاوب مع الراقص الخارجي، وأحياناً إلى راقصين عدة في الداخل يتمايلون على وقع نغم خارجي.

أما العامل الأول، فهو في غياب الديمقراطية أو تغييبها على امتداد الوطن العربي الكبير، وبالتالي الانتهاك المستمر لحقوق الانسان والحريات العامة... الأمر الذي جعل جماعات وهيئات وأفراداً تقع ضحية أقسى أنواع القهر والاستبداد، وتندفع إلى اللجوء إلى كل الوسائل والأساليب، بما فيها خيار الدعوة إلى الانفصال، للخلاص من هذا الواقع.

وأسارع إلى القول هنا، ان الحديث عن تغييب الديمقراطية أو غيابها ليس ظاهرة تطبع الممارسة الرسمية العربية، بل هي، وفي أحيانٍ كثيرة، تمتد لتشمل ممارسة العديد من الهيئات والقيادات السياسية والأهلية العربية، سواء في علاقاتها الداخلية أو في علاقاتها بعضها مع بعض.

فالسعي إلى نفي الآخر، أو رفض الاعتراف به، أو السعي لاحتوائه، أو التحريض عليه، أو التشهير به، أو نصب الكمائن له، أو التربص بعثراته، أو تصعيد أخطائه، باتت اليوم سمات ملازمة للأداء السياسي العربي، سواء على مستوى الأنظمة، أو على مستوى العديد من التنظيمات والأحزاب والحركات السياسية.

كما أن تعطيل الحياة الديمقراطية في العديد من المنظمات الأهلية، وبقاء بعض القيادات الحزبية والسياسية في مواقعها لعقود متتالية وبعيداً عن فكرة تداول السلطة والمسؤولية، والتهرب من المؤتمرات والجمعيات العمومية وما تحمله من محاسبة ومناقشة، تكاد تكون كذلك من السمات السائدة في الاجتماع السياسي الأهلي العربي.

لقد أدى تفاقم هذه الظواهر إلى بروز ظاهرة التقسيم على مستوى الأوطان، والانقسام والانشقاق على مستوى المجتمع. والظاهرتان تغذيان بعضهما بعضاً، بل تنموان في حالة

الاحتراب السياسي والاجتماعي، والعسكري أحياناً، التي تنشأ في ظلهما.

ففي غياب المعالجات الديمقراطية للقضايا المطروحة، سواء على مستوى البلد ككل، أو على مستوى الأحزاب والحركات والجماعات الأهلية، يصبح الأفق المطروح لأي خلاف، مهما كان بسيطاً، هو الانفعال، فالتوتر، فالاحتقان، فالانقسام، بينما توفر العملية الديمقراطية الآليات الضرورية لا للتعبير الحر فحسب، بل لتنظيم الخلافات وعقلنتها وضبطها في إطار المصلحة الوطنية العليا.

وما يزيد الأمر تعقيداً، أنه في غياب الاحتكام للآلية الديمقراطية، يشهر المتنازعون في ما بينهم أسلحة القمع والقهر والعسف بقصد الغاء بعضهم بعضاً، ويستنفرون في سبيل ذلك كل العصبيات والغرائز، إما للقهر بواسطتها أو الاحتماء بظلالها، ويجندون في سبيل ذلك كل وسائل الضغط والاكراه، ويعقدون كل أنواع التحالفات، بل يرتمون أحياناً في أحضان الشيطان، فلا ترتفع المتاريس بين الأفكار والأطراف المتنازعة فحسب، بل بين عصبياتها العرقية أو الطائفية أو المذهبية أو العشائرية على حد سواء، فتنشب الحروب الأهلية التي تتحول معها البلاد إلى حواجز وحدود وسدود، فيصبح التقسيم أمراً واقعاً، وتتحول وحدة الوطن أمراً مستحيلاً.

العامل الثاني، هو سيطرة نوع من التفكير الشمولي على معظم المدارس الفكرية والعقائدية الفاعلة في الوطن العربي، وهو تفكير يغفل، وهو يحاول إثبات عناصر التماثل والتشابه بين أبناء المجتمع، وجود عناصر للتمايز والاختلاف أيضاً داخل المجتمع ذاته.

فالمدرسة القومية التي انشغلت بإبراز عناصر الوحدة داخل الأمة العربية أغفلت نظرياً أحياناً، وعملياً في أغلب الأحيان، الانتباه إلى وجود أقوام تعيش مع العرب على أرض واحدة، وتواجه معهم المصير ذاته والتحديات عينها.

والمدرسة الدينية أيضاً لم تعر الاهتمام المطلوب إلى الجماعات الدينية الأخرى المقيمة معها، بل إنه في غمرة سعيها لتعبئة المؤمنين من اتباعها تطلق شعارات وأفكاراً تثير مخاوف الآخرين من دون أي مبرر.

والمدرسة اليسارية أو الاشتراكية التي تمكنت من الوصول إلى الحكم في أكثر من أي قطر عربي، اندفعت لتعبئة الطبقات الكادحة بلغة تحريضية عالية الوتيرة، متناسية، بل أحياناً معادية، طبقات أخرى في المجتمع ما زال لها دور في التنمية والاستقلال الاقتصادي، وحتى في الوحدة القومية، الأمر الذي أدى إلى توتر طبقي مفتعل خسرت بموجبه هذه الأفكار طاقات اقتصادية وعلمية كبرى من دون أن تنجح في إقامة النظام الاشتراكي الموعود، بل وقعت هذه الأقطار في اختناقات اقتصادية عالية أدت إلى المزيد من التوتر والاحتقان الأهلي في صفوفها.

لقد أدى هذا النوع من التفكير إلى نوع من الخطاب السياسي الاحادي الجانب، الحاد التعبير، إلى إثارة مخاوف الجماعات الأخرى في ما هو يخاطب غرائز أبناء جماعته.

فمثل هذا الخطاب، يتحول مع الوقت إلى خطاب مغلق على ذاته، فيغلق معه الدائرة التي يتحرك ضمنها، فيصاب وتصاب معه بالاختناق، فالانزلاق إلى الفتنة، خصوصاً لأنه يرفض التراجع أو المراجعة أو الانفتاح على الآخر، بل يصبح هذا الخطاب وأصحابه أهم من المجتمع، بل أهم حتى من الجماعة التي انطلق في الأساس ليعبر عنها وليدافع عن وجودها، وهكذا تصبح الجماعة كلها مسخرة هذا الخطاب وأصحابه.

بل إن مثل هذا الخطاب، ينتج في المقابل ولدى الجماعات الأخرى خطباً مماثلة، أحادية الجانب، مغلقة الآفاق، منزلقة بالضرورة نحو الفتنة والحرب الأهلية.

أما **العامل الثالث**، فهو المرتبط بعملية النمو الاقتصادي المشوّه التي طبعت الحياة العربية عموماً، فاختل التوازن على غير مستوى، سواء بين المدينة والريف، أو بين القطاعات الانتاجية المختلفة، أو بين خطط التعليم وسوق العمل، وقامت على هامش هذا الخلل، ومستفيدة منه، جماعات طفيلية حققت ثروات خيالية فيما بقيت أغلبية الناس غارقة في فقر مدقع ومتزايد.

إن هذا الخلل الاقتصادي والاجتماعي قد قاد بالضرورة إلى توتر واحتقان على المستوى الشعبي، الأمر الذي جعل من الأوساط الشعبية فريسة سهلة لأي خطاب شمولي إطلاقي متطرف، بل جعل تجنيد هذه الأوساط أمراً سهلاً في إطار مشروعه الرامي إلى إلغاء المشاريع الأخرى. فمثل هذا الخلل المتنامي في ظل غياب آليات التحكم الديمقراطي العقلاني بمساره، والمقرون بخطاب تعبوي إطلاقي حاد، يقود بسرعة إلى إيجاد مناخ للتناحر الأهلي وعلى غير مستوى، فيجري تركيبه على عصبيات وغرائز تقليدية لا علاقة لها بالضرورة بطبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة، فتتحول العلاقات الاجتماعية إلى خطوط متوازية ومتقاطعة للنزاعات الأهلية، بل يتحول المجتمع إلى برميل من البارود ينتظر من يشعل قربه عود الثقاب.

هنا يتداخل الواقع المزري مع الاسطورة المتعالية، وتتراجع الحلول المرحلية أو النسبية المقبولة أمام الأوهام المطلقة، وتقدم المطالب الشعبية المحقة في سياق تعجيزي يستهدف إحراج الآخر، فيتعطل الحوار الداخلي، ويلجأ كل إلى سلاحه: الحرب فالتقسيم.

ومن هنا نجد من الصعوبة بمكان إعطاء سبب رئيسي واحد لحرب أهلية، ففي كل حرب يتداخل السياسي مع الاجتماعي، الطبقي مع المذهبي، أو الطائفي، أو العشائري، والداخلي مع الخارجي.

فالفلاح في بلادنا مثلاً لا يعتبر نفسه مضطهداً لأنه فلاح فقط، وبالتالي عليه أن يوحد قضيته مع سائر الفلاحين والكادحين من كل الجماعات العرقية أو الدينية أو المذهبية الأخرى، بل يعتقد أنه مضطهد بسبب انتمائه العرقي أو الطائفي أو المذهبي، وبالتالي يسهل استخدامه في حرب شرسة ضد مضطهدين آخرين مشابهين له في الانتماء الطبقي، ولكنهم مختلفين عنه في الانتماء الديني أو المذهبي أو العرقي، أو حتى الحزبي.

العامل الرابع، هو الارتباط الوثيق بين الصراعات الأهلية داخل القطر بالصراعات السياسية بين الدول والمحاور العربية والاقليمية.

لقد أدت الحروب والصراعات الأهلية بين البلدان العربية من جهة، وبين بعضها ودول الجوار الاقليمي، إلى أن تسعى كل دولة إلى استخدام التمايزات داخل الدولة الأخرى كوسيلة من وسائل صراعها السياسي مع تلك الدولة، بل تزود هذه الجماعة أو تلك بكل وسائل الصراع وأدواته للضغط على الدولة المنافسة، وأحياناً تشترط لدعمها هذه الجماعات أن تندفع في عملية الصراع هذه إلى أبعد الحدود.

ولقد توقفت أمام هذا العامل، دون غيره من العوامل الخارجية، لأنه عامل من داخل المنطقة العربية أولاً، ولان القوى الدولية نفسها لا تستطيع الدخول إلى عمق أي بلد عربي إلا من خلال أحد بلدان المنطقة.

كما أن التركيز على هذا العامل من شأنه أن يظهر بوضوح العلاقة المتينة بين غياب التضامن العربي والاسلامي من جهة، وبين تصدع الوحدة الوطنية من داخل البلدان العربية من جهة ثانية. ناهيك عما يكشفه هذا التداخل من خطورة استخدام بعض الدول سلاح تفكيك الدول المجاورة لها على تلك الدولة عينها.

فالتقسيم سلاح ذو حدين، ومن الصعب أن تنجح دولة في تقسيم دولة مجاورة، وأن تنجو في الوقت ذاته من مخاطر تقسيمها هي أيضاً.

فما العمل إذاً؟

بل ما مسؤولية القوى الحية في المجتمع، ولا سيما قوى المعارضة المدنية في تحصين وحدة أوطانها وعدم الانزلاق في أفخاخ التقسيم المنصوبة لها.

ولعل قصة سليمان الحكيم مع الطفل الذي تنازعت عليه امرأتان تدعيان أمومته، فأمر بشطره إلى قسمين بينهما، فانبرت الأم الحقيقية رافضة تشطيره، بل قابلة بأن تتركه سالماً للأم المزيفة... فعرف الحكيم الأم الصادقة من المدعية، فحفظت بذلك الأم ولدها واحتفظت به؛ لعل هذه القصة هي التي تشكل في رأيي النهج الاسلم في معالجة كل القضايا التي تتصل بوحدة أقطارنا العربية:

أولاً: إن على قوى المعارضة المدنية أن تدرك بوضوح أنه إذا كانت الوحدات الوطنية القائمة في ظل الأنظمة القائمة تحمل الكثير من جوانب القهر والعسف والاستبداد، فإن خيار التقسيم ليس حلاً بأي شكل من الأشكال، بل هو الخيار الأكثر قهراً وتعسفاً واستبداداً.

وإذا كان من نافل القول، الاشارة أمام جمع متميز مثلكم إلى المحاذير الاقتصادية التي ينطوي عليها السير في مشاريع الكيانات الصغيرة، سواء لجهة ضيق السوق، أو استحالة التنمية، أو النقص في الموارد، أو اتساع البطالة الخ. فإن خيار التقسيم على المستوى الأمني خيار شبه انتحاري لأنه يضع الكيان الأصغر تحت رحمة كل القوى المجاورة له، بل أسير ضغطها وابتزازها.

أما على المستوى السياسي ذاته، فلم يعد خافياً على أحد أن كل المشاريع التقسيمية التي عرفتها المنطقة قد أدت داخل كياناتها المصغرة إلى حروب ونزاعات دموية شرسة على السلطة بين القوى التي تتنازع الادعاء بأنها الممثل الشرعي والوحيد لهذا الكيان.

لقد شاهدنا هذا الأمر في لبنان خلال الحرب الأهلية، حيث كانت الحروب داخل الطائفة الواحدة أكثر عنفاً منها بين الطوائف المتنوعة، وشهدناه في جنوب اليمن بين الرفاق في الحزب الواحد قبل الوحدة، ونشهده في شمال العراق بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، كما شهدناه أكثر من مرة في جنوب السودان بين جون غرنغ والمنشقين عنه.

فالتقسيم إذاً لا يوفر خبزاً ولا أمناً ولا سلاماً أهلياً، ولا حتى حرية؛ إنه باختصار خدمة مجانية لأعداء الأوطان على حسابها.

ثانياً: إن على القوى الحية في المجتمع، ولا سيما القوى المعارضة منها، أن تدرك أنه مهما بلغ عسف النظام الحاكم بحقها، وجوره عليها، فيجب ألا ترتمي بالمقابل في أحضان قوى ودول ذات مصالح دولية وإقليمية في منطقتنا، وأن تراهن على مساعدتها للتخلص من حكامها.

فهذه القوى والدول تحركها أولاً وأخيراً مصالحها وحساباتها الخاصة، وهي مستعدة في أية لحظة للتضحية بكل حلفائها لخدمة هذه المصالح أو الحسابات الخاصة، وبالتالي فإن المراهنين سيخسرون مرتين نتيجة رهانهم على هذه القوى.

سيخسرون مرة لدى وقوفهم مع قوى أجنبية، وأحياناً معادية، ضد بلدهم، وسيخسرون مرة أخرى حين سيتخلى هؤلاء الأجانب عنهم مع أول صفقة يعقدونها مع هذا الحكم أو ذاك.

ثالثاً: إن العقل السياسي العربي مدعو الى أن يرسم للحركة السياسية العربية خطوطاً حمراء لا ينبغي تخطيها، ليس مراعاة للنواحي الوطنية أو القومية أو الدينية فحسب، بل لاعتبارات منطقية وعقلانية بالدرجة الأولى.

فلو قبل العديد ممن اختاروا الخروج من بلدانهم أو عليها، والتحالف مع قوى أجنبية للبقاء في السلطة أو للوصول إليها، أن يقدموا إلى أبناء وطنهم الآخرين، والمختلفين معهم، من التنازلات جزءاً بسيطاً مما قدموه أو يقدمونه من تنازلات على حساب الكرامة الشخصية والسيادة الوطنية، لأمكن حفظ الأقطار بعيداً عن النزاعات والحروب الدامية التي يخرج منها كل أبناء الوطن خاسرين ولا يربح فيها إلا أعداء الوطن.

رابعاً: إن الخطاب السياسي العربي، وعلى كل المستويات، مدعو إلى أن يخرج من اللغة الاطلاقية الحادة الاحادية الجانب الموجهة حصراً إلى جماعة معينة بهدف استثارتها وتحريفها وتعبئتها، والارتقاء إلى النبرة الحوارية القادرة على الانفتاح على كل جماعة أخرى واستيعاب همومها ومشاكلها وإيجاد الحلول العقلانية المتكاملة معها.

إن لغة العزل، والحصار، والتكفير، والتخوين، ورفض الحوار، ليست فقط لغة المتاريس والخنادق الفكرية والسياسية والعسكرية فحسب، بل هي لغة باتت خارج العصر تماماً.

ولعلها من المفارقات الملفتة أنه في الوقت الذي تسود المنطقة عموماً الدعوة إلى الحوار والتفاوض مع الكيان الصهيوني، ترتفع أصوات عديدة تدعو إلى رفض الحوار والتفاوض داخل الأسرة العربية الواحدة، بل داخل هذا القطر العربي أو ذاك.

فمثل هذا الخطاب المغلق لا يضعف الطرف الذي يستهدف عزله أو إحكام الحصار عليه، بل على العكس من ذلك يمنحه الفرصة والقدرة على أن يعزز قواعده داخل الجماعة التي ينتمي إليها، حزباً أكانت أم طائفة أم مذهباً، وبالتالي يجعل من معركته كشخص أو كنظام معركة الجماعة التي ينتمي إليها بأسرها، ويمكنه بالتالي التحكم بجزء من الوطن، إذا لم نقل بالوطن بأسره.

خامساً: إن قضية الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان يجب أن تصبح من الثوابت في العمل السياسي العربي؛ لا يجوز أن تغيب عن أي برنامج عمل، أو مشروع تغيير، أو موقف يومي.

قد لا تكون هذه القضية هي القضية الوحيدة الضاغطة في منطقة يحتل الكيان الصهيوني بعض أرضها، وتتواجد قوات أجنبية على بعض آخر من أرضها، وتتعرض لمحاولات طمس هويتها، وتواجه أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة، لكن المدخل الديمقراطي يبقى المدخل الأسلم لمواجهة كل هذه التحديات.

فلا الحصار الخارجي على دولة عربية يعفيها من احترام الديمقراطية وحقوق الانسان في علاقات نظامها بمواطنيها، بل على العكس من ذلك يحتم عليها هذا الاحترام لرفع مستوى التعبئة الوطنية من جهة، وكمكافأة وتعويض لشعبها الذي يعاني ويلات الحصار من جهة أخرى.

ولا مواجهة التحدي الصهيوني ومشاريع الاستسلام في المنطقة تنجح إذا كان الشعب مقهوراً أو مسلوب الارادة، بل على العكس من ذلك، ان الشعب المتمتع بالحد الأدنى من الحريات العامة وحقوق الانسان هو الأقدر على الصمود في وجه الضغوط الخارجية وتحصين الموقف الوطني. وبالتأكيد، فإن مهمات البناء والتنمية والاعمار لا يمكن انجازها في شعب محروم من سبل المشاركة في صنع مستقبله، وبالتالي محكوم بالروح السلبية.

وليس من قبيل الصدفة أن نجد اليوم أن أحد معايير التنمية البشرية لشعب من الشعوب هو معيار المشاركة السياسية وحقوق الانسان فيه.

لا بل إن الديمقراطية المطلوبة في بلاد كبلادنا لا يجوز أن تنحصر بالمفهوم العددي أو الأكثري للديمقراطية، بل يجب أن ترتبط بالمفهوم التوافقي الذي يحفظ لكل الجماعات وجودها وصوتها ودورها في المشاركة.

سادساً: إن قيام المجتمع المدني في الأقطار العربية وتوطيد دعائمه وأركانه يكاد يصبح أحد أبرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحصين وحدة المجتمعات العربية، فعبر مؤسساته تتلاقى عناصر المجتمع بكل انتماءاتها، وتتفاعل وتسقط الكثير من الأوهام المتبادلة.

ومن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية، أداء وتربية وأسلوباً في التفكير والعمل، بل عبر حشد الطاقات في أطره وهيئاته تخرج العديد من القوى من لعبة الصراع الانقلابي المحموم على السلطة في بلادنا، تلك اللعبة التي لم تستطع أن تخرج السياسة في بلادنا من ثنائية القاتل أو المقتول، الجلاد أو الضحية، القصر أو القبر.

بل عبر صيغ المجتمع المدني المتاحة، يمكننا التوسع التدريجي في هامش المشاركة في الحياة العامة، وفي تبديد الكثير من المخاوف السائدة لدى الحكام والمحكومين في آن معاً، فلا يمعن الحاكم الخائف على مصيره في القهر والقمع، ولا يمعن بالمقابل المحكوم الخائف على نفسه في الانكفاء والامبالاة.

سابعاً: إن بروز مطلب المصالحة الوطنية داخل الأقطار العربية كمطلب رئيسي من مطالب الحركة السياسية العربية، وإيلاء أمر تحقيقه جهوداً استثنائية، يتطلب متابعة خاصة في كل الساحات ومن دون كلل أو ملل أو نزق أو تسرع.

إن قيام هيئة عربية أهلية للمصالحات من مجموعة شخصيات عربية موثوقة ومستقلة وذات وزن معنوي مرموق تتولى الاتصال بكل الأطراف المعنية بهذه المصالحات وفي كل الأقطار العربية، وتدرس سبل تحقيقها على كل المستويات، وتوجد المخارج المعقولة والمقبولة لتحقيقها، وتوفر الضمانات الضرورية لانجازها، بات اليوم أمراً بالغ الأهمية.

فكما أخذت جماعات حقوق الانسان في الوطن العربي تتحول إلى قوى مؤثرة وضاغطة وقادرة على تحقيق بعض الانجازات الملموسة في غير ساحة عربية، وكما تتحول قضايا كحقوق المرأة والبيئة إلى قضايا حية في حياة مجتمعاتنا بفضل الجمعيات المتخصصة الناشطة في سبيلها، فإن قضية المصالحة الوطنية من الممكن أن تصبح قضية حيوية ضاغطة على كل الأطراف المعنية.

ولعل ما قد يسهل مهمة هذه الهيئة المتخصصة، أن أوضاع الأنظمة، كما المعارضات العربية، قد وصلت إلى مرحلة بالغة الدقة والخطورة في آن معاً.

فلا ضعف الأنظمة تستفيد منه المعارضات القائمة، ولا ضعف هذه المعارضات قادر على إخراج الأنظمة من مأزقها.

من هنا، فالجميع أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التآكل والتصدع من الداخل، فالانهيار، وإما المصالحة فالتماسك والخروج التدريجي من المأزق.

إنها فرصة تاريخية علينا أن نسمك بها كي لا تضيع منا، فيضيع معها ما تبقى من أوطاننا □

حول مسألة الدولة في الفكر العربي: نقد الطوباوية: دراسة في مفهوم الدولة عند العروي

بنكيران محمد الطيب

أستاذ مساعد في كلية الآداب
والعلوم الانسانية، المحمدية ـ المغرب.

«من يستطيع الحياة خارج المدينة، وليس به حاجة
لأنه مكتفٍ بنفسه بالفعل: إما أن يكون حيواناً أو إلهاً...»
ـ أرسطو ـ

عندما نصف الدولة العربية بالتقليد واللاعقلانية، ننفي عنها بذلك صفة الحداثة وتبنّي العقلانية كأسلوب في الحياة. من مظاهر التقليد: التجريبية، سطحية النقد السياسي والثقافي، التلوين الذاتي للنظرية والممارسة التوفيقية، أو التقليد في ثوب التجديد. هذه مظاهر تدل على التأخر الثقافي الذي يعانيه المجتمع ككل، وينعكس على فكر النخبة وممارستها.

ينبغي لتفسير سلبية النخبة وعجزها الانتقال من مستوى الوصف إلى المستوى التفسيري، كما ينبغي تحليل نظرة المجتمع العربي إلى التاريخ، والتساؤل عن محددات السلوك السياسي للفرد، وتحليل الجذور التاريخية لنظرة المجتمع العربي إلى السلطة، وإلى علاقة الحاكم بالمحكوم. إن الموضوع كله، بأسئلته الأصلية والفرعية، يدور حول التساؤل عن مفهوم الدولة باعتبارها كنه التاريخ.

عندما نصف الدولة العربية بالتقليد واللاعقلانية، فإننا نصفها بالقياس إلى دولة أخرى عقلانية وحديثة؛ لم تظهر هذه الدولة إلا في الغرب، لا يجادل في هذه الحقيقة إلا مكابر أو معاند، إذ يكفي أن نعلم أن مصطلحات: الحداثة، التقليد، الأصالة، المعاصرة، مفاهيم تبلورت في اجتماعيات الثقافة الالمانية، مع وضعانية ماكس فيبر (Max Weber).

إن فيبر هو الذي ركّب نموذج الدولة الحديثة في الفكر السياسي المعاصر، فكان من القلائل الذين أدركوا موضوعية الدولة، وبذلك كان من كبار الواقعيين، شأنه في ذلك شأن ابن خلدون، وميكيافيللي، وهيغل، وماركس.

تأتي صعوبة إدراك منطق الدولة وموضوعيتها من صعوبة تحليل الصراع التاريخي بين الإدارة الحيوانية والمثل الأخلاقية، الصراع بين الواقعية والطوباوية؛ تأتي الصعوبة من نهاية التحليل، من مقاربة الطبيعة البشرية. هكذا نصل إلى سؤال الأسئلة: كيف يمكن تجاوز التفكير إلى التنظير في موضوع الدولة؟ كيف يتأتى الانتقال من الطوباوية إلى الواقعية في الموضوع؟

يستلزم نفي الطوبى استبعاد التفكير بالأخلاق والوجدان الفردي، وجعل هدف الدولة داخل الدولة لا خارجها، لأن الواقعية تستلزم التفكير في الإنسان كانسان، من دون إضفاء صفات الكمال عليه. لذلك عرقل التفكير بالأخلاق التنظير، وعرقلت الطوباوية الواقعية في تاريخ الفكر الانساني: «ما اكثر من فكّر، وما اقل من نظر»[١]، في الموضوع.

تحددت الدولة في الفكر البشري بناء على أربعة محاور:

١ ـ التساؤل عن ماهية الدولة وهدفها: موقف الفيلسوف.

٢ ـ تطور الدولة أو التعاقب الزمني: ميدان المؤرخ.

٣ ـ التحديد الوظيفي أو وظيفة الدولة: موقف عالم الاجتماع.

٤ ـ ايديولوجية الدولة أو نظرة القانون إليها: موقف القانون.

لا يعنينا في هذا السياق إلا المحوران الأول والثالث، أي: الفلسفة واجتماعيات الدولة، لأنهما ضروريان للوقوف على خصائص التفكير العربي الاسلامي في موضوع الدولة. وهكذا سنحلل المرحلة النظرية عند هيغل، ومرحلة النظرية النقدية عند ماركس، والمرحلة الوضعانية عند ماكس فيبر، ثم بعد ذلك نأتي إلى الفكر العربي الإسلامي، ومكانة ابن خلدون المتميزة داخل هذا الفكر.

أولاً: المرحلة النظرية عند هيغل

يفرض تعريف الدولة بالهدف تحديد موقع الهدف نفسه، هل يوجد داخل الدولة أم خارجها؟ إذا اعتبرناه خارجها، يصبح الهدف رئيسياً، وتصبح الدولة ثانوية، ويصير التعريف تحديداً للهدف لا للدولة. ينبغي وضع هدف الدولة داخلها لكي لا يفقد المفهوم استقلاليته: «البحث لا يستقيم إلا بوضع الهدف داخل النطاق المحدد للدولة»[٢].

«**الدولة في خدمة الفرد**»، هذه خلاصة التفكير الذي شكّل عقبة منطقية حالت دون الوصول إلى التنظير، لأنه جعل هدف الدولة خارجها؛ جعله في خدمة الفرد. استمر هذا التفكير طويلاً مع مفهوم الدولة الشرعية التي ترى أن الدولة كيان اصطناعي غايته المثلى خدمة الفرد لإسعاده في العالم الآخر، كما هو عند الرواقيين، والقديس أغسطين، وفقهاء الاسلام. كما استمر التفكير نفسه مع مفهوم الدولة الطبيعية العقلية عند السوفسطائيين، والطبيعيين الرومان، وإخوان الصفاء، وفلاسفة الأنوار. الدولة في هذا التصور عقلية طبيعية إذا حققت الانسجام مع الفرد، ولاعقلية ولاطبيعية إذا عارضت الوجدان الفردي.

جدّد هذا التفكير استمراره في القرن العشرين مع أرنست كاسيرر (Ernest Kassirer) في كتابه **أسطورة الدولة** *(The Myth of the State)*، ومع كارل بوپر (Karl Popper) في نقده التاريخانية. كان تفكير كاسيرر وبوپر ردّ فعل ضد تاليه الدولة النازية، كما ارتبط عند كاسيرر بقراءة خاصة لتاريخ الفلسفة، قراءة تستوحي كانط لتخلص إلى أن عنصر النهضة عرف عودة إلى التفكير بالأسطورة الذي تغلّب على التفكير بالمنطق. وباحتضان هيغل لميكيافيللي بلغ التفكير بالأسطورة أوجه.

---

(١) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٥ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣)، ص ١١.
(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

إن الدولة كيان اصطناعي هدفه الأساسي خدمة الفرد والأخلاق؛ هذا هو التفكير بالمنطق عند كاسيرر، ونقيضه التفكير بالاسطورة، حيث تعارض الدولة الوجدان الفردي. هكذا يصبح التناقض الرئيسي في تصور كاسيرر بين الدولة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، وبحصر التناقض بين الدولة والفرد، ينفي كاسيرر التناقض داخل المجتمع، وداخل الفرد، وداخل الدولة، وبذلك نصل إلى أن الخاصية الأساسية في تفكير كاسيرر، وتفكير الدولتين الشرعية والطبيعية، هي نفي التناقض.

تقتضي الواقعية قلب منطق كاسيرر، والتمسك بالتفكير الاسطوري. لنفي التفكير بالأخلاق للوصول إلى نظرية الدولة، لا مفر من الواقع الهيغلي، واقع التناقض: نرفض أن نتصور الفرد خارج الدولة؛ نرفض أن نميز بين الدولة والمجتمع؛ الفرد معطى داخل المجتمع، والمجتمع معطى، ومن ضمن تشكلاته الدولة[٣]؛ لا مناص من الاعتراف بالتناقض داخل الفرد، وداخل الدولة، لأن تصور الفرد خارج الدولة هو تصور لكائن وهمي خال من التناقضات، بل تصور لملك أو شيطان يوجد خارج التاريخ. لنفي القيمة عن تفكير كاسيرر، يجب توحيد نطاقي الأخلاق والدولة.

انطلقت الفلسفة الألمانية من نقد عقلانية فلسفة الأنوار المجردة باللجوء إلى التاريخ، لأن الحقيقة لم تعد تتوقف على العقل المجرد، العقل القياسي الصوري، عقل الفهم، بل انتقلت إلى التاريخ. هكذا «انتقل مناط الحقيقة المطلقة من العقل إلى التاريخ»[٤]. فقد رحّب الالمان بنقد الثورة الفرنسية للاستبداد والتقليد، إلا أن الواقع خيّب آمالهم، لأن التجربة التاريخية برهنت على أن استبداد الثوار تجاوز الاستبداد التقليدي. هكذا أصبحت نهاية الثورة نقيض بدايتها، لأن الثورة تحولت إلى إرهاب؛ تحوّل فسّره هيغل برده إلى مفهوم العقل عند فلاسفة الأنوار. إن الارهاب بحسب التفسير الهيغلي هو نتيجة لاصطدام العقل المجرد بالواقع: «الارهاب هو إذاً في العمق ارتطام العقل المجرد بالواقع الملموس»[٥].

يرجع سبب عجز العقل المجرد عن إدراك منطق الدولة، عند هيغل، إلى أنه عقل سطحي غير ذي مضمون. يلزم إذاً التمييز بين العقل المجرد والعقل المطلق، لأن الخلط بينهما يؤدي إلى الغموض: «من يظن أن حقيقة الدين أو حقيقة الفلسفة، تسمو عن حقيقة الدولة خاطئ لأنه يرى الأمور بمنظار الاعقال، وهو منظور تجزيئي سطحي. ولو تعمّق في الأمور ورآها بمنظار العقل الشمولي لأدرك أن مفهوم الدين هو مفهوم الفلسفة، مصوراً ممثلاً، وان مفهوم الفلسفة هو مفهوم الدولة، ملخصاً مجرداً، واخيراً، أن مضمون التاريخ مجسد في الدولة»[٦].

إن مضمون الفلسفة عند هيغل كمضمون الأسطورة، يكمن الفرق في مستوى التعبير فقط[٧]. وكذلك الأمور بين مضمون الدين ومضمون الفلسفة، إذ يلجأ الدين إلى التصوير والتمثيل، وتلجأ الفلسفة إلى التجريد، ولكن مفهومهما واحد، والكل مجسّد في الدولة، لأنها تجسيد للتاريخ. فالفصل بين الفلسفة والدين والتاريخ مرده إلى العقل المجرد الذي يجعل حقيقة

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤) عبد الله العروي، **مفهوم الايديولوجيا ـ الأدلوجة** (بيروت: دار الفارابي؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠)، ص ٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٦) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ٢١.

(٧) عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ١١.

الدين أسمى من حقيقة الفلسفة. لذلك يميز هيغل بين العقل المجرد، وهو العقل الذي لا يصلح إلا للفهم، وهو الذي سمّاه العروي بالإعقال (enten dement)، أي عقل التجريد والتعميم، وبين العقل المطلق الهيغلي، وهو «العقل المشخص التركيبي الموضوعي المبطن في الأشياء الذي يستحق لأن يسمى حكمةً»[٨].

يفرض الإعقال أو العقل المجرد نفسه على التاريخ، أما العقل المطلق فيستخرج من التاريخ، ويتحقق فيه. لذلك فهو العقل الذي يمكننا من فهم حقيقة الدولة وموضوعيتها، وبذلك نتقي تجزيئية العقل المجرد، فنصل إلى نقد الطوبى التي تستلزم انقراض الانسان كإنسان، الانسان الكامل الخالي من التناقضات، الإنسان الذي لا يمكن أن يثبت عليه دليل[٩].

إذا قلنا إن الدولة في خدمة الفرد، وفي خدمة الأخلاق، نتصور انساناً خارج الدولة، وخارج التاريخ، مع أن الدولة تجسيد للتاريخ وكنهه. وهكذا نصل إلى جوهر نقد هيغل لتفكير كاسيرر، ولتفكير الدولتين الشرعية والطبيعية قبله.

لم ينطلق هيغل من دولة مثالية موجودة خارج التاريخ، لأن الدولة الهيغلية مفهوم مركب: «المفهوم المنطقي المركب من خلاصة التاريخ ككل»[١٠]. هذا ما مكّنه من الوصول إلى الواقعية؛ وبرفض هيغل الانطلاق من دولة مثالية، أزال العقبة التي حالت دون الوصول إلى نظرية الدولة، لأنه سار على نهج كبار الواقعيين كميكيافيللي وغيره.

لا تجدي الأخلاق في الموضوع، لأن الدولة تحمل في صلبها عناصر استمرارها مهما تكن الأحكام الصادرة عليها، انطلاقاً من مبادئ معينة، إذ لا يمكن اختيار اللانظرية على النظرية، ولا الفوضاوية على الواقعية، وتلك مفارقة ستواجه النقد الماركسي.

ثانياً: مرحلة النظرية النقدية

انطلق هيغل في تفسير الواقع من الفكر؛ كان عليه أن ينطلق من الواقع، إذ يجب تصحيح الوضع، بقلب العلاقة السببية. يلخص هذا المأخذ نقد اليسار الهيغلي لهيغل: يجب أن يصير الكائن هو الفاعل، والفكرة هي الصفة؛ هذا ما رآه فيورباخ وتبعه في ذلك ماركس قبل أن يستقل عن اليسار الهيغلي.

مشكلة هيغل أنه ينتقل من العقلي إلى الواقعي، لأنه يعرّف الدولة بأنها العقل في ذاته ولذاته، ثم يبحث للتعريف عن حامل مادي بتعسف. ولو انطلق من الواقع، لما سقط في التبرير الفلسفي للدولة البروسية، لأن نقد دستور الدولة عند ماركس يجب أن «يكشف عن عللها وضرورتها واسباب نشأتها»[١١].

يقف اليسار الهيغلي في هذا النقد موقف فلسفة الأنوار التي انتقدها هيغل (حرية التعاقد والحرية الفردية). لقد رأى هيغل في الدولة جوهراً بسبب نقده فلسفة الأنوار، لأنه لم ينطلق من الواقع، ولو فعل لأدرك أن فلسفة الأنوار انعكاس لوضع خاص، ولاهتدى إلى أن التناقض بين الفرد المنتج والدولة السياسية، ليس من وحي العقل.

---

(٨) العروي، مفهوم الايديولوجيا ـ الأدلوجة، ص ٥٦.
(٩) العروي، مفهوم الدولة، ص ٣١.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

يقول ماركس: «لقد اختلطت على هيغل الدولة بصفتها مجموع مظاهر حياة الشعب والدولة السياسية»[١٢]. إن دولة التعاقد والحريات الفردية ودولة المجتمع المدني تعبير عن واقع: «لا يكفي للتنصل من الواقع الاستهزاء بالنظرية بإظهار تناقضاتها الذاتية. ما يسميه هيغل دولة التعاقد، دولة المجتمع المدني، دولة اللادولة، مقارناً إياها بالدولة الجوهرية، دولة الدولة، تعبير عن واقع معاش، واقع الفرد المنغمس في الإنتاج، في المصلحة، المتلاهي حتماً عن الدولة الجوهرية. وتلك نقطة، حساسة لم يدركها هيغل ولم يكن مهيأ ذهنياً لادراكها»[١٣].

لم يدرك هيغل حقيقة التناقض، بين دولة الحاجة ودولة السياسة. والنتيجة هي أن فلسفة الأنوار أكثر واقعية من هيغل؛ فلو أدرك هيغل واقع الدولة البروسية الملموس، لما اضطر إلى التعليل المنطقي، وتشخيص العام في الخاص، ولما اضطر إلى فرض دولة شكلية على الواقع. لذلك كانت الهيغلية «تعبيراً عن تنظيم اندثر منذ ان انفصل المجتمع المدني عن غلافه السياسي»[١٤].

إن انسلاخ الدولة السياسية عن دولة الانتاج، وانسلاخ الشكل عن المضمون، حدث جديد لم يعرفه التاريخ إلا مع الثورة الفرنسية. ولكون هيغل لم يع أهمية هذا الانسلاخ، اعتبره ضرورة منطقية. ولا يسمح المجال هنا بالدخول في التفاصيل، بل نكتفي بالقول: إن تحليل ماركس الطبقة العقارية ودورها في الدولة البروسية مهّد لاستقلال ماركس عن اليسار الهيغلي. لقد حاول هيغل إضفاء الطابع العقلي على طبقة الملاكين العقاريين؛ رأى في ارتباط هذه الطبقة بالأرض، مزية الاستقلال عن الثورة الصناعية المتقلبة، كما رأى في ارتباطها بالأسرة مزية الثبات.

نتيجة التحليل أن الاستقلال والثبات صفتان مكنتا طبقة الملاكين العقاريين من تجاوز الأخلاق الذاتية إلى الأخلاق الموضوعية، بمعنى أنها تضحي بالميول الوجدانية في سبيل هدف سياسي، أي بهدف استقرار الدولة، لأن الثروة لا تقسم على الأبناء بالمساواة، بل يرث الابن الأكبر فقط (البكارية). إن الاستقلال عن الصناعة والبكارية: صفتان أهلتا الطبقة العقارية لأن تلعب دور الوسيط في الحفاظ على توازن الدولة واستقرارها.

يفنّد ماركس تحليل هيغل بقوله: إن نفوذ الطبقة العقارية لا يرجع إلى الصفات التي تصورها هيغل، بل لأنها تستمد نفوذها من ملكية العقار باعتباره صاحب السيادة، ويترتب على ذلك، بأن السلطة السياسية ليست سلطة العقل، كما زعم هيغل، وإنما هي سلطة الملكية. الملكية إذاً هي أصل الدولة، ويتحدد شكل الدولة تبعاً لشكل الملكية.

تمكن ماركس من تجاوز اليسار الهيغلي، وفلسفة الأنوار، بتطبيق المنطق الهيغلي على هيغل نفسه، إلا أن تجاوز هيغل لم يمنع النقد الماركسي من إدراك إيجابية الهيغلية المتمثلة في اكتشافها التناقض؛ التناقض بين المنفعة والحقيقة، بين الاقتصاد والسياسة، بين الإعقال والعقل. لكن الخلاف بين هيغل وماركس يكمن في تفسير هذا التناقض. لقد رده هيغل إلى المنطق، وبذلك عجز عن فهم أسبابه العميقة، بينما رده ماركس إلى التاريخ، لأن التناقض بين الشكل والمضمون، وبين السياسة والاقتصاد، ظاهرة جدت مع العصر الحديث.

إن مشكلة هيغل أنه انطلق من الانفصال المستجد في العصر الحديث، ليصل إلى الوحدة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٤١.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

التي كانت في الماضي، لأن تفكيره منطقي يفرض عليه القضاء على التناقض للوصول إلى الوحدة بين الشكل والمضمون، بينما رأى ماركس أن نهاية الانفصام تتوقف على تغيير نظام الملكية، ولا فائدة في الرجوع إلى الماضي. هكذا ينتهي ماركس إلى أن انفصال الدولة عن المجتمع جذّر مشاكل الانسان المعاصر. فالملكية أس المشاكل، لأنها أصل الدولة، وعبر الاستقراء التاريخي وصل انغلز إلى النتيجة نفسها في كتاب: **أصل العائلة والملكية والدولة**.

يتبين من خلال التحليل السابق، أن ماركس يرفض مقولة اصطناعية الدولة، بنقده هيغل، كما انتهى هذا الأخير قبله إلى رفض المقولة نفسها باكتشافه التناقض. وبذلك يقف هيغل وماركس في صف الواقعيين الذين يرفضون التفكير في الوجدان الفردي.

قد يبعث هذا التصنيف على الاستغراب عند الكثيرين الذين ألفوا نعت هيغل بالمثالية، ووصف ماركس بالمادية. كيف من الممكن الجمع بين نقيضين في خندق واحد؟ سؤال يؤدي إلى تساؤل آخر: هل الماركسية حقاً نقيض الهيغلية؟

رأى ماركس في اكتشاف التناقض مكسباً للهيغلية، لكن هيغل لم يهتد إلى وضع حد لهذا التناقض. إن الحل عند ماركس رهين بتغيير نظام الملكية، إلا أن هذا الحلّ حلم لم يتحقق بعد. فالانفصال أمر واقع، ونهاية الدولة بنهاية الطبقات ثغرة تفسح المجال للطوبى في نسق مادي، لأن الواقع المعاش هو الواقع الهيغلي؛ واقع التناقض. إذا أخذنا الأمور من هذه الزاوية، فإنه لا تعارض بين ماركس وهيغل، فالماركسية ليست نفياً للهيغلية. أما إذا اعتبرنا الحلول المتخيّلة، مجتمع اللادولة، ونهاية الطبقات، فإن الماركسية تنفي الهيغلية. لكن الحلول المتخيلة لا تجدي لأنها لا تلغي الواقع الهيغلي، واقع التناقض: «إن النقد الماركسي لا ينفي في الحال صحة التحليل الهيغلي، وإن كان يتصور المستقبل تصوراً جديداً. يعيش عندئذ الماركسي تناقضاً من نوع آخر، بين الطوبى (انحلال السياسة في إدارة الإنتاج بعد القضاء على الملكية الخاصة) وبين الواقع الذي لا يمكن أن يكون إلا الواقع الهيغلي»[١٥].

نجد في التجربة اللينينية مزيداً من الاستدلال على صحة الاطروحة الهيغلية. لقد قيل في حق لينين الشيء الكثير، إذ رأى فيه بعضهم قائد أول ثورة تبنت الماركسية منهجاً، ورأى فيه بعضهم الآخر تحريفياً زاغ عن أصول النظرية، وبذلك فسر تناقض مؤلفاته. نكتفي في هذا السياق بالتناقض الحاصل بين كتاب ذي طبيعة نظرية: **الدولة والثورة** وكتاب يحلل فيه أداة تحقيق مشروع التغيير، وهو كتاب: **ما العمل؟** المتصل بالممارسة العملية. ففي كتاب **الدولة والثورة** ظل لينين وفياً للنظرية، لأنه كان مجرد سارد ومعلق على أقوال انغلز، بينما نجده في كتاب **ما العمل؟** يحلل تنظيم الحزب الذي تحل فيه جميع التناقضات، مع أن الحزب بحسب التحليل الماركسي ظاهرة طبقية تعبّر عن التناقض الاجتماعي، وكأن لينين يستوحي في هذا الكتاب الدولة الهيغلية. يقول العفيف الأخضر في وصف كتاب **ما العمل؟**: «المكان الذي يحل فيه وبه جميع التناقضات إنه استلهام للدولة الهيغلية»[١٦].

لا يهمنا تحليل السياق الذي يندرج ضمنه هذا النقد، فقد كان نقداً ضد التجربة السوفياتية، كما كان رد فعل ضد القراءة العربية للماركسية، وهذا موضوع آخر. وبصرف النظر عن فهم العفيف الأخضر هيغل، فإن ما يمكن استخلاصه من تجربة لينين، هو أن التناقض بين الدولة والمجتمع، واقع من العسير تصور التحرر منه، لأن تحقيق مجتمع اللادولة، طوبى بعيدة المنال.

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٦) العفيف الأخضر [وآخرون]، **من كومونه باريس إلى مجازر عمان** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ٦٩.

يقول لينين في **الدولة والثورة**: «ستبقى في ظل الشيوعية، أي من عهد الرفاهية للجميع، وظائف اجتماعية شبيهة بتلك التي تضطلع بها الدولة اليوم»[١٧]. لقد وعى لينين ضرورة وجود الدولة حتى وإن كانت نفياً للحرية، لأن من خبر شؤون الدولة من خلال الممارسة كما فعل لينين، لا يمكنه أن ينساق مع الحلول المثالية والطوباوية. لذلك عبّر لينين عن تناقض الدولة والحرية بقوله: «ما دامت الدولة فلا حرية، ولما توجد الحرية فلم تبق دولة»[١٨]. الدولة مرادفة للقهر والتسلط، ويتوقف تحقيق الحرية على الفوضاوية، أو غياب الدولة؛ هذا حلم بعيد، لا يجدي الانطلاق منه في عالم الضرورة. فإذا تعلقنا بالحلول المتخيلة، وبنهاية الدولة، والانسان المثالي المتحرر من أنواع الاستلابات كافة، جاز لنا أن نتهم لينين بالتحريفية، لكننا نتهمه انطلاقاً من تصورات المثال والطوبى. أما إذا تمسكنا بالواقعية، فإنه لا يسعنا إلا الاعتراف بأن التناقض بين الفرد والسلطة، واقع لا يرتفع. الدولة إذاً ليست كياناً اصطناعياً، والماركسية واقعية، لأنها ضد مقولة الفرد خارج الدولة.

ثالثاً: المرحلة الوضعانية

ننتقل في هذه الفقرة من الفلسفة إلى الاجتماعيات، من التساؤل عن ماهية الدولة إلى التعريف الوظيفي، من هيغل وماركس، إلى ماكس فيبر. ظهرت الوضعانية كرد فعل ضد الهيغلية، لذلك رفضت البحث في المعنى الماورائي المبطن في الأشياء. فالوضعاني لا يتجاوز حدود وصف ما هو كائن، لا ما ينبغي أن يكون. إننا لفهم الدولة على هذا الأساس، نعمد إلى وصف آليتها وجهازها، لأنه لا يوجد شيء خارج الجهاز. فإذا اتبعنا هذا المنهج، سنجد أن وظيفة الدولة واحدة في كل العصور، من أثينا إلى الدولة الحديثة، فما يجرد من وصف الدولة الحديثة يمكن تعميمه على الماضي لنقتنع بأن وظيفة الدولة واحدة. هذا ما قام به انغلز.

إن للدولة عند الوضعانيين أربعة أشكال:

١ ـ الدولة التاريخية عند انغلز.

٢ ـ الدولة الحديثة عند ماركس.

٣ ـ الدولة الصناعية.

٤ ـ الدولة المعاصرة.

لن نهتم بالشكلين الأول والرابع، لأن الدولة التاريخية مجرد انتقال من الفلسفة إلى الاجتماعيات، ولأن الشكل الرابع لا يمثل إلا الجزء المتقدم من العالم المعاصر. ويبقى النموذجان الثاني (الدولة الحديثة) والثالث (الدولة الصناعية)، هما النموذجان المناسبان لأوضاع الدول النامية. إننا نقصد بالدولة الحديثة، التنظيمات الجديدة، والثورة الفرنسية، وأمبراطورية نابليون الأول، ونقصد بالدولة الصناعية غلبة الصناعة على الفلاحة، والرأسمال النقدي على الملكية العقارية. من النموذجين الحديث والصناعي، ركب ماكس فيبر نموذجاً واحداً يعتبر أساس اجتماعيات الدولة في الدراسات المعاصرة.

ينتمي ماكس فيبر إلى تيار اجتماعيات الثقافة. لقد حاول هذا التيار تأسيس علم جديد،

---

(١٧) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ٥٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

سماه دلثاي (Dilthey) علم النظرات إلى الكون. يُعنى هذا العلم بدراسة تشكل الذهن الإنساني عبر التاريخ، بهدف الوصول إلى النظرة إلى الكون في مرحلة معينة. وهذه النظرة: هي التصور العام الذي يحدد فكر الفرد، إذ ترفض اجتماعيات الثقافة ربط الذهن الانساني بجذوره التاريخية (روح العصر عند هيغل، وعلاقات الإنتاج عند ماركس): ترفض فلسفة التاريخ، لأنه لا مجال في علوم الذهن للتعليل.

يشكك دلثاي[١٩] في موضوعية التاريخ. إن التاريخ عنده مجرد مجموعة من السير الذاتية. ويهدف علم النظرة إلى الكون إلى فهم الأفراد فقط، لأن النظرة الذاتية هي النظرة الممكنة، ولأن التاريخ من صنع الأبطال. إن الحدث الإنساني لا يقبل التعليل، وبهذا تختلف علوم الذهن عن العلوم الطبيعية.

يلتقي ماكس فيبر مع دلثاي في رفض فلسفة التاريخ، لأن فيبر يرى بدوره استحالة تعليل الحدث الانساني، أو إخضاعه للتعليل الاحادي. ولا يرى ماكس فيبر فائدة في الربط بين عالم الانسان وعالم القيم، لذلك لا يقبل ربط الذهنيات بالأسباب المادية، لأن السبب المادي يقود إلى نتيجة لا إلى قيمة، القيمة من إسقاط الفرد على الواقع. لهذا رأى الماركسيون في ماكس فيبر مثالياً، كما رماه آخرون بنعوت أخرى لموقفه من العقلانية الأوروبية[٢٠]، ولكن كل هذه الاتهامات لم تحل دون التقاء فيبر وماركس في نهاية التحليل كما سنرى، وهذا يبرهن على أن اختلاف المنطلقات النظرية لا يؤدي دوماً إلى الاختلاف في نتائج التحليل.

سلك ماكس فيبر في تركيب نموذجه للدولة الحديثة نهج الواقعيين (ميكيافيللي وهيغل)، لأنه تبنى طريقتهم التي تعتمد على التقابل بين مبدأين، أو مثلين، الأول سلبي، والثاني إيجابي. لقد وصف ميكيافيللي إيطاليا بأنها ليست دولة (هذا مثل سلبي)، وقارن بين أوضاعها، وأوضاع انكلترا وفرنسا (هذا مثل إيجابي)، ومعنى هذا أن إيطاليا كمثل سلبي لا تتوفر على ما يوجد في فرنسا وانكلترا كمثل إيجابي. وهذا هو نفسه ما قام به هيغل حينما وصف ألمانيا بأنها ليست دولة كمثل سلبي، في مقابل انكلترا وفرنسا كمثل إيجابي، إذ يوجد على هذا الأساس في المثل الايجابي ما لا يوجد في المثل السلبي: إيطاليا ميكيافيللي وألمانيا هيغل. لقد جرد ماكس فيبر فكرة المقابلة بين المبدأين السلبي والايجابي، فتساءل: ما الذي يوجد في الدولة الحديثة ولا يوجد في الدولة التقليدية؟ بتعبير آخر: ما الفرق بين الحداثة والتقليد؟

كانت فرنسا النابليونية في بداية القرن التاسع عشر، تمثل المثل الايجابي، وكانت أوروبا الارستقراطية تمثل المثل السلبي. لقد شكلت المقارنة بين السلبي والايجابي أساس بلورة الفكر السياسي الحديث، لأنها مقارنة بين الحداثة والتقليد، بين الديمقراطية والاستبداد، وبين الحرية والعبودية. بهذه المقابلة تمكن ماكس فيبر من الوصول إلى مفهوم الدولة الحديثة. وتتجلى مظاهر الحداثة في أربعة ميادين: الجيش، والإدارة، والاقتصاد، والتعليم. وتحت كل كلام، لا تسمح هذه العجالة بالتحليل التفصيلي، بل سنكتفي بأهم الخصائص التي تبرز الفرق بين الحداثة والتقليد، في كل ميدان من هذه الميادين.

---

(١٩) العروي، **مفهوم الايديولوجيا ـ الأدلوجة**، ص ٦٤ ـ ٧١.

(٢٠) كمثال على ذلك، انظر: حسن حنفي، «الدين والرأسمالية، حوار مع ماكس فيبر»، **مجلة الكاتب**، السنة ٩، العدد ١٠٥ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩).

١ ـ الجيش

تتمثل مظاهر الحداثة في الجيش في أنه جيش وطني شعبي، لأن الدولة الحديثة وضعت حداً للجندي المحترف والمرتزق. لنتذكر كيف حذر ميكيافيللي من مخاطر الارتزاق والاحتراف في كتاب **الأمير**. ففي الجيش الحديث تحل الديمقراطية محل الطاعة العمياء، وتتم الترقية على أساس الكفاءة، لا على أساس الاعتبارات المجانية. إن كل مظاهر تحديث الجيش كمؤسسة من الممكن إيجازها في انتشار العقلانية داخل هذه المؤسسة، فبانتشار العقلانية في الجيش، فسر كلاوزوفتش[٢١] انتصار نابليون على الجيوش التقليدية الأوروبية.

٢ ـ الادارة

يتوقف تحديث الادارة على إصلاح إداري يقوم به جيش مدني هو البيروقراطية. هذا ما دفع نابليون إلى تكوين بيروقراطية مؤهلة للقيام بتطبيق القوانين الجديدة. يقول ماكس فيبر: «إن مفهوم البيروقراطية يتفرع عن مفهوم الانضباط... وتفوق البيروقراطية في مجال الادارة كتفوق الآلة على العمل اليدوي»[٢٢].

يتحكم العقل في الإدارة لأن وظيفة البيروقراطية تطبيق العقلانية، وهكذا يتحكم التجريد والتعميم في تطبيق القانون، لأن العقل الفيبري لا يتجاوز حدود الإعقال، أي عقل يهتم بالكم لا بالكيف، إذ إنه مجرد وسيلة، وليس غاية كالعقل الهيغلي. وقد سبق أن قلنا إن الوضعانية لا تهتم إلا بالوصف، ولا تهتم بالغايات والماهيات.

٣ ـ الاقتصاد

يؤدي انتشار العقلانية في الجيش والادارة إلى عقلنة الاقتصاد. ومن مظاهر هذه العقلنة، رفع الانتاج على حساب الاستهلاك، وتحرير المنتجين من القيود المفروضة عليهم، والقضاء على المؤسسات الاقتصادية العتيقة، كالجمعيات المهنية وغيرها. ولكي تكون العقلانية شاملة في الاقتصاد والادارة والجيش يلزم تحديث التعليم وعقلنته.

٤ ـ التعليم

وضع نابليون حدًّا لتبعية التعليم للكنيسة. لقد وحّد لغة التلقين، كما اتجه إلى التكوين العلمي والتقني. وباختصار طبق نابليون برنامج الموسوعيين في مجال التعليم (لنتذكر بالمناسبة عبثية أوضاعنا التعليمية وهزالة ما يقدم في مدارسنا وجامعاتنا، إذ إننا نعيش التقليد ونردد كلاماً فارغاً عن الحداثة والتجديد).

بعقلنة التعليم والاقتصاد والجيش والادارة، يصبح الكل بنية متسقة تحكمها العلاقات العقلانية، أي دولة حديثة يسودها العقل: «الدولة الحديثة بصفة عامة هي مجموع أدوات العقلنة في كل دروب الحياة»[٢٣]. هكذا يمتاز النموذج الفيبري للدولة الحديثة بمزايا التوحيد، والتجريد، والنظام، والفعالية. وكل هذه المزايا تجد تلخيصها في العقلانية كمبدأ إيجابي. في مقابل هذه المزايا نجد

---

(٢١) انظر تحليل هذه النقطة في: العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، الفصل ٤، ص ٧٩. وانظر أيضاً تحليلاً لكتاب: كلاوزوفتش، «عن الحرب»، عرض وتحليل حسن فوزي النجار، **تراث الانسانية**، السنة ٣، ص ٧٢٢ ـ ٧٣٦.

(٢٢) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ٦٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

الدولة التقليدية تقوم على خصائص: التعدد، والتجريبية، والعادات، والمجانية. وكلها خصائص تدل على غياب العقلانية وسيادة التقليد كمبدأ سلبي. ولكل ميزة من النموذج الحديث الايجابي، ما يقابلها من النموذج التقليدي السلبي. هكذا وصل ماكس فيبر إلى تحديد نموذج الدولة الحديثة.

لماذا لم تظهر الدولة العقلانية الحديثة إلا في الغرب؟ هذه مشكلة حساسة قد تثير السخط على ماكس فيبر على رغم أنها واقع لا ينكره إلا متجاهل أو أعمى. ولا ينكر ماكس فيبر أن الحضارات القديمة قد عرفت بعض مظاهر العقلانية، إلا أن وجودها كان جزئياً، بمعنى أنه كان يقتصر على ميدان من دون الآخر. إنه وجود غير شامل لجميع مظاهر الحياة، كما إن العقلنة في الحضارات القديمة كانت عارضة تزول بزوال طموح الامبراطور، أي أنها كانت مرتبطة بالطموح الفردي، بعكس العقلنة في الحضارة الغربية، فإنها من الثوابت في التاريخ الغربي. وبذلك تتميز الحضارة الغربية بعقلانيتها الشاملة والثابتة «لانها تحدد الاهداف الجزئية وتشكل المنطق الباطني لكل سلوك وتفكير»[٢٤]. وهذا ما يميزها من عقلانية الحضارات الأخرى.

قلنا سابقاً إن ماكس فيبر يرفض التعليل الأحادي، لذلك لا يقبل تفسير القوميين الذين يبررون الرأسمالية بالظاهرة القومية، كما يعارض تفسير الماركسيين الذين يعللون الرأسمالية بممارسة الطبقة الوسطى، بحجة أن هذه الطبقة كانت قبل سنة ١٧٨٩ في خدمة الملكية والنبلاء. وعلى هذا الأساس يرفض فيبر العلاقة السببية التي تجعل الرأسمالية نتيجة للقومية، أو نتيجة لممارسة الطبقة الوسطى. يقول ماكس فيبر: «اداة الدولة احد مظاهر المنتظم الذي يؤلف وحدة متداخلة لا نستطيع ان نميز فيها الاسباب عن النتائج»[٢٥].

يرفض فيبر الاقتران بين ما يعتقد سبباً وما يعتقد مسبباً لأن الاستقراء التاريخي لا يدل على أن عقلنة الانتاج سابقة على عقلنة الدولة، كل ما يدل عليه التاريخ هو تزامنهما واقترانهما من دون تمييز بين النتيجة والسبب. وينتهي فيبر إلى أن العقلانية اختيار عفوي يميز الدولة الحديثة في الحضارة الغربية، لأنها تضرب بجذورها في تاريخ الغرب منذ الاغريق.

إذا كان ماكس فيبر لا يقبل أن يجعل من ممارسة الطبقة الوسطى سبباً لظهور الرأسمالية، فإنه يقر بأن الدولة الحديثة هي الدولة الرأسمالية، ويلتقي مع ماركس في هذه النقطة، لكنه يختلف معه في تفسيرها. فالرأسمالية عند ماركس هي منطق الرأسمال، وهذه عملية ذهنية، والعقلانية هي الرأسمالية عندما تفصل عن جذورها الاجتماعية عند فيبر؛ إنها نظرة إلى الطبيعة والانسان. هكذا تصير العقلانية عند فيبر هي الرأسمالية، وهذه عقلنة الانتاج عند ماركس. كما تختلف مادية ماركس عن مثالية فيبر على المستوى المنهجي، لكنهما يلتقيان على مستوى الوصف والاستدلال.

يقترن النقاش حول الدولة بتصور معين للعقل حاول هيغل تبريرها بعقل مطلق مبطن في التاريخ، وحاول ماركس ربط عقلانيتها بالصراع الطبقي. وجاء فيبر فاكتفى بالوصف والإعقال، لكن الاختلاف بين هيغل وماركس وفيبر لا يلغي اتفاقهم على التعريف الآتي: «جهاز الدولة بيروقراطية مفصولة عن المجتمع ومبنية على منطق العقل الوضوعي»[٢٦]. إنه تعريف يرفض اصطناعية الكيان السياسي، ويرفض مقولة الدولة في خدمة الفرد، كما يرفض جعل هدف الدولة خارجها.

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٦.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨١.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٥.

هنا تلتقي النظرية الهيغلية والماركسية مع الوضعانية الفيبيرية، هذه هي الواقعية. لقد آن الأوان للتساؤل عن الدولة في الفكر السياسي العربي الاسلامي.

رابعاً: الدولة الاسلامية

بعد أن حددنا مفهوم الواقعية في مسألة الدولة، نصل إلى التساؤل الذي انطلقنا منه في بداية هذا العرض، حول نظرة المجتمع العربي إلى السلطة والعوامل التي حددت السلوك السياسي للفرد.

رأينا في مناقشة هيغل لكاسيرر، أن تفكير فقهاء الاسلام يندرج ضمن الدولة الشرعية، كما إن تفكير إخوان الصفا يندرج ضمن تفكير الدولة الطبيعية، وتفكير الدولتين، الشرعية والطبيعية[٢٧]، حال دون التنظير، بمعنى أن الفكر الاسلامي يتسم بغياب الواقعية، ولذلك لم يعرف نظرية الدولة. يواجهنا سؤالان أمام هذه النتيجة، **أولهما**: كيف من الممكن تفسير افتقار الفكر الاسلامي إلى نظرية الدولة؟ **وثانيهما**، ماذا نفعل بالفكر الخلدوني الذي سبق تصنيفه في إطار الواقعية؟

لاحظ الكثيرون أن المقدمة كلها تدور حول الدولة كموضوع محوري. يقول القبلي: «يكفي ان نرجع إلى هذه المقدمة فنقرأها قراءة متمعنة شمولية لنلاحظ أن الدولة فيها هي واسطة العقد وحجر الزاوية»[٢٨]. فكل من حاول تجريد مفهوم الدولة الاسلامية تعترضه صعوبات، **أولاها** تحديد مادة البحث، **وثانيتها** تحديد مكونات الدولة الاسلامية، لأن التأليف التاريخي لم يبدأ إلا في مرحلة متأخرة نسبياً على زمن الدعوة. إذاً لا مناص من محاولة تركيبية، على الرغم مما يكتنفها من صعوبات ومزالق.

وإذا رجعنا إلى المؤلفات الشرعية في الموضوع، وجدناها لا تقدم مادة، ولا تحلل واقعاً، بل تنصرف موضوعاتها إلى الحديث عن مقاصد الشريعة، وإسلام السلف الصالح الذي لم تشبهُ شائبة. إن هذه مؤلفات لا تأبه بالواقع، ولا تصف ما هو كائن؛ إنها مؤلفات ايديولوجية تتحدث عما ينبغي أن يكون، ولذلك فإنها مجرد انعكاس للمشاكل القائمة؛ فلا تجدي المثالية في الموضوع، بل نضطر إلى محاولة تكوين فكرة عن الواقع، ونضطر إلى وجهة نظر تخلق الموضوع، مع الاعتراف بما في ذلك من صعوبة.

إن المضمون المثالي للمؤلفات الشرعية أثر تأثيراً سلبياً في السلوك السياسي للفرد العربي: «إن وصف واقع الدولة الاسلامية، حتى ولو كان سهلاً، لا يفي وحده بالغرض، إذ لا بد من إدراك المادة الخام التي بها وعليها تجري السياسة، اي: نفسانية الفرد، فكرته عن الحكم والدولة. كل هذا ناشئ عن تربية لا تقوم بها الدولة وحدها، بل لا تقوم بقسطها الاكبر: المسؤولون عنها هم الأب في البيت، والإمام في المسجد، والشيخ في الزاوية، وهؤلاء متأثرون بالمؤلفات الشرعية، بتخيلات الدولة النموذجية بما نسميه الطوباويات الاسلامية»[٢٩].

نشأت الدولة الاسلامية في مجتمع قبلي، إلا أن نشأتها الطبيعية لا تعني أن العرب لم يعرفوا النظام الملكي في اليمن، أي نظام العائلة والملكية والدولة، كما وصفه انغلز. وبعد

---

(٢٧) انظر: «أولاً: المرحلة النظرية عند هيغل،» ضمن هذا المقال.

(٢٨) محمد القبلي، «ما لم يرد في كتابات ابن خلدون،» في: **أعمال ندوة ابن خلدون** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، ١٩٧٩)، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٢٩) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ٩٠.

الفتوحات وجدت الدولة الاسلامية نفسها أمام التراث الفارسي، والبيزنطي، تراث الدولة الآسيوية المبنية على أساس الحق الإلهي، والسلطة الفردية: «التقاليد الساسانية كانت شديدة المباينة لطبيعة الفكر الاسلامي لما كانت تشتمل عليه من ملكية مركزية، وارستقراطية قوية، ومراتب دينية متدرجة، ولذلك دفعت عجلة التطور بقوة نحو الملكية وهو أمر آثار حفيظة المتدينين»(٣٠).

إن التراث الساساني كان من بين العناصر المركبة لما نطلق عليه الدولة الاسلامية، لكنه كان غريباً عن الفكر الاسلامي، ولذلك شكل نواة مربكة على حدّ تعبير جب، فلم يستطع المجتمع الاسلامي أن يتمثله، ولم يستطع أن يتخلص منه.

إن الدولة الاسلامية مركّب من عناصر مختلفة: العنصر العربي، والعنصر الاسلامي، والعنصر الآسيوي؛ عناصر متباينة، لكل عنصر منها أهدافه الخاصة. يهدف العنصر العربي إلى الحفاظ على التوازن بين القبائل والعشائر والأسر، ويهدف العنصر الاسلامي، أو الدولة الاسلامية، إلى مكارم الأخلاق، ومقاصد الشريعة، بينما يهدف عنصر التراث الساساني، أو الدولة الآسيوية، إلى خدمة الأهداف الدنيوية. كل هذه العناصر اللامتجانسة، انصهرت لتبلور الكيان السياسي الذي نطلق عليه الدولة الاسلامية. من الطبيعي والحالة هذه أن تكون فترات الانسجام بين هذه العناصر أقل بكثير من فترات التفكك واللاتجانس الذي عبّر عنه جب بالنواة المربكة.

يفرض ابن خلدون نفسه في هذا السياق، لأنه قدم نظرية تاريخية اجتماعية انطلاقاً من تحليل الدولة الاسلامية استوعبت منطلقاته مختلف الاتجاهات الفقهية والفلسفية والتاريخية، ولأن ابن خلدون «ينتصب في ملتقى الاتجاهات الفقهية والفلسفية والتاريخية وحتى الصوفية. لقد فكر بحسب هذه الاتجاهات كلها، فوفر لنا في آخر تحليل الأرضية المشتركة بينها»(٣١).

ميز ابن خلدون بين ثلاثة أنواع من الأنظمة:

١ ـ الملك الطبيعي: حمل الكافة على مقتضى الشهوة.

٢ ـ الملك السياسي: حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي.

٣ ـ الخلافة: حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي.

تقوم السياسة العقلية عند ابن خلدون على العقل من دون هداية ربانية، وهي نوعان: الأول، نوع يراعي مصلحة العموم، والثاني، نوع هدفه تحقيق مصلحة السلطان فقط.

لقد أسس ابن خلدون نمذجته لأنماط الحكم على سلّمية أدناها الحكم الطبيعي المناسب للعمران البدوي، ويليه الملك السياسي، أو السياسة العقلية التي تخدم مصلحة الفرد الحاكم (الدولة الساسانية)، وتأتي الخلافة في قمة السلّمية لأن هدفها تحقيق المقاصد وسعادة الدارين. وهناك نظام الفلاسفة أو المدينة الفاضلة، وهو نظام تحدث عنه الفلاسفة من جهة الفرض والتقدير، لأنه مستحيل التحقيق، لذلك تبقى الخلافة هي النظام الأمثل.

يعكس التنميط السابق التتابع الزمني على مستوى التاريخ الكوني، إذ لكل نموذج مثله التاريخي الواقعي. أما على مستوى التاريخ الاسلامي، فهناك مشكل، لأن الاسلام هو الذي

---

(٣٠) هاملتون جب، **دراسات في حضارة الاسلام**، تحرير ستانفورد شو ووليم بولك؛ ترجمة إحسان عباس، محمد يوسف نجم ومحمود زايد (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤)، ص ٤٧ و٩٥.

(٣١) العروي، المصدر نفسه، ص ٩٣.

حضّر العرب، وهذا معناه أنهم انتقلوا إلى الخلافة مباشرة من الحكم الطبيعي؛ انتقلوا من أدنى السلمية إلى قمتها، وهذا ما هيأ الشروط لاصطدام الملك الطبيعي بالملك السياسي أو السياسة العقلية الفارسية. ولذلك كانت الدولة الآسيوية نواة مربكة، كما سبق أن رأينا مع هاملتون جب. سيكون لهذا الاصطدام أثر كبير في تطور الفكر السياسي، لأن الانتقال من حكم طبيعي الوازع فيه هو الحاكم، إلى نظام الخلافة الذي الوازع فيه هو الدين، يستحيل لأنه خرق لقوانين التطور الطبيعي، إذ يفترض الانتقال من الحكم الطبيعي إلى الخلافة انقلاباً في الطبيعة البشرية، وهذا ما يفسر سهولة انقلاب الخلافة إلى عصبية. لذلك يقول ابن خلدون: «... ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق منها إلا اسمها وصار الأمر ملكاً بحتاً»[٣٢].

هكذا أدرك ابن خلدون أسباب سرعة انتقال الخلافة إلى ملك، لأن مدة الخلافة الحقيقية لا تتعدى زمن النبي ﷺ بحسب التأويل الخلدوني، وهذا اعتراف بأن خلافة الراشدين مجرد خلافة ظاهرية. وعلى كل حال، فإن ما أجمع عليه الجمهور هو أن انتقال الخلافة إلى ملك انقلاب حدث في عهد معاوية، كما صرح بذلك معاوية نفسه: «أنا أول الملوك»[٣٣]، إذ بذهاب الخلافة الحقيقية ذهب المضمون وبقي الشكل، ووجد الاستبداد الشرقي تربته المناسبة، فأصبحت الدولة الحاكمة، دولة آسيوية في خدمة السلطان، لا سبيل إلى تصحيح الوضع إلا بمعجزة تقطع مسار العلل. لقد أصبحت الخلافة أملاً يرتجى، وطوبى منتظرة، وأصبحت سراباً لأن الطبيعة البشرية لا تحتمل النظام الأسمى. هذا مغزى موقف الفقهاء، وفي مقدمتهم الغزالي[٣٤]. وبزوال الخلافة تكون تجربة المسلمين السياسية في ميدان الحكم عبارة عن مزيج من الملك الطبيعي، والسياسة العقلية (الدولة الساسانية). إنه الاستبداد الشرقي.

الدولة الاسلامية عند ابن خلدون ملك طبيعي مبني على العصبية، أما تطبيق الشريعة كهدف أخلاقي، فيدخل ضمن السياسة، إذ لا بد من جزء من الشريعة مهما كان استبداد الدولة. وهكذا انتقل ابن خلدون من وصف الواقع، إلى تكوين مفاهيم نمذجته: الملك، والخلافة، والسياسة. بهذه المفاهيم المجردة اكتشف ابن خلدون الأرضية المشتركة التي وقف عليها الفقهاء والمؤرخون والفلاسفة: «هذه ثلاثة أشجار نبتت في تربة واحدة، تربة الواقع الذي تمّ الاجماع حول مواصفته والذي لخصه ابن خلدون بوضوح نادر»[٣٥]. إنه الواقع الذي أفرز ثلاثة مواقف: موقف الفقيه، وموقف المؤرخ، وموقف الفيلسوف. تختلف هذه المواقف اختلافاً ظاهرياً، لكنها تتفق في نهاية التحليل.

١ ـ موقف الفقيه

يعيش الفقيه تناقضاً بين الواقع والمثال، لأنه يتشبث بالخلافة في واقع بعيد عنها، ويتجاهل الواقع، ويهادن السلطان، لكن أمله معقود على العودة إلى تحقيق مقاصد الشريعة. الواقع في ذهن الفقيه عارض، والخلافة جوهر ثابت. بسبب هذه المفارقة اتهم الفقهاء بالنفعية والوصولية، مع أنهم لعبوا دوراً بطولياً في محاربة شعور اليأس والإحباط، لأنهم يعيشون على أمل خرق العادة. هذا ما يفسر إجماعهم على وصف عمر بن عبد العزيز بالخليفة من دون

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٣٣) إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ١٨٠.

(٣٤) العروي، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

سائر بني أمية، ويفسر كذلك رفضهم خلافة الأمويين في الأندلس، والموحدين في المغرب، والفاطميين في مصر، لأن تطبيق الشريعة لخدمة أهداف الدولة غير توظيف الدولة لخدمة أهداف الشريعة. ففي موقف الفقهاء واقعية، ولكنها واقعية متجذرة في الطوبى «إن واقعيتهم تتاصل في طوباوية دفينة»[٣٦].

٢ ـ موقف المؤرخ الأديب

يختلف موقف المؤرخ الأديب، عن موقف الفقيه، لأن المؤرخ لا يميز بين شرع النبي ﷺ وعقل سقراط، كما تدل على ذلك كتب **الآداب السلطانية** التي تنير السبيل للحاكم أو السلطان لكي يحافظ على ملكه بحسن التدبير، وإقامة العدل بين الرعية. إن مضمون كتب **الآداب السلطانية** التي تعبّر عن موقف المؤرخ الأديب يتلخص في قول العروي: «يخدم السلطان الشريعة ظاهراً لانها تخدمه باطناً»[٣٧]. فقد يوصي المؤرخ السلطان بالعدل، لأن العدل أساس استمرار حكمه، ودوام سلطته، لا لأن العدل في خدمة مكارم الأخلاق ومقاصد الشريعة. إن الظلم في رأي المؤرخ مجازفة بالملك، لهذا نجد في كتب **الآداب السلطانية** حِكَماً تسير في اتجاه اسداء النصح للسلطان، «وهي في الغالب مأخوذة من حكم الفرس أو الروم أو الهند»[٣٨]، لأن المؤرخ يعي أن الدولة امتلاك أمر الآخرين، وأن الحاكم يتحكم في رقاب الناس، لأن الطبيعة الحيوانية في الإنسان تدفع الحاكم إلى التسلط وقمع المحكوم، لهذا يهادن المؤرخ كالفقيه السلطان، ويتعايش معه، ولذلك يوصيه بالعدل.

٣ ـ موقف الفيلسوف

يشترط الفقيه تطبيق الشرع وهو يحلم بالخلافة، ويسعى المؤرخ إلى عقلنة السلطنة بتطبيق العدل، أما الفيلسوف فإن يأسه يسلك به مسلكاً آخر. وفي دولة يتغلب فيها الطبع الحيواني على العقل، يفر الفيلسوف بنفسه إلى العزلة والانفراد، لأن العاقل من قادته حكمته إلى هجر المدينة الظالم أهلها، لينجو بنفسه من عالم السطوة والفجور. هذا موقف لا يختلف في عمقه عن طوباوية الفقيه، وواقعية المؤرخ، لأن موقف الفيلسوف نتيجة جدلية لموقفي الفقيه والمؤرخ، لذلك «وجد الفلاسفة المسلمون في المؤلفات اليونانية مبررات لموقفهم الانعزالي الانفرادي، إلا ان ذلك الموقف لم ينشأ عن مقروءاتهم بقدر ما نشأ عن الوضع المعاش، ذلك الوضع الذي تسبب ايضاً في انعزال المتصوفة»[٣٩].

إن موقف الفقيه قبول مؤقت بواقع السلطنة، أما موقف الفيلسوف فهو رفض مطلق لهذا الواقع. إن الرفض المطلق دليل على العجز المطلق عن فهم الشيء المرفوض، هذا جوهر نقد هيغل لروسو، ونقد ابن خلدون للفلاسفة المسلمين. كما إن المدينة الفاضلة هي إهمال لواقع السلطنة، لكنها نتيجة جدلية لهذا الواقع. ومن الممكن القول: إن الفلاسفة المسلمين ليست لهم سياسة فعلية لأن خطابهم الفلسفي موجه إلى الوجدان الفردي.

لاحظ محسن مهدي[٤٠] أنه لم يثبت أبداً إن كانت الجماعة الاسلامية راضية عن

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
(٣٨) إمام، المصدر نفسه، ص ١٨٥.
(٣٩) العروي، المصدر نفسه، ص ١١٠.
(٤٠) Muhsin S. Mahdi, *The Political Orientation of Islamic Philosophy*, Occasional Paper Series (Washington, D. C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1982), p. 4.

حاضرها، لأنها تتطلع دائماً إلى المستقبل، لكنه مستقبل يستوحي الماضي ويستوحي طوبى الخلافة؛ تطلع إلى عالم بلا دولة، لا يمكنه أن يتحقق، لأنه يتطلب ثورة على الطبيعة البشرية. لذلك كانت مواقف الفقيه والمؤرخ والفيلسوف احتجاج سلبي على استبداد دولة السلطنة؛ دولة الفصم بين السلطة والفرد، وبين المدينة والبيت. إن دولة هذا الفصم هي الدولة الاسلامية التي هي مزيج من الملك والشريعة، وفي مقابل هذا الواقع نجد الطوبى.

حددت ثنائية الواقع والمثال أو الطوبى معايير السلوك السياسي للفرد في المجتمع العربي، وما زالت هذه الثنائية مستمرة إلى الآن، وإن تغيرت الطوباويات وارتدت أشكالاً جديدة. بهذا يفسر تحكم الماضي في المستقبل، وتتحدد النظرة إلى التاريخ، لأن الأصل يوجد دائماً في فترة التطابق بين الظاهر والباطن؛ فترة الخلافة الحقيقية في زمن النبي ﷺ، أما ما قبلها وما بعدها، فليس إلا تاريخ انحطاط. فكلما ابتعدنا عن أصل التاريخ، أي عن النواة، تهددنا السقوط في المهاوي والمهالك، فيزداد بذلك الحنين إلى الماضي، وإلى الطوبى.

حددت هذه الرؤية أسلوب التأليف التاريخي العربي كما يدل على ذلك كتاب **الكامل في التاريخ** لابن الأثير، إذا قرئ كقصة ذات فصول تشكل فيها السيرة النبوية الأصل أو النواة: «لا بد من التمييز بين النواة أو الأصل، أي: السيرة النبوية التي توجد في وسط العقدة الروائية، وبين ما قبل وما بعد النواة»[٤١]. لهذا السبب أساء المستشرقون موضوعية المؤرخ العربي وحساسيته[٤٢]. هكذا يصبح التاريخ الحقيقي ترقباً وأملاً، أما التاريخ الواقعي فهو ضياع وانحطاط، فيضطر الفقيه إلى الهدنة، والمؤرخ إلى التساكن، والفيلسوف إلى الرفض المطلق. إنهم جميعاً تعبير عن الواقع نفسه، لذلك لا نجد واقعية في الفكر الاسلامي، ولا نجد فيه نظرية الدولة، لأنه تفكير بالوجدان الفردي، فهو يعتبر الدولة كياناً اصطناعياً هدفها موجود خارجها لا داخلها «كما إن التاريخ الواقعي لم يعرف دولة اسلامية باستثناء فترة الوحي والالهام، كذلك لم تظهر في التأليف الاسلامي نظرية دولة إسلامية»[٤٣].

إن رؤية ابن خلدون الخاصة للتاريخ مكنته من وصف الواقع وصفاً دقيقاً، أهله لابتكار العمران كعلم جديد. لقد انطلق ابن خلدون من محاولة التمييز بين الممكن والمستحيل في السياسة، لأن إخفاقه الذاتي علّمه أن المؤهلات الذاتية لا تكفي إذا هي عارضت قوانين الطبيعة والمجتمع[٤٤]. كما إن التمييز بين المستحيل والممكن في السياسة، معناه التمييز بين الواقعية والطوباوية، لذلك امتنع ابن خلدون عن إصدار أحكام القيمة. يقول عنه روزنتال: «إنه لا يصدر أحكاماً عن القيم ولا يؤثر اي شكل من اشكال الدول على شكلٍ آخر»[٤٥]. هذا ما يفسر أن واقعية ابن خلدون تلتقي مع واقعية هيغل الذي رفض بدوره الانطلاق في التحليل من دولة مثالية، وهي التي تبرر المقارنة التي عقدها العروي بين ابن خلدون[٤٦] وميكيافيللي.

كثيراً ما يصادف الباحث تشابهاً بين مفكرين ينتميان إلى إطارين مختلفين. فليس المشكل في التشابه، بل في تفسيره. لقد حاول العروي تفسير التوافق الفكري بين ابن خلدون

---

(٤١) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ٥٠.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(٤٣) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٢٣.
(٤٤) العروي، **العرب والفكر التاريخي**، ص ١٦ ـ ١٧.
(٤٥) جب، **دراسات في حضارة الاسلام**، ص ٢٢٧.
(٤٦) العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، ص ٥٧ أو أعمال ندوة ابن خلدون، ص ١٨٣ ـ ٢٠٣.

وميكيافيللي بثلاثة عوامل: تجربة حياتية متشابهة، فكلا الرجلين فشل في السياسة، واتجه إلى التاريخ، ومنه إلى اكتشاف علم جديد. العمران عند ابن خلدون، والصيت عند ميكيافيللي. والعامل الثاني موضوعي يتمثل في تشابه الظروف التاريخية، فقد اهتم ابن خلدون بتحليل أسباب ضعف الأمة الاسلامية وتجزئتها، كما اهتم ميكيافيللي بالمشكل نفسه، فتساءل عن سبيل تحقيق الوحدة الايطالية بعدما رأى ما تعيشه إيطاليا من تفتت وتفكك.

إن التشابه بين المستويين الذاتي والموضوعي، لا يأتي إلا بنتائج محدودة، لأنه يساعد على اكتشاف التوافق في الجزئيات، كالالتقاء في تحليل الترف، والمرتزقة، والأبهة وغيرها، لكنه لا يؤدي إلى اكتشاف سر التوافق والتقارب. لذلك يجب تجاوز التشابه في الجزئيات، والسعي إلى تفسير أعمق لتوافق أفكار الرجلين. وهنا تكمن أهمية العامل الثالث الذي هو وحدة الموقف المعرفي، أي: «المستوى المعرفي الذي يحدده الفكر قبل أن يضع المسائل التي يبحث فيها»(٤٧).

ومن الممكن تلخيص الموقف المعرفي في نقطتين رئيسيتين:

١ ـ الرفض المبدئي للطوباويات

رأينا ابن خلدون يرفض مدينة الفلاسفة الفاضلة، كما رأيناه يرفض منطق التصوف الذي ينشد الحرية خارج الدولة. إننا نجد الرفض نفسه عند ميكيافيللي الذي يرفض الجمهوريات المثالية التي لم يعرفها أحد، ويعلق عليها بقوله: «إن الفرق بين حياتنا الواقعية والحياة المثالية شاسع إلى حد أن من يترك الواقع ليتشبث بالواجب يتعلم كيف يهلك لا كيف ينجو»(٤٨). هكذا نرى أن رفض الطوباوية عند الرجلين قادهما إلى ارتياد أفق معرفي جديد.

٢ ـ منطق أرسطو

إن اللجوء إلى العقل المجرد، واستعمال الأقيسة والبراهين العقلية، مكّن ابن خلدون وميكيافيللي من إخضاع الإرادة والواقع للتأمل: «من دراسة الواقع دراسة عقلية»(٤٩). هكذا نخلص إلى أن مادة العلم الجديد: العمران عند ابن خلدون، والصيت عند ميكيافيللي، ليست مادة المؤرخين التي تكتفي بسرد الأحداث بحسب التعاقب الزمني، وليست أخلاق الواجب والمعقولات، وإنما هي: «مجموع الأفعال البشرية الناتجة عن القوى الحيوانية بعد أن نظمها العقل بحسب الهدف الإنساني الأسمى: العمران عند ابن خلدون والصيت عند ميكيافيللي»(٥٠). ويختلف موقف الرجلين عن الأفلاطونية التي ترى الواقع من خلال المثل، كما يختلف موقفهما عن أرسطو الذي كان يحتقر التاريخ لأن أرسطو كان يهتم بالثوابت، لا بالعوارض والمتغيرات. هكذا اهتدى ابن خلدون وميكيافيللي إلى موضوع العلم الجديد، أي: الأعمال البشرية الناتجة من القوى الحيوانية: «الأعمال البشرية ليست وليدة العقل ولكنها قابلة للتمييز العقلي»(٥١).

تحدّد طبيعة العلم الجديد قاعدته، فإذا كانت طبيعة مادة هذا العلم أعمال ليس مصدرها العقل، لأنها نتيجة الطبع الحيواني في الإنسان، فإن طبيعة السياسة استبداد وتسلط وقهر.

---

(٤٧) عبد الله العروي، «ابن خلدون وميكيافلّي» في: أعمال ندوة ابن خلدون، ص ١٩٨.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

إن طبيعة السياسة تعبير عقلي عن الإرادة الحيوانية، وهذه الطبيعة تحدد قاعدة العلم الجديد، لأن قاعدته تفترض علاقة ثنائية بين قوتين اجتماعيتين متصارعتين. فالتناقض إذاً هو جوهر الصيرورة التاريخية، من هنا جاء اهتمام ابن خلدون وميكيافيللي بشؤون الحرب باعتبارها أعلى مراحل الصراع بين قوتين: التناقض بين البدوي والحضري، وبين العصبية الواحدة والعصبيات الأخرى، وبين الملك والرعية، وبين الحاكم والمحكوم. هذا ما يجعل الرجلين معاصرين ما دامت الطبيعة الاجتماعية تقوم على التناقض، وما دمنا نعيش في مجتمعات العصبيات. وثمة يكمن سر واقعيتهما، لأنهما «اسسا علماً جديداً يقوم على نفي الطوباوية التي انتقمت منهما لانها تكون لحمة الوضع الإنساني فجعلتهما ممن يعلم ولا يشكر»[٥٢].

ما دامت الطبيعة البشرية صراعاً بين العقل والغريزة، فإن الواقع الإنساني سيظل واقع التناقض بين الأخلاق والطبع الحيواني؛ هذه خلاصة تفكير ابن خلدون وميكيافيللي، فقد أدت بهما وحدة الموقف المعرفي إلى الواقعية والتشاؤم، ومع ذلك يبقى الفرق كبيراً بين واقعية ابن خلدون وواقعية ميكيافيللي، لأن تشاؤم ابن خلدون تشاؤم مطلق يبرره واقع التاريخ الإسلامي وما آل إليه وضع العرب، أما تشاؤم ميكيافيللي فإنه لا يسد أبواب الامام أمام إصلاح الدولة.

إن ابن خلدون فقيه مسلم أدى به تحليله الواقعي إلى التشاؤم المطلق؛ لأنه لا يرى سبيلاً إلى إصلاح الدولة إذا انحلت العصبية وأصاب الهرم الدولة، إذ إن الخلافة الصحيحة عنده هي: «النظام الذي يتميز بان الوازع فيه ديني»، والفرد الحر عنده هو: «من يملك وازعاً في ذاته»[٥٣]. ولا يدل التاريخ الواقعي على وجود مثل هذه الدولة، وهذا الفرد، بل ما يوجد في الواقع هو الفرد المتعارض مع الدولة الطبيعية التي تتخذ الشريعة قانوناً لها، أما الدولة المثالية، دولة الخلافة، فلا يمكن أن تتحقق إلا بمعجزة ونور رباني. هذا ما يفسر تشاؤم ابن خلدون الذي قيل فيه الكثير، لكن دواعيه ما زالت مستمرة إلى الآن. ويتعلق ابن خلدون بحدوث معجزة لتحقيق طوبى الخلافة: «ينزع ابن خلدون كلياً مفهوم الاخلاق من مجال الدولة ليضعه في وجدان الفرد المؤيد بالتوفيق الإلهي»[٥٤]، لذلك لم يستطع أن يوحّد نطاقي الأخلاق والدولة.

ردَّ ميكيافيللي أسباب سقوط روما إلى المسيحية، لأنه يضع الدين والأخلاق داخل الدولة. وليس لميكيافيللي هدف يضعه خارج الدولة، بل الهدف عنده تقوية الدولة لضمان استمرارها، لأنه «يجعل من قانون الدولة هدف كل المشاريع البشرية»[٥٥]، وبهذا يفتح الباب لإصلاح ما أصابها من ضعف، عكس ما فعله ابن خلدون.

إن النظام المثالي الذي يتطابق فيه الظاهر والباطن، وينحل فيه الوازع الخارجي في وجدان الفرد، هو نظام الخلافة والطوبى بصفة عامة، وهو نظام لا تتحمله الطبيعة البشرية، لأنه طموح نحو الكمال الذي لا يمكنه أن يتحقق على أرض الواقع. هذا ما حال دون وصول الفكر الإسلامي السياسي إلى نظرية الدولة، لأن طوبى الخلافة نتيجة جدلية لمعايشة الدولة السلطانية، ولذلك لم تتمكن واقعية ابن خلدون من أن تتجاوز التفكير الفردي لتصل إلى نظرية الدولة.

مع بداية القرن الماضي اهتزت البنية العربية بفعل اتصالها بالفكر الأوروبي، إلا أن هذه الهزة لم تنل شيئاً من الذهنية التقليدية، بل حافظت المؤلفات الشرعية على مكانتها في النفوس،

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.
(٥٣) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٢٣.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

وظل تفكيرها حياً في الوجدان، متحكماً في السياسة والاجتماع، لأن بعض الاصلاحات الاقتصادية والادارية المفروضة على الدولة السلطانية بقيت في مستوى السطح، ولم تستطع أن تؤثر في المسار الطبيعي للدولة التي ظلت أسيرة لنفس «عملية التطور الطبيعي الذي أورثها كثيراً من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك الأخرى»[٥٦].

أمام تحديات قيم العالم الحديث اضطر العرب إلى التساؤل: من نحن؟ ومن هو الآخر؟ تأتي صورة الذات عبر الآخر، ولا يمكن تعريف الذات إلا بتحديد ما ينفيها، «لان كل تعريف هو عملية نفي فبإزائي يوضع الآخر»[٥٧]. إن كل تصور عن الذات يحمل معه تصوراً عن الغرب، لأن المغلوب كما قال ابن خلدون: «مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره ونحلته وسائر احواله وعوائده»[٥٨]. لقد أصبح الآخر، أو الغرب، يشكل الخطر المسيحي بأطماعه الاقتصادية والتوسعية، فتجند الكل لمواجهته، واقتنع الكل بضرورة الاصلاح. هكذا سيصبح التناقض الذي كان رئيسياً بين الدولة السلطانية والرعية تناقضاً ثانوياً؛ سيصبح التناقض بين المجتمع العربي ككل من جهة، والغرب من جهة أخرى. لكن المشكل أن مفهوم الاصلاح لم يكن موحداً عند جميع الأطراف، بل لقد رأى فيه السلطان تحديث جيشه وتجديد أساليب المحافظة على حكمه، ورأى فيه الفقيه رجوعاً إلى الدين وتمسكاً بمدينة الله. أما داعية التقنية، فيرى الإصلاح في الصناعة والآلة المفقودة. ورفع السياسي صوته محتجاً على غياب المؤسسات التمثيلية والديمقراطية، وذلك سر إعجابه بفلاسفة القرن الثامن عشر، وبتشريح مونتسكيو للاستبداد الشرقي.

هذه ثلاثة أجوبة لكل منها مفهوم للاصلاح الذي لم يتحقق. إنها ايديولوجية الفكر العربي المعاصر التي يمثلها الشيخ، والسياسي، والتقني، وتلخصها مفاهيم الأصالة، والاستمرار التاريخي، والكونية، والتعبير الفني والأدبي المطابق[٥٩]. وتبعاً لهذه المفاهيم تحددت ايديولوجية الفكر العربي المعاصر في ثلاثة مفاهيم: المفهوم الأول، ايديولوجية الفقيه أو الشيخ: وهي الصورة الذهنية المفارقة لأصلها الواقعي[٦٠]. وتأتي مفارقة الصورة الذهنية للواقع من أن أدوات التحليل الذهنية التي يستعملها الفقيه، هي مفاهيم فقهية كلامية مستمدة من المجتمع التقليدي قبل أن يتعرض للغزو الرأسمالي. أما المفهوم الثاني فيتلخص في الدعوة إلى الأصالة التي تهيمن كأسطورة لا تمت بأية صلة إلى الواقع الاجتماعي. أما المفهوم الثالث فهو: «بنية نظرية مأخوذة من مجتمع آخر توظف كنموذج يقود ممارسة ويتحقق اثناءها»[٦١]. ويشمل هذا المفهوم الليبرالية والماركسية.

تلتقي المفاهيم السابقة كلها في العجز عن إدراك الواقع. إنها وعي زائف بحسب تعبير كارل مانهايم. هذه نقطة مهمة، لأنها تكشف النقاب عن سر عجز الماركسية عن مزاحمة التقليد، بل إنها زكته من دون وعي منها، لأنها قرئت بذهنية أدوات استيعابها التقليدية والتوفيقية؛ قرئت قراءة تبسيطية وموجهة، وأصابها التحوير الذاتي، فأصبحت طوبى تحلم بإنسان خارج التاريخ، وبمجتمع اللادولة. وبذلك التقت طوبى الماركسي بطوبى الفقيه، وتضافرت جهودهما

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٥٧) عبد الله العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، تقديم مكسيم رودنسون؛ ترجمة محمد عيتاني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٢٨.

(٥٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ط ٣ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.]).

(٥٩) العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، ص ٢٩.

(٦٠) العروي، مفهوم الايديولوجيا ـ الادلوجة، ص ١٢٣.

(٦١) المصدر نفسه.

على ترسيخ سلطة التقليد، لتكون النتيجة مزيداً من الانكسارات والاخفاقات بسبب العجز عن تحقيق قطيعة مع الوعي التقليدي.

في مثل هذه الشروط، من الطبيعي ألا يهتدي الفكر العربي الحديث إلى إدراك منطق الدولة وموضوعيتها، ويظل فريسة للطوباوية التي تعمقت أكثر، وصارت أكثر تعقيداً في حالة الفقيه الذي تراجع موقفه، وأصبح مقتصراً على المطالبة بتطبيق الشرع، والدولة الشرعية، تحت تأثير قوة التهديد الغربي[٦٢].

كيف بالإمكان الحديث في مثل هذه الأوضاع عن ممارسة سياسية من دون أرضية ثقافية صلبة؟ كيف بالامكان الحديث عن البديل، والثقافي لا يوظّف إلا كتبرير للسياسي؟ إن الممارسة من دون بديل ثقافي عقلاني لا يمكن أن تكون إلا ضياعاً للوقت وإهداراً للطاقات، لأنها ستبقى عرضة للذاتية والارتجال، فتقود صاحبها إما إلى الياس والانتحار، وإما إلى الانتهازية ونشدان الزعامات، إذ لا يمكن الممارسة الهشة من أن تعطي إلا مناضلين ضالعين في الفقه التبريري. فمن يتساءل عن البديل ما عليه إلا أن يفسر ظاهرة التشرذم في الحياة السياسية والثقافية، وأن يحلل القيم التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات □

(٦٢) انظر تحليل هذه النقطة في: العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٣٥.

صدر حديثاً

هدر الطاقة

التنمية ومعضلة الطاقة

في الوطن العربي

د. عبد الرزاق الفارس

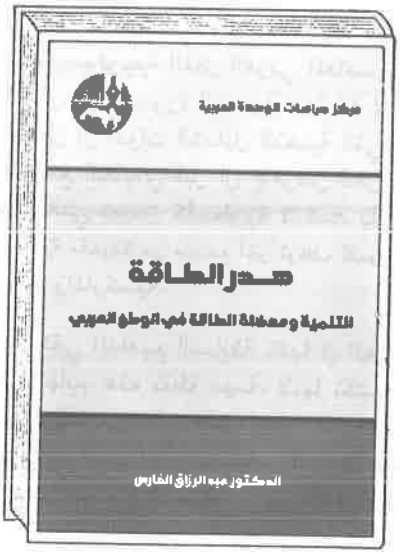

يتناول المؤلف بالدراسة مسألة الطاقة في الدول العربية والحاجة المتزايدة إليها، فيقوم بتحليل أنماط استهلاك الطاقة، ويبيّن العلاقة بينها وبين الاقتصاد ومدى الطلب عليها في الدول العربية.

٣٧٥ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية

ناظم عبد الواحد الجاسور

استاذ مساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد.

تمهيد

لقد أثار فوز جبهة الانقاذ الاسلامية في الانتخابات البلدية والمحلية التي جرت في حزيران/يونيو عام ١٩٩٠، ردود أفعال ومواقف متباينة على المستويين الاقليمي والدولي، اتسم قسم منها بالسلبية والقلق من الانتصار الذي حققته الجبهة وفوزها في أغلبية البلديات، ومحذرة من احتمالات التطرف الديني وانتشاره في المنطقة، والقسم الآخر اتسم بالايجابية، حيث التفاؤل والتأييد بانتصار الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار السياسي، والخروج من دائرة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانية انتقال النموذج الجزائري إلى بقية دول المغرب العربي، وربما إلى بقية الدول الاسلامية الأخرى غير العربية.

وإذا كانت الجزائر هي الدولة المغاربية الوحيدة التي سمحت للاتجاهات الاسلامية بالعمل السياسي العلني والاشتراك في الانتخابات بمختلف مستوياتها، فإن ذلك لم يأت إلا لسببين: **الأول**، للفراغ السياسي الواضح الذي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي قوّضت القاعدة الجماهيرية لحزب جبهة التحرير الوطني، **والثاني**، للثقل السياسي الذي فرضته جبهة الانقاذ والاتجاهات الاسلامية الأخرى على النظام السياسي ذي التركيبة الحكومية الهشة بتناقضاتها الداخلية، وارتباطاتها الخارجية، التي رمت بثقلها في صراعات الأجنحة داخل المؤسسة العسكرية من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى.

فانتخابات حزيران/يونيو ١٩٩٠ التي أدت قبل كل شيء إلى تراجع في المكانة السياسية التي يحتلها حزب جبهة التحرير، قد أشرت مرحلة جديدة من التعددية السياسية والمسار الديمقراطي، وأبرزت قوة سياسية بخطابها الاسلامي، وأهدافها التي تتعارض، إن لم تتقاطع مع بقية الأحزاب والتنظيمات الحزبية الأخرى التي شهدها الشارع الجزائري. فحزب جبهة التحرير، وبعد العقود الثلاثة الماضية، لم يستطع أن يحتفظ بركيزة شعبية تساعده على الاستمرار باحتكار السلطة وهياكلها، وأضحى الاتجاه، أو الخيار نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية وتكريس الحريات العامة، الطريق الأسلم والصحيح للخروج من الأزمات التي تفجرت دفعة واحدة، وذلك من خلال تشكيل هيئة تشريعية تعكس واقع القوى السياسية

الفعلية في البلاد. وهذا ما قررته حكومة مولود حمروش أيام ولاية الرئيس الشاذلي بن جديد. ولكن نتيجة الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية لم تؤدِ إلى سيطرة مطلقة لجبهة الانقاذ الاسلامية على المقاعد البرلمانية، وإنما أثارت ردود أفعال قوية حذرة وقلقة من مستقبل النظام السياسي والمؤسسة العسكرية بالذات، والتي انتفضت ضد الخطر القادم وأجهضت التجربة الديمقراطية بإلغائها الدورة الثانية من الانتخابات واستقالة الشاذلي بن جديد كرئيس للجمهورية، وحلّ جبهة الإنقاذ وإعلان حالة الطوارئ.

هذه المحاولة تباينت ردود الافعال بصددها، وكثرت الأوصاف التي وصفت بها، حيث إن بعضهم وصفها بـ «الانقلاب الدستوري» ضد الديمقراطية، و«سحقاً للديمقراطية»، و«مؤامرة أجنبية»، وخصوصاً من قبل التيارات الاسلامية، وبعضهم الآخر لم يستطع أن يخفي تأييده هذه المحاولة، على رغم إقراره المبدئي بانها عملية خطيرة ومجهولة العواقب، ولا سيما أن حل الجبهة الاسلامية كحزب سياسي مرخّص بالعمل العلني، دفعها إلى انتهاج أسلوب العنف المسلح الدموي الأعمى الذي سقط خلاله الكثير من الأبرياء وأعطى صورة مشوّهة للإسلام وقيمه.

وتأسيساً على ما تقدم، ومن دون البحث في خلفيات الأزمة ومساراتها، ومن دون الدخول في خريطة الصراع السياسي في الجزائر بشكل مفصّل، فإننا سنحاول تسليط الضوء على الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر بأبعاده الاقليمية والدولية، وخصوصاً في ما يتعلق بالأمن والاستقرار في المغرب العربي وحوض البحر المتوسط، والتنافس الامريكي ـ الفرنسي الذي رمى بثقله على مسارات الأزمة، ومن خلال هيكلية بحثية تتركز على العناوين التالية:

أولاً: قراءة للساحة السياسية الجزائرية والمكانة التي تحتلها جبهة الإنقاذ.

ثانياً: الموقف الفرنسي: بين التحفظ والانحياز.

ثالثاً: الموقف الامريكي: الورقة الدينية وخلاف المصالح.

أولاً: قراءة للساحة السياسية الجزائرية والمكانة التي تحتلها جبهة الانقاذ

لم يسيطر على الساحة السياسية في مظاهرات تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٨ التي أطلق عليها اسم «مظاهرات الجوع»، غير حزب جبهة التحرير الذي أمسك بزمام السلطة عقب الاستقلال في عام ١٩٦٢ إلى أن مني بأول هزيمة له في الانتخابات البلدية التي لم يحصل فيها إلا على ١٥ بالمئة من الأصوات. فهذه الانتخابات الأولى من نوعها، بمقدار ما كشفت عن الأرضية الواسعة التي تمتعت بها جبهة الانقاذ، كشفت أيضاً عن التآكل في الهيكلية الحزبية لجبهة التحرير، وتفجر الصراعات بين أجنحتها، وكذلك الهروب من أول صدمة، ومن ثم بروز مرحلة جديدة لها اشكالياتها وصعوباتها ومستلزماتها على أثر الانتقال الفوري إلى التعددية، حيث أدى هذا الانتقال غير المدروس إلى انفجار البنية الاجتماعية والعرقية إلى بنى سياسية متناثرة وشظايا حزبية، ذلك أن ما جرى في الدول الاشتراكية قد أثر بشكل مباشر أو غير مباشر في بقية الدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي استوحت النموذج السوفياتي في نظامها السياسي من دون أن تراع الخصائص الوطنية والقومية في بلد مثل الجزائر بقي متأرجحاً بين ثقافتين مختلفتين، إن لم نقل متصارعتين.

وهكذا، فإن القوى السياسية الأخرى التي برزت إلى الوجود، ومن بينها جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آية أحمد، لم تستطع أن تقدم نفسها كبديل من جبهة التحرير، ولا

حتى كمنافس قوي أمام التيارات الاسلامية الأخرى التي سمحت لها الفرص الكبيرة في تنظيم المظاهرات واللقاءات والاجتماعات، فضلاً عن التغطية الاعلامية، ناهيك عن أن الاربعين حزباً أو أكثر التي لا يملك قسم منها أي رصيد جماهيري سوى الرخصة والاسم، والتي لم تستطع تنظيم صفوفها بالاتجاه نفسه الذي سارت عليه الحركات الاسلامية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن جبهة القوى الاشتراكية (حصلت على ٢٦ مقعداً في الدورة الأولى) التي تمتد جذورها حتى عام ١٩٦٣، هي الحزب الذي يتمتع أيضاً بأرضية سياسية واسعة، وخصوصاً بالنسبة إلى زعيمها حسين آية أحمد الذي عاد إلى البلاد قبل أشهر عدة من الانتخابات البلدية، حيث إنه رأى في تشكيل حزب التجمع الثقافي الديمقراطي محاولة من السلطة لتفتيت البربر، موجهاً انتقاداته نحو الرئيس السابق بن جديد، وأن ما حصل هو نتيجة للأخطاء السابقة التي حصلت على المستويين الحزبي والسلطوي. فقد صرح بأن «الشاذلي يعرف جيداً بان الاتجاهات الحالية للشباب نحو الحركة الاسلامية لم تكن لاعتبارات دينية بقدر ما لم يكن هناك بديل حقيقي للفراغ الذي حصل. وإذا حصلت ديمقراطية حقيقية فإن الشباب سوف يتخلون عن الاسلاميين. وأن قادة البلاد مارسوا سلطتهم باسلوب بدائي، وبدون هدف الاحتفاظ بكرسي الحكم، وعدوهم الحقيقي هو: جبهة الانقاذ والديمقراطية»[١].

ويبدو أن حزب القوى الاشتراكية، من خلال النسبة التي حصل عليها، يستند إلى قاعدة اثنية بربرية، وثقافة فرانكوفونية سمحت له بأن يكون القوة الثانية على الساحة السياسية، لكنه ليس البديل القوي المنافس، إذ إنه استفاد بشكل كبير من جملة الأخطاء التي ارتكبها حزب جبهة التحرير، وكذلك الانتقادات التي وجهت إلى حزب جبهة التحرير بسبب الصراعات والمنافسات بين قيادته والتيارات الأخرى التي يضمها، ناهيك عن الفجوة التي اتسعت بين جبهة التحرير والشاذلي بن جديد من جهة، والجيش من جهة أخرى، حيث إن استقالة الرئيس الشاذلي بضغط من قادة المؤسسة العسكرية أعقبها القيام بـ «الانقلاب الدستوري»، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة[٢].

وفي الواقع، فإن الخطاب العلماني المؤطر بالثقافة الغربية الذي استند إليه حسين آية أحمد، وكذلك بعض الأحزاب الأخرى ذات التوجهات الاشتراكية، وخصوصاً في ما يتعلق بحقوق الانسان والأقليات الإثنية والقومية الدينية، لم يستطع مواجهة الخطاب الاسلامي الأصولي في بيئة اجتماعية وسياسية مهيأة لتقبله، بعد احباطات الماضي، وبعد أن فشلت كل الخطابات السابقة في تقديم الحل الأمثل لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتغريب الثقافي الذي تعانيه الجزائر بالتحديد.

فهذا الحزب الجديد وجبهة التحرير فشلا في الحصول على نسبة معقولة تسمح لهما بتشكيل قوة ائتلافية لمواجهة التيارات الاسلامية. من هنا، فإن الخيارات التي كانت مطروحة عشية الجولة الثانية للانتخابات التشريعية التي كان من المفروض أن تجري في السادس عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢، والتي كان هدفها إيقاف تقدم جبهة الانقاذ الاسلامية قد تم استنفادها (ومن بينها الطعن في صحة نتائج الجولة الأولى)، ولم يبق إلا خيار اللجوء إلى القوة العسكرية لحسم الموقف، حتى وإن تطلب الأمر خرق نصوص دستور عام ١٩٨٩ الذي

---

(١) Jacques Girardon, «L'Avenir voilé,» *L'Express* (29 juin 1990), p. 12.

(٢) نبيل عبد الفتاح، «الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٢)، ص ١٩٢.

أرسى التعددية الحزبية والسياسية، وأقر بتداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع. فهذا الدستور سمح بتشكيل عدد من الأحزاب والتجمعات السياسية الثقافية والديمقراطية، مثل الحركة من أجل الديمقراطية، وحزب العمل الاشتراكي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والحزب الاجتماعي الديمقراطي، وحزب الطليعة الاشتراكي، وحركة النهضة الاسلامية، وحزب المجتمع الاسلامي، وحزب التجديد الجزائري، وغيرها من الأحزاب والتجمعات. إلا أن هذه التنظيمات لم تستطع بناء قاعدة اجتماعية تدفع بها إلى الأمام في العملية الانتخابية، ناهيك عن افتقار قسم منها إلى خلفية سياسية واضحة تعطيها القوة في الكسب الجماهيري، فضلاً عن قصر عمرها السياسي، بحيث إنها لم تكن قادرة في تلك الفترة المضطربة أن تطرح برامجها السياسية أمام الجماهير التي بقيت تبحث عن منقذ ينتشلها من الأزمة المستفحلة في كل أبعادها، ومهما كان اتجاهه السياسي، والايديولوجيا التي يهتدي بها، حتى إنه من الممكن القول بأن أحد أسباب التصويت مع جبهة الانقاذ بهذا الزخم الكبير يرجع إلى رفض عدد كبير من الجزائريين حزب جبهة التحرير، وهو ما دلت عليه نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية[٣].

لقد برزت جبهة الإنقاذ الاسلامية كقوة بديلة من القوى السياسية التقليدية التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية على مدى أكثر من ثلاثة عقود تميزت بخطابها السياسي الاسلامي الذي استند إلى إطار مرجعي وايديولوجي تقليدي (القرآن والسنة)، ولكن بلغة حديثة، وظفت حالة الغضب الاجتماعي والسياسي بكل أبعاده، وعجز النظام السياسي القائم والقوى السياسية الأخرى في تقديم الحلول الناجمة لتلافي حالة الانهيار وافتقارهما إلى رؤية سياسية قادرة على المبادرة التي أمسكت بها جبهة الانقاذ، والتي اعتقد قسم من قادتها بانه من الممكن «تحقيق الدولة الاسلامية» من خلال صناديق الاقتراع أولاً، ومن ثم الالتفاف على «لعبة الديمقراطية»، كما ظهرت تلك النيات من تصريحات بعض الشيوخ في الجبهة الاسلامية حول الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية الحزبية. فعلى أثر الفوز في الانتخابات البلدية أعلن عباس مدني بأن «نصرنا ليس فقط وضع حجر الأساس للدولة الاسلامية، وإنما أكثر من ذلك، إنه تسوية لهذه الشريحة من الانسانية التي تدرك مدى انحرافها وبعدها عن الصراط المستقيم، بعد أن ذاقت مغبة ذلك في الطاغوت وحكم طاغوتي»[٤]. في هذا الوقت نفسه كان علي بلحاج، أحد كبار مسؤولي الجبهة الاسلامية للإنقاذ، يصف الديمقراطية بأنها «نظام يبيح الدعارة» معتبراً أن النصر الذي حققه الاسلاميون «ليس انتصاراً للديمقراطية ولكنه نصر للاسلام»، مؤكداً أن جبهته «لن تستبدل الشورى بالديمقراطية»[٥].

وإذا كان لجبهة الانقاذ هدف مركزي في ضوء المرجعية الدينية في السعي لارساء نظام يستند إلى تعاليم الشريعة، سواء كان التعامل الحرفي المتشدد، أو التعامل المرن، فإن لها تناقضاتها الداخلية وصراعاتها الفكرية والسياسية مع التنظيمات الاسلامية الأخرى، وكذلك عدم تجانس القواعد الاجتماعية والاحتكاك مع الواقع، وهي السمة التي تشترك فيها مع بقية الحركات الاسلامية في بقية الدول الأخرى، على الرغم من أن الهدف المشترك هو إقامة مجتمع اسلامي. وفي الواقع، فإن الحركة الاسلامية الجزائرية الموزعة على اثني عشر حزباً قد حصلت على الاعتراف القانوني بموجب دستور عام ١٩٨٩، وهي تستند إلى مرجعيات عقائدية وفكرية،

---

(٣) «الجزائر: حوار الفرصة الأخيرة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢٦ (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ١٠٩.

(٤) شاهر عبد المجيد، «على هامش نتائج الانتخابات الجزائرية: مصير التعددية في ظل الازدواجية،» **الهدف** (٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٢٤.

(٥) المصدر نفسه.

ابتداء من الفكر السلفي من ابن تيمية إلى محمد بن عبد الوهاب، والفكر الاصلاحي لمدرسة الافغاني - عبر تفرعاتها، كمدرسة ابن باديس في الجزائر، وكذلك فكر الجماعات الاسلامية مثل مدرسة البنا، ومدرسة المودودي، ومدرسة قطب، والفكر الشيعي، وتشدها روابط متينة إلى فكر ونشاط رموز جمعية العلماء التي تزعمها البشير الابراهيمي بعد ابن باديس، ومالك بن نبي في منتصف الستينيات، وكذلك جمعية القيم المستمدة من جمعية العلماء، ومن رموزها عباس مدني وأحمد شحنون زعيم رابطة الدعوة الاسلامية(٦).

وفي غضون تلك الأشهر، استطاعت جبهة الانقاذ من الانتشار الواسع، ومن كسب عدد من الاتباع، والوجود المؤثر في مختلف قطاعات المجتمع، وتمتعها بالقدرة التعبوية، وتحولها إلى قوة سياسية فعالة تمثلت أول الأمر في الانتخابات التشريعية في دورتها الأولى، واكتساحها مقاعد البرلمان، الأمر الذي دفع القوى الأخرى إلى إيقاف زحفها النهائي، واستغلال مواقف بعض أجنحتها المتطرفة في ما يتعلق بتطبيق الشريعة، والدفاع عن تعدد الزوجات، والاختلاط، وقضية الديمقراطية التي لم يخف علي بلحاج عداءه لها بشكل علني(٧).

وإذا كانت السياسات التي اتبعها النظامين التونسي والمغربي في ما يتعلق بالظاهرة الدينية أثمرت في محدودية، أو جرى احتواء التأثير الديني في الحياة السياسية، واستيعاب الاحتجاج الاجتماعي في صورته الدينية، وإدماج جانب مهم من الهيئة الدينية في سلطة الدولة ورعايتها، فإن ما يجري في الجزائر يختلف عن تلك الحالتين، حيث يؤكد عبد اللطيف الهرماسي في كتابه: **جماعات الاسلام السياسي في المغرب العربي**(٨) ثلاثة عناصر أفرزت هذه المفارقة:

١ - استمرار نشاط رموز الاصلاحية السلفية إثر الاستقلال وتأثيرها.

٢ - قيام متطوعين ومتشبعين بالفكر السلفي بنشاط دعوي مكثف.

٣ - إن قيام نظام ما بتقديم تنازلات لرجال الدين أو احترام الشعور الديني العام ليس كاف وحده لمنع انبثاق معارضة اسلامية. فالاختناقات والاختلافات الناشئة من السياسات التنموية أو التحولات السريعة في العلاقات الاجتماعية وفي القيم، من الممكن أن تعبر عن ذاتها طالما بقي الدين مكوناً «أساسياً» في المخزون الديني. هذه العناصر، فضلاً عن السياسات الخاطئة التي اتبعها النظام السياسي وحزب جبهة التحرير، أفرزت أوضاعاً ملائمة لتنامي التيارات الدينية، ناهيك عن التوظيف المحكم لجبهة الانقاذ للمناخ الديمقراطي ليبرزها كقوة سياسية رئيسية على الساحة الجزائرية(٩).

فجبهة الانقاذ برزت كاتجاه جديد يؤكد في حملاته الانتخابية ومواعظه في الجوامع والمساجد التمسك الشديد بمقومات الشخصية الوطنية والهوية الثقافية المتميزة، حيث الطابع الشرس الذي اتخذه الاستعمار ضد الجزائر، وما لحق بشعبها وبناها الاجتماعية من تدمير،

---

(٦) عبد اللطيف الهرماسي، «جماعات الاسلام السياسي في المغرب العربي،» **الموقف** (تونس)، العدد ١ (تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٢)، ص ٧٠ - ٧١. وحول الصراعات بين الأجنحة الاسلامية، انظر: «تحتاج الجبهة الاسلامية غطاء عريضاً لممارسة العنف بكل اشكاله،» **المجلة** (لبنان) (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٣٦ - ٣٧.

(٧) Girardon, «L'Avenir voilé,» p. 13.

(٨) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٧٦ - ٧٧.

(٩) حسين آيت أحمد، «الشعب الجزائري لم يستشر في الخيارات التي اتبعتها السلطة،» **الهدف** (٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ٢٠ - ٢١.

فقد غلبت على الخطاب السياسي الاسلامي صيغة المحافظة والتصليب، إذ نرى جبهة الإنقاذ في كل محاولة لتليين الأحكام الشرعية تؤدي عملاً يستهدف ما يصنع هوية الجزائري: أي إسلامه. وعليه فما هو موقف الإسلام السياسي من المستعمر الفرنسي الذي ما زال، وبحسب قادة الجبهة وقواعدها، يدعم أنصار الحفاظ على لغة المستعمر وثقافته؟ أو إن صح التعبير، فما هو موقف فرنسا من الاسلام السياسي (أو الأصولية) الذي بدأ يقوض مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ليس في الجزائر وحدها، وإنما في أقطار المغرب العربي، حيث الأمن والاستقرار في المنطقة يشكل صمام الأمان والاستقرار في حوض المتوسط، وهو الهاجس المشترك لضفته الشمالية؟

ثانياً: الموقف الفرنسي: بين التحفظ والانحياز

من دون أدنى شك، لقد صُدمت الأوساط السياسية الفرنسية بنبأ فوز جبهة الانقاذ الاسلامية في الانتخابات البلدية، وبدأت تستذكر أيام الحرب الاستعمارية التي شنتها ضد الشعب الجزائري الذي أجبرها أخيراً على الرحيل عن أرض وطنه، والاعتراف بالاستقلال الكامل. ومنذ تلك السنوات وحتى فوز الاسلاميين، كانت العلاقات بين الدولتين متأرجحة بين التقارب والتباعد، ولم يتم تسوية حسابات الماضي بشكل مرضٍ. ويبدو أن رد فعل باريس إزاء هذا «الاسلام الأصولي» الذي هز الضفة الأخرى من حوض البحر المتوسط قد جاء بدرجات متفاوتة، وأحياناً بحسب الوسط السياسي الذي صدر عنه، سواء كان من الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. وإذا كان جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية الحالي، قد أعلن عندما كان عمدة باريس وزعيم حزب الدفاع عن الجمهورية، بأنه «من الضروري إعادة التفكير حول طبيعة المساعدة الاقتصادية التي نمنحها للمغرب العربي»، فإن النائب ألن لاماسور من حزب التحالف الديمقراطي كان واقعياً في رده، إذ دعا إلى «ضرورة التكيف للعيش مع الاصولية». أما رئيس الجمهورية السابق فرانسوا ميتران، فإنه من جهته لم يستطع الصمت طالما أنه اتهم بـ «الماضي الأسود» ضد الشعب الجزائري، وخصوصاً عندما كان وزيراً للداخلية في الجمهورية الرابعة، فقد أعلن «بان كل شعب يعيش في دولة مستقلة حرّ في اختياراته»[١٠].

وفي الواقع، فإذا كانت هذه التصريحات لا تعبّر عن أسلوب الدبلوماسية الفرنسية التي امتازت بسياسة المسايرة والتهدئة، مع الحذر الشديد في التعامل مع الأحداث الحساسة ذات التأثير الكبير في المصالح الفرنسية، فإن الموقف الفرنسي الصريح من الاسلام السياسي في الجزائر يختلف عن ذلك بكثير ومحكوم بعدد من الاعتبارات كما يلي:

- لقد كان الاسلام أحد أبرز عناصر مقاومة الاستعمار الفرنسي، حيث كانت المساجد منبراً للتوعية الوطنية والدينية، وتأكيداً للهوية القومية الاسلامية بوجه مستعمر حاول بكل وسيلة تقويض هذه الأسس وتهميش الهوية الجزائرية، وحيث يعيد التاريخ نفسه هذه المرة، ولكن بين الجزائريين أنفسهم: بين الفرانكوفونيين ذوي النظرة العلمانية الانفتاحية والأصوليين المتشبثين بالقيم التقليدية في الإسلام، والمستهدف في كل ذلك هي الثقافة والمصالح الفرنسية.

- أن منطقة حوض المتوسط، وبالذات جنوب هذا الحوض، حيث الامتداد الكبير من جبل طارق حتى الخاصرة الشمالية لحلف الأطلسي، لا زالت تمثل هامشاً كبيراً لسياسة فرنسا الدولية، وقد ازدادت أهميتها بعد عام ١٩٩١. لذلك فإن بروز جدار جديد أو عقبات في وجه

---

(١٠) Guillame Malaurie, «Algérie, la France sous le choc,» *L'Express* (29 juin 1990), p. 8.

هذه المصالح سوف ينال من مكانة فرنسا، ناهيك عن كونها منطقة ثقافية فرانكوفونية شبه مغلقة. وبالتالي فإن هذه الأصولية الاسلامية لا يمكن أن تتعايش مع ثقافة أجنبية تنال من الإسلام وقيمه وأنماط سلوكه.

- ومن دون أدنى شك، فإن عدم استقرار الوضع السياسي في الجزائر له انعكاساته المباشرة على وضع الجالية الجزائرية والمغاربية عموماً الموجودة في فرنسا، إذ يعيش فيها أكثر من ٨٠٠ ألف جزائري ذوي التربية الاسلامية، إضافةً إلى تدفقات الهجرة غير المتوقعة من الجزائر، الأمر الذي دفع زعيم حزب الجبهة الوطنية اليميني جان ماري لوبن إلى «التحذير من المهاجرين الهاربين من جبهة الانقاذ حيث المخاطر التي تنجم عن وصولهم فرنسا». كما ان برقية التهنئة التي بعثت بها الفدرالية الاسلامية في فرنسا بتوقيع يوسف لوكلير إلى جبهة الانقاذ إثر فوزها، وجواب البرقية التي أشارت إلى أن جبهة الانقاذ تتمنى أن يحصل الشيء نفسه في فرنسا[١١]، أثارت الكثير من ردود الأفعال المتشنجة في الأوساط السياسية الفرنسية الرسمية والشعبية.

- وفي الواقع، فإن استقرار الوضع السياسي في الجزائر له انعكاساته أيضاً على استقرار المنطقة، كما إن الوضع المتأزم فيها عامل مركزي من عوامل تحريك عدم الاستقرار في المنطقة من خلال المكانة التي تحتلها الجزائر، إضافة إلى أن استلام الاسلام السياسي السلطة من شأنه أن ينشط الاتجاهات الاسلامية الأخرى في القسم الجنوبي لحوض المتوسط، وخصوصاً في المغرب العربي ومصر، وأن نجاح جبهة الانقاذ ووصولها إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع تمثل حالة من الممكن سريانها إلى الدول الأخرى، وإطاراً جديداً لتفاعلات سياسية مستقبلية لوصول القوى السياسية الإسلامية عبر الطريق الديمقراطي.

- كما إن للوبي الجزائري الذي يفعل فعله في تقرير السياسة الفرنسية تجاه الجزائر دوره الذي لا يمكن أن يسقط من الأذهان، وخصوصاً بالنسبة إلى الفرنسيين الذين استوطنوا الجزائر، والذين كانوا يعيشون هناك وأجبروا بعد الاستقلال على ترك الجزائر، والذين يطلق عليهم الآن اسم «أصحاب الأقدام السوداء» (les pieds noirs)، حيث الغالبية تنتمي إلى اليهودية، وحنين العودة ما زال يشدهم إلى الأرض التي استعمروها لأكثر من ١٣٢ سنة[١٢].

- والاعتبار الذي لا يمكن أن يسقط من حسابات أي ملاحظ للأزمة الجزائرية بأبعادها الاقليمية والدولية هو تخوف الفرنسيين من هيمنة الولايات المتحدة في منطقة ما زالت تعتبرها باريس منطقة نفوذ يجب المحافظة عليها ضد السياسة الامريكية التي استحوذت على أغلب المناطق الاستراتيجية، وخصوصاً عقب شن عدوانها ضد العراق، وأخرجت فرنسا من أهم أسواقها التقليدية في الشرق الأوسط (وهذا ما سوف نوضحه في ما يلي).

وعليه، فإن باريس، حتى وفق الاعتبارات أعلاه، لم تفصح عن موقفها النهائي، ولم تتسرع في الاعلان عن ذلك، وبشكل منحاز مع هذا الطرف أو ذاك، وإنما انتهجت سياسة فرنسية معروفة في مواجهة الأزمات والتحسب للأخطار المحتملة، فضلاً عن أن نتيجة الانتخابات التشريعية الجزائرية في دوريها الأول والثاني لم تحصل بعد، إذ إن التأكيد على تقرير المسيرة الديمقراطية واحترام دستور عام ١٩٨٩ كانت اللغة البارزة في الخطاب السياسي الفرنسي، والاعلامي. كما إن التيارات الاسلامية، وخصوصاً المجموعة الاسلامية المسلحة، لم

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٢) Benjamin Stora, «Algérie huit clés pour comprendre: Qu'en sera-t-il des rapports avec la France?» *Jeune afrique* (27 juin-3 juillet 1990), p. 15.

تلجأ بعد إلى العنف المسلح ضد الرعايا والمصالح الفرنسية. وهناك من يلاحظ بأنه قد حصلت حوارات سرية بين الحكومة الفرنسية وبين كوادر جبهة الإنقاذ في طهران بعد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية[١٣].

وفي ضوء ما تقدم، فإنه من الممكن القول بأن الموقف الفرنسي كان أول الأمر موقفاً متحفظاً وحذراً ازاء ما يجري أو يغلي تحت مرجل الأحداث في الساحة السياسية والأمنية الجزائرية. وهذا التحفظ الحذر من الممكن ملاحظته أيضاً حتى بعد ظهور نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والتي حصلت فيها جبهة الانقاذ على ٤٨ بالمئة من الأصوات، فضلاً عن ٥ بالمئة حصلت عليها حركة النهضة وحماس، إذ صوّت للانقاذ وحدها ثلاثة ملايين ناخب من أصل خمسة ملايين[١٤].

لكن المسار الديمقراطي الذي استطاعت جبهة الانقاذ أن توظفه بشكل متقن، فقد تم اجهاضه من خلال «الانقلاب الدستوري» الذي تمثل أول الأمر: إجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، ومن ثم إلغاء الدورة الثانية من الانتخابات التي كان من المزمع اجراؤها في السادس عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وإزاء ذلك، فإن الموقف الرسمي الفرنسي قد جاء من خلال التصريح الذي أدلى به الرئيس السابق ميتران الذي أشار فيه إلى أن «إيقاف المسار الانتخابي غير الطبيعي، من المستحسن استئنافه في اقرب وقت». والوقت الأقرب، على ما يبدو، بالنسبة إلى قصر الاليزيه لم يكن قبل إزالة كل الجسور التي من الممكن أن تسير عليها جبهة الانقاذ للوصول إلى السلطة، حيث إن الاعلام الفرنسي في اغلبه، وهو بالتأكيد يعكس وجهة نظر الأوساط السياسية الفرنسية المتنفّذة في قصر ماتينو والكي دورسيه، كان أكثر تحمساً لتدخل الجيش الجزائري وإيقاف العملية الانتخابية، وهو ما تمّ فعلاً[١٥].

وإذا كان الفرنسيون قد تفادوا أول الأمر في موقفهم المتحفظ الاصطدام مع الاسلاميين وتجنب اية أزمة خطيرة قد تحصل، إلى جانب قلق باريس من عدم مقدرة الجيش الجزائري التعامل مع هذه الأزمة بكل حزم وجدية، ناهيك عن قناعة الحكومة الفرنسية بأن ما يجري في الجزائر لم يكن بعيداً عن المخابرات المركزية الامريكية، إلا أن ما حصل من الغاء الانتخابات في دورتها الثانية قد حظي بارتياح غربي، وفرنسي بشكل خاص، حيث شكلت باريس «خلية أزمة» للوقوف على مجرى الأحداث في الجزائر، والتوصل إلى بلورة موقف فرنسي إزاءها[١٦].

وفي الواقع، فإن الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية قد حكمته أيضاً اعتبارات السياسة الداخلية الفرنسية، وخصوصاً التغيرات التي كانت قد حصلت بعد انتخابات آذار/مارس ١٩٩٣ الفرنسية والتي جاءت إلى «قصر ماتينو» ـ مقر الحكومة الفرنسية ـ بحكومة جديدة آنذاك برئاسة أدوار بلادور ممثلاً اليمين الفرنسي، وكذلك الشخصية القوية المتمثلة بوزير الداخلية شارل باسكوا، ووزير الخارجية آلن جوبيه، حيث عبروا عن موقف واضح في معارضتهم وصول الاسلاميين إلى السلطة، والقلق الكبير من هجرة أعداد كبيرة من الجزائريين نحو فرنسا[١٧]. وإزاء ذلك، فإن العنف المسلح الذي لجأت إليه جبهة الانقاذ الاسلامية والتيارات

---

(١٣) عبد الفتاح، «الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات»، ص ١٩٨.

(١٤) «الجزائر: حوار الفرصة الأخيرة»، ص ١٠٩. وحول نتائج انتخابات الدورة الأولى، انظر: نجلاء عبد الله، «العنف والأزمة الجزائرية: من أين وإلى أين؟» **صوت العرب** (٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤).

(١٥) محمد الطاهر بن سعادة، «الأزمة الجزائرية والتنافس الاوروبي ـ الامريكي»، **صحيفة العرب** (لندن)، ١٩٩٤/٧/٣٠، ص ٣.

(١٦) وسام مرقوش، «الجزائر على فوهة... التساؤلات»، **الصياد** (٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٢٧.

(١٧) **جريدة المحرر** (باريس)، ١٩٩٤/٣/١٤، ص ٧.

الأخرى، بعد حلها، لمواجهة رموز السلطة الجزائرية، وهياكلها السياسية والعسكرية والأمنية، لم يكن بعيداً من أن يطال الرعايا والمصالح الفرنسية، حيث مسلسل الاغتيالات والاختطاف كان حديث وسائل الاعلام يومياً.

وعليه، فإن التطورات السياسية والأمنية التي حدثت في الجزائر، والتي تمثلت بحل جبهة الانقاذ وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي اختار محمد بوضياف، قد أدت من الجهة المقابلة إلى اللجوء إلى أسلوب العنف المسلح الذي كان هدفه زعزعة استقرار البلاد وزعزعة الثقة في الجهاز الحاكم حتى يتمكن الاسلاميون من فرض شروطهم على السلطات الجزائرية، حيث إن مقتل محمد بوضياف يدخل ضمن هذا التكتيك الذي رسمته الجبهة للوصول إلى استراتيجيتها الشاملة، ومواجهة المرحلة المتأتية مابعد الانتخابات وحلّ الجبهة[١٨].

ومما لا شك فيه، فإن طريقة الغاء الانتخابات ومنع الجبهة الاسلامية من الوصول إلى السلطة عبر البرلمان، وإن كانت أسلوباً منتقداً بشكل علني من قبل الأوساط الغربية، والفرنسية بشكل خاص، على أساس أنه أسلوب استهدف المسيرة الديمقراطية من ناحية أولى، إلا أن كل الأطراف الأخرى في الضفة الشمالية لحوض المتوسط قد عبرت، من ناحية أخرى، عن ارتياحها لهذا الاجراء الذي قام به الجيش الجزائري، وأيدت كل ما حدث، وإن كانت مواقفها اتسمت أحياناً بالتذبذب والتناقض، خدمة لمصالحها، الأمر الذي كشف عن أزمة عميقة، ليس فقط في إشكالية النظام الديمقراطي والتعددي الذي اختارته الجزائر على عجل، وإنما في مصداقية الخطاب الغربي الليبرالي.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الموقف الفرنسي الذي حكمه، كما أسلفنا، العديد من الاعتبارات، قد خرج عن «حياديته» إزاء ما يجري في الجزائر، حيث أيدت باريس، وفي إطار المجموعة الأوروبية، رئيس المجلس الأعلى للدولة السيد بوضياف، وقد عبّرت عن ذلك باستقبالها وزير الخارجية الجزائري، وهو ما يشير إلى الدعم السياسي الفرنسي للحكومة الجزائرية، لمناقشة الأوضاع الداخلية والاقتصاد، والتوصل إلى حلول للتحرك السياسي والدبلوماسي الخارجي والانعاش الاقتصادي الداخلي. كما إن بعض الأوساط المراقبة قد أشارت إلى أن باريس قامت بتزويد قوات الجيش والأمن الجزائرية بأسلحة ومعدات تقدر قيمتها بـ ١٠٠ مليون دولار، بهدف السيطرة على الوضع الأمني والحدّ من فعالية العنف المسلح الذي تقوده المجموعة الاسلامية المسلحة[١٩]. وإن هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية المعلنة قد حكمه وصول الوضع الأمني إلى مرحلة خطيرة جداً تهدد وجود النخبة الفرانكوفونية ونفوذها، وإن سيادة الاسلاميين في حربهم ضد السلطة معناه ضياع الجزائر نهائياً من أيدي الفرنسيين. من هنا بدأت باريس جهودها الدبلوماسية: أولاً في إطار المجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية، وثانياً ضمن مجموعة حوض البحر المتوسط والاتحاد المغاربي، هذا فضلاً عن تخوفها من الهيمنة الامريكية وتدخلها في منطقة ما زالت منطقة نفوذ ومصالح فرنسية.

فباريس لم تكتف فقط بالتحرك الدبلوماسي ومطالبة الاتحاد الأوروبي بصياغة موقف يكون في مستوى التحديات المشتركة، وإنما صعّدت هي الأخرى من عدائها لجبهة الانقاذ

---

(١٨) أحمد مهابة، «مازق الجزائر بين العنف والحوار» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٧٣.

(١٩) Marc Yared, «Qui derrière la GIA,» *Jeune afrique* (27 janvier-2 février 1994), pp. 15-16.

الاسلامية، سواء كان ذلك في وسائلها الاعلامية أو مطاردة أنصار الجبهة في فرنسا، وكذلك عبر تصريحات المسؤولين الفرنسيين الذين أعلنوا صراحة عن معارضتهم وصول جبهة الانقاذ إلى السلطة. فقد حذّر شارل باسكوا وزير الداخلية الفرنسي السابق الاسلاميين الذين يعيشون في فرنسا من مغبة «عدم احترام قوانين البلاد التي تضيفهم، ومحذراً إياهم بأي عمل من شأنه ان ينال مصالح فرنسا»(٢٠). أما وزارة الخارجية فقد عبّرت عن موقفها الواضح من الاسلام السياسي في الجزائر، حيث أعلن رئيس الدبلوماسية الفرنسية السابق آلن جوبيه في مقابلة مع مجلة لوبوان *(Le Point)* الفرنسية بأن فرنسا ضد وصول سلطة متطرفة في الجزائر، وقال بأنه حتى إذا كان الحوار السياسي ضروري، فإن وصول نظام متطرف ضد فرنسا وضد أوروبا، وضد العرب، سيهدد توازن المنطقة، ناهيك عن تأثيراته في منطقة المغرب العربي. ومن جهة أخرى، أضاف الوزير الفرنسي: «إننا نحاول تشجيع الجزائريين في تعزيز اقتصادهم والبحث عن المساعدة الدولية لانقاذهم وإعادة جدولة الديون»(٢١).

أما من ناحية الحوار الديمقراطي الذي أجمعت عليه كل الأطراف المعنية بالأزمة الجزائرية، فقد كان لباريس وجهة نظرها الخاصة في ذلك، إذ اعترف وزير الخارجية الفرنسي السابق جوبيه أمام الجبهة الوطنية بأن «الحوار الذي تحاول الحكومة الجزائرية إقامته مع الاسلاميين لن يؤدي إلى نتيجة لأنه من الصعب الحوار مع القوى السياسية التي تفضل لغة الكلاشنكوف». وهذا التصريح كان يعبّر في الواقع عن الموقف الجديد للحكومة الفرنسية تجاه الاسلاميين، والجديد في ذلك هو أن باريس قد سبق لها وأعلنت عن «تاييدها ودعمها للجزائر في الحوار مع الاسلاميين الذي وصفته بانه الطريق الوحيد للخروج بالبلاد من ازمتها السياسية التي تعانيها»(٢٢).

ومقابل ذلك، فإن هناك بعض الأطراف الفرنسية، وربما القنوات الأخرى، التي تحاول باريس النفاذ منها، وذلك باستخدام لغة دبلوماسية مرنة وهادئة في تعاملها مع الأزمة الجزائرية، وخصوصاً مع الاسلاميين، والمطالبة بالحوار والمصالحة الوطنية، لأنه الطريق الأفضل لحقن الدماء والخروج من العزلة الدولية والتمتع بثقة الاتحاد الأوروبي، كما كانت قد ذكرت متحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، ولا سيما بعد تسلم الأمين زروال منصب رئيس مجلس الدولة الأعلى في الجزائر، بأن فرنسا «تامل ان يبدا الرئيس الجديد، وعلى وجه السرعة، حواراً حقيقياً واسع النطاق لإعادة الجزائر إلى طريق الديمقراطية والمصالحة الوطنية»(٢٣).

ويبدو أن لغة الحوار التي ميّزت الخطاب السياسي الفرنسي في نهاية عام ١٩٩٤، ولا سيما بعد اختطاف الطائرة الفرنسية، أو قبلها، قد جاءت نتيجة للانتقادات العديدة التي وجهت إلى السياسة الفرنسية تجاه الوضع في الجزائر، وبالتحديد بعد «ندوة روما» في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ التي حضرها عدد من أحزاب المعارضة الجزائرية، والتي نظمتها جمعية سانت جيديو الكاثوليكية، ودعت إلى فتح الحوار بين السلطة والقوى السياسية كافة بما فيها جبهة الانقاذ، إذ جاء في البيان الختامي للندوة التي رفضت الحكومة الجزائرية الاشتراك فيها، بأن المشاركين «يرفضون كل تدخل أجنبي في الشان الجزائري ويستنكرون تدخل أية حكومة اجنبية»(٢٤). وفي

---

(٢٠) André Pautard, «Algérie, l'avertissement de Paris,» *L'Express* (18 novembre 1993), p. 11.

(٢١) Juppe Contre, «L'Arrivée au pouvoir d'un régime extrémiste,» *La Libération* (Algérie), 19/4/1994.

(٢٢) «Paris ne croit plus au dialogue avec FIS,» *La Liberté*, 22/4/1994.

(٢٣) مهابة، «مازق الجزائر بين العنف والحوار» ص ٧٧.

(٢٤) محمد الهاشمي الطرودي، «ندوة روما: هل هي الخطوة الأولى لتداول القضية الجزائرية» الرأي (الأردن)، ٢٨/١١/١٩٩٤، ص ٤١.

هذا إشارة واضحة إلى الموقف الفرنسي الذي بدأ يدرك مخاطر الأزمة واحتمالاتها غير الموثوقة، وكذلك أخذاً في الحسبان الموقف الامريكي من الأزمة، حيث إن الأوضاع السياسية الجزائرية أخذت تدفع في اتجاه السياسة الامريكية، وهذا ما سنلاحظه في الصفحات التالية.

وبهذا الصدد، فإن السؤال المطروح على بساط البحث والنقاش هو: هل أن السياسة الفرنسية تجاه الجزائر قد أصابها التغيير بعد مجيء شيراك إلى قصر الاليزيه؟ أم أنها سارت على المسار نفسه الذي اختطته دبلوماسية آلن جوبيه؟

في الواقع، قد تبدو المواقف السابقة لجاك شيراك، الرئيس الحالي، متباينة بصدد الأزمة الجزائرية، وحتى بصدد العلاقة مع الدول الفرانكوفونية. فهو إذا كان يستغل أو يوظف تلك الأزمات التي تواجهها فرنسا، وهو في المعارضة، بموقف يختلف عن الاشتراكيين وفرانسوا ميتران، فذلك في حقيقته للمزايدة السياسية، لا أكثر ولا أقل. إن الواقع السياسي هو الذي يعيشه الرئيس الفرنسي، ويواجهه كل يوم، وهو القائم على أمر الاليزيه؛ فلذلك له موقفه الواضح والصريح الذي يعبر أولاً عن مصلحة فرنسا الأم، والدولة التي يجب أن تأخذ مكانتها التي تتلاءم مع إمكانياتها العسكرية والنووية، وكذلك موقعها المتميز في مجلس الأمن، وامتداداتها الجيوستراتيجية في المحيطات، الباسيفيكي والهندي والأطلسي على حد سواء، ناهيك عن علاقاتها المتميزة مع العالم الثالث والقارة الافريقية بشكل خاص.

وإذا كان شيراك قد وضع الحدود الفاصلة بين السياسة الخارجية الفرنسية والسياسة الأمريكية في الكثير من الأحداث والأزمات الدولية، فإن ذلك لم يصب إلا ضمن الاطار الذي رسمه للسياسة الخارجية في أبعادها الاقليمية والدولية. هذه السياسة ترتكز على:

- أن تكون مصلحة فرنسا فوق مصالح الجميع.
- أن تكون لفرنسا سياسة مستقلة عن أمريكا.
- تعزيز نظرية الوحدة الأوروبية، على أن تكون أوروبا مستقلة سياسياً واقتصادياً عن أمريكا.
- تعزيز العلاقات مع العالم الثالث[٢٥].

وضمن هذا الخلاف أو المنافسة، تدخل الأزمة الجزائرية كأحد نقاط التقاطع بين واشنطن وباريس، إذ إن شيراك قد أكّد منذ نحو سبع سنوات، وبالتحديد بعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨، بأن ما تواجهه أوروبا من تهديد خطير هو «التهديد الأصولي»[٢٦]، ولذلك فإنه عند وصوله إلى عتبة الاليزيه لم يخف معارضته الشديدة للتطرف ومحاربته، وخصوصاً «التطرف الديني».

وعلى الرغم من أن الأوساط الفرنسية، بما فيها التشكيلة الحكومية الجديدة برئاسة آلن جوبيه الذي عاصر الأزمة الجزائرية باستلامه حقيبة الخارجية في حكومة بلادور، قد أكدت ضرورة الحوار بين الحكومة الجزائرية والمعارضة، والخروج بالأزمة إلى نهايتها السلمية عبر تعزيز المسار الديمقراطي، إلا أن باريس لم تتردد في تأييدها سياسة الأمين زروال في استئصال الجماعات الاسلامية المسلحة وإضعاف الموقف الشعبي للأحزاب الاسلامية، الأمر الذي دفع

---

(٢٥) «فرنسا في عهد شيراك» الدستور (الأردن)، ١٩٩٥/٦/١٣.

(٢٦) Jacques Chirac, «L'Après Yalta, politique étrangère,» (Paris: 1989), pp. 743-754.

الجماعات الاسلامية، وعبر شبكاتها المنتشرة في فرنسا، إلى تكثيف عملياتها الارهابية داخل فرنسا، حيث لم يمر شهر على تسلم شيراك، حتى شهدت باريس، ومنذ تموز/يوليو، انفجارات عدة في مناطق مهمة من العاصمة الفرنسية والمدن الأخرى.

وعلى الرغم من أن انفجارات مترو باريس وقوس النصر قد أحدثت أضراراً مادية وضحايا، إلا أن الرئيس الفرنسي شيراك قد لزم الصمت خلال هذه الانفجارات، ولم يوجه أصابع الاتهام إلى أية جهة. إلا أن الانفجار الذي حدث قرب المدرسة اليهودية في إحدى ضواحي ليون دفعته، ومن خلال المقابلة التلفزيونية، إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الاسلاميين، مؤكداً بأن هذه العمليات جاءت نتيجة لتنامي الحركات الأصولية، ومعلناً عن موقف فرنسا بأنها «غير مؤيدة للحكومة الجزائرية، وطبعاً لا تؤيد الأصولية»، ومؤكداً في الوقت نفسه عزم فرنسا في التصدي لها بجملة من الاجراءات ضد شبكاتها المنتشرة في المدن الفرنسية، والتي ابتدأت بحملة اعتقالات للأشخاص المشتبه بهم في مدينة غرينوبل، وبعض المدن الأخرى[٢٧]. ولكن العنف لا يجلب غير العنف، وإن المسلسل سيطول ما لم يتم استئصال أسباب الأزمة من جذورها، وهذا ما لا تستطيع باريس عمله لأن التنافس الفرنسي ـ الامريكي قد وضع باريس في المازق الذي تواجهه الآن، في حين أن واشنطن تغذي الأزمة بوسائلها الخاصة، وهذا ما يتضح في ما يلي.

ثالثاً: الموقف الامريكي: الورقة الدينية وخلاف المصالح

لقد علّق أحد الصحفيين المطلعين على الأوضاع السياسية في الشمال الافريقي بالقول: «إن امريكا تطارد فرنسا في الجزائر»، الأمر الذي لم يدفع كل باحث أو مراقب إلى التقصي والانشغال بعناء البحث الطويل لكي يستنتج وجود الاختلاف الحاصل مابين الموقف الامريكي والموقف الأوروبي ـ الفرنسي في ما يتعلق بالأحداث الجارية في الجزائر، والتي لم تطل نيرانها أي شخص من رعايا الولايات المتحدة أو مصالحها، إلا أنها أطالت عدداً من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، على الرغم من التحذيرات الاعلامية التي تصدر بين فترة وأخرى عن وزارة الخارجية الامريكية إلى رعاياها بترك الجزائر، وعدم التواجد في الأماكن الحساسة[٢٨].

وإذا كانت واشنطن كغيرها من العواصم الغربية قد استقبلت ما سمي بـ «الانقلاب الدستوري» بنوع من الارتياح الذي يختلف بالتأكيد عن الارتياح الأوروبي، والذي له أهداف أخرى، وحيث إنها أصلاً ضد الديمقراطية والتعددية الحزبية التي تتعارض مع مصالحها، وخصوصاً تلك الديمقراطية التي تحمل إلى قمة السلطة أحزاب وتجمعات تناهض سياستها أو «أمنها القومي»، فإن لواشنطن أيضاً قنواتها الخاصة التي استطاعت من خلالها تأكيد موقفها وحضورها الفعال في دوامة الأزمة، والذي تهدف من ورائه عرقلة المحاولة أو الجهود الفرنسية لاستعادة الجزائر، وتأليب الاسلاميين الذين ترتبط وإياهم بعلاقات وثيقة أيام حرب افغانستان، ضد الوجود والمصالح الفرنسية في الجزائر[٢٩]، وخصوصاً أن لامريكا التجربة الطويلة في سنوات الحرب الباردة عندما استخدمت الورقة الدينية، والاسلامية بالذات، كأداة ضغط ضد الأفكار الشيوعية والسياسية السوفياتية في الشرق الأوسط والعالم الاسلامي.

وإذا كانت كل الأوساط المراقبة قد لاحظت بأن هناك تطوراً قد حصل في الموقف

---

(٢٧) «إنصات» إذاعة مونت كارلو، يومي ٩ و١٠/٩/١٩٩٥، الساعة الحادية عشر مساءً بتوقيت بغداد.

(٢٨) *Le Monde*, 9/4/1994.

(٢٩) «Washington ne croit pas aux «Afghans»,» *Le Matin*, 24/4/1994.

الامريكي ازاء الأزمة بعد تسلم بوضياف رئاسة المجلس الأعلى، والذي كانت تصريحاته خلال العدوان على العراق تصب باتجاه المصالح الامريكية[٣٠]، إلا أن الموقف الامريكي حكمته أيضاً اعتبارات مصالح الولايات المتحدة الحيوية أولاً، ببسط هيمنتها إلى كل بقاع العالم، الأمر الذي اصطدم بالتوجهات السياسية الأوروبية. كما إن ما ساهم في بلورة الموقف الامريكي الواضح من الأزمة التي تؤثر مباشرة في استقرار الدول الأوروبية أكثر مما تؤثر في استقرار الولايات المتحدة، هو اعتقاد الادارة الامريكية بأن تهاوي النظام السياسي الجزائري مسألة وقت إزاء تزايد العنف والتدهور الاقتصادي، وأن اللجوء إلى دعم الاسلاميين، حتى وإن كان إعلامياً فقط في المرحلة الأولى، من شأنه تقويض المصالح الفرنسية، بعد أن تم تقويضها في الخليج العربي بعد العدوان على العراق، ومن ثم امكانية قيام حكم إسلامي معتدل مدعوم من العربية السعودية، أو حصول وضع مشابه لما يجري الآن في أفغانستان. وهي في النهاية تعمل على تحقيق المصالح وأهداف السياسة الامريكية، حيث الصراعات الفكرية والعقائدية مختمرة في الوسط السياسي الاسلامي الجزائري التي توحّدت الآن حيال عدو واحد هو سلطة النظام الجزائري والثقافة الفرانكوفونية.

وفي ضوء ذلك، فإن التصريحات العديدة لمسؤولين أمريكيين قد جاءت لتعزز الموقف الامريكي المنحاز للاسلاميين، إذ أعلن جيريدجيان (Djeridjian) مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأن «تطور الجزائر نحو النظام السياسي الاكثر انفتاحاً نحو اقتصاد السوق قد توقف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢»[٣١]، في الوقت الذي وجه فيه وارن كريستوفر وزير الخارجية جملة من الانتقادات إلى فترة حكم بوضياف ورضا مالك، مؤكداً بأن هناك امكانية أمام الرئيس زروال لبناء علاقات الثقة المشروطة باحترام حقوق الانسان والعودة إلى المسار الديمقراطي وانفتاح السوق.

وضمن هذا التصور الامريكي للأوضاع الجزائرية الذي تعزز بعدم امكانية حسم الأزمة وانفراجها عن طريق الحل الأمني، فقد تدفقت التصريحات الامريكية تارة على لسان انطوني ليك مستشار الأمن القومي، أو من بعده روبرت بيلترو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي، حيث رفض «اعتبار الجبهة الاسلامية للانقاذ منظمة ارهابية» ودعا إلى الحوار بين كل الأطراف واستعادة الديمقراطية[٣٢]. وقد أعلن بيلترو أمام مجلس النواب بأن «الجبهة الاسلامية للانقاذ قد كسبت الانتخابات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وان على الرئيس زروال ان يتابع مساعيه الحميدة للتوصل إلى تسوية مع الجبهة عن طريق الحوار».

وفي جلسة للجنة الفرعية لافريقيا في مجلس الشيوخ الامريكي أعلن مارك باريس (Mark Parris) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بأن «كل شهر يمر من دون تقدم، فإن فرص السياسة المطلوبة مابين النظام والمعارضة الاسلامية تتقلص، وان السلطات الجزائرية لا تستطيع وضع حد للأزمة من خلال اللجوء إلى العنف والاضطهاد. وفي غياب التغيير السياسي الواضح فإن العنف سيستمر مهدداً للاستقرار السياسي»[٣٣]. واتهم باريس قوات الأمن بأنها فشلت في سحق المعارضة الاسلامية وأنها تخرق حقوق الانسان، وتجري المحاكمات التعسفية. وقد أكد البيان الذي أصدرته اللجنة الفرعية لافريقيا في الكونغرس اتفاق أعضاء اللجنة مع الأحزاب الجزائرية الرئيسية التي تطالب بإطلاق

---

(٣٠) بن سعادة، «الأزمة الجزائرية والتنافس الأوروبي ـ الامريكي».

(٣١) *Le Matin*, 24/4/1994.

(٣٢) ياسر الزعاترة، «أمريكا وفرنسا والجزائر: دلالات الصراع وأهدافه» الدستور، ١٣/٦/١٩٩٤.

(٣٣) «عقد بين شركة موبيل الامريكية ومؤسسة سوناتراك الجزائرية» المحرر، ٢١/٣/١٩٩٤.

الحوار الوطني مع الاحزاب السياسية ومن كل الاتجاهات، بما فيها القيادات الاسلامية التي ترفض الارهاب[٣٤].

وفي جلسة الاستماع التي عقدت في مجلس الشيوخ لبحث «تطورات الحركات الاسلامية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» تحدث روبرت بللترو مغرقاً في فهم الدين الاسلامي، ومؤكداً الأمور التالية:

- دور الاسلام في بناء مجتمعات الشرق الأوسط وشمال افريقيا أمر حتمي.

- ضرورة فتح الحوار الحقيقي وتوسيع المشاركة في عملية الحوار ولكل القوى، بما فيها شيوخ جبهة الانقاذ المنحلة والرافضين الارهاب.

وقد ختم بللترو كلامه معترفاً بصعوبة التكهن بنتائج الأزمة التي تعيشها الجزائر[٣٥]. ومن دون شك، فإن للإعلام الأمريكي وجهة نظره الخاصة في ما يتعلق بالأزمة في الجزائر، والاسلام السياسي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث اعتبر الاصوليين أعداء أمريكا. ودعت وسائل الاعلام إلى مقاطعة تعامل الحكومة الأمريكية معهم، وعلى الادارة الأمريكية أن تدعم جهود الجماعات المناهضة للأصوليين المتطرفين. وفي مقال للصحفي الأمريكي دانيال بالست في مجلة **ميدل ايست كورترلي**، أشار فيه إلى ضرورة أن «نعلن اننا ضد تسليم الاصوليين في الجزائر، وإن علينا أن نقف مع الحكومة الجزائرية التي هي في نهاية المطاف لا تشكل تهديداً لمصالحنا، فيما نعتبر الاسلاميين تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في الجزائر»[٣٦].

وبالتاكيد، فإن الحسابات المتناقضة بين واشنطن وباريس هي التي أدت إلى تباعد وجهات النظر، فالوضع الجزائري في عيون الفرنسيين يختلف عما تراه واشنطن. ومن هنا فقد اندلعت حرب باردة، حيث كان للموقف الذي اتخذته واشنطن آثار سياسية بالغة في باريس، على اعتبار أن الادارة الأمريكية تصدر أحكاماً خاطئة ومخالفة تماماً لوجهة النظر الفرنسية التي تعتبر الجزائر مجالها الحيوي. وتحاول باريس إبراز صورة الدعم والمساندة للسلطة الجزائرية، وكذلك إظهار موقف المساندة مع المؤسسات المالية الدولية التي لا تخرج عن نطاق التأثير الامريكي، في الوقت الذي تتخوف فيه باريس من سقوط «محمياتها» في يد الأصولية، بدءاً بالجزائر ثم تونس والمغرب. وهذه الفكرة حاول آلن جوبيه إفهامها لساسة البيت الأبيض عندما قدر من أنه «إذا سقطت الجزائر فإن النتائج ستكون فوق كل التوقعات»[٣٧].

وإذا كانت زيارة وزير الخارجية الفرنسي السابق إلى واشنطن قد تركّزت على إمكانية تقريب وجهتي نظر الدولتين إزاء الوضع الجزائري، وكشفت عن أن الأمر خلاف مصالح، فإن تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في باريس خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٩٤، لم تخرج عن ذلك السياق الذي حددته تصريحات المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد جاءت مؤكدة عليها، وخصوصاً في ما يتعلق بالاتصالات التي جرت بين بعض قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ والادارة الأمريكية[٣٨].

---

(٣٤) «Sombre jugement américain sur la situation,» *Le Monde*, 1/4/1994.

(٣٥) عمر الشابي، «الولايات المتحدة وأوضاع الجزائر،» **الخبر** (الجزائر)، ١٩٩٤/٥/٢٨.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) «الوضع في الجزائر بعيون فرنسا وامريكا: حسابات متناقضة،» **المساء** (الجزائر)، ١٩٩٤/٥/٣٠.

(٣٨) «Les Etats-Unis et la situation politique en Algérie-Clinton joue-t-il le FIS?».

وبالتأكيد، فإن الخلاف الفرنسي ـ الأمريكي إزاء الأزمة قد رمى بثقله في اجتماعات المجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي، وكذلك في اتحاد أوروبا الغربية، إذ إن اللجنة الفرعية لحوض البحر المتوسط في حلف الأطلسي التي عقدت اجتماعها في مدينة أوسلو النرويجية في أيار/مايو ١٩٩٤ لمناقشة موضوع «تنامي الراديكالية الاسلامية ومستقبل الديمقراطية في افريقيا الشمالية»، قد أكدت «أن السياسة المشخصة من قبل الدول الغربية والتي تتضمن جدولة ديون دول شمال افريقيا من الممكن أن تساهم في إلقاء أحد الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة». وقد أكد منظمو مؤتمر أوسلو «أن اغلب هذه الحركات المعارضة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ناجمة من عدم معرفة السلطات الاستجابة إلى الاحتياجات وتطلعات الشعوب»[٣٩]. وبالنسبة إلى النائب الأسباني بيدرو مايا في اللجنة البرلمانية لحلف الأطلسي، معد تقرير «الراديكالية ومستقبل الديمقراطية في افريقيا الشمالية»، فإن الأصولية تزدهر في عمق الأزمة الاقتصادية المرتبطة بفشل صيغة التنمية للطبقات المتوسطة، مؤكداً استغلال الحركات الاسلامية حالة الاستياء التي تعم الأوساط الشعبية، وقد أشار إلى أن الاختيار الوحيد هو تشجيع دول شمال افريقيا على إلغاء الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الحركات الاسلامية. ونستنتج من ذلك، أنه بالنسبة إلى النائب الأسباني، من غير المعقول ترك الاسلاميين يصلون إلى السلطة، حيث شبح الخوف «من إيرانية الوضع في دول شمال افريقيا»، يسيطر على اجتماعات اللجنة البرلمانية التي ترى في أن دعم سياسة القمع لم تكن اختياراً مقبولاً، ولا بد من سياسة انفتاح ديمقراطية، ولكن «حذرة»، أي تفضيل المسار الديمقراطي، ودفع الأطراف المتصارعة إلى الحوار، وهذا ما أفضى به أيضاً بيان القمة الأوروبية الذي عقد في كورفو في اليونان في حزيران/يونيو ١٩٩٤[٤٠].

البحث عن حل دولي أو حل جزائري؟

بعد هذه الأشهر التي عاشتها الجزائر، والتي سقط خلالها العديد من الضحايا الأبرياء، وبعد أن تيقنت كل الأطراف المعنية بالأزمة بأن طريق العنف والمجابهة التي رمت نفسها فيه قد وصل إلى نقطة اللاعودة، واتسعت الفجوة التي باعدت من أية فرصة لحل سلمي يحتفظ للجزائر بمكانتها الاقليمية والدولية، والأخطر من ذلك، عجز هذه الأطراف، بما فيها السلطة وقوى المعارضة، عن إيجاد مخرج مشرف، فتحت الأبواب للتدخلات الخارجية، ومحاولات تدويل الأزمة، بمختلف أبعادها الدولية والاقليمية، طارحة ما تبقى من الاستقلال والسيادة الوطنية على بساط البحث.

ففي الوقت الذي فشل فيه مؤتمر الوفاق الوطني في الجزائر، الذي دعت إليه السلطة، في التوصل إلى أرضية مشتركة بين القوى المتصارعة لحل الأزمة، وعدم استجابة جبهة الانقاذ الاسلامية لهذا المؤتمر بعد أن رفضت السلطة شروط حضورها، شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٤ تحركاً أمريكياً لحل الأزمة، استجابت له الجبهة مطالبة بالحرية التامة لشيوخ الجبهة المعتقلين وعودة الديمقراطية، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة.

إن اختطاف الطائرة الفرنسية في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وجملة التفجيرات التي شهدتها العاصمة الجزائرية، والاغتيالات التي تعرض لها عدد من

---

(٣٩) «L'OTAN combattre l'intégrisme par le développement,» *El-Watan*, 29/5/1994.

(٤٠) «L'OTAN se penche sur la crise algérienne,» *El-Watan*, 20/5/1994.

المثقفين الجزائريين، جعل كل الأوساط الفرنسية مذهولة لما يجري في الجزائر: فانهيار النظام الأمني الذي يفرضه الجيش أصبح قاب قوسين أو أدنى، ناهيك عن أن الاحتفاظ بتماسك المؤسسة العسكرية الجزائرية أصبح موضع شك، الأمر الذي رمى بثقله على فعالية السلطة في تفكيك القيادة السياسية للانقاذ والمجموعات المسلحة بعد أكثر من سنتين من المواجهة العنيفة.

وبقدر ما كشفت عملية اختطاف الطائرة الفرنسية، على يد أعضاء المجموعة الاسلامية المسلحة، عن المحنة التي تعيشها فرنسا في إطار علاقاتها مع الجزائر، إلا أنها من الناحية الأخرى كانت الفرصة لكي تراجع فيها باريس مواقفها السابقة من الأزمة كلها، وبالتحديد من التيار الاسلامي الذي يتحكم بمخارجها، والذي يحمّل باريس مسؤولية مساندة الحكومة الجزائرية. فبعد نجاح عملية الاقتحام وتحرير الرهائن المحتجزين في الطائرة بعد مقتل الخاطفين الأربعة، صرح وزير الخارجية الفرنسي آنذاك آلن جوبيه بأن «فرنسا لا تنحاز لأي جانب في الصراع الدائر بين الحكومة والاصوليين»، مضيفاً بأن «مصلحة فرنسا الوحيدة هي دعم الديمقراطية، وانها ستواصل الدعوة إلى بدء الحوار بين الجانبين»[٤١].

وهمست بعض الأوساط المراقبة في ضفتي المتوسط بأن فرنسا لم تشعر بالارتياح في تعاملها مع جنرالات الجزائر، وخصوصاً خلال عملية اختطاف الطائرة، ولكن يفوق هذا الشعور مخاوفها من قيام ثورة إسلامية، وإمكانية امتدادها إلى الجالية المسلمة التي تعيش في فرنسا، وما قد يتبع ذلك من موجة هجرة جديدة إلى المدن الفرنسية الفقيرة التي تعاني بالفعل توترات عرقية وطائفية. فبعد أن أيدت باريس ضمناً إلغاء الانتخابات العامة الجزائرية قبل ثلاثة أعوام، وشنت حملة ضد جبهة الانقاذ والتيارات الاسلامية الأخرى، عادت مرة أخرى لتؤكد حرصها على الحوار الديمقراطي أملاً في التوصل إلى تسوية. وقد أكد جوبيه بأنه «ليس على فرنسا أن تحل محل الجزائريين لاختيار مصيرهم، وأن الحزب الوحيد الذي يدعم فرنسا في الجزائر هو الديمقراطية»[٤٢].

أما بالنسبة إلى رئيس الوزراء الفرنسي السابق ادوار بلادور الذي شن عند مجيئه عام ١٩٩٣ سياسة متميزة تجاه الجزائر تختلف عن سلفه الاشتراكي، فقد استثمر عملية تحرير الطائرة والرهائن لرصيده الشخصي وتعزيز موقفه السياسي في حملة الانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة ١٩٩٥، مقابل منافسه جاك شيراك. وقد عدت محاولة الاختطاف أول تصدٍ فرنسي للإسلامية الجزائرية، إلا أنها دفعت حكومة بلادور، وخصوصاً بسبب خوفها من موجة جديدة من العنف ضد المصالح الفرنسية إلى الإعلان عن أن «فرنسا ليست طرفاً في الحرب الأهلية الجزائرية، وأنها مع عودة السلام والحوار»[٤٣]، باعتبار أن باريس وصلت إلى قناعة كافية بأنها ستخسر كل أوراق سياستها في الجزائر والشمال الافريقي إذا حاولت أن تجعل من التيارات الاسلامية عدوة لها.

من هنا جاءت مبادرة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران التي دعا فيها إلى عقد مؤتمر أوروبي لبحث الأوضاع في الجزائر، ولا سيما أن الخيار الأمني والجهود السياسية الداخلية وصلت إلى طريق مسدود، فلم يبق إلا تدويل الأزمة عبر تحرك دولي تشترك فيه كل الأطراف المعنية، وخصوصاً الدول المتشاطئة في حوض المتوسط[٤٤]. وقد جوبهت هذه المبادرة

---

(٤١) «بالادور يستثمر نجاح عملية إنقاذ ركاب الطائرة المخطوفة»، الدستور، ١٩٩٤/١٢/٢٨، ص ٢١.

(٤٢) «هدام يشكك في انتماء الخاطفين إلى الجماعة الاسلامية»، الدستور، ١٩٩٤/١٢/٢٨، ص ٢٧.

(٤٣) تصريح رئيس الوزراء الفرنسي نقلته إذاعة مونت كارلو مساء الثلاثاء، ١٩٩٤/١٢/٢٧، الساعة الثامنة مساءً.

(٤٤) «إنصات»، إذاعة مونت كارلو، مساء السبت، ١٩٩٥/٢/٤، الساعة الثامنة مساءً.

الفرنسية برد جزائري عنيف من حكومة الأمين زروال والإعلام الجزائري، باعتبارها تدخّلا فظاً وحقوداً في الشؤون الجزائرية. وقد نعتت الحكومة الجزائرية الرئيس الفرنسي بنعوت قاسية، مشيرة إلى ماضيه الاستعماري في الجزائر. إلا أن هذه المبادرة جاءت على أثر اتفاق أحزاب المعارضة التي عقدت ندوتها الثانية في روما في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وكذلك جاءت بعد يومين من زيارة المبعوث الأمريكي روبرت بللترو العاصمة باريس، حيث أفضى التقارب بين وجهات النظر إلى ضرورة فرض الحوار السياسي على الجزائر. وعلى الرغم من أن ممثلي جبهة الانقاذ في الخارج قد أعلنوا عن تأييدهم المبادرة، إلا أن الجبهة كانت ضد تدويل الأزمة، الأمر الذي دفع الناطق الرسمي باسم قصر الاليزيه إلى الاعلان بأن المبادرة تنسجم مع النهج الذي تعتمده فرنسا، وليس تدخلاً في الشؤون الداخلية الجزائرية، وتبقى الأزمة شأناً داخلياً[٤٥]. إلا أن باريس، على رغم الانتقادات الموجهة إلى موقفها الجديد من الأزمة، صعّدت من ضغوطها على الحكومة الجزائرية حتى تتحرك في اتجاه التوصل إلى تسوية لإنهاء الصراع الدائر فيها، واستحثتها بشدة على أن تتخذ من الخطة التي وضعتها المعارضة أساساً لمحادثات التسوية. وقال فرانسوا ليوتاو، وزير الدفاع الفرنسي السابق، إن باريس «تأمل بشدة ان ترى الحكومة الجزائرية في هذه الخطة بداية لعملية تتقارب مع جهودها لإعادة إحياء توجه نحو السلام والديمقراطية»[٤٦].

ويبدو أن الحل الجزائري الذي أرسى حكم الأمين زروال، وكانت خطوته الأولى الإعلان عن الانتخابات الرئاسية في نهاية عام ١٩٩٥، قد شكّل بداية مرضية لوضع حدّ للمأساة التي يعيشها شعب الجزائر، إلا أن الأشهر القادمة محفوفة بالمخاطر، وخصوصاً أن قرار حل جبهة الانقاذ، وإعلان حالة الطوارئ، ما زالا من العقبات التي تحول دون عودة المسار الديمقراطي إلى وضعه الطبيعي، كما رسمه دستور ١٩٨٩. فالأزمة تبقى شأناً جزائرياً، ولن يحلها غير الجزائري، لأن الدماء التي تسيل جزائرية، لا فرنسية ولا أمريكية.

لقد حكم القدر أن تكون الأرض التي تختزن في تربتها الثروات الطبيعية والتي تشكل عصب الاقتصاد الدولي، ودمه النابض، أرض عربية ـ إسلامية. وهذا ما يقلق الغرب □

---

(٤٥) «إنصات»، إذاعة مونت كارلو، مساء السبت، ١٩٩٥/٢/١١، الساعة السابعة مساءً.

(٤٦) «باريس تدعو الحكومة الجزائرية لقبول اتفاق روما»، **الدستور**، ١٩٩٥/٢/٢، ص ٢٧.

الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين

١ ـ الورقة العربية

وجيه كوثراني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة اللبنانية.

«الإدراك المتبادل»: محاولة تعريف

إن إدراك جماعة لأخرى هو نوع من التصور الذاتي للآخر، أي أنه صورة للآخر تتكوّن في مخيلة جماعية نتيجة لخبرات تاريخية طويلة وممارسة أنماط من العلاقات عبر أشكال معقّدة من الصراع والتعارف والتبادل والتماس والقرابة. وهو إلى ذلك صورة عن الذات تتكوّن من خلال التفاعل مع صورة الآخر. وبتعبير آخر، من الممكن القول إن الإدراك المتبادل في الحالة الايرانية ـ العربية هو انعكاس لعملية تفاعل بين وعيين تاريخيين لدى شعبين أو أمتين. ونقصد بالوعي التاريخي لا صورة الماضي المرسومة أو المتكرِّرة في الذاكرة التاريخية الجماعية فحسب، بل أيضاً عناصر الحاضر وتحدياته وأحلام المستقبل وأهدافه. وفي هذا الحقل الزمني المشترك (الماضي + الحاضر + المستقبل) تختلط المواقع التي تتأسس عليها الصورة المدركة عن الذات وعن الآخر اختلاطاً يصعب الفصل فيه بين المستويات والمكوّنات والأقنية التي توصل هذه الصورة أو تلك. ولعلّ اختيار مصطلح «الصورة» للتعبير عن تجسد الوعي والإدراك في كلام الناس وسلوكهم ومواقعهم وخطاب نخباتهم نابع بشكل أساسي من محاولة فهم أبعاد هذا الاختلاط في صورة المرآة التي ننظر فيها. والمرآة تعكس صورة عن الواقع. ومن المعروف أن بين الصورة والواقع حاجز واختلاف نسبي، وهي في الوقت نفسه أقنية ووسائط موصلة.

وفي حالة الايرانيين والعرب، من الممكن تعيين هذه الوسائط الموصلة إلى الصورة في المرآة المنظور إليها على النحو التالي:

- صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة الاسلام.
- صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة القومية.
- صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة المذاهب.
- صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة الجغرافية السياسية والاقتصادية والبشرية.

غير أنه لا بد من الاستدراك في استخدامنا تعبير المرايا، أن ليس هناك من مرآة صافية بحد ذاتها. فكل مرآة من تلك المرايا تعكس على الأخرى انعكاسات من صورها، فتتكوّن لدينا صور متعددة الألوان والأبعاد، وإن كانت تحمل لوناً غالباً أو بعداً رئيسياً، أي أن هذا اللون الغالب أو البعد الرئيسي قد يكون اسلامياً مشتملاً ومحتوياً المضمون القومي، أو قد يكون قومياً مرتكزاً على الاسلام، أو قد يكون قومياً عنصرياً نافياً الاسلام، أو قد يكون نفعياً خالصاً جاعلاً من مصالح الدولة وجغرافيتها الاقتصادية والسياسية نطاقاً لـ «أمنها القومي» مع استخدام وظيفي للاسلام والقومية معاً، وقد تكون الصورة أحياناً مزيجاً معقداً من هذه العناصر جميعها.

وتسهيلاً للبحث وتوخياً الالمام بصور الادراك المتبادل بين الايرانيين والعرب لإشكالية القومية والاسلام وما يتفرّع عنها من خيارات سياسية على مستوى الدولة والثورة والوحدة والعلاقة بين الدين والسياسة، نقترح معالجة النقاط التالية:

أولاً: الإشكال القومي بين الايرانيين والعرب والخيارات السياسية.

ثانياً: أزمة الاجتماع السياسي الاسلامي والإشكال القومي العربي: استقلال عن «سلطنة» وصيغة من صيغ «الوحدة».

ثالثاً: الإشكال الايديولوجي الراهن وقضايا «الوحدة» و«الثورة» و«المرجعية».

أولاً: الإشكال القومي بين الايرانيين والعرب والخيارات السياسية

يربط مرتضى المطهري بين خيارات الانتماء لدى الأمة وبين خياراتها السياسية والاستراتيجية، اقليمياً وعالمياً وثقافياً، بقوله: «إذا تقرّر أن يكون الأساس في تعيين حدود الأمة الايرانية هو العنصر الآري، كانت النتيجة في نهاية الشوط الاقتراب من العالم الغربي. وكان لهذا الاقتراب في سيرتنا القومية والسياسية تبعات وآثار اخطرها الانقطاع عن الأمم المسلمة المجاورة غير الآرية والارتباط باوروبا والغرب. وعلى العكس من ذلك تماماً فيما إذا جعلنا ملاك أمتنا نظامنا الفكري والسلوكي والاجتماعي لهذه القرون الأربعة عشر الأخيرة، إذ يكون لنا آنذاك مسيرة وتكاليف اخرى مغايرة لما سبق. ويصبح حينذاك العرب والترك والهند والاندونيسيون والصينيون بالنسبة إلينا أصدقاء بل أقرباء»[١].

لكن ما نضيفه إلى خطاب المطهري هو أن انقسام الخيارات لا يتحدّد وفقاً لقرار تتخذه حكومة أو حزب أو نخبة أو مفكر، وإن لعب «القرار» ومفاعيله وتداعياته دوراً في التأثير في اتجاهات الأفكار وتياراتها على مدى بعيد. إن تكوّن الخيارات في عملية الانتماء القومي أو الاسلامي هو ظاهرة أكثر تعقيداً من عملية اتخاذ «قرار». فـ «إسلامية» إيران مثلاً تخترقها بطريقة من الطرق «قوميتها» أيضاً. ولا نكون بعيدين عن الواقع إذا قلنا إن التيار الاسلامي نفسه في إيران، يحمل نبرة قومية إيرانية. وهذا ما نلمسه في كتاب المطهري نفسه **الاسلام وإيران**. ففي هذا الكتاب جهد تاريخي وتوثيقي كبير لإثبات الفرضية التالية: «إن الأمة الايرانية قدّمت خدمات للاسلام أكثر من أية أمة اخرى وإن الحضارة الايرانية القديمة والعريقة قدّمت للحضارة الاسلامية خدمة كبرى»[٢].

ومن جهة أخرى، لا نكون بعيدين عن الواقع أيضاً إذا قلنا إن تياراً قومياً إيرانياً ممثلاً

---

(١) مرتضى المطهري، **الاسلام وإيران**، ٣ج في ١ (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

برموز كمحمد مصدِّق، وعلي شريعتي، ومهدي بازركان، يتداخل مع التعبيرات والتصورات الاسلامية كعناصر استنهاض وتعبئة فاعلة في المشروع النهضوي الايراني.

ولنلاحظ هنا أن التداخل بين الاسلامية كنزعة تحرر انساني وبين القومية كنزعة وطنية في إطار «أمة ـ دولة» لا يستتبع تناقضاً أو شططاً لدى كل من التيارين اللذين أشير إليهما. التيار الأول (الاسلامي) يستدخل القومية الايرانية في إطار إسلامه، والثاني (القومي أو الوطني) يستدخل الاسلام كمكون حضاري وثقافي وتعبوي، كما هو الحالة في «حركة تحرر إيران»[٣].

حتى هنا لا نرى، كما قلنا، تناقضاً حدياً بين الادراكين الايرانيين الأخيرين لكلٍ من القومية والاسلام إلا في حيِّز طبيعة الحكم وممارسته. وهذا الأمر الأخير، على أهميته، نتركه لمعالجة مستقلة في هذه الورقة.

أما ما يستوقف في صورة الادراك الايراني لكلٍ من القومية والاسلامية فهو حالة التطرف باتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه الاندفاع نحو تصور للايرانية قوميةً شوفينية أو آرية لا تكتفي بإلغاء الاسلام أو إغفاله من مشهد أربعة عشر قرناً من التاريخ، بل يجعل القومية الايرانية ايديولوجية توسع وهيمنة وتعصب حيال الجوار الجغرافي والثقافي والإثني. وهذا الاتجاه هو الذي غذّى ايديولوجيا نظام الشاه وركائزه الثقافية وبرامجه السياسية في مرحلة من مراحل إيران.

الاتجاه الثاني: اتجاه الاندفاع نحو تصورٍ للاسلامية ملغٍ للخصوصيات الإثنية والقومية وعناصر التعدّدية والاختلاف في حياة الجماعات والشعوب. ومهما كانت مبررات هذا الاجتهاد في فهم الاسلام ديناً عالمياً وسياسة أممية، فإن الترجمة العملية لهذا التصور على مستوى الممارسة والسياسات يتبدّى سياسات إقليمية ومركزية حيال الجوار وسياسات استبدال وإلغاء لإرادة الآخر، واختراقاً لداخل مجتمعات أخرى مختلفة، بحجة ما سمي في أدبيات ذاك الاتجاه «تصدير الثورة». وهذا الاتجاه الذي يُذكّر بنظرية «الثورة العالمية الدائمة» في الأدبيات الماركسية التروتسكية، مهّد ويمهد على صعيد الواقع العملي ـ وسهما كانت النوايا طيبة ـ إلى سياسات اقليمية لا تختلف كثيراً في نتائجها العملية عن سياسات القومية العنصرية أو الشوفينية عندما تتحوّل «الدولة ـ الاقليم» أو «الدولة ـ المركز» أو «الدولة ـ القاعدة» (وكلها تسميات تتشابه من ناحية معانيها في حقل الجغرافيا السياسية) إلى مركزٍ لاتخاذ القرار نيابةً عن الآخرين أو وصاية عليهم، وإن اتخذت عملية أخذ القرار آلية فقهية دينية عبر صيغة «نائب الامام» أو «ولاية الفقيه»، إذ لا تلبث في السياق العملي وتحت وطأة الأحداث ومجرياتها أن تتحوَّل صيغة «ولاية الفقيه» ـ وهي اجتهاد شيعي من ضمن اجتهادات أخرى كما سنرى ـ إلى مركز منتج لخطاب سياسي ـ ديني تخترقه وتؤثر فيه ـ عن قصد أو غير قصد ـ اعتبارات الدولة الاقليمية

---

(٣) أسس مهدي بازركان «حركة تحرر إيران» في العام ١٩٦١. وقد استشار في هذه الخطوة الزعيم محمد مصدّق. والجدير بالذكر في هذا السياق أن النضال الاسلامي، الذي خاضه بازركان مع آية الله طالقاني يتحرك في حيز لا يندمج فيه الدين بالسياسة وإنما يتساوقان في ما يسميه بازركان «الحد الفاصل بين الدين والسياسة» وهو الحد الذي يقوم بين «الافراط والتفريط» سواء لناحية الخلط أو لناحية الابتعاد. ويرى الدارسون في بازركان انه «كان بمثابة جسر بين الحركة الوطنية القديمة والثورة الاسلامية الأخيرة، أي بتعبير آخر بين مصدّق والخميني». انظر: مهدي بازركان، **الحد الفاصل بين الدين والسياسة**، قدّم له وترجمه عن الايرانية فاضل رسول (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩)، ص ١٠ و٢٧.

ومصالح الجغرافيا الاقتصادية والاستراتيجية. كما تتحول «السياسة الشرعية» إلى غطاء ومبررات للصراعات السياسية الداخلية والخارجية.

ولهذا نلاحظ أنه في ظل الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية للدولة المركز لا تلبث أن تلتقي صور الإدراك الفارسي والآري مع صور الإدراك الاسلامي المركزي الصادر عن اجتهاد بشري وضعي، وإن أُضفي على هذا الاجتهاد صفة القدسي والإلهي.

ألم تلتق في الحرب العراقية ـ الايرانية وفي نزاعات الحدود والتسميات المناطقية (الخليج الفارسي، خوزستان... الخ.) ايديولوجيات اسلامية وفارسية؟[٤] إن الحقل الجيوستراتيجي والأمني الواحد لا يلبث أن يوحّد الصورة الجماعية للدولة/الأمة تجاه الآخر.

ويلتقط محمد حسنين هيكل في كتابه **مدافع آية الله** هذه المفارقة بقوله: «وحقيقةً فإن من أحد تناقضات حرب العراق وإيران أن الروح التي دفعت القوات الايرانية للصمود كانت القومية، أكثر منها الدين...»، ويتابع «... إن هذه الحرب أصبحت بالنسبة للايرانيين حرباً وطنية، تماماً مثلما حارب الروس من أجل روسيا الأم وليس من أجل الشيوعية». ويخلص إلى القول: «وهكذا رأى الخميني في حياته المضمون الاسلامي لثورته يفقد بريقه، إذ تخللته القومية التي يقول إنه لا يحبا بها كثيراً»[٥].

ونلاحظ من جهة أخرى أن النظر الايراني ـ الاسلامي إلى القوميات الأخرى يشوبه إرباك وسوء تقدير، ولدى بعضهم تشوبه نزعة عدائية. فلقد دأب عدد من الايديولوجيين الاسلاميين (العالميين) والمحسوبين على النموذج الاسلامي الايراني، على تسفيه الفكر القومي في العالم الاسلامي تسفيهاً لا يمت بصلة إلى منهج النقد العادل والمنصف، فيعتبر كليم صديقي وهو صديق لايران ويدير المعهد الاسلامي في لندن «إن اكثر الكيانات السياسية خنوعاً للغرب وتبعية له هي ركام الدولة القومية في العالم الاسلامي»، وأن الحركات القومية فيه «كانت جزءاً من خطة الحضارة الغربية لتجزئة المجتمعات الاسلامية التقليدية إلى مجتمعات صغيرة خاضعة للاستعمار»، «وإن كل هذا تم على ايدي نخب متغربة منسلخة عن تراثها واصولها»[٦].

وعلى وجه الإجمال بذل جهد ايديولوجي كبير انصب بشكل اساسي على الهجوم على القوميات وبصورة خاصة على القومية العربية[٧]، ومن دون أن يبذل أية محاولة لفهم سياق

---

(٤) صدرت مذكرة عن السكرتارية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٤ حول استخدام تعبير «الخليج الفارسي»، وفيها تذكير مرّة أخرى بضرورة الالتزام باعتماد تعبير «الخليج الفارسي» في الوثائق والمستندات والمنشورات كافة الصادرة عن السكرتارية، كما تؤكد الحرص على استخدام هذا التعبير كاملاً، اي «الخليج الفارسي»، وعدم كفاية وصلاح اعتماد تعبير «الخليج» فقط حتى في حال التكرار.

وتعلق سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في بيروت التي ترجمت النص وعممته: «وعليه يكون تعبير الخليج أو اي تعبير آخر خلافاً لـ «الخليج الفارسي» تعبيراً مخالفاً للحقيقة العلمية والتاريخية...».

(٥) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله، قصة إيران والثورة** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٦٩.

(٦) كليم صديقي، **التوحيد والتفسيخ بين سياسات الاسلام والكفر** (لندن: المعهد الاسلامي، ١٩٨٤)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٧) تتكرر في ادبيات القومية أن لا مكان للقومية في النظام والمجتمع الاسلاميين وأنها كانت «اداة من أدوات الامبريالية والصليبية لمواجهة الاسلام» أو ان القومية هي في أصل الامبريالية.

ويعطي أحد الباحثين الايرانيين، علي محمد ناقاوي «مثل القومية التي اجتاحت عالم الاسلام، استانبول، القاهرة، بيروت وترافقت مع التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر، وجعلت العرب والأتراك يهاجمون بعضهم البعض». ويفرد الباحث فصلاً من كتابه للبرهنة كيف أن حركة القومية العربية ارتبطت بحركة الاستعمار منذ حركة الشريف حسين والجمعيات العربية السرية. انظر:

Ali Muhammad Naqavie, *Islam and Nationalism* (Tehran: Islamic Propagation Organisation, 1984), pp. 12 and 27-39.

نشأتها التاريخية كحالة بديلة لتقهقر الدولة السلطانية في التاريخ الاسلامي، كما لم يبذل أي جهد لفهم اتجاهاتها ومضامينها خلال حركة تطورها منذ مطالع القرن وحتى الآن. ولم يتوان بعضهم عن تنظيم مؤتمر متخصص في التهجم على القوميات وبصورة خاصة على القومية العربية[٨]، كما لم يتردد مسؤول إيراني كبير في تشبيه القومية العربية بالصهيونية[٩]، على أن هذه الإشارات لا تعني تعميماً على كل الإدراكات الإيرانية وفي كل المراحل.

كل هذا تم في سياق أحداث استنفرت الذاكرة التاريخية وعكست في مرآتها صوراً أحادية من الإدراك الصراعي المتبادل بين الجماعات القومية. وكانت مساهمة القوميين العرب - أو بالتحديد بعضهم - في هذا السجال القومي لا تقلّ حدةً وانتقائيةً.

فبالإضافة إلى أوهام وهواجس النظام العراقي في تخيله وفهمه الخاص لـ «معركة القادسية» التي أسالت الحبر الكثير في تدبيج الكتب واستدراج المؤتمرات والندوات حولها، استحضرت في الخطابات والنصوص التاريخية آراءَ لمؤرخين ومفكرين عرباً من ذوي الاتجاه القومي من شأنها إحياء الفهم الأحادي العنصري لحركة الشعوبية القديمة واستخدامات مصطلح «الأعجمي» و«الأعجمية» باعتبارها جميعاً «محاولات لهدم الاسلام العربي». كما استخدمت «سياسة الخليفة عمر العربية» مرجعية للفكر القومي العربي، ومجّدت سياسة الدولة الأموية التي تكوّنت، على حد رأي بعض المؤرخين القوميين، من «تلاحم العرب ووحدتهم وشعورهم بالمصلحة المشتركة في توسيع هذه الدولة»، وذلك من خلال «تلاحم اللغة والمثل العربية مع الاسلام، مما اكسبها - أي اللغة - سمة قدسية». ويذهب هذا التحليل إلى نهايته ومآله الايديولوجي السياسي في فهم حركة الموالي والشعوبية والانتفاضات الاجتماعية المختلفة، فرجالاتها في مخيلة المؤرخ القومي العربي المعاصر «حاقدون» أو مغامرون «زائفون»، وفعاليتهم «ضعيفة» بدليل «عدم تسجيل الكتب اخبارهم»[١٠].

وتترجم هذه الآراء نفسها في بعض قطاعات الفكر القومي المعاصر عبر استحضارها مقولات ترى أنها تحدّيات ومخاطر على القومية العربية. فمن هذه التحديات: الماركسية، والتحدي الديني ممثلاً بالحركات الاسلامية السلفية. وينظر إلى هذا التحدي كامتداد لـ «نشوء الشعوبية في التاريخ» ومقاومة «الاقليات» و«الفرس» للأمة العربية. وأخيراً يأتي تحدي التجزئة وواقع القطرية[١١].

ولم تقتصر وطأة الحدث العراقي - الايراني في تأثيرها على استحضار هذه الصور التاريخية لتوظيفها في سجال سياسي مستجد، بل إن هذه الوطأة أخذت تمارس تأثيرها في باحثين عرب في دراساتهم الاستراتيجية والمستقبلية لدور دول الجوار المرتقب.

---

(٨) كمثل على هذا التوجه: مؤتمر «تأثير القومية على الأمة» الذي نظمه المعهد الاسلامي في لندن، ٣١ تموز/يوليو - ٣ آب/اغسطس ١٩٨٥.

(٩) حديث مع أبو الحسن بني صدر أجراه ميشال نوفل، في: **النهار**، ١٩٧٩/١٢/٢٥.

(١٠) انظر مقالة نموذجية عن هذا التوجه في النظر إلى الجذور التاريخية للقومية العربية: صالح أحمد العلي، «الشعور القومي العربي عبر التاريخ: مقومات القومية العربية ومظاهرها عبر التاريخ» ورقة قدّمت إلى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٥ - ١٩.

(١١) سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة» ورقة قدّمت إلى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٣٧ - ٣٦٢.

ومهما يكن من أمر تهافت هذه التصورات داخل مدارك بعض من الايرانيين وبعض من العرب، أو عدم صحة الفرضيات التي دارت في أذهان بعض الباحثين، فإن الأمر الذي يغفل عنه في كل الحالات هو النظرة الحيادية والعلمية لظاهرة الصراع الاجتماعي ـ السياسي في التاريخ الاسلامي، حيث يؤرخ لها تأريخاً قومياً. كما إن ما يغفل عنه أيضاً هو التاريخ لنشوء الوعي القومي الحديث ومسار اتجاهاته الايديولوجية السياسية في مناطق العالم الاسلامي، الأمر الذي يدفع بالحدين القوميين المتطرفين: الايراني والعربي، إلى انتقائية صراعية وسجالية تلغي القواسم المشتركة بين الطرفين وإيجابيات التجربة التاريخية المشتركة، كما تلغي الإشكالات التي قد تكون إيجابية ومفهومة في مرحلة معينة أو سلبية ومعيقة في مرحلة أخرى.

لذا فإنه تجنباً لتلك الانتقائية التي تترك نفسها أسيرة لتداعي صور الذاكرة والمرايا الايديولوجية المتشكلة تحت وطأة أحداث ضاغطة، وتوخياً في اتباع منهج تاريخي ورؤية مستقبلية باحثة عن إدراك واقعي لما حدث في مرحلته وزمنه واستشرافٍ لاحتمالات المستقبل الذي يطرح بالحاح البحث عن أنساق تعاونية مابين دوائر العالم الاسلامي في مرحلة الحديث عن «نظام شرق أوسطي جديد»، نقدم في ما يلي وجهة نظر في إدراكنا الاشكال القومي العربي في نشأته وسياق تفاعله مع الخصوصيات الثقافية والجغرافية للدائرة العربية في محيط العالم الاسلامي.

ثانياً: أزمة الاجتماع السياسي الاسلامي والإشكال القومي العربي: استقلال عن «سلطنة» وصيغة من صيغ «الوحدة»

برز الإشكال القومي في مناطق العالم الاسلامي المرتبطة آنذاك بالسلطنة العثمانية، في سياق تفاعل أزمة السلطنة أمام ضغط بنيتها الداخلية الآخذة بالتفكك، وأمام تعثر مشاريع الاصلاح الاداري والسياسي فيها، وأمام ضغط التدخلات الأجنبية الهادفة إلى إحداث مزيد من الخلل والتفكيك في بنية الاجتماع الاسلامي ووحدة دولته[١٢]. وكان اتجاه التتريك والعثمنة، وهو أحد الاتجاهات الايديولوجية ـ السياسية التي حاولت أن تتصدى لاجتراح حلول لتلك الأزمة، قد استطاع عبر انقلابي ١٩٠٨ و١٩٠٩ أن يهيمن على السياسة العثمانية وأن يوجهها في مسار استحداث دولة مركزية عثمانية مرتكزة على غلبة القومية التركية في أجهزة الدولة ومراكز القرار السياسي والاقتصادي والثقافي.

وكان من نتائج انتصار هذا الاتجاه وغلبته في أجهزة الدولة ومؤسساتها أن استنفرت القوميات المبعدة عن مراكز القرار والممتَهنة في لغتها وثقافتها ودورها الفكري والحضاري. وكان

---

(١٢) يقتصر كلامنا هنا على بروز الاشكال القومي في التاريخ الاسلامي المعاصر، ولا سيما في المناطق التي كانت أجزاءً من ولايات الدولة العثمانية. ولا يعني أن هذا الاشكال لم يكن موجوداً في المراحل الاولى من التاريخ الاسلامي، بل إن ما يميز الاشكال القومي الحديث هو في تمثله وعياً سياسياً هادفاً إلى إنشاء دولة قومية محددة على أساس الانتماء الاثني، وعلى أساس الحدود الجغرافية ـ السياسية الثابتة. في حين أن الاشكال القومي في مراحل التاريخ الاسلامي القديم اقتصر على بروز عصبيات قومية تتصارع من أجل احتلال مواقع في الدولة القائمة أو إقامة دول حادثة. ولم يكن نطاق الدولة يتحدد وفقاً للانتماء الاثني أو القومي لأهل الدولة، بل بمدى قدرة عصبياتها على استتباع العصبيات الأخرى في نطاق الامتداد الاسلامي من جهة، وامتداد شبكة السوق والطرقات التي بإمكانها السيطرة عليها كمصدر للجباية من جهة أخرى. كان هذا بالذات وضع العصبيات غير العربية التي أسست دولاً سلطانية، كالبويهية والسلجوقية والمماليك والايلخانيين، وأخيراً الصفوية والعثمانية.

الاصلاحيون العرب، الذين وقفوا إلى جانب الانقلابيين الأتراك في مواجهة الاستبداد الفردي ومن أجل تطبيق الدستور، في طليعة المبعدين. وكانت اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم ولغة الشريعة والحضارة الاسلامية معاً هدفاً للتجريح والامتهان والتشويه. فجاء الوعي القومي العربي في حينه، وفي جزء كبير من الاستجابة لهذا التحدي، وعياً لهذا الإشكال الداخلي الذي عُبّر عنه آنذاك بأزمة العلاقات بين العرب والترك. وفي هذا الجانب بالذات حمل الوعي العربي مضموناً ثقافياً إسلامياً يتجلى في دفاع بعض المفكرين العرب عن اللغة العربية بصفتها لغة للشريعة وعن ضرورة وحدة العرب والترك وبقائهم في دولة واحدة بسبب الحرص على الارتباط بالاسلام والحفاظ على ما تبقى من دولته[١٢].

ومع ذلك فإنه لا بد من ذكر جوانب أخرى اندمجت في هذا الإشكال القومي وأعطته طابعاً استقلالياً عن الدولة العثمانية أو طابعاً معادياً أو بعيداً عن الاسلام. من هذه الجوانب:

- تقاطع بعض الدعوات الاستقلالية مع مشاريع التقسيم الدولية التي حملتها سياسات الدول الكبرى آنذاك.

- اندماج بعض الداعين إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية باسم العروبة في سياسات السفارات والقنصليات والوزارات الأجنبية. وكان من بين هؤلاء أعضاء بارزون في الجمعيات السياسية العربية وفي المؤتمر العربي الأول (١٩١٣).

- جاذبية الفكر الليبرالي القومي الغربي للنخبات المحلية في وقت رزح فيه العالم الاسلامي تحت نير حكومات استبدادية تستّرت بالاسلام وقدّمت نفسها حامية للدين وناطقة باسمه (سياسة عبد الحميد الثاني وبقية السلاطين).

هذه الجوانب شكّلت في لحظة انتصار «الحلفاء» في الحرب العالمية الأولى العوامل المرافقة لعملية تقرير المصير للعديد من مناطق العالم الاسلامي. ولذلك التبس أمر هذا التيار القومي عند بعض الاصلاحيين وبدا عاملاً مساعداً في التجزئة والتفكيك حينذاك (موقف شكيب أرسلان على سبيل المثال).

والواقع أنه إذا كانت هذه الصورة صحيحة إلى حد ما آنذاك، فإن دعوة العروبة لم تلبث أن اكتسبت بعد الحرب العالمية الأولى - ولا سيما في المشرق العربي - بعداً وحدوياً معادياً لسياسة التجزئة الاقليمية والطائفية والمذهبية التي سارت عليها السياسات الغربية منذ ذلك الحين وحتى آخر المرحلة الناصرية، ولم تنفصل العروبة على المستوى الشعبي والجماهيري عن بعدها الاسلامي آنذاك.

السؤال هو كيف واجه الفكر الاسلامي النهضوي والتجديدي هذا الإشكال القومي في عهديه العثماني والغربي؟

لقد تشكّل في سياق تفاقم أزمة السلطنة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، تيار فكري إسلامي نجد في مواقف أعلامه ونصوص كتّابه محاولة أجوبة إسلامية عن هذا الإشكال. فمنذ صدور **العروة الوثقى** بقلمي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلى صدور **المنار** بتحرير رشد رضا؛ ومنذ كتابة عبد الرحمن الكواكبي **طبائع الاستبداد**

---

(١٢) انظر نصوصاً لرشيد رضا في هذا الموقف في: محمد رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة «المنار»**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٤٦ - ١٦٩.

وأم القرى، إلى كتابات أرسلان ونشاطاته ومواقفه؛ ومنذ تجاوب علماء النجف ومجتهديه مع اقتراح جمال الدين باستصدار فتوى تحريم التنباك من أجل إسقاط المعاهدة الانكليزية في إيران إلى تأييدهم المشروطية العثمانية والوقوف مع الجيش العثماني ضد الاحتلال الانكليزي للعراق؛ يرتسم عبر تلك النصوص والمواقف تيار إسلامي نقرأ في خطوطه الكبرى معالم منهج يتصدّى لجملة من الاشكالات التي يثيرها خطر انهيار الاجتماع السياسي الاسلامي تحت ضغط السيطرة الغربية من الخارج وتحت ضغط الاستبداد السلطاني من الداخل.

ويبرز الإشكال القومي في هذا السياق كحل ذي وجهين:

فمن جهة تبرز الحالة القومية كحالة وطنية معادية للاحتلال الغربي ومتوافقة مع التدرج التوحيدي لمفهوم الأمة في الاسلام ومع الدفاع عن الأرض والديار والموطن. وفي هذا السياق مثلاً، يصيغ الحزب الوطني في مصر شعار «مصر للمصريين» ويكون الشعار بذلك صيغة مواجهة للاستعمار البريطاني، وتأكيداً على الارتباط بالسلطنة العثمانية، وجزءاً من موقف اسلامي عام. كما يصيغ بعض الاصلاحيين العرب صيغة اللامركزية الادارية كإطارٍ لتعدد القوميات في الدولة العثمانية.

ومن جهة أخرى، تبرز الحالة القومية كحالة استقلالية عن الدولة العثمانية، ومتوافقة مع مشاريع مناطق النفوذ الدولية، ومواجهة للاسلام في جانبها العلماني في مناطق أخرى كبلاد الشام. ففي هذا السياق، يصيغ التيار النخبوي العلماني في بلاد الشام صيغة الاستقلال عن الأتراك ليترك خلف طرحه هذا، التباسات في الموقف السياسي تعمّقها بعد حين الاتفاقيات التقسيمية والتقارير الدبلوماسية السرية والنظريات الفكرية التبريرية الكثيرة التي دعت إلى الابتعاد عن الاسلام، وحمّلت هذا الأخير وزر «التخلف والظلامية» و«عهود الانحطاط» (تيّار المقتطف وكتابات عبد الرحمن الشهبندر مثلاً).

وأمام هذا الإشكال المزدوج للحالة القومية المعاشة في مطلع القرن العشرين كان التيار الاسلامي المعبَّر عنه عبر المفكرين والفقهاء الذين أشرنا إليهم يقدّم محاولة إجابة عن السؤال: كيف نتجنب استخدام الوعي القومي أداةً للتجزئة ومطيةً لشيوع الأفكار التي تدعو إلى الاحتلال الأجنبي؟ وكيف يمكن حالة القومية أن تندرج في وعي إسلامي أشمل؟

لقد كان جمال الدين الأفغاني قد تطرق، قبل هذا، إلى هذه المسألة في العديد من مقالاته وخاطراته. وهو إذ يجعل من الرابطة الاسلامية الرابطة الأشمل، لا يغفل أهمية رابطة الجنس (ويعني بها رابطة القومية) في مسار التشكل التاريخي للشعوب والأمم. ولكنه، مع ذلك، لا يعتبرها مندرجة في حقائق «الوجدانيات الطبيعية»، بل من «الملكات العارضة على الانفس ترسمها على الواحها الضرورات»[١٤]. والضرورات هذه تكمن في وحدة المصالح الاقتصادية لجماعة أو في الدفاع الذاتي وصيانة الحقوق. «فإذا زالت الضرورة لهذا النوع من العصبية تبع هو الضرورة في الزوال كما تبعها في الحدوث بلا ريب»[١٥]. والمزيل لهذه الضرورة هو «معتقد التوحيد الإلهي» في الاسلام. يقول: «وتبطل الضرورة بالاعتماد على حاكم تتصاغر لديه القوى وتتضاءل لعظمته القدرة، وتخضع لسلطته النفوس بالطبع، وتكون بالنسبة إليه متساوية الأقدام، وهو مبدأ الكل وقهار السموات والأرض»[١٦].

---

(١٤) جمال الدين الافغاني، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني، مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية**، تحقيق ودراسة محمد عمارة (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

وإن التدرج في سلم التوحيد وعلى أساس المبدأ الوظيفي للروابط الصغرى التي تتسع في حقولها التوحيدية إلى وحدة أشمل يستوعب هذا رابطة العروبة، كحاملة دعوة ولسان شريعة ولغة قرآن، لا كرابطة دم وعصبية نسب.

يقول: «إن زحف العرب ووفودهم على البلاد إنما كان لتعميم الدعوة الدينية أولاً. إن وفود العرب حملت معها أخلاقاً فاضلة ظهرت أفضليتها بأجلى المظاهر، مثل الأنفة من الكذب، والوفاء بالعهد، ومطلق العدل، وكمال الحرية والمساواة... وإغاثة الملهوف والكرم والشجاعة... لذلك انعطفت قلوب الأمم على استحسان الوافدين من العرب لبلادهم، سواء فيها البلاد التي فتحت عنوة ووضعت فيها الحرب أوزارها، أو صلحاً، وأول مقدمات العادة الاستحسان ثم المزاولة حتى ترسخ ملكةً... «نعم إن أكبر حامل وأفعل عامل على تعرب أولئك الأقوام هو الفضائل الأخلاقية والصفات العالية التي كانت تأتي بها العرب مع باسهم وشجاعة أبطالهم»[١٧].

فالعروبة بهذا المعنى الذي يقدمه جمال الدين تشدّ العرب إلى غيرهم من الشعوب الاسلامية وتشد الشعوب الاسلامية غير العربية إلى العرب. إنها حلقة جذب لا حلقة تنابذ[١٨]. وفي المرحلة التي كتب فيها الأفغاني هذه الكلمات والخاطرات كان الخطر الاستعماري يهدد شعوب العالم الاسلامي. وكان المستهدف في عملية المواجهة على الجبهة الثقافية وعلى مستوى الاجتماع السياسي في الشرق هو الاسلام، بما هو إمكانية جمع وتوحيد وتفجير طاقة ممانعة[١٩]. فإذا اقترن الاسلام في هذا السياق بوطنيات هذه الشعوب وقومياتها في مواجهتها قوى الاحتلال، فإنه يتوّج بذلك الروابط الجمعية على اختلافها وأواليات الدفاع الاجتماعي الذاتي في حركة جدلية ترقى بالرابطة إلى الأعلى والأشمل.

وفي مجال الممارسة السياسية كان الأفغاني نموذجاً فعّالاً في تأكيد صدقية هذا الفكر. ومن يتابع نشاطه السياسي والدعاوي في العالم الاسلامي يندهش لتلك القدرة الخارقة على الحركة والتأثير والمتابعة التفصيلية لأحداث كل بلد وصياغة الموقف المناسب من كل وضعية والقدرة على الانتقال السريع من قطر إلى قطر. والأمر الذي يستوقف في كل هذا رؤيته الاستراتيجيا الاسلامية الشاملة التي يتكامل فيها الحس التاريخي مع الوعي السياسي، والتي تتجلى في تركيزه على دوائر ثلاث كانت قد انطلقت منها مشاريع الدول المركزية في التاريخ الاسلامي، ومن خلالها يتم رصد احتمالات النهوض في العالم الاسلامي. وهذه الدوائر هي: مصر، وإيران ومركز السلطنة العثمانية (تركيا).

ويتكامل هذا التيار الفكري الاسلامي في إدراجه الإشكال القومي داخل المنطق الاسلامي في نظرية الكواكبي في الجامعة الاسلامية. فإذا كان الأفغاني قد اقترح أن تبقى السلطنة العثمانية قلب هذه الجامعة وإطارها، فإن الكواكبي يقترح أن تنتقل الخلافة إلى إمام عربي قرشي[٢٠]، وأن تتشكل جامعة إسلامية يتصور مؤتمرها التحضيري في أم القرى، كما يتصور توزيع وظائفها وفقاً لأهليات الأقوام المسلمين وخصالهم، إذ يقترح الكواكبي وظائف معينة في الجامعة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(١٨) يقول مرتضى المطهري أن الفرس «لم يكونوا يعدون العربية لغة العرب فحسب بل لغة الاسلام والمسلمين عامة» فهي «لغة إسلامية أممية عالمية». انظر: المطهري، الاسلام وإيران، ص ٦٦.

(١٩) وصفها المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون في مقالته «المطالب الاسلامية» بأنها نوع من «بولشفية إسلامية».

(٢٠) ينطلق بعض الباحثين من هذا الاقتراح ليرى في الكواكبي داعية للقومية العربية على طريقة نجيب عازوري في دعوته عام ١٩٠٥. ونعتقد أن في هذه المقارنة بعداً عن المعطى التاريخي وتشويهاً لآراء الكواكبي.

الاسلامية تناط بكل شعب من شعوبها[٢١].

وإذا كان التصور هذا، يشكو من طوباويته على صعيد الواقع السياسي، فإنه على الأقل، وعلى صعيد المنهج يدعو إلى اعتماد نظرة وظائفية في التعامل مع خصوصيات الأقوام الاسلامية، نظرة تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن في وحدة الجامعة الاسلامية، حيث لا تطغى قومية على قومية، وإن تسترت بالاسلام كـ «صبغة دينية»، كما كان يقول ابن خلدون.

وستزداد معاناة هذا التيار الاسلامي في مواجهته حلّ هذا الاشكال القومي مع تفاقم أزمة الدولة العثمانية وتحولها التدريجي إلى دولة قومية تركية. وسيبرز أثر هذه المعاناة واضحاً في مواقف وكتابات كل من رشيد رضا وشكيب أرسلان وآخرين.

فالأول يراهن على احتمال الاصلاح الدستوري كصيغة متلائمة مع الشورى في الاسلام، ولا يلبث أن تصدمه حركة التتريك وسياسة جمال باشا الدموية، فيراهن على احتمال لإحياء الاسلام من الحجاز (الثورة العربية)، ثم تحبطه اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور ومراسلات حسين ـ مكماهون... ويعود ليتوجه بالأنظار إلى تركيا، وبالتحديد إلى حركة مصطفى كمال، فيتوسم في هذا الأخير أملاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ويدفعه الأمل بأن يقترح على صديقه شكيب أرسلان أن يتصل بالترك لترميم العلاقات العربية ـ التركية، وحتى لاقتراح أن تبقى الخلافة فيهم، بل وحتى أن يعود مصطفى كمال إلى الاسلام ليبايع سلطاناً على المسلمين[٢٢].

غير أن مصطفى كمال كان يرسم طريقاً مغايراً لكل هذه الرهانات. ولن تلبث معاهدة لوزان أن تقطع الطريق على كل هذه الاحتمالات لتفتح طريقاً واحداً أمام تركيا، هو طريق القومية العلمانية. وبذلك يتلقى التيار الاسلامي في بلاد العرب كما في غيرها من البلدان الاسلامية ضربة قاسية، ويصاب الفكر الاسلامي حينها بحالة من القلق والتساؤل والتردد، على الرغم من «مؤتمرات الخلافة» التي عقدت، والتي انتهت بتأجيل البت بمسألة الخلافة. كما تشهد بعض البلاد تحركاتٍ من قبل السلاطين والملوك ومن الدوائر الدبلوماسية الغربية لتقطف ثمار هذا الفراغ السياسي.

وهنا لا بد من التنبه إلى أن العامل الحاسم في إضعاف الاجتماع السياسي الاسلامي لم ينحصر في قرار إلغاء الخلافة الذي اتخذه مصطفى كمال، ذلك أن المؤسسة السلطانية كانت قد أضحت عملياً بلا حول ولا قوة، وكانت قد فقدت «شرعيتها الاسلامية» بعد عجزها عن المقاومة واستسلامها للأجانب وقبولها بمشاريعهم. لذا كان الالتفاف ـ حتى من قبل الاسلاميين ـ حول مشروع المقاومة التي مثلها مصطفى كمال قبل معاهدة لوزان.

على أن ما يغفل عنه الباحثون هو أن سلسلة من الثورات الشعبية التي ارتكزت إلى معطيات الاجتماع السياسي الاسلامي الأهلي كانت قد ضُربت بوحشية بالآلة العسكرية الأوروبية المتطورة: فمن ثورة عبد الكريم الخطابي إلى ثورة عمر المختار، إلى الانتفاضة الشعبية المدنية في مصر، إلى ثورة العراق بقيادة علماء النجف، إلى الثورة السورية الكبرى... ارتسمت معالم مقاومة عربية إسلامية مُفرَّقة وموزعة، ولكن تنتظم جميعها في منطق الممانعة الاسلامية الذي كان لا يزال يُتيحه الاجتماع السياسي الاسلامي الأهلي آنذاك.

---

(٢١) عبد الرحمن الكواكبي، **أم القرى**، ص ٣٥٥ ـ ٣٦٦.

(٢٢) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة العظمى**، ص ٧٣ ـ ٧٦، وشكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ٣١٤.

إن انتصار القوى الغربية على هذه الثورات وبالأسلوب العنيف الذي تتحدَّث عنه وثائق التاريخ وتحمله الذاكرة الشعبية أفسح المجال أمام منهج آخر في العمل السياسي النخبوي العربي، كانت قدوته بشكل عام وبدرجات متفاوتة: صورة نظام أتاتورك في تركيا، ونظام الشاه في إيران.

وهكذا، ومع ضرب تعبيرات المقاومة في المجتمعات العربية والاسلامية، وبروز نموذج أتاتورك في تركيا ونظام الشاه في إيران، بدأت تتشكل تيارات سياسية قومية علمانية تبتعد عن الاسلام، بل قد يعزو بعض أجنحتها ومفكريها إلى الاسلام أسباب الهزيمة والتأخر، أو قد يوظف الاسلام في مشاريعها الحزبية والسياسية.

هذا الطرح كان من شأنه أن يزيد من عقدة الإشكال القومي والاسلامي، من خلال تعميق الفجوة بين الموقف الاسلامي والصيغة القومية المقتبسة من تجارب أوروبا ومنظريها، ولا سيما في المشرق العربي، وبلاد الشام على وجه التحديد، حيث كانت التجربة مع التتريك العثماني قاسية، وحيث اتسم المجتمع الأهلي بتعددية دينية استدعت استخدام خطاب سياسي يتحدّث عن وحدة وطنية لادينية.

لكن هذا الإشكال نفسه لم يكن ليطرح خارج هذه الخصوصية الجغرافية ـ التاريخية.

ففي شمالي افريقيا اندمج الوعي القومي بالاسلام، بل ارتكز عليه. ولم تكن الدولة العثمانية، ولا سيما في مرحلة التتريك فيها، قد تركت هناك ذكرى الحصار والمجاعة أو التجنيد الالزامي وأعواد المشانق، كما حصل في كل من دمشق وبيروت، بل كانت ذكراها هي ذكرى «الدولة الاسلامية» التي تحاول أن تدافع عن ثغور الجنوب الاسلامي للمتوسط، وكانت هذه الذكرى محفوظة في «الذاكرة الشعبية» والكتاب منذ القرن السادس عشر.

وهكذا لم يجد الموقف الاسلامي نفسه في شمالي افريقيا في مواجهة مع القومية، بل إن التعبير الاسلامي كان أحياناً جزءاً من التعبير القومي، وفي الغالب كان التعبيران مندمجين في حالة سياسية وثقافية واحدة، هي حالة التمايز من المستعمر، وحالة الدفاع عن هويات وطنية وثقافية معاً. وهو الأمر الذي كان قد لاحظه فانون بشكل واضح ولا سيما في دراسته ثورة الجزائر.

والذي يستعرض التيارات الفكرية الاسلامية عبر نصوصها وأعلامها في مصر والمغرب العربي (أمثال بن باديس وعلال الفاسي وحسن البنا وسلسلة طويلة من الكتّاب) لا يجد مكاناً للإشكال القومي كإشكال مثير للتعارض أو الرفض من موقع المعتقد الاسلامي، إذ تجري مصطلحات الوطن والوطنية والوحدة العربية والوحدة الاسلامية كمفاهيم متدرجة في إطار التكاملية الوظائفية المؤدية إلى التوحيد[٢٣].

إذاً كيف، ومتى، وأين كانت تثار الاشكالات بصيغة التعارض بين حالات الوعي الاسلامي وحالات الوعي القومي؟

قلنا إن التعارض كان يحصل عندما كان الوعي القومي يعبِّر عن نفسه عبر بعض النخبات المحلية، تماثلاً فكرياً ومنهجياً مع بعض العقائد القومية الأوروبية التي اتخذت لنفسها

---

(٢٣) انظر وثيقة لحسن البنا حول موقفه من الوحدة العربية والوحدة الاسلامية في مجلة: الحوار، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٦)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

ولأممها صفة التفوق والاستئثار، وحملت معها مشاريع للتوسع والسيطرة، كما حملت معها فلسفة سلوكية معادية للدين، وكما هو الحال بصورة خاصة مع القومية العلمانية الفرنسية.

هذا على صعيد المنهج. لكن يبقى أن نشير إلى عوامل أخرى ارتبطت بخصائص جغرافية سكانية تاريخية في مناطق معينة من العالم الاسلامي.

فكما أن لبلاد الشام مثلاً وضعية سكانية معينة وتجربة تاريخية خاصة مع مرحلة المركزية والتتريك، فإن لإيران وتركيا والهند تجربة تاريخية معينة في حقل العلاقة بين القومية والاسلام[٢٤].

وهذه التجربة اتسمت في قطاعات منها بمعاداة حادة بين الفكر القومي والفكر الاسلامي.

فهذا هو أبو الأعلى المودودي يعتبر الفكر القومي «فكراً شيطانياً» ابتليت به أوروبا والنخبات المحلية المقلِّدة إياها[٢٥]. والمودودي في هذا الموقف الصارم لا يعبِّر فحسب عن معيار منهجي وعقائدي في التمييز بين الفكر القومي الأوروبي وبين الفكر الاسلامي، بل إنه يعبِّر أيضاً في المجال السياسي والوجهة الواقعية العملية عن الاحتمال التاريخي التجزيئي والانشقاقي للوجهة الوظيفية للقوميات المحلية في الهند والباكستان[٢٦] وإيران وتركيا.

ولعلَّ هذه الوجهة التفسيخية لوظيفة القومية هناك هي ما استوقفت كاتباً إسلامياً، هو كليم صديقي، ودفعته إلى أن يعمم النظرة المعادية للقومية في كل مستويات الطرح من دون اعتبار للخصوصيات الاقليمية في التجارب التاريخية. فهو يجعل من القومية على طول الخط صنيعة للاستعمار وأداةً لسياسات التفسيخ في الأمة الاسلامية[٢٧].

كان التيار الاسلامي في إيران وتركيا يواجه الفكر القومي الآري انطلاقاً من الاختلاف في تعيين مرجعية الأفكار وتعيين أصولها ومصادر استلهامها. فالفكر القومي الآري ارتبط بمرجعيتين متعارضتين مع العمل الاسلامي. فهو من جهة يتماهى مع الحضارة الآرية التي تستحضر في الصورة التاريخية زمناً تركياً أو إيرانياً ساد في مرحلة ما قبل الاسلام؛ وهو من جهة أخرى ينجذب نحو تقليد أنموذج حضاري غربي حديث ساد في مرحلة السيطرة الغربية على الشعوب الاسلامية. وكان أهم هذين النموذجين: نظام الشاه في إيران، ونظام اتاتورك في تركيا.

ولذلك كان من الطبيعي أن يتخذ الفكر الاسلامي في كل من إيران وتركيا في ظل هذين النظامين وجهة معادية للفكر القومي، باعتباره فكراً أوروبياً وآرياً معادياً للاسلام.

من هنا تأتي ملاحظة مرتضى المطهري في محلها عندما يضع إيران أمام خيارات الاسلام أو القومية الآرية، كما أشرنا في القسم الأول من هذا البحث[٢٨].

ومن الممكن أن نخلص إلى القول إن بعض مظاهر الوعي القومي المتشكل لدى الأقوام

---

(٢٤) انظر: طارق البشري، «بين الاسلام والعروبة»، **الحوار**، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٦)، ص ١٥ ـ ٣٢.

(٢٥) أبو الأعلى المودودي، **نحن والحضارة الغربية**، ص ٧٧.

(٢٦) البشري، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٧) صديقي، **التوحيد والتفسيخ بين سياسات الاسلام والكفر**، ص ٢٧ و٣٤.

(٢٨) المطهري، **الاسلام وإيران**، ص ٢٢. انظر القسم الأول من هذا البحث.

الاسلامية غير العربية، بدءاً من تركيا إلى إيران، كان يتخذ صيغاً فكرية وسياسية تبتعد عن الاسلام السياسي. كان ذلك شأن الحالة الفارسية الآرية والحالة الطورانية التركية.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تمايز هذه الحالات ليدعو إلى التمييز أيضاً بين الحالات القومية لدى العرب. إن الحالتين الطورانية التركية والفارسية الآرية تتشابهان على المستوى العربي مع الحالات الاقليمية العربية، كالحالة المصرية ـ الفرعونية، والحالة اللبنانية ـ الفينيقية، والحالة السورية ـ الآشورية، مع اختلاف العمق في التمثيل واختلاف أهمية كل من هذه الحضارات في التاريخ.

أما في ما يخص حالة العروبة (وإذا استثنينا التعبيرات الجزئية القومية التي سعت إلى الابتعاد عن الاسلام في بعض المناطق ولدى بعض النخبات) فإن العروبة كانت مندمجة معظم الأحيان في الاسلام الثقافي، بل كانت هي حضور الإسلام المتجدد في اللسان والقرآن والتراث.

إن المعركة التي قامت بين العروبة والاسلام، أو بالأحرى بين التيارات القومية والتيارات الاسلامية في بلاد العرب، إنما تعود إلى التباسات في الفهم النظري، وإلى أخطاء في استراتيجيات العمل السياسي وخططه، أي إلى العمل الحزبي ومناهجه.

وكانت النتيجة ان تعمقت المفارقة بين الفكر الوحدوي الذي يرفده الاسلام والعروبة معاً، وبين العمل السياسي الحزبي بشقيه الاسلامي والقومي. فالحزبية السياسية (سواء كانت قومية أو إسلامية)، وكذلك سياسات الدولة القطرية، توظف جميعها الفكر والدين في مشاريعها السياسية والسلطوية الخاصة. فإن اختلفت هذه المشاريع أخضع الفكر والدين للاختلاف والانشقاق والتجزيء، وإن توافقت تلك المشاريع بذل جهد توافقي، كما نلاحظ في اللقاءات الأخيرة بين القوميين والاسلاميين العرب. ولا شك في أن التوافق السياسي أمر مهم، ولكن شرط انتظام هذا التوافق في منهج يقبل الآخر المختلف، ويؤمن بالتعدد، بل يحرص على حمايته، وليس لأنه حاجة آنية لمشروع سياسي، بل لأنه شرط للتفاعل الفكري والانساني وطريق موصل إلى المعرفة والحقيقة التي لا يمكن أن يحتكرها أحد. وقد تكون العقلية السياسية التي تحكم فكر القوميين وفكر الاسلاميين واحدة في إعطائها الأولوية للسياسي على الجانب الفكري والعلمي[٢٩]. ولمّا كان «السياسي» هو عنصر توحيد وتوافق، فإنه لا ينبث أن يتحوّل إلى عنصر تجزيء وصراع. وقد تكون محنة الناصرية و«الإخوان» المسلمين هي من هذا النمط الثقافي، أي من نمط العقلية التي تستبعد التعدد وتتمثل التوحيد أحادية، ولا سيما في مجال ممارسة السلطة.

وأرجح أن التجربة الايرانية السياسية ليست بعيدة عن هذا النمط من العقليات في علاقة أطرافها بعضهم ببعض، فهي علاقة نفي واستبعاد. والخشية كل الخشية أن يكون هذا النمط الثقافي السلبي من العقلية في الادراك المتبادل هو السائد أيضاً في العلاقة وصور العلاقة بين الايرانيين والعرب.

هناك ظاهرة فكرية وحيدة لا زالت لافتة للنظر على مستوى نموذج الممارسة الفكرية ـ السياسية وسعة الادراك والاستيعاب والتأثير، هي ظاهرة «جمال الدين الأفغاني». هنا تقدم الظاهرة، التي مضى عليها أكثر من قرن، عبرة كبرى بالقدرة الهائلة على تجاوز الاختلاف

---

(٢٩) تعليقاً على اعمال المؤتمر القومي ـ الاسلامي الذي انعقد في بيروت بتاريخ ١٠ ـ ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤، قارن: وجيه كوثراني، «قوميون وإسلاميون وثقافة سياسية واحدة»، **الحياة**: ٢ و٣/١١/١٩٩٤.

والتعدد واستيعابهما في الانتماءات القومية والمذهبية في العالم الاسلامي، إذ من الملاحظ أن تأثير جمال الدين الفكري لم ينحصر في نطاق قومي معين أو نطاق مذهبي معين. لقد أثر في السنّة بقدر ما أثر في الشيعة. وقد قيل «إن جمال الدين لم يكن يرغب في أن يُعرِّف نفسه إلى الناس منتمياً إلى أمة معينة من المسلمين مخافة أن يعطي بذلك حجة بيد المستعمرين كي يثيروا بذلك شعور سائر القوميات المسلمة ضده»[٣٠]. وقيل أيضاً أنه كان يكتفي حين يسأل عن مذهبه بتأكيد انتمائه الاسلامي فقط. ولعلّه بسبب هذا التوجه الوحدوي في الممارسة الفكرية ـ السياسية اختلط الأمر على الباحثين المعاصرين المختلفين، قومياً ومذهبياً، في العالم الاسلامي في تحديد قومية جمال الدين ومذهبه. ومن هنا كان هذا التجاذب والتنافر بين قائل بـ «أسدأباديته» وقائل بـ «أفغانيته»، كما بين قائل بـ «شيعيته» وقائل بـ «سنيته».

هل ثمة نخبات فكرية اليوم قادرة على هذا التحرك، وذاك الاستيعاب، وتلك المرونة على امتداد دوائر العالم الاسلامي؟ سؤال نطرحه اليوم في خضم البحث عن إدراك مشترك لقضايا الوحدة والمرجعية والثورة، وفي ظل إشكال ايديولوجي يغلّف الواقع بقشرة سميكة من التصورات المختلفة.

ثالثاً: الإشكال الايديولوجي الراهن وقضايا «الوحدة» و«الثورة» و«المرجعية»

تعدّدت ـ على المستوى العربي ـ تمثلات فكرة الوحدة على صعيدي المشروع والبرنامج. ففكرة «الوحدة العربية» اتخذت مسارات عديدة خلال القرن الحالي، وتأرجحت هذه المسارات بين مشروع الدولة القومية الواحدة التي تجمع العرب في دولة قومية واحدة، وبين مشروع الدولة الاتحادية ـ الفدرالية أو الكونفدرالية ـ وبين مشاريع الوحدة بين دولتين أو أكثر، كما كان لصيغ الوحدة على صعيد التجربة تعبيرات عملية انقضى بعضها، وكما كان حال تجربة الوحدة المصرية ـ السورية التي وظّفت فيها آمال قومية عربية كبيرة لتكون النواة لوحدة أكبر وأشمل ـ وبعضها الآخر تجلى في مجالس تعاونية مناطقية كمجلس التعاون الخليجي ـ أو اتحادات اقليمية، كالاتحاد المغاربي[٣١]. إلا أن التجربة العملية التي أتاحها النظام العربي في سياق تشكله في ظل النظام العالمي، وتأسيساً على معطيات تشكل «الدول ـ الأقطار» في البلدان العربية، هي تجربة التعاون والعمل المشترك في مؤسسات جامعة الدول العربية.

صحيح أن هذه الجامعة التي شكّلت وتشكّل حداً أدنى من الهيكلية التعاونية ما بين العرب، والتي جاءت حرب الخليج الثانية لتزيد تناقضاتها ومآزقها وتعثرها المستمر حتى اليوم، لم تكن لتلبي طموحات الادراك العربي الجماعي، كما ترجمتها الصورة الوحدوية لايديولوجيا القومية العربية وأحزابها ونخباتها، إلا أنه مع ذلك تظل ـ تأسيساً نسبياً على معطيات الواقع العربي وترديه المتفاقم ـ معطى تاريخياً يجب ترميمه وإحياؤه وتطويره كمدخل لوحدة تقوم على مداخل العمل العربي المشترك المتمثل بالبنى التحتية المشتركة وتكامل السوق وتوظيف الاستثمارات العربية، بشكل عادل وبهدف تحقيق معدلات من التنمية البشرية المتوازنة في المنطقة

---

(٣٠) ورد في: المطهري، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٣١) لمزيد من التوسع، انظر: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، وبخاصة دراسة أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ص ٤٠٩ ـ ٤٤٦.

العربية، من شأنها أن تخفف من الفوارق الاجتماعية والصحية والتعليمية والغذائية على مستوى الأقطار وعلى مستوى الطبقات، كما من شأنها أن تساعد على تكوين أنماط أخرى من السلطات والمجتمعات المدنية، حيث تتكوّن تيارات من الرأي العام الضاغط والمساهم في صناعة القرار وفي التغيير السلمي.

على أن هذه الصورة المستقبلية تبقى احتمالاً من الاحتمالات في ظل التحولات الدولية والاقليمية الكبرى، إذ يأتي مشروع التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وفكرة «الشرق أوسطية» ليضعا هذا الاحتمال أمام أحد المسارين:

ـ إما المزيد من الانسحاب العربي أمام المشروع الشرق أوسطي الذي تتهيأ إسرائيل للعب دور محوري ومهيمن فيه، وفي ظل توزيع العمل للأسواق وللموارد وفقاً للرؤية الاسرائيلية[٣٢].

ـ وإما الاستجابة للتحدي عبر تجاوز فكرة الشرق أوسطية بصورتها الاسرائيلية ـ الأمريكية لاعادة تكوينها وصياغتها من بيئة الواقع الجيوحضاري والجغرافية التاريخية للعرب[٣٣]، والعالم الاسلامي، أي استعادة فكرتي «الوحدة العربية» و«الوحدة الاسلامية» وتكييفهما في الواقع.

لقد سبق أن اتخذت فكرة الوحدة الاسلامية، أشكالاً من الأفكار والمشاريع، بدءاً من فكرة الجامعة الاسلامية التي نادى بها جمال الدين في مطلع القرن العشرين، إلى فكرة الكومنولث الاسلامي، التي دعا إليها مالك بن نبي في الخمسينيات والستينيات، إلى منظمة المؤتمر الاسلامي، التي تحققت في إطار من الواقعية والخصوصيات التي تحكم أوضاع دول العالم الاسلامي، وفي إطار من الاهتمام المحوري حول القدس.

وفي إطار هذه الواقعية من الممكن الآن ترشيح «منظمة المؤتمر الاسلامي» كمكمِّل لقمة دول الجامعة العربية لتكون الصيغة الأشمل المتجاوزة للشرق أوسطية التي هي أكثر توافقاً مع تاريخ شعوب المنطقة وجغرافيتها وثقافتها وحضارتها وذاكرتها ومصالحها أيضاً. لكن لهذا الطموح شروطاً ومداخل: شروطاً عربية من جهة، وشروطاً إقليمية إسلامية من جهة أخرى.

والمقصود بالشروط العربية أن يتحقق حد أدنى من الاستقرار والتضامن العربي، والسلم الأهلي العربي. ومدخله: مصالحة على كل المستويات[٣٤]. ولعلَّ المستوى الأكثر دقّة وحساسية

---

(٣٢) قدّمت هذه الرؤية الاسرائيلية في: Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Shaftesbury, Dorset: Element, 1993).

(٣٣) أثناء كتابة هذا البحث انعقدت قمة الاسكندرية بين الرئيس مبارك والرئيس الأسد والملك فهد (٢٨ ـ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) لتعطي عبر محادثاتها وبيانها أملاً في إحياء الجامعة العربية، وطموحاً ممكناً في «تجميع قدرات الأمة العربية في إطار اقتصادي عربي قادر على خدمة المصالح العربية». وفي إشارة البيان «أن التعاون بين الدول الثلاث يشكل ركيزة أساسية للعمل العربي المشترك» يكمن احتمال تاريخي لدور ممكن ومرتقب للمثلث العربي (القاهرة ـ دمشق ـ الرياض) في تكوين مركز لقاء لأجزاء الدائرة العربية. كما أن هذا المثلث مؤهل أيضاً ليلعب دوراً مهماً في الدائرة الاسلامية كونه يشكل زاوية من زوايا المثلث الاسلامي (العربي ـ التركي ـ الايراني).

(٣٤) من الضروري والمفيد التامل ملياً في دأب الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، خلال السنوات الأخيرة، على الدعوة إلى مصالحة شاملة على امتداد الوطن العربي. انظر رسالته المفتوحة إلى الرئيسين الأسد ومبارك بمناسبة اجتماعهما في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ وهي بعنوان: «التغير الدولي ومهمات العمل العربي الاسلامي»، *منبر الحوار*، العدد ١٨ (صيف ١٩٩٠). وفي هذه الرسالة اقترح الشيخ مجموعة من الأفكار العملية، من بينها «تكوين المتحد العربي ـ الاسلامي».

هو مستوى المصالحة بين سياسات الأنظمة العربية وسياسات المعارضة، ولا سيما المعارضة الاسلامية فيها، ليتشكّل نمط من الحكومات تؤمن بتداول السلطة ونمط المجتمعات القادرة على ممارسة النقد والمعارضة والتغيير بالأسلوب السلمي.

والمقصود بالشروط الاسلامية (شروط الجوار الجغرافي الاسلامي، ولا سيما في دائرتيه التركية والايرانية): أن يتحقق حد أدنى من التفهم والادراك لمصالح الشعوب المشتركة، ولا سيما على مستوى التوزيع العادل والحيوي لمصادر واستخدامات الثروات الاستراتيجية (النفط والمياه وقضايا الممرات والمرافئ)، وعلى مستوى السياسة الانمائية والديمقراطية لمسائل التداخل والتعدد الديمغرافي والإثني في مناطق الحدود. فهذه المسائل لا تحلها سياسات «حدودية» بقدر ما تحلها سياسات ديمقراطية وإنمائية وإنسانية.

وفي حالة الجوار الايراني (موضوع الندوة الحالية)[٣٥]، تنتصب في وجه أطروحات «الوحدة الاسلامية» وفي مضمون حدها الأدنى الذي تعبّر عنه «منظمة المؤتمر الاسلامي» عقبات، وتبرز إشكالات في السياسات المتبادلة، وصور ايديولوجية في الادراك النخبوي، لا تهيئ - على ما أرى - لمناخ تضامني ولا تساعد على نمو حالة من حالات الوعي المشترك لمصائر شعوب العالم الاسلامي في هذا العالم المتغير ذي التحولات السريعة والقاهرة.

وإذ نترك موضوع الخلافات الحدودية والجغرافية للمحاور الأخرى من الندوة، نقف عند بعض القضايا التي تنتظم في حيز الإدراك المفاهيمي، والتي لها تأثير مؤكد في مسارات العمل الاسلامي المشترك بين الايرانيين والعرب، ومن هذه القضايا: وطأة الذاكرة التاريخية، ومفهوم الثورة الاسلامية والوحدة الاسلامية، ومسألة الديمقراطية والتعدد والمرجعية.

١ - وطأة الذاكرة التاريخية

كثيراً ما خلطت الذاكرة التاريخية، بل هي تخلط دائماً، بين الحاجات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للدول من جهة، وبين الخصوصيات الإثنية والثقافية والمذهبية لدى الجماعات. وفي حال الذاكرة التاريخية العربية الايرانية اختلطت حروب التوسّع ونزاعات الحدود ومشاريع السيطرة على الممرات البرية والمائية ومصادر الطاقة من جهة، مع الاختلافات القومية والمذهبية من جهة أخرى. فبدا تاريخ الصراع والاختلاف في الذاكرة، وفي ما يكتبه جل المؤرخين، إيرانيين وعرباً، وكأنه تاريخ صراع قومي (عربي - فارسي) أو تاريخ صراع مذهبي (سني - شيعي). وتختزن هذه الذاكرة منابع مغذية لها - على الأقل من مصادر التاريخ الحديث - منذ الصراع الصفوي - العثماني وحتى الحرب العراقية - الايرانية الأخيرة. في حين أن دراسة الحروب العثمانية - الصفوية وتسوياتها - ومتابعة معاهدة أرضروم (١٨٤٧)، ومفاعيلها وتطوراتها المختلفة حتى اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ - تعبّر جميعها وبوضوح، عن أسباب النزاع الحقيقية. وهذه الأسباب - وإن قدّمت نفسها في خطاب قومي أو إسلامي أو مذهبي - تحركت ولا تزال تتحرك في مسار مصالح أهل الدول وطبقاتها الحاكمة والرؤى الاستراتيجية

---

(٣٥) انظر أعمال «ندوة الحوار التركي - العربي» التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وقدّمت فيها بحثاً اعتبره مكملاً لهذه الورقة وكان بعنوان: «موقع العلاقات العربية - التركية في إطار العالم الاسلامي». وصدرت أعمال هذه الندوة في كتاب بعنوان: **العرب والأتراك: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

والجيوسياسية المتحكمة بها. وما الخطاب إلا تعبير عن إشكال ايديولوجي، أي تحريف للواقع وتمويه له، واستخدام وظيفي يلبي حاجات التعبئة والتجييش لتلك الرؤى الاستراتيجية وفي خط ما اصطلح على تسميته بـ «الأمن القومي للدولة»[٣٦].

٢ ـ مفهوم الثورة الاسلامية والوحدة الاسلامية

لا تقدم الحركات الاسلامية المعاصرة على اختلاف أقطارها في العالم الاسلامي أي مفهوم واقعي وممكن لـ «وحدة إسلامية» قابلة للتحقق في العصر الراهن، بل إن خلافاتها في ما بينها على مستوى البرامج السياسية والسلطوية تصل إلى حد التناحر والاقتتال في القطر الواحد (حالة أفغانستان مثلاً). ثم إن أفكار «الوحدة الاسلامية» التي صيغت في مطلع القرن العشرين بصيغة «الجامعة الاسلامية» (جمال الدين)، وأحياناً بصيغة «الخلافة» في العشرينيات (مؤتمرات الخلافة التي انعقدت بعد إلغاء مصطفى كمال الخلافة العثمانية). ثم عاد مالك بن نبي في الخمسينيات والستينيات يعبّر عنها بصيغة «الكومنولث الاسلامي» كصيغة ملبية لنهوض حركات التحرر الوطني في إطار الاسلام الآسيوي ـ الافريقي... كل هذا ظلّ حبراً على ورق، بل إن صاحب فكرة الافريقية ـ الآسيوية ما لبث في مقدمة طبعة ١٩٧١ من كتابه الذي يحمل العنوان نفسه أن يعلن يأسه من تحول باندونغ إلى واقع حضاري و«الوحدة الاسلامية» إلى واقع تاريخي[٣٧].

وتأتي برامج أحزاب الصحوة الاسلامية العربية المعاصرة خلواً من هذا الاهتمام في هذا الموضوع، وانصرافاً إلى هموم السياسة المعارضة سلطات أقطارها وحكوماتها وأنظمتها وفي ظل شعار مركزي هو تطبيق الشريعة.

أما «مسألة الوحدة» فتركن في أدبيات اسلامية عربية عديدة إلى الكلام عن مؤسسة «الخلافة» والتذكير بها كمؤسسة وحدوية للمسلمين، واستعادة شروطها الشرعية كمنصب للرئاسة العامة على المسلمين[٣٨]، وكرمز لحنين وجداني لمراحل تاريخية كان آخر فصولها «السلطنة العثمانية» التي حملت متأخرة ولأسباب سياسية وتعبوية، لقب «الخلافة»[٣٩].

والمستغرب أن هذا التذكير بالشروط ـ وقد اعترف بعدم واقعيتها وصعوبة تحققها فقهاء العشرينيات والثلاثينيات في متابعتهم مؤتمرات الخلافة التي انعقدت آنذاك[٤٠] ـ لا يواكبه من

---

(٣٦) حول رؤية تاريخية لهذا الاختلاط ومحاولته تفكيك هذا الاختلاط في الصراع الصفوي ـ العثماني، انظر: وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية** (بيروت: دار الراشد، ١٩٧٩). انظر أيضاً: سعد الانصاري، **العلاقات العراقية ـ الايرانية خلال خمسة قرون** (بيروت: دار الهدى، ١٩٨٧).

(٣٧) قارن: مالك بن نبي، **الفكرة الأفرو ـ آسيوية على ضوء مؤتمر باندونغ** (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩).

(٣٨) قارن بذلك كتابات عباس مدني، وعلي بلحاج، وأدبيات حزب التحرير الاسلامي. كما يمكن الرجوع إلى إشارات في: راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٥٠ ـ ١٧٠.

(٣٩) حول إشكالية الخلافة والسلطنة والعلاقة الوظائفية بينهما، انظر: كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية**.

(٤٠) كان موقف معظم الفقهاء الذين شاركوا في مؤتمر الخلافة (١٩٢٦)، هو تأجيل هذا الأمر والدعوة إلى مؤتمرات لاحقة، كما كان موقف رشيد رضا يتلخص في إقامة «مدرسة مجتهدين». انظر: «مذكرات «مؤتمر الخلافة الإسلامية»»، **المنار**، مج ٢٧، ج٥ (١٩٢٦)، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٦.

قبل عامة الكتّاب الاسلاميين أي نقد للتجربة التاريخية لنظام الخلافة[٤١]، أي كما مورس هذا النظام في التاريخ، وكيف تحولت صيغة الخلافة تغلباً واستيلاءً حتى استقرّت «ثوابت» في صيغة السلطنة والولايات السلطانية.

ونرجّح أن معظم كتّاب الحركات الاسلامية يحجمون عن هذا النقد[٤٢] ويمتنعون عنه لأسباب كثيرة ترتبط من جهة بالوظيفة الايديولوجية التي يتيحها استرجاع تاريخ الخلافة الاسلاميّة كرمز لـ «وحدة إسلامية» ومرحلة إسلامية تنأى عن الاستبداد[٤٣]، كما ترتبط من جهة أخرى بوطأة ايديولوجيا سياسية يتطابق فيها الدين والسياسة، وتلعب دور «المرجعية الشرعية» لدور «المرشد» أو رئيس الجماعة أو «إمامها» في الممارسات اليومية التي يضفى عليها صفة «الديني» و«المقدّس» غير القابل للنقد. ولعل المصطلح الذي استخدمه أبو الأعلى المودودي واقتبسه سيد قطب، وهو «الحاكمية الالهية» هو التعبير الاصطلاحي الذي يشيع في الأدبيات الاسلامية السياسية العربية.

---

(٤١) من بين الكتابات الإسلامية التي تمارس النقد كتابات الشيخ محمد مهدي شمس الدين، إذ يشكل نقده للتجربة التاريخية لمسألة السلطة في التاريخ الاسلامي، أي لصيغة خلافة الضرورة التي توزعت سلطنات وإمارات استيلاء، وعدم توافقه مع «نظرية ولاية الفقيه العامة» مدخلاً لأطروحته التي تقول بـ «ولاية الأمة على نفسها» والتي تؤول بدورها إلى القول بقيام دولة مؤسسات حديثة لا تتعارض مع ثوابت الشريعة، وكبديل للخلافة (السنية) ونيابة الامام الشيعية (ولاية الفقيه). انظر: محمد مهدي شمس الدين: **نظام الحكم والادارة في الاسلام**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، و**في الاجتماع السياسي الاسلامي: المجتمع السياسي الاسلامي، محاولة تاصيل فقهي وتاريخي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٢).

(٤٢) يرى بعض الباحثين أن كتّاب «الاصولية الاسلامية» كحسن البنا والمودودي وسيد قطب، «لا يمجدون التاريخ الاسلامي أو يرون فيه مرشداً او موجهاً» وإن استثنوا الخلافة الراشدية، فاعتبروها او اعتبروا بعضها نموذجاً للحكم الاسلامي. قارن: احمد صلاح الدين موصللي، **الأصولية الاسلامية: دراسة في الخطاب الايديولوجي والسياسي عند سيد قطب (بحث مقارن لمبادئ الأصوليين والاصلاحيين)** (بيروت: الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢١٧.

وفي رأيي، إذا كان هذا صحيحاً، فالصحيح أيضاً أنهم يتجنبون توجيه نقد إلى هذا التاريخ، والنقد لا يعني الدخول في شرعيته أو عدم شرعيته من الناحية الدينية، بل يعني تفكيك العلاقة الوظائفية بين الفقيه والسلطان، بين الفقه والسياسة. بمعنى آخر إن الكتّاب الاسلاميين يتجنبون اقتحام الحقل الذي اقتحمه ابن خلدون منذ ستة قرون، حقل العلاقة بين الوظيفة الدينية والمشروع السلطاني أو «العصباني»، وبتعبير ابن خلدون حقل العلاقة بين العصبية والدعوة، لذا فإنهم يتجنبون - وإن اعتبروا الخلافة الراشدية هي النموذج - دراسة الخلفيات القبلية والمصلحية والسياسية في الممارسة اللاشورية، حتى في بعض مراحل الخلافة الراشدية نفسها. إن المشلكة هي دائماً في إضفاء «القدسي» على «السياسي»، وهذا «القدسي» الذي يطغى على الفعل البشري هو الذي يمنع بروز وعي تاريخي قادر على الاستفادة من تراكم التاريخ وتجاربه.

(٤٣) يتساءل راشد الغنوشي في كتابه المذكور آنفاً: «كيف نفسر ما ظهر من استبداد في تاريخ الاسلام؟» فيتجنب طرح أسباب ظاهرة التحول في تطبيق مبدأ «الشورى» نحو الحكم الفردي، كما يقفز عن صفحات الاستبداد في تاريخ الدولة السلطانية التي حلت محل الخلافة ليرمي بثقل الاستبداد ووطأته على الغرب وعلى العصر الحديث بقوله: «إن ابشع الاستبداد الذي عرفه تاريخنا إنما هو في هذه العصور التي عدت شرعية الحكم في العالم الاسلامي لا تستمد من الاسلام وأمته، بل من الولاء والتبعية للغرب». الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية**، ص ٣٧.

وهنا لا يسعنا إلا الترحم على ابن خلدون الذي كان بالتأكيد أكثر شجاعة من مؤرخي وفقهاء اليوم في نزع «المقدّس» عن السياسات الوضعية وإن اصطبغت بالدين، وذلك بكشفه آلية عمل العصبية ووظيفة الدعوة الدينية في مشروع «استقواء العصبية» على حد قوله. انظر توسيعاً لهذه النقطة في: وجيه كوثراني، «من أوجه الخلل في نظرتنا إلى تاريخنا»، **السفير**، ١٩٩٤/١١/٢٩.

٣ ـ الديمقراطية والتعدد والمرجعية

«الحاكمية الالهية» و«ولاية الفقيه»! تطالعنا من الجهة الايرانية بعض الوقائع التي تملك دلالات في معالجة اشكالية الادراك الايراني والعربي المشترك لهذه المسألة، منها أن خامنئي هو مترجم العديد من أعمال سيد قطب إلى الفارسية في سنوات السبعينيات. ومن نافل القول إن الترجمة في هذا المقام وذاك الظرف لم يكن عملاً تقنياً بحتاً، فهو بالاضافة إلى تعبيره عن حالة «التعبئة الثورية» الاسلامية الراديكالية التي يتيحها خطاب سيد قطب في إيران في وجه سياسة التغريب في عهد الشاه، هو تعبير أيضاً عن عملية تلاقٍ حول ضرورة إقامة «الدولة الاسلامية» تأسيساً على نظرية «الحاكمية الالهية»، (التعبير الذي لخّص تداخل الخلافة مع تطبيق الشريعة في الخطاب السني العربي)، وفي الحالة الايرانية ـ الشيعية تأسيساً على نظرية «ولاية الفقيه» التي كان الامام الخميني يبلورها من خلال دروسه في ذلك الوقت. وولاية الفقيه هي الصيغة الاجتهادية التي وسّعت من حقل ولايات «نائب الإمام» وصلاحيات «مرجع التقليد» عند الشيعة، لتعطي هذا الموقع صفة «الولاية العامة» أو «الحاكمية العامة» التي هي للإمام المعصوم في زمن الغيبة[٤٤]. ولا شك في أن في هذا الاجتهاد الذي سمحت به «كاريزما» القائد في لحظة تفاعلها مع سيكولوجية الجماهير الايرانية المتدينة والناقمة تجاوزاً لحالة واقتراباً من حالة.

ـ اقتراباً من الحالة السنية في مسألة الخلافة.

ـ وتجاوزاً للحالة الشيعية السائدة التي كانت قد استقرت على صيغة «تعددية مراجع التقليد»، وعلى دور للفقيه يترجّح بين اعتزالٍ للسياسة وبين موقف النصح والترشيد لأهل الحكم، والتصدي للاحتلال الأجنبي من دون الطموح إلى ممارسة الحكم المباشر.

وكان أن طغت مع تأجج بركان الثورة سيكولوجية الجماهير وانفعالاتها في اندفاعها وتأييدها الثورة. ولم يقتصر هذا التأثير على الجماهير الايرانية، بل أيضاً شمل الجماهير العربية واتجاهات قومية ويسارية واسعة، وكذلك التفاتاتٍ إيجابية من مفكرين وصحفيين أجانب.

غير أن الاتجاهات السياسية والفكرية ما لبثت أن تباينت على مستوى التصورات لمسارات الثورة وخطابها وسياستها وتأثيراتها وتداعياتها. ومع التعقيدات الاقليمية والدولية التي رافقت الحرب العراقية ـ الايرانية وتفاقم ممارسات خطف الرهائن الأجانب على الأرض اللبنانية وتطورها، والتي كان يحلو للكثير تسميتها «ساحة» (نظراً إلى استباحتها)، ومع ارتفاع أصوات الدعاية الحربية هنا وهناك، لم يستطع الصوت الهادئ والنقدي والصادر عن إدراكٍ متعقل لخطورة ما يحدث أن يصل، إذ كادت أن تسود وحدها في حقل البحث والندوات والمؤتمرات وأنشطة العمل الثقافي مهرجانات «الثورة» و«قادسية صدام».

على أن الأمر الأهم في هذه المراجعة ليس فقط مراجعة أساليب الدعاية القومية والمذهبية لدى الطرفين، وإنما إبراز أوجه التصورات الفكرية النقدية لخطاب «ولاية الفقيه» في الإدراك العربي[٤٥].

---

(٤٤) آية الله الخميني، الحكومة الاسلامية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٧٠ ـ ٨٠. من أقوال الإمام: «فالفقهاء اليوم هم حجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم» (ص ٨٠).

(٤٥) هذا لا يعني أن الادراك العربي لا يجد قريناً له في إيران. فثمة اتجاهات فقهية إيرانية معارضة لصيغة ولاية الفقيه العامة. كان من هؤلاء آية الله طالقاني، وشريعتمداري... وقديماً الميرزا النائيني الذي يقصر الولاية على القضاء وعلى بعض الأمور الحسبية.

لا بد أولاً من التذكير بشهادة تاريخية طمست أو كادت، صدرت عن فقيه عربي لبناني إمامي، هو الشيخ محمد جواد مغنية الذي كتب حين صدور كتيب **الحكومة الاسلامية** للامام الخميني، بالعربية، كتيّباً جريئاً وهادئاً بعنوان **الخميني والدولة الاسلامية**. ولم يقدّر لهذا الكتاب أن يجري في التداول!

لقد رأى الشيخ مغنية أن «ولاية الفقيه» هي ولاية جزئية ومحدودة. يقول: «وقد ثبت بالاجماع والنص الواضح أن للمجتهد العادل ولاية الفتوى والقضاء وعلى الأوقاف العامّة وأموال الغائب وفاقد الأهلية مع عدم الولاية الشخصية وارث من لا وارث له، والتفصيل في كتب الفقه، واختلفوا هل للفقيه ولاية على غير ذلك»[٤٦]. كما إن إسلامية الحكومة أو الدولة، لا تكمن - في رأيه - في حكومة الفقيه، بل في أية حكومة عادلة تحسن العمل. يقول: «أية دولة احسنت العمل فهي مسلمة حتى ولو كان رجالها من غير الفقهاء - وإن أساءت فما هي من الاسلام في شيء حتى لو تخرّج اعضاؤها من النجف او الازهر»[٤٧].

والواقع أن رأي الشيخ مغنية ليس جديداً في التيار الفقهي الإمامي، فهو جزء من تقليد فقهي يذهب بعيداً في التركيز على الموقع المستقل (مرجع التقليد) حيال السياسة والسياسيين وأهل الحكم والدولة، وفي الحرص على ممارسة تأثير الفقيه الفاعل في المجتمع وفي الأمة كضمير عام (مدرسة الخوئي). ويلتقي في هذا التقليد فقهاء شيعة كثر، إيرانيين وعرباً. ولهذا فإن أهميته تكمن أولاً في طرق باب الحوار في ظرف ارتفاع الشعارات وغلبة النصاب السياسي، خصوصاً في إيران، على كل نصاب، وفي دلالاته أيضاً على تعددية اجتهادية في الفقه الإمامي تؤول في ما تؤول إليه إلى الابقاء على تعددية «مراجع التقليد»، وتأخذ على «ولاية الفقيه» إطلاقيتها.

ويعبّر الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن إدراك مماثل لهذه المسألة، فيخرجها من حيّز النقاش حول مدى ولاية الفقيه وحجمها، ليعيد النظر في أساس المسألة وليطرح بديلاً من ولاية الفقيه «ولاية الأمة على نفسها» خالصاً إلى القول: «ليس للفقيه ولاية على الناس»، وإنه «لا توجد الآن مشروعية لإمامة او خلافة، المشروعية الوحيدة هي إنشاء دولة حديثة مع المحافظة على ثوابت الشريعة»[٤٨]. وفي رأيه أن المسألة تتحرك باتجاه دولة مدنية ومجتمع مدني لأن في الفقه قطاعان: قطاع الفقه الخاص الذي فيه ثوابت (العبادات)، وقطاع الفقه العام (فقه المجتمع والاقتصاد والسياسات الخارجية والدولية). وهذا جلّه «منطقة فراغ» خاضعة للتفكر والاستنباط الاجتهادي من النصوص الاسلامية وغير الاسلامية والفضاءات الثقافية الأخرى[٤٩].

وإذا كنا نشير هنا إلى الصفة العربية لهذه الآراء والاجتهادات، فليس لأنها تُعبر عن ادراك عربي مختلف عن الادراك الايراني، بل لأنها صدرت عن مكان عربي، وخصوصاً لبناني، يتيح ممارسة حرية في الفكر والاجتهاد والتعبير. ولذا فإنه من الواجب التذكير بأن ثمة مراجع إيرانية لم تكن لتتفق مع نظرة الولاية «المطلقة»، ففضلت أن تسكت أو أن تعتزل في ظل الاستقطاب الأحادي لقيادة الإمام آنذاك.

---

(٤٦) محمد جواد مغنية، **الخميني والدولة الاسلامية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٦٠ - ٦١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٤٨) انظر الحديث الذي اجري مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في مجلة: **النور**، السنة ٤، العدد ٤٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

(٤٩) محمد مهدي شمس الدين في حوار فكري مع **منبر الحوار**، حول الديمقراطية والشورى والمجتمع المدني في: **منبر الحوار**، العدد ٣٤ (١٩٩٤).

ونرجح أن هذا الاستقطاب هو الذي وجّه أنظار الاسلاميين في العالم، وخصوصاً الاسلاميين العرب، إلى اعتبار نظرية ولاية الفقيه، بالمفهوم الخميني، هي النظرية الشيعية الوحيدة في الحكم لا إحدى النظريات الشيعية. ولهذا نلاحظ أن هذه النظرية أثارت اعتراضاً حاداً لدى الاسلاميين العرب، باعتبارها نظرية مبطلة للشورى. فهي إذ تفهم استمرارية وامتداداً للنبوة وللإمامة المعصومة، وأن لنائب الامام ما للامام نفسه، إذ تكون «افعاله واقواله حجة على المسلمين يجب إنفاذها» (إذ تفهم كذلك) يعترض المعترضون على هذا التفكير، فيكتب الشيخ راشد الغنوشي معتبراً إن هذا الموقف هو موقف كل الشيعة الإمامية، وأنه موقف رافض للتعدد، إذ يقول: «أقول بوضوح، إن التسامح، بل الحماس الذي اظهره كثير من مثقفي السنة دعامة الجماهير الاسلامية تجاه إخوانهم الشيعة الإمامية ودفاعهم عن ثورة الاسلام في إيران حتى لاقوا في سبيل ذلك ما لاقوا من العسف والمصادمات مع انظمتهم، لم يقابل غالباً برد فعل إيجابي من إخوانهم الشيعة، عدا كلام كثير وجميل حول الوحدة الاسلامية. أما في العمق فإن معظم إخواننا لم تزدهم الثورة في ما يبدو إلا يقيناً في صلاح قراءتهم الاسلام، وتاريخه وفساد كل قراءة أخرى. ولم تزدهم إلا تحقيراً لمجهود الامة وما افرزه من تراث وحركات، وقوي لديهم الأمل في تحويل ذلك الجمهور عن عقائده وربطه بالإمامة والعصمة وبتر اوامره مع تصوراته العقائدية وزعاماته الطارف منها والتليد. وهو امل خادع ومطمع ليس من ورائه طائل، بعد أن سلخت الامة معظم تاريخها على مثل هذا التعدد وما أحسبها إلا ماضية على النهج نفسه فيما تبقى»(٥٠).

وفي سياق المآخذ، يأخذ على الإمام الخميني قوله: «وإن من ضروريات مذهبنا ان لائمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»، فيعلق: «كنت احسب ذلك زلة عالم ستتدارك في الطبعات القادمة للكتاب، وما بلغني ذلك»(٥١).

تلك هي عينة من نماذج الادراك الاسلامي العربي لمفهوم «ولاية الفقيه» اخترناها من نصوص داعية إسلامي يعرف بالاعتدال والحوار وتأييد الثورة الاسلامية الايرانية.

هناك مسألة أخيرة توجب وقفة في هذا البحث، هي مسألة المرجعية التي ثار الجدل حولها ولا يزال، والتي يدخل الخلاف حولها حيز الاختلاف في الادراك والتصور لمكانتها ودورها ومركز تأثيرها.

يتضح من خلال متابعة السجال حول المرجعية، والذي انفتح إثر وفاة ثلاثة مراجع كبار في فترات متتالية بعد وفاة الامام الخميني، وهم: الامام الخوئي، السيد الكلبيكاني، الشيخ آراكي، أن التصورات حول هذه المسألة تتعدد وتتباين، لا على مستوى الاجتهاد في حجم الولاية ومدى اتساعها فحسب، بل أيضاً بشكل أساسي في ترجحها وتجاذبها بين الزعامة السياسية والأعلمية الفقهية. ولنلاحظ أنه في حركة التجاذب هذه يتدخل بشكل أساسي عنصر المكان والموقع، أي الاطار الجيو-سياسي لمركز إقامة «المرجع الأعلى» ومجال تحركه.

وغني عن البيان أن الحركة تجاذبتها في المرحلة الأخيرة عوامل سياسية واعتبارات إقليمية واضحة من الممكن رؤيتها في عاملين:

١ ـ الوضع الاستثنائي للنخبات ولـ «علماء النجف» في ظل النظام العراقي.

٢ ـ الظاهرة الجديدة المتمثلة بنشوء دولة إسلامية في إيران تقول بـ «ولاية الفقيه».

---

(٥٠) الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية**، ص ١٤٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

ولنذكر هنا أن المؤسسة النجفية عانت ما عانته من استبداد النظام العراقي وتدخلاته وسياسة القتل والتنكيل والملاحقة والتهجير للعلماء وأسرهم وأبنائهم ومريديهم، الأمر الذي أدّى إلى فراغ علمي هائل في المؤسسة، وشلل أدى بدوره إلى استحالة عمل الآلية القديمة التقليدية في بروز المراجع في «الحوزات» وإلى صعوبة انتظام التراتبية العلمية فيها والقائمة على الاعتراف الضمني بأعلمية «المرجع الأعلى». ومع ذلك بقيت المرجعيات الشيعية المرتبطة بهذا النهج (النهج النجفي وخط الخوئي)، والمقيمة خارج العراق (لبنان، المهجر العربي، وربما في إيران)، تتحرك في الخط الاستقلالي عن الدول والأحزاب، وترى في التعيين أمراً خارجاً عن التقليد الشيعي ونظام المرجعية وتقاليدها[٥٢].

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن المهتمين بأمر المرجعية، وجدوا أنفسهم لأول مرة في التاريخ، أمام ظاهرة جديدة «تتمثل في محاولة دولة إسلامية قامت على أساس نظرية ولاية الفقيه تعيين المرجع الديني الأعلى في وقت يمكن لنظام المرجعية أن يفرز المرجع الأعلى خارج حدودها وسياستها أو أن يكون غير إيراني الجنسية او مقيماً خارج إيران»[٥٣].

والمفارقة التي تدعو إلى التأمل في هذا، هي أن أطروحة الجمع بين الولاية السياسية والمرجعية الدينية التي تمثلت في الإمام الخميني يصعب أن تنطبق على رجالات الدولة الايرانية الآن، ويرى بعض الباحثين أن مجلس الخبراء اختار خامنئي لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، في حين بقي أمر التقليد يجري في حيز علاقة مستقلة تقوم على الثقة بالأعلمية بين عامة المقلِّدين (بكسر اللام) ومرجعهم المقلَّد (بفتح اللام)[٥٤].

والملاحظ بروز آراء في إيران لا تكتفي بالحديث عن تعيين للمرجع الأعلى من إيران وفي إيران، بل ترى فراغ الساحة خارج إيران من مراجع وتدعو إلى دمج المنصب مع منصب ولاية الفقيه[٥٥]. ولا يخفى أن الدعوة إلى جعل مركز المرجعية في إيران، بل إلى دمجها مع منصب ولاية الفقيه ترتكز على اعتبارات سياسية وظرفية ومفاهيمية تخص تجربة الدولة الاسلامية في إيران، وتتعلّق بطريقة فهمها مسألة «الوحدة» و«الثورة» وعلاقة «الدين بالسياسة»، والسياسات الخارجية وقضايا الحرية والتعدد في المجتمعات الاسلامية.

---

(٥٢) انظر مقالة توسع هذه الوجهة وتدافع عنها في: عبد المجيد الخوئي، «المرجعية امتداد لخلافة الرسول والأئمة: استقلاليتها بين المؤثرات السياسية والخارجية»، **النور**، السنة ٣، العدد ٣٣ (شباط/فبراير ١٩٩٤).

(٥٣) ليث كبة، «المرجعية بين الزعامة السياسية والاعلمية الفقهية»، **النور**، السنة ٣، العدد ٣٣ (شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ٢٦.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) حول المرجعية حدّد السيد علي خامنئي موقفه من ترشيح «أهل الخبرة» له مع خمسة أشخاص آخرين لمركز المرجعية، فرأى أن لا ضرورة ولا حاجة لأن «يقبل بهذا الحمل في إيران» لأنه، وكما يقول: «والحمد لله يوجد مجتهدون كثر في قم وفي غير قم... لائقون لذلك. فأي لزوم أن أضع هذا الحمل فوق هذا الحمل الثقيل الذي حملني إياه الله».

ويستدرك السيد خامنئي ليعلن قبوله هذا المركز لخارج إيران. يقول: «طبعاً لخارج إيران حكم آخر، أقبل ما يحملوني إياه، لأن ذلك الحمل لو لم أحمله سيضيع». ورد النص كاملاً في: **العهد** (١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٣.

وتثير المفارقة بين الداخل والخارج في الادراك الايراني لمسألة المرجعية أكثر من سؤال:

- طالما أن هناك مراجع كثيرة صالحة لداخل إيران فلم لا تكون هي نفسها صالحة لخارج إيران؟ لم تفتح الحدود القومية لمرجعية السيد خامنئي وتقفل بالنسبة إلى غيره من المراجع؟

- هل يعقل أن تخلو المواقع العربية من علماء صالحين للمرجعية؟

ونعتقد أن بعض رجالات الدولة الايرانية يشعرون بالحاجة إلى تفعيل الخطاب الايديولوجي التأسيسي لـ «ولاية الفقيه»، في وقت تشهد الدولة والمجتمع في إيران حالة ازدواج في الخطاب، وأحياناً حالة فراغ مكشوف، فهناك خطاب اسلامي يحرص على الانفتاح والتعددية والواقعية واستعادة الخبراء والمفكرين الايرانيين المهاجرين، وهناك خطاب إسلامي يحرص على الراديكالية الأحادية والتشدد الديني ـ السياسي الذي لا يقبل حرية لفكر خارج معاييره، ويتمثل بخطاب «ولاية الفقيه» وأنصارها وفقهائها(٥٦).

وإذا جاز لنا أن نبدي بعض الملاحظات من موقع الباحث العربي حول إدراك هذه المسألة (مسألة الوحدة والمرجعية)، فإننا نسوق الملاحظات التالية:

١ ـ إذا كانت الغاية هي تحقيق حدٍ من «الوحدة الاسلامية» في العالم الاسلامي، وفي حقل موضوعنا بين الايرانيين والعرب، فإنه أضحى من الأكيد أنه لا صيغة «الخلافة» ولا صيغة «ولاية الفقيه»، ولا صيغة «الحاكمية الإلهية»، هي الصيغة الواقعية والمناسبة لتحقيق تلك الغاية أو الدفع نحوها، اللهم إلا إذا كانت هناك حسابات إقليمية وقومية تتعلّق من جهة بـ «المشروع الاسلامي الايراني» ومن جهة ثانية بـ «المشروع الاسلامي العربي». وفي هذه الحالة تبطن الحسابات خلفيات جغرافية ـ سياسية واقتصادية لا تلبث أن تظهر في الأزمات متلبسة لباس القومية أو لباس المذهبية أو اللباسين معاً.

٢ ـ وإذا كانت الغاية أيضاً هي تحقيق «وحدة إسلامية» بصيغة تضامن وتعاون، فإن أشكالها الموصلة تمر عبر التنسيق بين السياسات الاقليمية والاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية التي من الممكن أن تترجم نفسها على مستويات عدة.

ـ مستوى الدول، ولعل إطارها الأنسب هو «منظمة المؤتمر الاسلامي» للعمل على تطوير هذه الأخيرة لتكون «جامعة دول إسلامية».

ـ مستوى مجتمعات مدنية (لا حكومية) حيث من الممكن أن تلتقي مؤسسات وجمعيات وأحزاب وجامعات ومراكز دراسات لتخلق تيارات أفكار ورأياً عاماً ومراكز ضغط وتوجيه، وكل هذا مشروط بمبادرات المجتمع المدني والأهلي في كل من إيران والبلدان العربية □

---

(٥٦) نقلت بعض وسائل الاعلام ما يلي: «وقّع ١٣٤ مثقفاً إيرانياً بياناً طالبوا فيه بحرية التعبير بالسماح لهم أن يعبروا عن أفكارهم وبالافراج عن كتبهم الممنوعة. فردّت صحيفة جمهورية إسلامي الموالية لمرشد الثورة على البيان بمقال بعنوان: «لا تفتحوا ملفاتنا» اتهمت فيه الموقعين عليه بأنهم «عملاء الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية... وأعداء الثورة من شيوعيين وملكيين يتلقون أوامرهم من أسيادهم الغربيين والاسرائيليين...» ووصفتهم بـ «الطفيليات وجراثيم المجتمع وبقايا الزعران الذين يعملون لوكالة الاستخبارات الامريكية والموساد».

وصدر عن آية الله جنتي، وهو من اعضاء مجلس الخبراء، موقف مماثل ضد موقعي البيان مشدداً على أن معيار حرية التعبير هو «قول ما يفسد» و«قول ما يليق». ورد في: **النهار** (الملحق الاسبوعي)، ١٧/١٢/١٩٩٤.

انظر ايضاً تقريراً حول حركة السجال والصراع بين التيارات الفكرية الإيرانية اليوم، في: محمد صادق الحسيني، «ايران التي تغلي بالسجال»، **الحياة**، ٢٢/١٠/١٩٩٥.

الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين

٢ ـ الورقة الإيرانية

هادي خسرو شاهي

مركز الدراسات الإسلامية، قم ـ إيران.

مقدمة

إن عناصر الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين تكاد تتوحد في الكثير من المفردات الثقافية والسياسية والاجتماعية، للتلاحم الطويل والمؤكد في أغلب الجوانب الحضارية لهما؛ هذا التوحد والتلاحم الذي تأسس بشكل جذري وشامل بالإسلام كعقيدة مشتركة ونظام حياة شامل وحركة فكرية وسياسية، قامت على اساسها الأنظمة والحكومات الإسلامية على اختلاف صورها ومساراتها الخاصة، سواء في بلاد فارس أو بلاد العرب، أو موحدة في كليهما، بل إنها تداخلت بشكل كامل طيلة حقب زمنية طويلة حتى بدأ الغزو الغربي للبلاد الإسلامية، الذي أنهى في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين شكلية الكيان السياسي للخلافة والدولة الإسلامية في كل البلاد الإسلامية، ثم عمل بكل خبث وحقد على تمزيق أوصال المسلمين وحصرهم في أُطر قومية وإقليمية ووطنية ضيقة، ودق إسفين الصراع الإقليمي والتعصب العرقي والقومي في ما بينها، وظهر جيل لا ينظر من خلال ذلك التاريخ المشترك، إنما تحكمه نزعات الثقافة الاستعمارية في التمييز بين المسلمين على أساس من الأوطان والأقاليم والقوميات، حتى برزت في الأفق دعوات واعية وعودة إلى الأصالة، خصوصاً على صعيد الحركات التحررية والإصلاحية في البلدان العربية والبلاد الإسلامية الأخرى، وفي مقدمتها إيران الإسلامية، وبدأت تقارع هذه الظاهرة التي خلقها الاستعمار الغربي وتسعى لردم الحواجز ورتق المفاوز الوهمية في ما بين قوميات وأقاليم المسلمين.

وللإحاطة ولو بشكل إجمالي مختصر بعمق وأبعاد الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين نطرق المفردات التالية:

أولاً: القومية العربية والإسلام

كيف يمكننا أن نقيّم الفكر القومي أو الشعور القومي وفق المنظور الإسلامي؟ وهل يحق للفرد المسلم أن تكون له وشائج ارتباط بقوميته وتاريخه؟ ولا سيما أن كثيراً من أشكال هذا الارتباط ربما تكون مبعثاً لإثارة الجوانب الايجابية والمشرقة في حياته باتجاه فهم واعٍ

ومسؤول للإسلام؛ هذا التساؤل طالما راود الكثير من أبناء الإسلام، وطالما نشطت أقلام كثيرة لإثارته، خصوصاً عندما يرتبط بانتماء المسلم العربي بقوميته وعروبته بما يتميز هذا الانتماء من خصوصيات لا نجدها في الانتماءات الأخرى للقوميات. وإذا كان هناك إحساس بالتناقض بين الانتماءين الإسلامي والعربي، كيف يمكن أن يُعالج هذا الاحساس؟ وكيف يمكن أن يُفاد من الارتباط القومي بالعروبة في تعميق الارتباط بالإسلام؟ وهل بالامكان تسخير الارتباط القومي لأجل خلق ارتباط أشمل وأوسع، بحيث تستوعب دائرته أكثر من قومية؟

إن القضية تطرح على أساس أن هناك دعوة قومية عربية مقابل دعوة إسلامية، وان هذا التقابل يؤلف تناقضاً لا يسمح بالجمع بينهما. هذا غير صحيح، فلقد دلّت التجربة على أن التساهل في استعمال المصطلحات يفتح الأبواب لمعارك وهمية وصراع بين فرقاء غير مختلفين، ومن الممكن تحديد مصطلحات عدة لها علاقة بالبحث، مثل القومية، أو القومية العربية، أو حركة القومية العربية، فكل من هذه المصطلحات له معنى خاص ودلالة معينة ربما تشترك مع بقية المصطلحات بقواسم مشتركة، لكنها عندما تطرح على بساط البحث والمناقشة لاستخلاص مفاهيم وقواعد أساسية لها أثرها في حياة المسلم، فإن لكل من هذه المصطلحات دلالات مختلفة وآثاراً متباينة.

وطالما دخلت هذه المصطلحات في متاهات التعريفات وخلافات الفلاسفة والكتّاب، سواء العرب أو الغربيين، وبالتالي طفت إلى السطح فرضيات وأشكال مختلفة من النزعات الفكرية الحادة أدّت إلى تعميق الجانب السلبي للارتباط القومي.

إن القومية تعبير عن الانتماء إلى أُمة، والأمة جماعة تتبادل الشعور بالانتماء، وهو شعور تختلقه مقومات مشتركة، من أهمها اللغة باجماع العلماء، على رغم اختلافهم في تحديد القيمة النسبية لكل مقوم من المقومات المشتركة الأخرى. وهذا الانتماء ليس مذهباً، ولا فلسفة وإنما هو «واقعة اجتماعية ونفسية ذات جذور تاريخية». ومن هنا، فإن انتماء الفرد المسلم، المصري أو العراقي أو السوري أو الجزائري مثلاً، إلى الأمة العربية، إنما هو جزء من حقيقة ارتباطه العضوي بالمجتمع العربي، لا يختلف عن قرشية القرشي، أو خزرجية الخزرجي، أو أوسية الأوسي. فالسؤال عن موقف الإسلام من هذا الارتباط لا معنى له لأنه حالة طبيعية اجتماعية محايدة شأنها شأن غيرها من الحالات الاجتماعية المحايدة.

وهي كذلك قد تتحول إلى إطار يحمل مضموناً وأهدافاً عليا من الحق والعدالة والكمال، أو قد يحمل مضموناً وأهدافاً دنيا من الباطل والظلم والفساد. والأكثر من هذا من الممكن القول إن ما يجده الفرد من تعلّق بأسرته، أو قبيلته، أو عشيرته، أو أُمته، إنما هو من قبيل المشاعر النفسية الغريزية. فهذا النبي ﷺ تضيق «أم القرى» أول الأمر عن دعوته، ويلقى وتلقى دعوته من أهلها ما يلقيان من الفتن والأذى، ويخرج منها مهاجراً، ومع ذلك يحنّ إليها، وإلى جبالها ووديانها وكل ما فيها، وهو في دار الهجرة، من دون أن يجد في هذا الحنين ما يخدش كمال إسلامه، أو ينال من مكانته وهو على رأس الأمة الإسلامية الوليدة، التي جاء في شأنها قوله سبحانه وتعالى ﴿وإن هذه امتكم امة واحدة وانا ربّكم فاتقون﴾[1]. وعليه فالقومية العربية، كظرف وإطار اجتماعي طبيعي، وجدت هويتها الرسالية ومذهبها الإنساني في الإسلام. ويمكننا القول إن التاريخ الحقيقي والمشرق للأمة العربية لم يظهر إلا عندما وحّد محمد ﷺ العرب وصهر القبائل العربية في بوتقة الإسلام بعدما كانت تمزقها صراعات وحروب، إما تلبية لنزعات

(١) القرآن الكريم، «سورة المؤمنون»، الآية ٥٢.

ونزوات، مثل حرب داحس والغبراء والبسوس، وإما لدواعٍ تقليدية قبلية. وعندئذٍ أصبح تاريخها جزءاً من تاريخ الإسلام.

أما حركة القوميات ـ وما يهمنا منها في موضوع بحثنا هذا هو حركة القومية العربية ـ فإنها حركة سياسية، وليست مجرد انتماء هدفها أن تحوّل الواقع التاريخي والحضاري للأمة العربية إلى واقع سياسي مجرد، متجهة بالأمة الواحدة، أي أن تكون «كياناً سياسياً موحداً» بغض النظر عن الخصوصيات الأخرى التي ترسم المعالم الحيوية والتاريخية للأمة. هذا وحده هو معنى الحركة القومية، لأن الأوصاف الإضافية التي يطلقها أصحاب القوميات المختلفة، والتي تضفي عليها صبغة ايجابية وتقدمية، ما هي إلا تلاعب بالألفاظ وطرق لمفاهيم أخرى تزيد الموضوع تعقيداً، مثل نعت القومية العربية مثلاً بأنها ذات مضمون اشتراكي أو ذات جوهر إسلامي وما إلى ذلك.

إذاً فالقومية واقع تاريخي وحالة اجتماعية طبيعية محايدة، أما الإسلام فأطروحة شاملة لتنظيم وبناء حياة الإنسان على أساس من الأصول الاعتقادية والفكرية والتنظيمية، وهو دعوة شاملة جاء بها الأنبياء والرسل عن ربهم التي ختمها وفصّلها في شرائعها وشعائرها الوحي الذي أُنزل على النبي محمد ﷺ قرآناً مبيناً وسنّة شريفة مفصّلة وحركة قيمومة وقيادة رفع لواءها أهل بيته (عليهم السلام) والخلص من أصحابه.

لقد استطاع الإسلام أن يجعل من العرب ـ كما هو شأنه مع القوميات الأخرى التي آمنت بالإسلام ورفعت لواءه ـ كياناً قوياً وحضارة عظيمة امتدت لتفتح دولاً كان لبعضها تاريخ سابق وحضارات أصيلة فعرّبها الفتح الإسلامي، كالحضارة المصرية القديمة، والحضارة الآشورية والبابلية، حتى إنها كانت عند دخول الجيوش الإسلامية الفاتحة في أسر الامبراطوريتين الكبيرتين الرومانية أو الفارسية. فجاء الفتح الإسلامي العربي محرراً هذه الدول. ومن هذا التحرير أخذت بدايتها التاريخية الحية، وبدأ تاريخها الواعي المتميز من حين التحرير الإسلامي لها. وهذا التحرير، بالإضافة إلى الإيمان بالإسلام، جعلا تاريخ المنطقة تاريخ الإسلام وأبطالها هم محمد ﷺ وأهل بيته الطاهرين والصحابة المخلصين ومن سار على خطاه. إذاً فإن تاريخ القومية العربية ليس منفصلاً عن تاريخ الإسلام، بل إن مواقعه هي المواقع الإسلامية، وقادته هم القادة المسلمون الذين جاؤوا من كل أجناس العالم الإسلامي. لذلك فأول ما يتبادر إلى الذهن، وبصورة لاشعورية، عندما يقول شخص أنا عربي، بأنه مسلم، وما سبب ذلك إلا لاندكاك العروبة والعرب بالإسلام. وما ظهرت القومية كتكتل سياسي منظم لأول مرة إلا في العصر الحديث عندما بدأت الحكومات العلمانية، خصوصاً حكومة الاتحاد والترقي التركية في العقد الأول من هذا القرن، وبعد القضاء على الخلافة الإسلامية العثمانية، باضطهاد العناصر غير التركية، وبوجه خاص العربية منها. وبعد أن سقطت دولة الخلافة الإسلامية العثمانية وتفتتت امبراطوريتها، برزت هناك اتجاهات عدة كان أهمها اتجاهين، أو نزعتين، مثّلا البديل الجديد لتجاوز مرحلة سلبيات الماضي التي خلفتها سياسة الحكام العثمانيين، وخصوصاً في البلدان العربية:

الاتجاه الأول هو الاتجاه العلماني الصرف الذي يطلق عليه الاتجاه التغريبي (نسبة للغرب)، والذي تحول إلى حليف تابع للمشروع الاستعماري الغربي في المنطقة، وتأسس فكرياً على الدعوة إلى احتذاء النموذج الغربي بالكامل. وقد قامت أفكار هذا الاتجاه على معاداة العروبة والإسلام معاً، وتبنّت مقولة عقم الفكر الإسلامي والثقافة العربية، وعجزهما عن النهوض بالاعتماد على مقوماتهما وعناصرهما الذاتية، وأن الخلاص الوحيد من الوضع البائس الذي خلفه العثمانيون هو في التعلّم من الغرب وتقليده والاقتداء به في كل شيء، حتى في طريقة

اللباس والطعام، فضلاً عن مناهجه الفكرية وقيمه وثقافته وأخلاقه. وقد تبنّت هذا الاتجاه في البلدان العربية والإسلامية نخبات وطبقات روّجت له، وتفننت في التنظير، وبرعت في السلوك المستورد من الغرب، وما أكثر نماذج وتجليات هذا الاتجاه في مجتمعنا العربي المسلم في الوقت الراهن.

إن هذا الاتجاه كان حاسماً في عدائه للإسلام والعروبة على الرغم من أن العروبة، كحركة قومية، عبارة عن مصطلح قادم من الغرب نفسه.

أما الاتجاه **الثاني** فهو الاتجاه العربي القومي الذي التقى مع تيار الفكر الإسلامي، في معاداته الاستعمار الغربي، ومقاومته أشكال التبعية، والسير على خطى الغرب. وكان دعاة هذا الاتجاه يعتمدون السعي لإقامة كيان عربي مستقل جامع، لكنهم اختلفوا في الموقف من الإسلام كتشريع ومضمون فكري وعقيدي ينضوي العرب تحت لوائه. فجميع دعاة القومية يتفقون على اعتبار الإسلام تراثاً، ولكنهم يختلفون في العلاقة مع هذا التراث، درجةً ونوعاً، حتى برزت تيارات قومية تستبعد الإسلام كلياً بوصفه قاعدة للنظام العام، واقتصرت في علاقاتها معه على الجانب التراثي والتاريخي، واعتمدت فكراً علمانياً، الأمر الذي أدى إلى سقوطها في أحضان الغرب لأنها التقت، من حيث علمت أم لم تعلم، مع التيار العلماني الغربي الصرف. وبهذا تحولت القومية من اعتزاز بالارتباط بالإسلام، وافتخار بحمله رسالة إلهية عالمية، وتبليغه في أبعد نقطة من أرجاء المعمورة، واعتماد نظام شامل جامع، إلى مجرّد حركات قومية أرادت أن تخلق من نفسها فلسفة للحياة ونظاماً اجتماعياً وأخلاقياً بدلاً من الإسلام، فوقعت في شراك التخبط والانجراف وراء المضامين العلمانية الجديدة التي ما أريد لها إلا أن تكون نداً وخصماً للفكر الإسلامي الأصيل. فأصبحت الحركات القومية أشبه بإطار بدأ يتصدع تحت وطأة المضمون الفكري الغريب عن هويتها الأصلية وطغيانه، فهي على الرغم من التزامها بالدعوة والعمل كحركة للتحرر من الهيمنة والاستعمار، إلا أن السمات القومية اللصيقة بالاسلام بدأت تزول تدريجياً، كما حصل لبعض فصائل حركة القوميين العرب التي تحولت إلى حركة ماركسية أممية بالكامل، ولم يعد الإسلام يشكّل بالنسبة إليها سوى تاريخ ليس له حضور إلا بالقدر أو النوعية التي يحددها التحليل المادي الماركسي المعتمد لديها للتاريخ والتراث الإسلاميين. والأمر ذاته حصل للذين تشبثوا بشعارات برّاقة، مثل الاشتراكية، وحاولوا التوفيق بينها وبين المدعيات المرفوعة والانفصال عن الحضارة الغربية والإنسان الأوروبي، فنادت بالاشتراكية العربية حتى تكون ضمن الإطار العربي الذي تنادي به، وتفادياً لحساسية الأمة ضد أي شعار أو فلسفة مرتبطين بعالم المستعمرين من الغرب أو من الشرق. فحاولت عن طريق توصيف الاشتراكية بالعربية تغطية الواقع الأجنبي المتمثل في الاشتراكية، من الناحية التاريخية والفكرية، وهي تغطية فاشلة لا تنجح في استغفال حساسية الأمة العربية المسلمة، لأن هذا الإطار القلق ليس إلا مجرد تأطير ظاهري وشكلي للمضمون الأجنبي الذي تمثله الاشتراكية. والمجتمع العربي يمتلك لغةً وتاريخاً وطبائع ونزعات روحية لا تنفصل عن الإسلام، بما فيها الإيمان بالله عز وجل، فكيف يمكن دعاة الاشتراكية العربية أن يوفقوا بينها وبين اشتراكية المستعمرين والملحدين المناقضة إياها.

إن القومية العربية تختلف عن كل القوميات الأخرى، فهي ليست جنساً فقط، ولكنها ثقافة ولسان. ولعل الثقافة واللغة من الأركان الأساسية التي تميّز العرب من غيرهم. وإذا أدركنا ذلك، وجدنا امتزاجاً كبيراً يصعب الفصل فيه بين العروبة والإسلام، وبتحديد هذه المفاهيم لن تكون هناك مشكلة، فالإسلام جاء بالقرآن، والقرآن بلسان عربي مبين، ولا بد لمن يريد أن يتذوق القرآن ويفهم الإسلام من خلاله من أن يقترب من هذه الأسس التي أشرنا

إليها. من جانب آخر، إذا أفرغنا الثقافة العربية من الثقافة الإسلامية، فلن تكون هناك ثقافة عربية، فمن الممكن الاقتراب من المقولة التي تقول إن العروبة والإسلام في الواقع وجهان لعملة واحدة، والخلاف نشأ من التطرّف الحاد لدعاة القومية وابتعادهم عن الإسلام، وردّة فعل بعض الإسلاميين الذين أرادوا أن يستبعدوا العروبة وكل ما يمت إليها بصلة عن الإسلام، فأخطأوا من حيث أرادوا الإصلاح.

وهناك مسألة أخرى، وهي أن الإسلام مبني على المساواة بين الشعوب والقوميات المتنوعة، وفي ذلك يقول النبي محمد ﷺ: «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، وهذا ينقض فكرة شعب الله المختار، وهي أكثر أفكار التعصب والتمييز العنصري حقداً وكراهية لبقية الشعوب والقوميات الإنسانية. لقد استطاع الإسلام أن يساوي بين العرب، ومنهم النبي محمد ﷺ ـ ولغتهم لغة أهل الجنة ولغة القرآن الكريم ـ وبين سائر الشعوب والقوميات التي دانت بالإسلام، مساواة كاملة في الحقوق والواجبات. وبهذه النظرة عبر الإسلام حدود العروبة إلى أرض حضارات جديدة، وأصبح العرب بعض المسلمين، بعد أن كان المسلمون بعض العرب. وانتشرت العربية مع الإسلام والقرآن، وكان العرب أول من حمل أمانة الإسلام إيماناً ونشراً وجهاداً. وكما أشرنا إلى الرباط بين العروبة والإسلام، فالقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين على رسول عربي في أم القرى العربية ودار الهجرة وما حولها، وإن اختيار الزمان والمكان والرسول والإنسان أمور تتعلق في الإسلام بإرادة الله، لا بإرادة البشر، والإسلام كما هو كرامة وتكريم فهو مسؤولية وعطاء. والانتساب إلى أمة الإسلام تحكمه ثلاثة أركان تجمعها الآية الكريمة ﴿كنتم خير امةٍ اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾[٢]. والكرامة في الإسلام بالتقوى والتقوى عقيدة وعمل.

ثانياً: الوحدة العربية والوحدة الإسلامية

إن الأمة العربية لم تصبح أمة واحدة ذات رسالة إلا بالإسلام، ولقد كان جنوب جزيرة العرب قبيل الإسلام تحت احتلال وسيطرة الأحباش، ثم الفرس. وكان في يثرب وقرى عديدة أخرى في طريق الحجاز ـ الشام كتل متمكنة من بني إسرائيل. أما العرب فقد انتشروا من موطنهم الأصلي جزيرة العرب إلى مهاجر أخرى، مثل بلاد الشام والعراق ووادي النيل وسائر شمال افريقيا، تحت احتلال وسيطرة الروم والفرس، ولم يكن يتكلم العربية الأصيلة في هذه البلاد إلا جماعات محدودة. فجاء الإسلام فطهّر الجزيرة من الاحتلال والسيطرة الأجنبيين ووحّدها تحت رايته، وطهّر مناطق تركز العرب خارج الجزيرة العربية. وغدت اللغة العربية لغتها والإسلام رسالتها الخالدة، وقامت عليها الدولة الإسلامية الأولى التي كان يؤلف العرب بذورها الإسلامية الأولى، وازدهرت في ظلها حضارة إسلامية عظيمة الشأن في مختلف النواحي، فتوطدت شخصيتها الرسالية وحملت مشعل الهداية إلى أقطار الأرض، وانتشرت راياتها في المشارق والمغارب. فلولا الإسلام والقرآن والحضارة الإسلامية التي قامت في ظلهما، لكان من المحتمل كثيراً أن يغدو العرب أمماً عديدة في لغاتها ولهجاتها، وأن يظلوا مغلوبين على أمرهم للأمم المتسلطة على بلادهم في الجزيرة وبقية مراكز وجودهم الأخرى، ولكانوا تحت رحمة وتسلط اليهود الذين كانوا يمتلكون المال والثروة والمرافق الحساسة والأساليب الشيطانية، ولما كان للعرب ما صار لهم من وحدة لغوية واجتماعية وتاريخية ورسالية، ولما صار لهم ما صار من انتشار ونفوذ روحي ولغوي وثقافي وحضاري في مشارق الأرض ومغاربها. إن العودة إلى

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران» الآية ١١٠.

روح الإسلام وإلى المنابع الأصيلة له كفيل بقطع الطريق أمام مؤامرة الشرذمة والتمزيق التي يواجهها العالم الإسلامي والعالم العربي، ثم إنه كفيل بالتالي بإعادة مجد الإسلام الغابر ووحدة كل ابنائه من مختلف الأجناس والقوميات والألوان، وبالتالي تحقيق الوحدة الإسلامية العالمية. إن الدعوة إلى الوحدة العربية يجب أن يهدف إلى قوة الأمة المسلمة في البلدان العربية، ووحدتها ونهوضها وتكاملها وازدهارها وتحررها من طمع الطامعين وعدوان المعتدين، وتمتعها بالعزة والمنعة والكرامة. وكل هذا من صميم الأهداف الإسلامية، ومن صميم الدعوة إلى تحكيم الإسلام، وجعل أمة الإسلام أمة واحدة. هذا فضلاً عن أن الدعوة إلى الوحدة العربية لا تخرج عن كونها دعوة إلى الوحدة الإسلامية، من حيث إن الأكثرية الساحقة من الجنس العربي تدين بالإسلام وتحمل همّ الدعوة إليه.

إن أول من بذر بذور التشتت والفرقة بين العرب ودق إسفين النزاع بينهم هم بنو أمية، عندما انحرفوا بالدولة الإسلامية عن مقاصدها، وتسنّموا منصب الخلافة ظلماً وطغياناً، حتى أصبحت مصائر المسلمين لعبة بأيديهم يتصرفون بها بحسب ما تمليه عليهم ميولهم وأهواؤهم ونزعاتهم، فبدأ الصراع بين عرب العراق وعرب الشام، حتى استفحل العداء بينهم سنين طويلة. ثم إن بني أمية زرعوا التعصّب والانشقاق بين القبائل العربية المسلمة بعد أن وحّدها الإسلام وألغى عنها العادات الجاهلية والممارسات الخاطئة ورفعها إلى المستوى اللائق، وذلك للوصول إلى مقاصد وأهداف سياسية تمكنهم من تحكيم ملكهم وتثبيت سلطانهم على حساب المسلمين، وامتد تمزيق العرب وتشتتهم إلى بقية المسلمين الذين التحقوا حديثاً بقافلة الإسلام وتركوا دياناتهم السابقة ملتجئين إلى الدين الجديد، حيث كان يُفرض عليهم الالتحاق بالقبائل العربية، وقد أطلق عليهم تسمية الموالي تمييزاً لهم من المسلمين من العرب. وتذهب بعض الدراسات التاريخية إلى حد القول: إن الحكام من بني أمية وضعوا في البداية العراقيل للذين يعتنقون الإسلام من غير العرب بأن عاملوهم معاملة غير مساوية للعرب في دفع العطاء أو جمع الضرائب وما إلى ذلك. وعلى رغم أن الدولة في أيام الأمويين كانت ترفع لواء الإسلام كدين شمولي (لكل الناس)، إلا أنها شقت صف العرب والمسلمين، وذلك لفرض الاستئثار بالسلطة، الأمر الذي أدى إلى عودة بعض العادات الجاهلية، وبالتالي إلى تفتت الوحدة الإسلامية والوحدة العربية في آن واحد، ولا سيما أن السلطة الأموية قد استخدمت وسائل في تنظيم الدولة الإسلامية على أساس مركزية عربية شبه مطلقة، وهو ما أعاق عملية الاندماج والوحدة بين المسلمين العرب وغير العرب وبين المسلمين العرب أنفسهم.

ولم يكن العباسيون بأفضل من الأمويين عندما آلت الخلافة الإسلامية إليهم، فقد اعتمدوا التمييز العنصري القومي بالشكل الذي خلق حالة تنافس وصراع مستحكم بين القوميات لتسنم مواقع في السلطة والتقرب إلى حاشية الخلافة آنذاك، الأمر الذي قاد إلى إضعاف الدولة العباسية وانقسامها، وبالتالي سقوطها. كذلك شأن الدولة العثمانية التي ابتكرت أساليب جديدة لعبت دوراً من خلالها في إثارة القوميات. ولعل السبب الرئيسي في نشوء الحركات القومية الحديثة، وبالخصوص حركة القومية العربية في بداية هذا القرن، وما تمخض عنها من أحزاب علمانية، هو التمايز القومي وسياسة التتريك التي مارسها العثمانيون.

إن إلقاء نظرة على الواقع العربي اليوم وعلى المشاكل والهموم التي تعصف بالأمة العربية المسلمة يجرنا إلى التفكير بالخطر الماحق الذي يهدد العرب والمسلمين، فقد عمل المستعمر على إضعاف العرب كقوة رادعة للمتربصين، وذلك عن طريق منع قيام الوحدة، وعن طريق إثارة الصراعات والخلافات بين الدول العربية الإسلامية، وكذلك إضعاف الإسلام كقوة موحدة معنوية، بكل جوانبه العقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدام أساليب وطرق

إثارة الصراعات العرقية والمذهبية، وحتى عن طريق تشويه الدين الإسلامي نفسه من خلال بعض التيارات الدينية المشبوهة، كما إن إيجاد الكيان الصهيوني وإسرائيل في قلب الأمة العربية ككيان عنصري لأقلية غريبة يشكل عامل هدم للوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وقد عملت إسرائيل على تقسيم المنطقة العربية وتجزئتها بالتدريج، وامتدت من احتلالها لفلسطين إلى لبنان بشكل سافر وجريء. وهذه حقائق يجب مواجهتها حتى يتسنى لنا تحديد علاج صحيح وسليم لبناء الوحدة العربية من جديد وتعميق الروح الوحدوية الإسلامية بين كل المسلمين.

ومن الممكن تلخيص العلاج بما يلي:

١ ـ العودة إلى روح الإسلام كقوة جامعة موحدة.

٢ ـ تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الإسلامي.

٣ ـ كسر شوكة الكيان الصهيوني وإبراز نقاط ضعفه الذاتية.

٤ ـ تصحيح العلاقة بين الدولة العربية والإسلامية، وخصوصاً تلك المجاورة للعالم العربي، وكون إيران الإسلامية من الدول الإسلامية المجاورة، فيجب أن تأخذ دورها وتمارس مسؤولياتها الكبيرة ضمن هذا المجال.

٥ ـ مد جسور من التفاهم والتآخي بين القوميات المتعددة التي تنتمي إلى الإسلام، وخصوصاً الأقليات، بما يحفظ لها حقوقها الطبيعية التي كانت تتمتع بها دائماً في ظل الإسلام، عقائدياً واجتماعياً وثقافياً.

٦ ـ محاربة الفرق والجماعات المنحرفة والهدامة التي صنعها الاستعمار لضرب أصالة الأمة العربية وتمزيق وحدة المسلمين.

ثالثاً: القومية الإيرانية والإسلام

يمر اليوم زهاء أربعة عشر قرناً منذ أن ترك الإيرانيون عقائدهم السالفة ليتقبلوا دين الإسلام. وفي خلال هذه القرون وُلد مئات الملايين من الإيرانيين على الإسلام والفطرة، ثم قضوا حياتهم في ظل الإسلام.

لقد بدأت العلاقة بين الإيرانيين والدين الإسلامي من حين ظهوره، فقبل الفتح الإسلامي لبلاد فارس الذي تم سنة ٣١هـ دخل الإسلام عدد كبير من الفرس المقيمين في اليمن واستسلموا لأحكام القرآن طوعاً ورغبة[٣]، وسعوا في سبيل نشر الشريعة الإسلامية بملء قلوبهم وإرادتهم، وقدّموا التضحيات الكثيرة في قتال المرتدين والمعاندين للإسلام. ويكفي أن يكون منهم سلمان الفارسي الذي كان من السابقين في الإسلام، والروايات الواردة عن النبي ﷺ فيه وفي قومه كثيرة، منها ما جاء في **الاستيعاب** أنه قال: «لو كان الدين عند الثريا لناله سلمان»، وفي رواية أخرى: «لناله رجال من فارس».

وعن عائشة قالت: «كان لسلمان مجلس من رسول الله ﷺ ينفرد به الليل حتى كاد يغلبنا على رسول الله ﷺ»[٤]، وغيرها من الروايات العديدة عن النبي وأهل بيته الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين بهذا الخصوص.

---

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري**، ج ٢، ص ٦٥٤.
(٤) السيد محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، ج ٧، ص ٢٨٦.

إن تاريخ الفتوحات الإسلامية في شرق العالم وغربه يحكي لنا عن جهاد جماعات من المسلمين الإيرانيين ضحوا بأنفسهم في سبيل الإسلام إخلاصاً للعقيدة ودفاعاً عنها ضد العصاة في الداخل والكفار الأجانب. وإن انتشار الإسلام في الدول الشرقية، كالهند وباكستان وكشمير وبنغلادش والبنغال وتركيا والبلغار والقفقاز وطاجكستان وطاشقند والأفغان والصين والتبت وماليزيا واندونيسيا وجزر المحيط الهندي، كل ذلك من آثار النشاط الإسلامي للإيرانيين الذين حملوا الإسلام معهم عن طريق التجارة والإبحار إلى أقصى نقاط آسيا، وعرّفوا الأمم بالإسلام إرشاداً وتبليغاً. وكذلك فإن للمسلمين الإيرانيين حظاً كبيراً في نشر الإسلام في الدول الافريقية الغربية والشمالية، وفي القارة الأوروبية وآسيا الوسطى[٥]. أما بالنسبة إلى الفتح الإسلامي لبلاد فارس، فقد تم انتصار المسلمين على الرغم من أن الدولة الفارسية في ذلك الوقت كانت إحدى الدولتين اللتين كانتا تحكمان العالم يومذاك، الفرس والروم، وكانت تمتاز بالقوة، ولم تكن نسبة متقاربة بينها وبين المسلمين، على ما هي عليه من التشتت والخلل. وكانت سائر الدول التي تحت سيطرتها وحمايتها تدفع لها الضرائب والإتاوات. ومن الجدير بالذكر أن الفرس يومذاك يفوقون المسلمين، سواء من الناحية العسكرية والنظامية، أو الأسلحة والمعدات الحربية، أو من العدد والإمكانات الأخرى. ولم يكن المسلمون قد تعرفوا إلى الفنون الحربية على المستوى الذي عليه الفرس والروم. ولهذا فلم يكن لأحد أن يتنبأ بتلك الهزيمة الفارسية النكراء للحكومة الساسانية على يد العرب المسلمين.

إن من العوامل المهمة لانتصار المسلمين، عدا القوة الإيمانية والأهداف البينة وعقيدتهم برسالتهم التاريخية واطمئنانهم بالظفر والانتصار، هو عدم مواجهتهم بمقاومة جدية من قبل الإيرانيين، بل كان العكس، وذلك بما ذاقوه من القلق والاضطراب والخلل في النظام الداخلي للحكم الساساني. وقد ذكر أحد المؤرخين أن عدد الأفراد داخل حدود الدولة الإيرانية كان ما يقرب من مئة وأربعين مليوناً، وقد كان عدد كثير من هؤلاء من جنود هذه الدولة المترامية، بينما لم يكن يصل عدد المجاهدين المسلمين في فتوح إيران والروم إلى ستين الفاً[٦]. لقد سئم الإيرانيون من نظام الحكم ومراسيمه الظالمة والقاسية، ومن الفساد الحكومي والاجتماعي والديني آنذاك، ومن الطبقية وآثارها وعوارضها التي كانت متفشية في كل مرافق الحياة، ولم يكن لأحد أن يخرج من طبقة ليدخل في طبقة أخرى، فلم يكن القانون بصفته الدينية يبيح لأبناء النجارين مثلاً أن يتعلموا القراءة والكتابة، إذ كان حق التعليم والتعلم مقصوراً على أبناء الأعيان ورجال معابد النيران المجوسية. وقد كان الدين الزرادشتي قد بلغ إلى درجة من الفساد لم يكن يستطيع الإيرانيون معها أن يعتقدوا به بملء قلوبهم، بحيث إنه لو لم يدخل الإسلام إيران آنذاك، لاستغلت المسيحية الفرصة وسخّرت الفكر الديني للأمة الإيرانية بدل الإسلام وبديلاً من الزرادشتية. إن عدم رغبة الجنود الإيرانيين في دينهم وحكومتهم كان يحفزهم على عدم الوقوف في الحروب ضد العرب المسلمين برغبة وطواعية فحسب، بل على مساعدتهم في كثير من الموارد.

يقول ادوارد براون: «... ومن المسلم أن اكثر الذين غيروا عقيدتهم من المجوسية إلى الإسلام كانوا بإرادتهم واختيارهم وعن طيب انفسهم. وعلى سبيل المثال نرى أن أربعة آلاف من الجنود الديالمة قد أسلموا بعد الحرب القادسية والتحقوا بالمسلمين وساعدوهم في فتح جلولاء، ثم سكنوا في الكوفة. وهناك اعداد أخر قد أسلموا برغبتهم ورضاهم افواجاً افواجاً...»[٧].

---

(٥) مرتضى المطهري، **الإسلام وإيران**، ترجمة محمد هادي اليوسفي، ج ١، ص ٧٣.
(٦) سعيد النفيسي، **تاريخ إيران الاجتماعي** (بالفارسية).
(٧) **تاريخ ادبيات إيران**، ج ١، ص ٢٩٩ (الترجمة الفارسية).

ويقول صاحب زماني «ليس أن الأمة الفارسية لم تحسّ مواجهة في نفسها مع جاذبية الإسلام ونظرته العالمية والأممية فقط، بل كانوا يجدون في الآمال الإسلامية ما كانوا يشتاقون إليه طوال قرون عديدة بالدموع والدماء والأنفس، وكانوا يحسون في قرارة نفوسهم بالعطش الشديد إليه ويضحون في سبيل الوصول إليه بانفسهم...»[٨]. لقد كان تأثير الفتح الإسلامي عند الإيرانيين عميقاً ودائماً. فقد انتشر الدين الإسلامي في إيران انتشاراً سريعاً واسعاً وتخلق الناس بأخلاق الدين الجديد؛ نبذوا الكثير من عاداتهم القديمة وتقاليدهم، وألغوا جميع الطقوس الدينية التي كانت تفرضها دياناتهم السابقة. وليس هذا فحسب، بل أقبل الناس على تعلم اللغة العربية، وظهر بينهم علماء وأجلاء وأدباء فضلاء، أغنوا التراث الإسلامي بما تركوه من آثار باقية حتى يومنا هذا[٩]. وهكذا تقدم الإيرانيون في الإسلام وشكلوا مع مرور الزمن قوة عظيمة كان لها الدور الكبير في تغيير مسار الدولة الإسلامية. ولا يسعنا في هذه العجالة اظهار ما قام به الإيرانيون وما قدموه للإسلام، ولكننا نشير هنا إشارة عاجلة إلى مفردة تاريخية واحدة من بين العديد من الشواهد على ما نقول، فبعد مئة عام من الفتح الإسلامي شكّل الإيرانيون قوة عسكرية لا يستهان بها، وبعد أن أصبح عامة المسلمين يكرهون جهاز الخلافة الأموية لإجحافه وانحرافه عن تعاليم الإسلام وظلمه وطغيانه ـ اللهم الا أولئك المتواطئين من المسلمين المنحرفين معهم على العصبية الجاهلية ـ استطاعوا أن ينقلوا الخلافة من البيت الأموي إلى البيت العباسي الذي كان يرفع شعار إعادة الخلافة إلى العلويين، وعندما انحرف العباسيون بالخلافة وضعفوا، وانقسمت دولة الخلافة الإسلامية إلى دويلات، لم تحمل من الإسلام إلا اسمه. حينذاك استقل الإيرانيون سياسياً في ارساء قواعد الإسلام والدعوة إليه، ومن آثار ذلك أن بعض الإيرانيين، ومنذ أوائل القرن الثالث الهجري، كانوا لا يزالون على الديانات السابقة، كالمجوسية والمسيحية، فتحولوا إلى الإسلام عن إيمان واختيار.

يقول أحد المؤرخين: «كان في إيران إلى ذلك الزمان كنائس وبيوت نيران كثيرة، ثم بدا عددها يقل شيئاً فشيئاً ويتبدّل منها إلى مساجد».

ويقول صاحب كتاب **أحسن التقاسيم** عن الأديان آنذاك في خراسان «هناك يهود كثير وقليل من النصارى وأصناف من المجوس»[١٠].

أما في مجال تأسيس العلوم الإسلامية طوال أربعة عشر قرناً من تاريخ الإسلام، فقد كان للمسلمين الإيرانيين باع طويل فيها قل نظيره في البلاد الإسلامية الأخرى، حتى امتد تأثيره إلى أنحاء الحاضرة الإسلامية كافة حتى يومنا هذا، منها: علم الفقه والحديث والتفسير والكلام والأدب والفلسفة، وما ارتبط بها من الفروع العلمية الأخرى، وأصبحت مدارس نيشابور وهرات وبلخ ومرو وبخارى وسمرقند وري وقم وأصفهان وسائر مدن إيران مراكز للنشاط العلمي الدائب؛ برز فيها المئات من علماء الإسلام حتى قد برع العديد من علماء الفقه والحديث والتفسير بشتى العلوم الطبيعية الأخرى، كالطب والفيزياء والكيمياء وغيرها. ومن الممكن أن نشير هنا إلى أن جميع أصحاب الصحاح الستة للسنة، وكذلك مؤلفي الكتب الأربعة للشيعة، إيرانيون، منهم ستة من خراسان، وهم: الشيخ الطوسي، ومحمد بن اسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو داود السجستاني، والترمذي، والبيهقي، والشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، والشيخ

---

(٨) صاحب زماني، **ديباچه راى بر رهبرى**، ص ٢٥٥ (بالفارسية).
(٩) نقلاً عن مجلة: **آفاق الإسلام**، العدد ٣، ص ١٠٤.
(١٠) أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ص ٣٢٣.

محمد بن يعقوب الكليني، وابن ماجة، ومئات من المشاهير غير هؤلاء. وان اثنين من الأئمة الأربعة للسنة إيرانيان خراسانيان هما: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، وأحمد بن حنبل، وإن كان قد نشأ أحدهما في الكوفة والآخر في بغداد. وبصورة عامة، فإن الإيرانيين أسهموا كثيراً في توطيد أصول وقواعد الأدب والثقافة والفكر الإسلامي. وهناك ظاهرة لافتة للنظر، هي تألق الإيرانيين بقواعد اللغة العربية وأصولها وإبداعهم في الأدب العربي، فلقد كان الزمخشري صاحب كتاب **الكشاف** من أكابر علماء إيران، وكان أصله من أهل خوارزم، وله كتاب مشهور **المفصل في الصرف والنحو**، وكان الثعالبي النيسابوري صاحب كتاب **يتيمة الدهر في محاسن أدباء أهل العصر** الذي كان من أكابر مفاخر العلماء المسلمين الإيرانيين، وله كتاب في الأدب العربي وهو **سر الأدب في مجاري كلام العرب**. ومن الممكن أن نذكر بهذه المناسبة أمثلة لبعض المؤلفات العلمية لعلماء الإسلام الإيرانيين في المجالات المهمة للعلوم الإسلامية، منها في علم التفسير مثل: **تفسير علي بن ابراهيم القمي**، **وتفسير العياشي محمد بن مسعود**، **وتفسير النعماني**، **وتفسير التبيان** لشيخ الطائفة الطوسي، **ومجمع البيان** للشيخ الطبرسي، **وجامع البيان** المعروف بـ **تفسير الطبري**، **والكشاف** للزمخشري، وهو من أشهر وأتقن تفاسير أهل السنة، **ومفاتيح الغيب** للرازي والعشرات من التفاسير الأخرى؛ وعلم الرواية والحديث مثل: **الكافي** للكليني الرازي، وكتاب **من لا يحضره الفقيه** لابن بابويه القمي (الصدوق)، **وبحار الأنوار** للمجلسي، **وتهذيب الأحكام**، **وصحيح** البخاري، **وصحيح** مسلم، **وجامع** الترمذي وغيرها كثير، إضافة إلى مؤلفات علماء الإسلام الإيرانيين في مختلف القرون إلى عصرنا هذا. وقد تصدى المسلمون الإيرانيون لكل محاولات الردة والتحريف لعقيدتهم ومسيرتهم الإسلامية. فمثلاً عندما قام من تكلم عن تجديد الدين والرسوم الفارسية القديمة والمجوسية من أمثال سنباذ وبابك ومازيار[١١]، جوبهوا بردّ فعل عنيف، ونهض الشعب أمة واحدة للقضاء عليهم، فقتلوهم بما هم أهل ردة وبدعة في الدين الإسلامي الحنيف.

رابعاً: الثورة الإسلامية في إيران

تعتبر الثورة الإسلامية في إيران أبرز ملامح الثلث الأخير من القرن العشرين على الإطلاق، بل من أهم الأحداث في تاريخ الإسلام، بالنظر إلى الظروف التي تفجرت بها الثورة وأسلوبها في تحريك الجماهير وتوحيدها على النقيض من أشكال الثورات التي ابتدعها العالم الثالث للتغيير عن طريق الانقلابات العسكرية.

إن من أهم ملامح الثورة في إيران هي الصبغة الإسلامية التي اصطبغت بها الثورة منذ ولادتها إلى الآن وحددت هويتها ومنطلقاتها في طرح الحلول لكل القضايا وفق النظرة الإسلامية التوحيدية.

إن الثورة الإسلامية ثورة شعبية جماهيرية لم تقتصر على طبقة دون أخرى، ولا قومية دون قومية، فعلى الرغم من تنوع التركيب القومي وتعدّد الأقليات في إيران إلا أن ذلك لم يحلُ دون اندماج ووحدة الجميع في صنع الثورة الإسلامية وإنجاحها، خصوصاً إذا علمنا بأن نظام الشاه كان يغذي روح العداء والفرقة بين القوميات والأقليات المختلفة. ويضم المجتمع الإيراني، فضلاً عن القومية الفارسية التي تشكل الأغلبية، قوميات أخرى أهمها القومية العربية والقومية

---

(١١) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ١٣ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٦٥ - ١٩٦٧)، ج ٦، ص ٤٧٣.

التركية والكردية والبلوجية. والجميع قد عاشوا أجواء الاضطهاد والظلم الشامل من قبل الشاه ونظامه الفاسد، لذلك فقد كانت الثورة الإسلامية مكسباً مهماً للجميع قد تجسدت فيها أروع التلاحم والاتحاد التي لم تشهدها إيران من قبل. ولعل هذا كان من أهم أسباب نجاح الثورة واستمرارها. لقد أدرك الاستكبار العالمي، وخصوصاً أمريكا هذا المعنى، لذلك فقد اتجه إلى حياكة المؤامرات والمشاكل لإيقاف المد الثوري الإسلامي، وأراد أن يلعب على أوتار حساسة ينطلق منها إلى تنفيذ بقية مخططاته لحرف الثورة عن مسارها، وهي ما تزال في بداية طريقها. ومن هذه المؤامرات خلق النزعات القومية وإثارة الأقليات ضد الثورة، وبالتالي العمل على اجهاضها. وفي معرض هذا البيان، يقول دبلوماسي غربي في طهران في بداية نجاح الثورة الإسلامية: «... إن الحكومة لديها مشاكل عديدة متفجرة... يكفيها مشكلة الأقليات... انها قنبلة زمنية موقوتة قابلة للتفجير في أي وقت، ان هذه القضية يمكن أن تهدد كل إيران في الحاضر والمستقبل...»[١٢]. وقالت مجلة نيوز اوف ذي ورلد المعروفة بتبعيتها المباشرة لوزارة الدفاع الأمريكية وصلاتها الوثيقة بدوائر المخابرات المركزية في أحد أعدادها السابقة: «إن إيران مرشحة لتكون لبنان الخليج»[١٣] اشارة إلى احتمال حدوث قلاقل عرقية في إيران تهدد أمنها وسيادتها مثلما حدث في لبنان سابقاً. لذلك فقد استعانت أمريكا لتمرير مخططها لإجهاض الثورة الإسلامية بإثارة القوميات والأقليات بذريعة المطالبة بالحقوق وتقرير المصير، كما حصل في كردستان مثلاً، عندما تمرد بعضهم إبان قيام الثورة رافعين شعارات قومية تارة وشعارات مذهبية تارة أخرى، إلا أنها باءت بالفشل، الأمر الذي أدى إلى عودة أكثر المتمردين إلى رشدهم والتحاقهم بالثورة، ما عدا بعض الخونة المرتبطين بالأجنبي والذين لا يرتبطون بقوميتهم إلا بمقدار مصالحهم الخاصة وما يمليه عليهم أسيادهم.

إن من الأولويات التي اهتمت بها الثورة الإسلامية هي تأكيد مبدأ الوحدة الإسلامية بديلاً من وحدة الأرض أو وحدة القوميات، ولم تكن الوحدة الإسلامية شعاراً فقط، بل كانت واقعاً وهدفاً استطاعت الثورة من خلالها على امتداد السنين المتعاقبة من عمر الثورة أن تصهر كل القوميات تحت لواء الإسلام المحمدي الأصيل الذي لا يعترف بالعرق أو القومية أساساً للتميز، بل يحصره بالتقوى معياراً حقيقياً له فقط. لقد طرحت الثورة الإسلامية أصلاً مهماً جداً لإقامة الحكم الإسلامي في إيران، وهو أن الولاء للإسلام وللإسلام فقط، وعلى أساس هذا الولاء يكون التعامل في ظل النظام الإسلامي، ولا مكان للولاء القومي إلا بما هو إطار إنساني يعبّر بطريقته الاجتماعية الخاصة عن انسجامه مع الإسلام ومع نظام الجمهورية الإسلامية. وهذا ما أشار إليه الإمام الخميني (قدس سره) في الكثير من خطاباته وتوجيهاته للمسلمين، حيث لم يسمح بالتساوم مع دعاة النزعات القومية أو المطالبين بالحكم الذاتي للقوميات والأقليات؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تفتيت الدولة الإسلامية، ولأن النظام الإسلامي ليس كنظام الشاه الذي كان يضطهد القوميات، ويثير أبناء القومية الفارسية ويعتمد مبادئ المجوس والديانة الزرادشتية والتقاليد البالية بدلاً من الدين الإسلامي الحنيف.

إن من النقاط المهمة التي اعتمد عليها الاستكبار وبنى عليها الآمال هو استغلال أبناء القومية العربية في إيران للوقوف ضد الثورة الإسلامية، وذلك لما عاناه العرب في ظل الشاه من تعسف وظلم، حيث تجاوزت السياسة التي مارستها حكومة الشاه حدود الاضطهاد فوصلت إلى الافناء والإبادة.

---

(١٢) محمود النجار، **الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج**، ص ٩٨.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

وقد ذكر صاحب كتاب إيران في ربع قرن عندما تطرق إلى وضع العرب أيام حكم الشاه ما نصه: «إن سياسة الارهاب والقتل الجماعي ونصب المشانق مستمرة في منطقة خوزستان، وقد حصدت الحكومة الشاهنشاهية من العرب أكثر مما يحصد الخريف من أوراق الشجر، وقد هجر الآلاف من الناس المنطقة بسبب الاضطهاد، ثم بسبب الوضع الاقتصادي المؤسف الذي هو جزء من سياسة الإبادة»(١٤).

فمنذ الأسابيع الأولى لنجاح الثورة الإسلامية وإعلان الجمهورية، عمل الاستكبار على إثارة السكان العرب بحجة المطالبة بحقوقهم القومية والتاريخية في المنطقة، موهماً اياهم بأن الفرصة مؤاتية لذلك، ولا سيما أن الموقع الاستراتيجي والاقتصادي والجغرافي الذي تتمتع به هذه المنطقة يشكل خطراً على الثورة الإسلامية حيث الموارد النفطية التي هي المصدر الرئيسي للبلاد، وفيها ما يقرب من ٨٠ بالمئة من الإنتاج النفطي لإيران(١٥). وفي عرض ذلك، استطاعت الأيادي الخبيثة للاستكبار الأمريكي اشعال نار الفتنة بواسطة النظام الجاثم على صدر العراق، فشنت الحرب المفروضة في وجه الثورة الإسلامية بحجج وذرائع واهية تحمل شعارات القومية والدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي من المد الفارسي، والمطالبة بحقوق العرب في خوزستان. ولكن الشيء الذي فوجئ به حتى من تعاونوا مع النظام العراقي من عرب خوزستان، أن المسألة ليست هي الدفاع عن العروبة أو المطالبة بالحقوق القومية، وإنما هي مؤامرة استكبارية للنيل من الثورة الإسلامية الشعبية التي قامت على أكتاف العرب والفرس ومختلف القوميات الأخرى، ولم يكن نصيب أبناء العرب في خوزستان من مصائب الحرب وآثارها المدمرة بأقل من باقي القوميات، إن لم نقل بأن نصيبهم كان أكبر، والدمار الذي أحاق بالمنطقة إثر الحرب يشهد على ذلك. وقد باءت حسابات أمريكا وحليفها النظام في العراق بالفشل، حيث أدت هذه الحروب إلى وحدة الشعب الإيراني المسلم بمختلف قومياته، ووقف أبناء منطقة خوزستان المخلصون من العرب وغيرهم موقفاً مشرفاً في وجه الغزو وحملوا السلاح وقاوموا المحتلين في مختلف المناطق التي شهدت الحرب، وبهذا سقطت مؤامرات أعداء الثورة من الخارج وفي الداخل، واستطاعت الثورة الإسلامية أن تشق طريقها على رغم المؤامرات والمكائد.

ولقد استطاعت الثورة الإسلامية في إيران أن تتعامل مع القضايا العربية والإسلامية المصيرية بشكل مبدأي وأساسي، وفق المصلحة الإسلامية لا وفق المصالح الاقليمية والقومية الضيقة، واستطاعت بموقفها هذا كشف الأقنعة عن الكثير من الأنظمة التي تدّعي العروبة والإسلام، وفضحت زيف الادعاءات والشعارات الرنانة التي ترفعها، كموقف الثورة الواضح والثابت من القضية الفلسطينية «قضية العرب والمسلمين الأولى». ولا نريد أن ندخل في التفاصيل لتشعبها، فنكتفي بذكر ما قاله قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني (قدّس سرّه): «ان إسرائيل كيان استباح خيرات إيران وانتزع مقدسات المسلمين في فلسطين. انها وجدت لسحق الشعوب الإسلامية واستعمارها. إنها جرثومة فساد غرست في قلبنا ويجب التوحد لاستئصالها. إنها أحد أسباب مشاكلنا. إن إسرائيل هي الحليف الثاني للشاه ـ بعد أمريكا ـ ضد آمال المسلمين، ولذلك كله فإنه ينبغي القضاء عليها...».

فقضية فلسطين إنما هي قضية إسلامية ترتبط بمصير كل المسلمين، سواء العرب منهم أو الفرس أو غيرهم. كذلك الموقف من قضية البوسنة والهرسك، وقضية كشمير والقضايا الإسلامية المعاصرة الأخرى. فمعيار الاهتمام والارتباط بقضايا المسلمين في كل مكان من قبل الثورة الإسلامية والنظام الإسلامي في إيران هو الإسلام، وليس المنافع والمصالح أو المكاسب

---

(١٤) إيران في ربع قرن، ص ٢٥.
(١٥) نقلاً عن: النجار، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

السياسية التي تحكم علاقات الأنظمة الأخرى التي تدّعي الثورية والتقدمية والدفاع عن حقوق الإنسان. ومن خلال التعامل الحقيقي للثورة الإسلامية مع القضايا والأحداث المحلية والعالمية، فقد أثبتت مصداقيتها وأثرها الايجابي في صنع الكثير من القرارات لصالح القضية الإسلامية. فمثلاً كان دخول إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي منعطفاً مهماً في تاريخ هذه المنظمة، حيث أكسبها قوة جديدة تمثلت بالروح العالية للثورة الإسلامية وسعيها الجدي في حل مشاكل المسلمين والدول الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تحول هذه المؤسسة من منظمة شكلية غالباً ما كانت قراراتها انعكاساً للعلاقات السياسية التي تحكم الدول الأعضاء فيها وتكريساً للسياسات الخاطئة للأنظمة المرتبطة بالاستكبار العالمي، إلى وجود تميّز كحد أدنى ببروز صوت يرفع لواء العدالة في إحدى زوايا هذه المنظمة عسى أن يتميز الحق من الباطل. أما في الهيكل المؤسساتي للدولة الإسلامية، فقد تأسست مراكز ثقافية وإعلامية وسياسية عدة، الهدف منها تقوية المسلمين على اختلاف قومياتهم وتعدد انتماءاتهم المذهبية، سواء على الصعيد الشعبي أو على الصعيد الرسمي. وبهذا فقد استطاعت إيران الثورة الإسلامية أن تنطلق لمعالجة الصعاب والمشاكل الأخرى التي ترتبط بالجانب الثقافي والتربوي والسياسي للمسلمين، من خلال سياسة تشييد المشتركات والانطلاق من الثوابت التي تحقق التكامل بينهم وبين الشعوب والدول الإسلامية كافة، وفي مقدمتها الشعوب والدول العربية، مركزة في ذلك على الدول ذات الصبغة التحررية والنزعة الاستقلالية بعيداً عن التأثر بأساليب الاستكبار العالمي وضغوطه □

صدر حديثاً

المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول

يضم الكتاب وقائع اللقاء الذي جمع بين التيارين القومي والإسلامي، والذي مهد الطريق لتحقيق تعاون مثمر بين أبناء الأمة للعمل معاً من أجل إقامة المشروع الحضاري العربي بأهدافه كلها. ويسهم الكتاب في نقل صورة حقيقية لما يجيش في الصدور من مشاعر وما يعتمل في العقول من أفكار لدى أبناء أمتنا.

٥٦٢ صفحة
الثمن: ٢٠ دولاراً

الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية

١ ـ الورقة العربية

فهمي هويدي

جريدة «الأهرام» ـ مصر.

بعدما تنامت سطوة الاعلام في هذا الزمن، لم يعد يهم كثيراً ما إذا كنت على صواب أو خطأ، ولكن الأهم هو ماذا يقول الإعلام عنك وأين يصنفك. وبما أن الإعلام أصبح يؤدي ذلك الدور الخطير في تشكيل الرأي العام، فقد أصبحت فنون التغليط الاعلامي علوماً تدرّس في معاهد الصحافة، وصارت تلك الفنون أسلحة تستخدم في الصراعات السياسية حيناً وتواكب الصراعات المسلحة في أحيان أخرى. وما التغليط (disinformation) إلا سلاح في الاغتيال المعنوي (moral assassination)، إذ بمقتضاه يصبح بمقدورك أن تصفّي خصمك وتجهز عليه سياسياً بفنون الإعلام وحدها.

ليست بعيدة عن الأذهان قصة الخبر الذي جرى دسّه في وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثلاثين دقيقة من وقوع انفجار أوكلاهوما، وكانت المعلومة التي روّج لها الخبر أن اثنين من أصحاب الوجوه الشرق أوسطية شوهدا وهما يهربان في سيارة من مكان الحادث. وهي المعلومة التي أسهمت بدور فعال في توجيه أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين منذ اللحظات الأولى، مع ما استصحبه ذلك من تداعيات سلبية مشهورة، كان أهمها وقوع ٢٠٠ حادث اعتداء على العرب والمسلمين خلال الخمسين ساعة التي أعقبت الانفجار، حسبما أعلنت مصادر المجلس العربي ـ الأمريكي لاحقاً.

وحين تكشّفت الحقيقة، وعرف أن الفاعل أو الفاعلين أمريكيون، لم يعثر على مصدر الخبر، الذي لا نحتاج إلى جهد لكي ندرك أنه طرف معادٍ يجيد فن التغليط، فقام بدسّه وسط الذهول الذي ساد البلاد عقب الانفجار، ونجح في تفجير مشاعر التوتر والبغض ضد العرب والمسلمين، وكانت وسيلته بسيطة للغاية، مجرد سطرين في عشرين كلمة على أكثر تقدير.

خذ أيضاً تلك القصة النموذجية التي نشرتها صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية في شهر تموز/يوليو الماضي، وكانت خلاصتها أن حركة الجهاد الاسلامي تحقق في واقعة اختلاس مليوني دولار أودعها أحد مسؤوليها في حسابه، وان هذا المبلغ كان في الأصل دولارات مزيفة قدمتها إيران إلى الحركة، التي تولت «غسيلها» في أوروبا، وبعد أن نجحت في هذه المهمة استولى احد مسؤولي الجهاد على المبلغ وأودعه في حسابه، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى فتح ملف

التحقيق في الموضوع[١].

عند تحليل القصة نجدها محملة بالاشارات الملغومة التالية: إيران هي التي تقف وراء حركة الجهاد الاسلامي تقدّم لها الدولارات بالملايين؛ إيران في ذلك تلجأ إلى التزوير والخديعة، لأنها تقدّم ذلك الدعم المفترض بواسطة دولارات مزيفة؛ حركة الجهاد التي تحمل ذلك الاسم الجليل في الوعي الاسلامي لا تتورع عن القيام بدور قذر يتمثل في غسل تلك الدولارات المزيفة في أوروبا؛ أوروبا الطيبة والمسكينة وقعت ضحية المسلمين الأشرار، الجمهورية الاسلامية وحركة الجهاد الاسلامي، فتعاطت الدولارات المزيفة؛ رجال الجهاد الاسلامي ليسوا مجاهدين شرفاء كما يتصور الناس، لكنهم فاسدون في الحقيقة، بدليل أن أحدهم، وهو من المسؤولين الكبار، لم يكتف بارتكاب جريمة تسويق دولارات مزيفة، ولكنه اختلس المبلغ حين استبدله بدولارات حقيقية!

وحين يقرأ الانسان العادي هذا الكلام، وتبلغه الرسالة كاملة، فمن الطبيعي أن يشعر بالازدراء والنفور من إيران وحركة الجهاد والجهاد ذاته، وكل منتسب إلى الاسلام في هذا الزمن.

صحيح أن قيادة الحركة ممثلة في أمينها العام فتحي الشقاقي أصدرت نفياً للقصة من أولها إلى آخرها، نشر بعد يومين من إذاعة القصة الأولى (أي في ٧/١٧)، ولكن بعد أن ذاعت المسالة وأحدثت ما أحدثته من لغط وأصداء، وأصبح بمقدور المتخصصين في الدس والاغتيال الاعلامي أن يعتمدوا على ما نشرته الصحيفة في المرة الأولى ويتجاهلوا التكذيب المنشور في المرة الثانية!

لسنا بحاجة إلى إيراد المزيد من الأمثلة للتدليل على خطورة الاعلام حين يستخدم في التضليل لا التنوير، وهذه الخطورة تتزايد حين يصبح الإعلام تحت سيطرة الدولة أو يعكس توجيهاتها، وهو الحاصل في مختلف الدول غير الديمقراطية، إذ في هذه الحالة يستخدم الإعلام لخدمة السياسات العامة، ويغدو معبراً عن السلطة وليس عن المجتمع.

أولاً: ظلال أثّرت سلبياً في العلاقات

وإذا حاولنا أن ندقق في موقف الإعلام على الجانبين العربي والإيراني من قضية العلاقات بين الطرفين، فسنجد أن السمة الغالبة له أنه كان يعكس مواقف الحكومات، خصوصاً بعد الفرز الذي حدث في أعقاب اندلاع الحرب بين إيران والعراق مباشرة في العام التالي لقيام الثورة الاسلامية. ونظراً إلى أن الإعلام العربي هو موضوع الورقة، فإننا سنركز على موقفه، تاركين شأن الإعلام في إيران إلى زميلنا الإيراني المكلف بهذه المهمة: ذلك أن من يتابع الخطاب الإعلامي العربي يلاحظ أن أغلبية الدول العربية التي انحازت إلى صف النظام العراقي ثبتت مقولاته بصورة أو أخرى، وعمل الإعلام على الترويج لتلك المقولات في ما بدا أنه دعم أو مناصرة للعراق، الذي أعلن من البداية أنه يخوض المعركة دفاعاً عن الأمة العربية ضد «الخطر الفارسي»، وليس انطلاقاً من حساباته أو مصالحه الخاصة.

بالمقابل، فإن الدول التي لم تؤيّد العراق اتّسم خطابها الإعلامي بالاتزان والاعتدال، ينطبق ذلك بالدرجة الأولى على سوريا، وبدرجة أو أخرى على لبنان.

والقدر المتيقن أن مرحلة الحرب التي استمرت ثماني سنوات أحدثت تشوهات كثيرة في

---

(١) الشرق الأوسط، ١٩٩٥/٧/١٥.

العلاقات العربية ـ الإيرانية، من حيث إنها أدّت إلى استقطاب كامل، من شأنه تعميق الفجوة بين الطرفين في وقت مبكّر. هذه الفجوة مُلئت بالمخاوف والانطباعات السلبية التي ظلّت آثارها ممتدة، بدرجة أو أخرى، حتى الوقت الراهن، أي بعد ستة عشر عاماً من قيام الثورة.

إزاء ذلك، فإن متابعة موقف الإعلام العربي تقتضينا أن نفرق بين مرحلتين في العلاقات العربية ـ الايرانية، هما: **الأولى**، مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، ومرحلة مابعد الحرب. وقد شاءت الأقدار أن تواكب مرحلة الحرب زمن انتصار الثورة الاسلامية الأولى، وقيادة الإمام الخميني للدولة في ما قد نسميه تجاوزاً بالجمهورية الاسلامية الأولى. أما المرحلة **الثانية**، فقد تزامنت مع غيبة الإمام الخميني عام ١٩٨٩، ومن ثم إقامة الجمهورية الثانية.

لم تكن ظلال الحرب وحدها التي أثرت بالسلب في العلاقات العربية ـ الإيرانية، ولكن هناك أموراً أخرى وضعت الطرفين موضع التقاطع حيناً والتناقض أحياناً أخرى، وفي مقدمتها ما يلي:

ـ تفكيك المشروع القومي بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، ودخول العالم العربي مرحلة اللامشروع، مع ما استصحبه ذلك من انفراط وانفلات.

ـ تزايد النفوذ الغربي عموماً والأمريكي بوجه أخص، سواء بعد طرد الخبراء الروس من مصر، الأمر الذي أدّى إلى دخولها تدريجياً في الفلك الأمريكي، وهو وضع جرى تكريسه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أو بعد الغزو العراقي للكويت في سنة ١٩٩٠، الذي أفرز تعاظماً مشهوداً للنفوذ الغربي والأمريكي في العالم العربي بصورة عامة، ومنطقة الخليج بصورة خاصة.

ـ توقيع اتفاقية الصلح بين مصر واسرائيل في سنة ١٩٧٨، الأمر الذي أدّى إلى إخراج مصر من مجمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم إضعاف الجبهة العربية على إطلاقها.

ـ تراجع اهمية القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد مؤتمر مدريد، الذي انفتحت فيه شهية إسرائيل للتعامل مع العالم العربي والإسلامي، قفزاً فوق القضية الفلسطينية، ومن دون حل أي من عناصرها الأساسية.

ـ الصدام بين بعض الأنظمة العربية، ومصر على رأسها، وبين الحالة الاسلامية، التي كانت الثورة الاسلامية في إيران إحدى أهم تجلياتها.

هذه العناصر أدّت إلى مزيد من التباعد بين العالم العربي وإيران، الأمر الذي لم يقتصر على المجال السياسي وحده، وإنما كان له صداه التلقائي على التناول الاعلامي، بحكم ارتباط الإعلام بالسياسة في أغلب أقطار العالم العربي.

تركّز هذه الدراسة على موقف الإعلام المصري من العلاقات العربية ـ الإيرانية، لأسباب عدة، وربما على رأسها أن مصر أكبر بلد عربي، فضلاً عن أن إعلامها هو الأقوى تأثيراً في العالم العربي. وسنميز في رصدنا ذلك الموقف بين مرحلتي الحرب العراقية ـ الإيرانية وما بعدها.

ثانياً: الإعلام في مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية

قلنا إن أغلب الدول العربية وقفت في صف العراق، الأمر الذي جعل أغلب الخطاب الاعلامي العربي يتبنى موقف بغداد والمقولات التي أطلقها الإعلام العراقي لكسب معركته. صحيح إن النظام المصري آنذاك بقيادة الرئيس أنور السادات كانت لديه دوافع أخرى لمناهضة

الثورة الاسلامية، منها علاقته الوثيقة بالأمريكيين التي جعلته يستضيف شاه إيران الذي لم يجد بلداً يرحّب به بعد الثورة سوى مصر، إلا أن ذلك ربما يعزز من الدوافع، لكنه لم يؤثر في النتائج.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن موقف الإعلام المصري آنذاك كان هو ذاته موقف اغلبية المنابر الإعلامية العربية، الأمر الذي يجعلنا نزعم بأن تلك الاغلبية اتخذت موقفاً واحداً في تناول الشأن الإيراني إبّان مرحلة الحرب. لقد كان الخصام وسوء الظن هما منطلق خطاب تلك المرحلة، الأمر الذي ترجم في معالجات عمدت إلى إثارة الشكوك وكيل الاتهامات.

لن نفصّل كثيراً في موقف الإعلام في مرحلة الحرب التي انقضت وصارت تاريخاً، لأن ما يهمنا بدرجة أكبر هو المرحلة التالية، المستمرة إلى الآن. لذلك فإننا سنجمل محاور الخطاب الاعلامي المصري، التي قلنا إنها كانت عاكسة لتوجهات الاعلام العربي الواقف في الخندق العراقي آنذاك.

نستطيع أن نرصد أهم تلك المحاور في خمس نقاط هي:

١ ـ إن إيران تسعى إلى تصدير الثورة إلى مختلف أنحاء العالم العربي. وقد استغلت إلى أبعد مدى في إثارة هذه المسألة تصريحات بعض المنسوبين إلى الثورة، الذين عبّروا، في لحظة الانتشاء بالانتصار، عن تطلّعهم إلى تصدير الثورة لكي تعم العالم العربي بأسره.

وبصرف النظر عما إذا كانت تلك التصريحات قد بولغ فيها أم لا، أم أنها كانت تعبيراً عن آراء شخصية لأولئك المسؤولين أو عن سياسة تلك المرحلة المبكرة، فالقدر المتيقن أن عنوان «تصدير الثورة» كان مصدراً أساسياً للمخاوف التي زرعها وعممها الخطاب السياسي والإعلامي العربي آنذاك، وهي مخاوف ما زالت أصداؤها تتردد إلى الآن.

٢ ـ إن إيران لها أطماعها في منطقة الخليج. وقد كان الدليل جاهزاً لا يحتاج إلى افتعال، وهو يتمثل في مسألة الجزر الثلاث: أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى؛ إذ اعتبرت هذه المسألة وما زالت بمثابة خطوة أولى لتحقيق تطلعات إيران وأطماعها في منطقة الخليج، التي قد تتطور في ما بعد إذا واتتها الظروف.

٣ ـ إن الحرب بين العراق وإيران بمثابة جولة جديدة في الصراع التاريخي بين العرب والفرس. وقد بذل بعض الباحثين العراقيين جهداً في محاولة لتأصيل هذه المقولة، حيث سعوا إلى انتقاء وقائع التاريخ وليّها لإثبات أن الصراع بين الطرفين أزلي وأبدي في الوقت ذاته.

٤ ـ إن الحرب تعبير عن المواجهة بين العروبة والإسلام، حيث وضع العراق ومعه الأمة العربية في كفة، ووضعت إيران في الكفة المقابلة، وشهدت محافل النخبة العربية حوارات عدة حول العلاقة بين الاثنين، حيث ناصر بعضهم فكرة التقاطع والمواجهة، ودعا آخرون إلى الجمع بين الركيزتين.

٥ ـ فتحت الحرب ملف العلاقات السنية ـ الشيعية، وتعددت مقالات الصحف، كما أغرقت الأسواق العربية بمؤلفات جديدة أو قديمة أُعيد طبعها، إضافة إلى العديد من الأشرطة التي سعت كلها إلى تجريح عقائد الشيعة وتبيان نقائصها، ومن ثم تعميق الشقاق بين اتباع المذهبين، على الرغم من أن الشيعة ليسوا في إيران فقط، ولكنهم يمثلون نسبة عالية من السكان في العراق والبحرين، وينتشرون في دول الخليج والعربية السعودية وسوريا، ويصل مجموعهم إلى نحو عشرة ملايين نسمة.

الخلاصة أن الخطاب الاعلامي والسياسي، وهو يهدف إلى كسب المعركة في مواجهة إيران خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، لم يتورع عن تجاوز العديد من الخطوط الحمراء وإهدار المصالح الاستراتيجية للأمة، وقد تمثل ذلك في مسعى تأجيج الصراع بين العرب والفرس، أو بين العروبة والاسلام، أو بين السنة والشيعة، من دون انتباه إلى الآثار المترتبة على ذلك في المستقبل، ومن دون اعتبار لأهمية إيران كعمق استراتيجي للأمة العربية، أو كحليف محتمل في مواجهة الخطر الاسرائيلي.

ثالثاً: الموقف بعد انتهاء الحرب ـ ملاحظات ست

حين انتهت الحرب لم يعد هناك مبرر وجيه للاستمرار في الاحتشاد إلى جانب النظام العراقي واستمرار المواجهة الاعلامية ضد إيران. وجاء الغزو العراقي للكويت في سنة ١٩٩٠ لكي يفتح الباب لمراجعة شاملة لملف العلاقات العربية ـ الإيرانية، وهو ما تحقق بشكل أكثر وضوحاً في منطقة الخليج والعربية السعودية. غير أن العلاقات مع مصر ظلت على توترها، ولم يطرأ عليها أي تحسن، وقد انعكس ذلك على الأداء الإعلامي للصحف القومية المصرية بوجه أخص، وهي المعبّرة في الأغلب عن توجهات السلطة.

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على سجل الإعلام المصري في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى الآن (عام ١٩٩٥)، فسنلاحظ أن الصحف المصرية تراوحت بين مواقف ثلاثة:

الأول: موقف المحرّض المعادي: وقد تبنّته الصحف الرسمية في الغالب وبعض صحف المعارضة العلمانية، مثل جريدة **الوفد** و**الأهالي**. الأولى متحفظة إزاء الحالة الاسلامية، والثانية معادية لها. وقد عبرت هذه الصحف عن السياسة المصرية الرسمية في موقفها الحذر والمتشكك، وأحياناً المعادي لإيران... بل نذهب إلى أن بعض تلك الصحف، مثل **الأخبار** و**الجمهورية** قد غالت وشطحت في ذلك الاتجاه وتجاوزت الخط الرسمي المقرر لها في التحريض والعدوانية.

الثاني: موقف المهدئ والمتعاطف: وقد تبنّته بعض صحف المعارضة... وبصفة خاصة المعارضة الاسلامية التي يمثلها حزب العمل وجريدته **الشعب** التي حاولت اتخاذ موقف مغاير، وشرح وجهة النظر الأخرى التي ينادي بها دعاة الاسلام السياسي، والتي ترى ضرورة التقارب مع إيران وتقدّر أهمية ذلك في مواجهة العدو الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل والغرب.

الثالث: موقف المحايد والموضوعي: وقد ظهر هذا الموقف في بعض الصحف الرسمية في أحوال قليلة نادرة نتيجة لظروف طارئة (كمؤتمر السكان)، أو مبادرة شخصية لتحليل القضية بعقلانية وهدوء (كما في خطاب محمد حسنين هيكل)، ولكن لم يستمر ذلك الموقف طويلاً، وضاع أثره سدى أمام حملات التعبئة المضادة.

إذا قلبنا صفحات الملف ودخلنا في التفاصيل، فإننا نستطيع أن نسجل الملاحظات التالية على الخطاب الاعلامي المصري:

الملاحظة الأولى: إن الصحف القومية الرئيسية الثلاث (**الأهرام** ـ **والأخبار** ـ **والجمهورية**)، بالإضافة إلى بعض الصحف المعارضة الأخرى، مثل **الوفد**، حفلت بتوجيه ادعاءات وأوصاف عدة إلى إيران، حيث دأبت على الحديث عن الحقد على العرب ومصر، والخطر الفارسي على المنطقة، وتصدير الثورة، وممارسة الإرهاب وتشجيعه... إلى آخره.

لقد كتب رئيس مجلس إدارة **الجمهورية** سمير رجب يقول: «إن إيران عاشت على مدى السنوات الأخيرة على الغش والتزوير والاتجار بالمبادئ وممارسة الارهاب وسفك الدماء، والحض على السرقة

والضلال والاحتيال والخديعة»[٢].

في **الجمهورية** أيضاً كتب رجب قائمة طويلة من الاتهامات نحو إيران، وختمها بأن سوّى في النهاية بين الهندوس والفرس في إضمار الشر للإسلام والمسلمين[٣].

في جريدة **الأهرام**، كتب رئيس تحريرها ابراهيم نافع يقول إن إيران تخطط للهيمنة على المنطقة، وهي بذلك خطر على الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية والحيوية للأمة العربية، وإنها تنطلق في ذلك من توجهات فارسية معادية للعرب، وتسعى إلى مناوأة مصر والسعي دائماً إلى إنهاك قواها واستنزافها عن طريق تصدير الإرهاب إليها، وفي نهاية مقاله حذّر من أن إيران تسعى إلى وراثة دور القوى الاستعمارية القديمة عن طريق فرض هيمنتها على الدول المتاخمة لها وإخضاع حكومات هذه الدول لمشيئتها وإجبارها على الدوران في فلكها[٤].

في جريدة **أخبار اليوم** ذكر رئيس تحريرها ابراهيم أبو سعده أن حكام إيران لم يتركوا وسيلة مشروعة أو غير مشروعة إلا وانتهزوها من أجل تنفيذ مخططاتهم لإحداث فرقعة يمكن أن تهز الجبهة الداخلية وإسقاط نظام الحكم في مصر، وإن النظام الإيراني خطط لاسقاط كل دول الخليج والتهامها، حتى خلص في النهاية إلى أن ما من مشكلة داخلية تستهدف إحداث خلل يمكن أن يزعزع أمن واستقرار بلد عربي إلا وكانت إيران تقف خلفه ومن تدبيرها[٥].

في جريدة **الأخبار** اتهم أبو سعده ايران بأنها وراء الارهاب التي تعانيه الجزائر منذ سنوات، وأنها وراء الحرب الأهلية في لبنان، وأنها تدعم الجماعات المتطرفة في مصر بالمال والسلاح، وأنها تريد الهيمنة على اليمن وتحويل أرضه إلى معسكر كبير لإيواء المتطرفين وتدريبهم، وأن لها مطامع في ثروات الخليج[٦].

في جريدة **الوفد** الناطقة باسم حزب الوفد العلماني المعارض، كتب رئيس تحريرها جمال بدوي أن إيران لها نوايا خبيثة وتريد إشاعة الفتنة بين المسلمين حتى ينفتح أمامها الطريق لإقامة الامبراطورية الفارسية الشيعية الكبرى، ونعت الايرانيين بأنهم «المفسدون في الأرض»![٧].

الملاحظة الثانية: إن بعض الصحف القومية، كان لها موقف داع إلى قطع الوشائج مع إيران ومعارضة أي تحسّن في تلك العلاقات، وفي الوقت ذاته فإنها دأبت على استثارة دول الخليج وتحريضها لكي تبقى على موقف الخصومة مع إيران.

في جريدة **الأخبار** شنّ رئيس تحريرها ابراهيم أبو سعده هجوماً حاداً على السفير أحمد نامق رئيس مكتب المصالح المصرية في إيران لأنه يسعى إلى تحسين العلاقات وعودتها إلى طبيعتها، واتهمه بأنه يريد تحقيق أمنيته في أن يصبح «سفيراً بحق وحقيق» (هكذا نص عبارته) بعد أن ضاق بمجرد كونه رئيساً لمكتب رعاية المصالح فقط، وأنه ليس الرجل المناسب في المكان المناسب... إلى آخر الاتهامات[٨].

---

(٢) الجمهورية، ١٩٩٣/٥/٢١.
(٣) الجمهورية، ١٩٩٣/٢/٩.
(٤) الأهرام، ١٩٩٢/١١/٢٧.
(٥) اخبار اليوم، ١٩٩٢/١١/٢١.
(٦) الاخبار، ١٩٩٤/٧/٩.
(٧) الوفد، ١٩٩٣/٥/٣١.
(٨) الاخبار، ١٩٩٢/٨/٥.

هذا التعقيب نشر لأن السفير نامق اشتكى في حديث لجريدة **الشعب** المصرية من أن بعض الكتّاب المصريين يسيئون إلى العلاقات المصرية ـ الإيرانية، وقال بأنه ينوي توجيه دعوات إلى عدد من الشخصيات الايرانية لزيارة مصر وعقد ندوات تقرّب بين الشعبين.

في الصحيفة ذاتها، ردّت وزارة الخارجية المصرية على أبي سعده، ودافعت عن السفير وجددت ثقتها به قائلة إنه يقوم بعمله في إطار السياسة الخارجية العامة للدولة، وإن من واجبه التقريب بين البلدين، وإن الخارجية مقتنعة بأن السفير لم يقم بما يستوجب مثل هذا الهجوم عليه والتجاوز في حقه[٩].

وفي جريدة **الأخبار** أيضاً وتحت عنوان «المصالحة متى ومع من» هاجم أبو سعده الذين يسعون للتقارب والمصالحة مع إيران ووصفهم بأنهم ضعاف النفوس وعبيد المال الذين يصرون على تبرئة جلادي طهران من أي تورط في جرائمهم، وعبيد الدولارات الايرانية الذين باعوا ضمائرهم وصحفهم الحزبية المبيعة من أبوابها ومكاتبها وأقلامها...

وفي جريدة **الجمهورية** استنكر رئيس تحريرها سمير رجب موقف دول الخليج واستكانتها وخضوعها لإيران وطالبهم بتغيير مواقفهم منها[١٠].

وفي جريدة **الجمهورية** استنكر سمير رجب أيضاً تصريحاً نسب إلى الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع في العربية السعودية، قال فيه إن بلاده تعتقد بأن إيران لا تمثل أي تهديد بالنسبة إلى السعودية والمنطقة العربية[١١].

وقبل ذلك استنكر رجب أيضاً في جريدة الحزب الوطني الحاكم **مايو**، تصريحات دمشق بأن إيران دولة خليجية ولها مصالح واهتمامات بمشروع أمن المنطقة، وطالب سمير رجب بتكاتف الدول العربية ضد إيران[١٢].

وفي جريدة **الأخبار** ذكر مدير تحريرها جلال دويدار أن الرئيس مبارك عارض كل محاولات إيران إعادة العلاقات، مبرراً ذلك بأن طهران تريد أن تستخدم العلاقات الدبلوماسية لتجعل من القاهرة منطلقاً لنشر أفكارها والتمهيد لسيطرتها وهيمنتها[١٣].

الملاحظة الثالثة: إن الصحف القومية تبنّت بصورة مستمرة موقف اتهام إيران بالضلوع في دعم العنف الذي تمارسه بعض الجماعات الاسلامية في مصر؛ في هذا السياق يلفت النظر مقال كتبه سمير رجب في جريدة **الجمهورية** قال فيه ما نصه: «سوف تكشف التحقيقات في الدول التي ضبطت فيها خلايا تطرف مؤخراً أن إيران والسودان هما اللذان يدعمان تلك الخلايا ويخططان لارتكاب عمليات إرهابية»[١٤].

واللافت للنظر في هذا التعقيب أن الكاتب تحدث فيه عن نتائج التحقيقات قبل إجرائها!

أما ابراهيم أبو سعده في **الأخبار**، فقد كتب تحت عنوان المصالحة... «متى ومع من؟»

---

(٩) **الأخبار**، ١٠/٨/١٩٩٢.
(١٠) **الجمهورية**، ١١/٨/١٩٩٣.
(١١) **الجمهورية**، ٣/٥/١٩٩٣.
(١٢) **مايو**، ٢٣/١١/١٩٩٢.
(١٣) **الأخبار**، ١٧/١١/١٩٩٢
(١٤) **الجمهورية**، ١/١٠/١٩٩٤.

يقول: «إن من المؤكّد أن لدى مصر ما يؤكّد تورط ايران في كل العمليات الارهابية التي يعانيها العديد من الدول العربية...» ويضيف: «فليس من المعقول أن تصدر عن الحكومة المصرية تصريحات متتالية تدين النظام الايراني بأنه وراء كل حوادث الارهاب وجرائمه من دون أن تكون لديها الأدلة الكافية، وليس من المقبول أن تقامر حكومة دولة كبرى، مثل مصر، بتوجيه اتهاماتها المحددة إلى النظام الايراني من دون أن يكون تحت يدها ما يدفعها دفعاً إلى توجيه هذا الاتهام الخطير الذي هو أقسى ما يمكن أن توجهه دولة إلى دولة أخرى».

في **الأهرام** حذّر رئيس تحريرها ابراهيم نافع من تحركات ايران، حيث كتب يقول: «تكشف ايران عن توثيق علاقاتها بباكستان ومع جماعات المقاومة الأفغانية، ومحاولات توثيق روابطها مع الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي في آسيا لتطويق منطقة الخليج ومحاولة خلق شبكة من العلاقات المكثفة مع هذه المنطقة محورها غرب آسيا، في إطار نظام الشرق الأوسط الجديد، وكبديل عن النظام العربي»[١٥].

وفي **الأهرام** حذّر نافع من تسليح ايران وشرائها أسلحة من الصين وكوريا وروسيا وأوروبا الشرقية[١٦].

الملاحظة الرابعة: لجأت الصحف القومية إلى مهادنة إيران وتهدئة الموقف معها وتحقيق حملة التعبئة المضادة في مناسبات استثنائية، مثل المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، خصوصاً بعد حضور وفد ايراني للمشاركة في المؤتمر، وكانت هناك شائعات ادّعت بأن إيران ستحذو حذو العربية السعودية في مقاطعة المؤتمر. وعلى الرغم من أن فترة الهدنة هذه لم تستغرق سوى شهرين تقريباً إلا أن التحوّل الذي طرأ على الخطاب الاعلامي خلالها كان لافتاً للنظر، ودالاً على أن الصحف القومية التزمت الموقف الرسمي الذي رحّب بالمشاركة الايرانية واعتبرها لفتة إيجابية جديرة بالحفاوة.

فقد أبرزت الصحف القومية المصرية ما ذكره الرئيس حسني مبارك يوم ١٩٩٤/٩/٨ من أن إيران بحضورها مؤتمر السكان إضافة إلى التعاون الاسلامي تستحق التحية.

وبعد هذه الإشارة كتب سمير رجب رئيس تحرير جريدة **الجمهورية** قائلاً إن مؤتمر السكان هيأ الفرصة للتقارب المصري ـ الإيراني، وإن شعبَي البلدين يدينان بدين واحد بغض النظر عن اختلاف المذهبين السني والشيعي، وإن التنسيق في المواقف والاتصالات الجارية مقدمة لعودة العلاقات وتطويرها[١٧].

ونشرت صحيفة **الأهرام** تصريحاً لوزير الخارجية عمرو موسى قال فيه: «إن علاقة مصر وإيران تاريخية، وإن التقارب سيعود مرة أخرى، وإن ما جرى من توتر في العلاقات في السابق مسألة عابرة لا بد من أن تنتهي بتقارب البلدين»[١٨].

من ناحية أخرى، أفسحت **الأهرام** المجال لنشر مقال لعباس مالكي، مدير مركز الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية الايرانية ومساعد وزير الخارجية، جاء فيه أن هناك امكانية بناء أرضية مشتركة للتفاهم السياسي والاقتصادي والثقافي، وأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلافات؛ وقد قدمه لطفي الخولي الكاتب الصحفي لـ **الأهرام**[١٩].

---

(١٥) **الأهرام**، ١٩٩١/١٢/٢١.
(١٦) **الأهرام**، ١٩٩٢/١١/٢٧.
(١٧) **الجمهورية**، ١٩٩٤/٩/١٣.
(١٨) **الأهرام**، ١٩٩٤/٩/٩.
(١٩) **الأهرام**، ١٩٩٤/١٠/٢٦.

كما افسحت الصحف الرسمية في صدر صفحاتها المجال لتصريحات رئيس وفد ايران في المؤتمر حجة الاسلام محمد علي التسخيري، الذي أعرب عن أمله بأن يكون هذا التقارب هو بداية للتعاون بين البلدين في مجالات أخرى، وخصوصاً في المجال السياسي، وأن المؤتمر فرصة لبداية جديدة لعلاقات مصر وايران، وأن هناك تعاوناً كاملاً وتنسيقاً تاماً يستهدف الوصول إلى وثيقة تتفق مع القيم الاسلامية...[٢٠].

وأجرت صحيفة **الجمهورية** حواراً موسعاً مع عباس مالكي تركّز حول تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة السائدة عن الجمهورية الاسلامية[٢١].

وعلى الرغم من أن المؤتمر العالمي للسكان قد ساعد على تحقيق بعض التقارب المؤقت بين البلدين، كما بدا في ما نشرته الصحف من أخبار وتعليقات، إلا أن مقدمات ذلك التقارب أمكن رصدها قبل ذلك بثلاثة أشهر تقريباً، حين انعقد مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز، الذي شارك فيه وزير الخارجية الايراني علي ولايتي، وكانت تلك أول زيارة يقوم بها وزير الخارجية لمصر بعد الثورة الاسلامية.

فقد أبرزت صحيفة **الأهرام** تصريحاً لولايتي قال فيه إن حركة عدم الانحياز اكتسبت فاعلية تجسّدت في مؤتمر القاهرة[٢٢]؛ وبعد ذلك بيومين أبرزت **الأهرام** تصريحاً للرئيس هاشمي رفسنجاني نفى فيه أية نية لبلاده لتصدير الثورة الاسلامية إلى الخارج، وقال إن طهران راغبة في إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية[٢٣]. كما أعرب عن استعداده لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وحل المشاكل الراهنة مع العربية السعودية، وبدء محادثات مع الإمارات العربية المتحدة لتسوية قضية الجزر المتنازع عليها.

ويبدو أن أجواء التفاؤل سادت الأوساط الإعلامية القاهرية في تلك الفترة، وهو ما نلاحظه في الأخبار الصحفية التي نشرت آنذاك، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- ذكرت صحيفة **العالم اليوم** أن هناك اتجاهاً لتطبيع العلاقات بين مصر وإيران، وسعي البلدين لفتح صفحة جديدة في العلاقات وتجاوز نقاط الخلاف، ودعم القضايا محل الاتفاق، مثل القضايا الاسلامية وقضايا عدم الانحياز[٢٤].

- نشرت صحيفة **الحياة** اللندنية تصريحاً للرئيس رفسنجاني قال فيه إن إيران لا تنوي قطع العلاقات مع الدول التي تطبع علاقاتها مع إسرائيل، وإن هناك إعادة تقييم للعلاقات مع الدول العربية وتحسينها[٢٥].

- كما نشرت **الحياة** أيضاً تصريحاً لعمرو موسى، وزير خارجية مصر، ذكر فيه أن العلاقات مع إيران ستشهد مزيداً من التحسن، وأن إيران دولة تربطها بمصر والعالم العربي صداقة قديمة ومصالح مشتركة، والخلاف الراهن لا ينبغي أن يكون هو القاعدة[٢٦].

---

(٢٠) انظر: **الأخبار**، ١٣/٩/١٩٩٤، و**الأهرام**، ١١/٩/١٩٩٤.
(٢١) **الجمهورية**، ١١/١٠/١٩٩٤.
(٢٢) **الأهرام**، ٦/٦/١٩٩٤.
(٢٣) **الأهرام**، ٨/٦/١٩٩٤.
(٢٤) **العالم اليوم**، ١٠/٦/١٩٩٤.
(٢٥) **الحياة**، ٧/٦/١٩٩٤.
(٢٦) **الحياة**، ٢١/٧/١٩٩٤.

ويلاحظ على هذه التصريحات أنها لم تنشر في الصحف القومية التي تنقل وجهات نظر السلطة عادة، الأمر الذي قد يعطي انطباعاً بأن موقف السلطة ظل كما هو ملتزماً بالتوجس والحذر.

الملاحظة الخامسة: مثلت صحف المعارضة الاسلامية وجهة النظر الأخرى، وكان سعيها ملحوظاً نحو التهدئة والدعوة إلى التقارب والمصالحة. فقد نشرت جريدة **الشعب** الناطقة باسم حزب العمل مقالات عدة في ذلك الاتجاه، منها مقال بعنوان: «لن نخضع لأعداء الله ونحارب إيران»، وفيه نبّه إلى أن العدو الحقيقي للأمة هو إسرائيل وليس إيران.

كما حذّر من التخاذل أمام إسرائيل وخطورة الدوران في فلكها واتباع نصائحها المهلكة التي تخوف الحكام العرب من إيران، وذكر أن إسرائيل تتحدث عن الإرهاب الايراني لأن إيران تدعم الثوار اللبنانيين والفلسطينيين ضد إسرائيل.

على صعيد آخر، أفردت جريدة **الشعب** مساحة كبيرة لحديث أجرته مع حجة الاسلام محمد علي التسخيري، ركّز فيه على أن إيران ليست دولة فارسية بل إسلامية، لا فرق عندها بين عربي وتركي وكردي وفارسي، وأن هذه لهجة عنصرية نرفضها ونتمسك بالاسلام الذي ساوى بين البشر. وطالب بموقف موحّد للأمة الاسلامية للتصدي لمخططات أعدائها، وعدم الانسياق وراء الدس والوقيعة بين البلاد الاسلامية[٢٧].

في الاتجاه ذاته، نشرت جريدة **الحقيقة** مقالاً لرئيس تحريرها محمد عامر عن العلاقات مع إيران فذكر: أن العرب ساندوا العراق في حربه ضد إيران، ثم اكتشفوا بعد ذلك أنهم وقعوا في خطأ جسيم بعد أن انقضّ صدام على الكويت التي طالما ساندته في حربه ضد إيران.

ثم تساءل: ما الذي يجعل العرب، وخصوصاً المسؤولين في مصر، يظلون على مقاطعتهم لإيران، وهي الدولة المسلمة ذات الثقل العالمي؟ ولماذا نصر على أن نفقد قوة كبيرة بعدائنا الذي لا مبرر له لإيران؟ وأشار عامر إلى أننا لا نكاد نفرق بين العدو والصديق أو الأخ والشقيق، ولا نعتبر بما مر بنا من أحداث، والمستفيد من كل هذا هو عدونا المشترك، وفي النهاية طالب مصر بعودة العلاقات مع إيران. وضرب مثلاً بأن الفلسطينيين عقدوا اتفاق سلام مع إسرائيل، وأن الدول العربية تنفتح عليها حيناً بعد حين، في حين أن مصر ما زالت مصرة على مخاصمة إيران.

الملاحظة السادسة: لقي الحوار التلفزيوني الذي أجراه محمد حسنين هيكل مع الرئيس هاشمي رفسنجاني اهتماماً لافتاً للنظر في الصحافة المصرية، التي نشرت كلها مقتطفات منه، بينما نشرتها كاملة صحيفة **العربي** الناطقة باسم الحزب الناصري[٢٨]. وقد أثار ذلك الحوار نقاطاً عدة من قبيل تقييم تجربة الثورة الاسلامية، والاقتصاد الاسلامي، ونفي تهمة الارهاب وضرورة الحوار مع مصر، وأن مبدأ الاجتهاد في الفقه الاسلامي قادر على التكيف مع متطلبات العصر، وأننا نجحنا في تقديم نموذج إسلامي معاصر يتماشى مع ظروف العصر ومتطلباته، وتنظيم شؤون الدولة على أساس المعارف والشريعة الاسلامية.

وعلى الرغم من أن هذا الكلام شبيه بما يقوله عادل حسين في جريدة **الشعب**، إلا أنه لم يقابل بالهجوم والتجريح الذي يقابل به عادل حسين... وقد يعود ذلك إلى حجم هيكل وثقله في

---

(٢٧) **الشعب**، ١٩٩٤/٩/٢٠.
(٢٨) **العربي**، ١٩٩٣/١٢/٦.

الساحة العربية والمصرية.

ظل هيكل على موقفه الموضوعي والايجابي ازاء العلاقات المصرية ـ الإيرانية، الذي تجلى في مناسبة أخرى هي «**ندوة العلاقات العربية ـ الإيرانية**» التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة. فقد ألقى محاضرة نشرت جميع الصحف القومية والمعارضة مقتطفات منها، بينما نشرت مجلة **أكتوبر**، وهي من المجلات القومية أيضاً، نص المحاضرة في ١٩٩٤/٦/١٦.

ومما قاله هيكل في تلك المحاضرة أنه يمكن تصور وقوع تناقضات بين الدول المتجاورة أو المتنافسة، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى حالة عداء كالتي نشهدها بين مصر وإيران، وأضاف أن الأمر لا يحتاج إلى إدارة سياسية تعرف بنفسها أهدافاً وترسم بنفسها وسائل لتحقيق هذه الأهداف، وذلك هو جوهر العلاقات الدولية.

وقرر هيكل أن الحساسية الزائدة تجاه الثورة الإيرانية كانت سابقة على حكايات الإرهاب الذي لم يقدم أحد دليلاً يثبت صحة ما يقال عن تورط إيران في هذه العمليات، وأكد نفي الرئيس رفسنجاني أية صلة بحوادث جرت في مصر... وقد تحدث معه بحرارة عن حرصه على تحسين العلاقات وعودتها إلى مجراها الطبيعي.

وذكر هيكل أيضاً أن القاهرة كانت هي السبب في الأزمة في العلاقات مع إيران، وهي المسؤولة عن حالة العداء الذي لا مبرر له من ناحية المبدأ أو المصلحة الوطنية أو القومية، وهي التي بدأت العداء في الوقت الذي كانت الجماهير العربية متعاطفة مع الثورة الإسلامية، وعرضت إيواء الشاه بحجة «أخلاق القرية» التي ادعاها الرئيس السادات، واخترعت حكاية النفط. وهي حكاية ملفقة (يقصد أن الشاه قدم نفطاً إلى مصر في حرب ١٩٧٣). وذكر أن القاهرة تحولت بعد ذلك إلى مقر لعمليات متنوعة من أساليب العمل غير المباشر وملتقى أجهزة تريد تغيير الوضع في إيران بانقلاب عسكري. وذكر أنه يقول ذلك استناداً إلى معلومات موثقة ومنشورة. وكان رد فعل إيران غضب وحيرة من موقف مصر، ثم تطور إلى حملات سياسية وإعلامية متبادلة.

تعجب هيكل من كون الخلاف الرئيسي مع إيران يكمن الآن في عملية السلام في الشرق الأوسط، وقال: «منذ عدة أعوام قطعنا علاقاتنا بشاه إيران لأنه عقد علاقات مع إسرائيل، واليوم نقطع علاقاتنا مع الثورة لأنها تعارض علاقتنا بإسرائيل».

وفي النهاية يقول هيكل: «أقول بدون تردد إنني أضع جزءاً كبيراً من الحق على مصر في سوء العلاقات مع إيران، لأن العداء للثورة لم يكن مبرراً لا بمصلحة ولا بمبدأ، وعلى الرغم من هذا فإن الوقت لم يفت بعد لإعادة التقييم والتبصر والمصالحة»[٢٩].

خلاصة

يبقى سؤال: هل هذه الصورة تعبّر حقاً عن رؤية النخبة المصرية للعلاقات مع إيران؟

ردّي على ذلك أنها ترصد بالدرجة الأولى توجهات الإعلام المصري، وإذا كانت تركّز على كتابات رؤساء التحرير فلأن رئيس التحرير، في الصحافة القومية الأقوى تأثيراً والأوسع

---

(٢٩) انظر: **أكتوبر** (حزيران/يونيو ١٩٩٤).

انتشاراً، هو ضابط الايقاع في الجريدة، وكلامه يعبّر عن خطها الاساسي، الذي هو في حقيقة الأمر خط الدولة الرسمي. وقد رأينا كيف أن التعبئة الإعلامية كانت تتصاعد حدتها، ثم تسكن وتتبنى خطاباً متصالحاً تبعاً لمؤشرات الصعود والهبوط التي تتسم بها العلاقات السياسية.

وما دام الأمر كذلك، فلعلي أقول إن الحاق الصحافة العربية عموماً بالسياسة كان ولا يزال يحول دون أداء الإعلام لدوره في التنوير والترشيد وإذكاء الوعي العام وتعبئته دفاعاً عن المصالح العليا للأمة، إذ أدى الإلحاق ليس فقط إلى استخدام الصحافة في معارك السياسة، ولكنه أدى أيضاً إلى التزام الصحافة بأولويات السياسة وتقلباتها، حتى وجدنا الصحافة القومية المصرية، مثلاً، حادة في هجومها على إيران ومتصالحة في حديثها عن إسرائيل، وأصبح ذهاب الصحفي إلى إيران تهمة وشبهة ونقطة محسوبة عليه، وتردده على إسرائيل أمراً عادياً لا غضاضة فيه!

مع ذلك، فليس الحاق الصحافة بالسياسة هو العنصر الوحيد المؤثر في الخطاب الإعلامي المصري ازاء إيران، على الرغم من أنه الأول والأهم، لأن بعض شرائح النخبة العلمانية بين المثقفين المصريين حددت موقفها من إيران انطلاقاً من حقيقة الصراع بين المعسكرين العلماني والإسلامي الذي تشهده البلاد. ومن ثم فإنها لم تتعامل مع إيران من منظور استراتيجي يفرض كسب إيران إلى جانب الصف العربي واستثمار وزنها وموقعها لصالح تعزيز صف مواجهة التحدي الاسرائيلي والهيمنة الغربية، وفي ذلك مصلحة مشتركة للطرفين، وإنما عمدت تلك الشرائح إلى تغليب اعتبارات صراعها الداخلي على تلك المصالح الاستراتيجية التي تحدثنا عنها.

بكلام آخر، فإن الاشتباك الداخلي «الاسلامي العلماني» أثر إلى حد كبير في مواقف عدد غير قليل من المثقفين العلمانيين إزاء إيران، ويقف بعض عناصر اليسار المصري في مقدمة أولئك المثقفين، كما تعد الصحيفة الناطقة باسمهم الأهالي منبراً مناهضاً باستمرار لكل تقارب أو تصالح مع إيران.

إلى جانب هؤلاء وأولئك، فإننا لا نعدم مثقفين وطنيين يتقدمهم محمد حسنين هيكل اختاروا موقفاً أكثر موضوعية، يغلّب المصالح العليا للأمة ويدرك أهمية إقامة علاقات إيجابية بين مصر وإيران، على الرغم من أن أية خلافات لا تقوم بين البلدين.

وأحسب أن توسيع نطاق هذه الشريحة القليلة العدد والخافتة الصوت، عبر الحوار المتصل وإثراء الفهم والتفاهم، هو من الأهمية بمكان، الأمر الذي تعدّ الندوة الراهنة نموذجاً رائداً له.

يبقى بعد ذلك موقف المثقفين الإسلاميين أو الصحافة المعبّرة عن التيار الإسلامي والمتعاطفة معه، وهم كما رأينا يتبنون الموقف البناء ذاته الذي انحاز إليه المثقفون الوطنيون، وإن انضافت عواطفهم الإسلامية إلى جانب الاعتبارات الوطنية والاستراتيجية التي مررنا بها. غير أن العناصر الواقفة في ذلك الصف تتحرك على مساحة محدودة إعلامياً، نظراً إلى محدودية منابرها.

إن أمام دعاة الحوار والتفاهم والتصالح، دعاة الانتصار للمصالح العليا للأمة والاحتشاد لمواجهة الاعداء الحقيقيين للأمة، أمام هؤلاء رحلة طويلة عليهم أن يقطعوها ويتحملوا مشاقها لتحقيق غايتهم، وليس لديهم بديل آخر.

ولعل هذه الندوة هي الخطوة الأولى على ذلك الطريق □

الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية

٢ ـ الورقة الإيرانية

ما شاء الله شمس الواعظين

رئيس تحرير مجلة «كيان» الثقافية ـ طهران.

ـ ١ ـ

إن موضوع الخطاب السياسي لنخبة المجتمع الإيراني، وكيفية تأثيره في العلاقات الإيرانية ـ العربية، هو من القضايا المهمة التي تتناولها ورقة العمل هذه، فضلاً عن الجوانب الأخرى لعلاقات إيران مع العالم العربي. والأمل معقود على أن تتعاون النخبتان الإيرانية والعربية على تحقيق الأهداف السامية لمجتمعيهما، وذلك استناداً إلى التراث المشترك، والآلام والهواجس والآمال المشتركة.

وفي الواقع، أرى أنه ينبغي دراسة هذا الموضوع، في إطار أكثر جديةً ومحوريةً، وهو الصراع بين الأصالة والحداثة، الذي ظهر مطلع هذا القرن على المسرح الاجتماعي الإيراني والعربي.

وقد أضيف موضوع الصراع بين الأصالة والحداثة، في إيران، إلى الأدب السياسي الإيراني، في بدايات القرن، تزامناً مع حدوث الثورة الدستورية (١٣٢٤هـ). وقد رفعت هذه الثورة ـ التي كانت بدورها نتاجاً للتناقضات البنيوية في المجتمع الإيراني، والتي تكاملت على أساس الأفكار التقدمية لشخصيات مثل السيد جمال الدين الملقب بالأفغاني، أقول لقد رفعت التناقضات بين القوى التقليدية والتجديدية إلى واجهة المسرح الاجتماعي. وهكذا ظهرت بعد الثورة الدستورية، ثلاثة اتجاهات من الرأي إزاء موضوع التحديث، الذي أدى إلى حصول تحول أساسي في جميع المجالات في أوروبا والغرب بصورة عامة في تلك الفترة. وهنا عرض مختصر للاتجاهات المذكورة.

الاتجاه الأول، هو مجموعة الآراء والأفكار التي كانت تعتبر الثورة الدستورية مرحلة انتقالية، بالنسبة إلى المجتمع الإيراني، ينبغي أن يحصل خلالها تحول بنيوي في المؤسسات الاجتماعية الإيرانية. وكانت هذه المجموعة من الأفكار تعتبر تبعية واتباع إيران للنموذج الغربي ضرورة حيوية، وكانت تعتبر التقليد المطلق من قبل المجتمع الإيراني لنماذج التحديث أعلى أنماط الوطنية لدى النخبة، وينظر إلى حسن تقي زاده على أنه الرمز والممثل لهذه المجموعة من

الأفكار. وقد اشتهر عنه قوله في شأن التبعية المطلقة من قبل إيران للغرب: «إن الواجب الاساسي للوطنيين الإيرانيين، هو استيعاب ونشر الأنماط الحضارية الأوروبية من دون قيد أو شرط، والتسليم المطلق لأوروبا وأخذ تقاليدها وعاداتها وطقوسها وتربيتها وعلومها وصناعاتها وأنماطها الحياتية وجميع أوضاع التغريب باستثناء اللغة. وبتعبير آخر يجب أن تصبح إيران افرنجية ظاهراً وباطناً، وجسماً وروحاً، فقط وفقط»[١].

أما **الاتجاه الثاني**، فكان يعاكس تماماً الاتجاه الأول، وقد دخل بكل طاقاته مرحلة العمل أثناء الثورة الدستورية أيضاً تحت شعار «الحكم الشرعي» (ويعني بالفارسية: حكومت مشروعة). وهذا الرأي هو في الواقع ردّ فعل قوي للأصالة في مقابل ظاهرة الثورة الحديثة.

ومن المحاور الرئيسية لهذا الرأي، الرفض التام للأنظمة القائمة على الاقتراع العام والاعتماد المطلق على جميع الأبعاد الشرعية والدينية. ويعتبر الشيخ فضل الله النوري والسيد كاظم اليزدي من رموز هذا الاتجاه التأصيلي في التفكير، ومن زعماء الحركة «المشروعة» في تلك المرحلة.

أما **الاتجاه الثالث**، فكان تياراً معتدلاً ووسطياً بين الاتجاهين المذكورين. وهو ينظم خطابه بشكل يرحب فيه بالتقدم الغربي والتحديث، وخصوصاً تلك المفاهيم التحديثية التي ترتبط بشرعية الأنظمة السياسية القائمة على الاقتراع العام. ولكن المسعى الأصلي لهذا الاتجاه، هو إضفاء طابع محلي على مفاهيم العصر الحديثة، وخلق نوع من الانسجام بين تلك المفاهيم والتعاليم الدينية. وهذا الاتجاه هو في الواقع نظرة الى الدين من الخارج. وكان من رموز وقادة هذا الاتجاه الفكري في مرحلة الثورة الدستورية، العلامة الميرزا النائيني، والأخوند الخراساني، والملاّ عبد الله المازندراني، ثم ظهر في المراحل اللاحقة السيد حسن المدرس، ذلك العالم الديني المتحرر الذي لمع اسمه أثناء دكتاتورية رضا خان (والد الشاه السابق).

وفي العالم العربي، تلاحظ الاشكالية نفسها ـ مع اختلاف بسيط ـ وخصوصاً في العقدين الأول والثاني من القرن الحالي. ويعود ذلك الاختلاف إلى أوضاع العالم العربي عقب انهيار الامبراطورية العثمانية، ومحاولة النخبات السياسية ـ الثقافية العربية ملء الفراغ الناتج من فقدان المشروعية من جهة، والكفاح ضد القوى الاستعمارية من جهة أخرى. لكن في أي حال، فإن أية دراسة عامة لمسار التحولات التي حدثت في العالم العربي في بدايات هذا القرن، تشير إلى وجود ثلاثة تيارات: تقليدي، وتجديدي، ومعتدل. وقد استمرت الصراعات بين هذه الأجيال الثلاثة في العالم العربي حتى عقد الخمسينيات، وحتى حدوث الثورة في مصر عام ١٩٥٢. وكنموذج على ذلك، من الممكن الاشارة إلى الصراعات الشديدة بين محمد أبو الفضل الجيزاوي رئيس الأزهر، وعبد الرحمن قرة مفتي مصر من جهة، باعتبارهما ممثلين للتيار التقليدي في عام ١٩٢٨، وبين ممثلي الحركة القومية من جهة أخرى. وقد استمر هذا الصراع حتى ظهور تحول عميق في وجهة نظر الأزهر إزاء الظواهر الجديدة على المسرح السياسي، أي حتى عهد الشيخ مصطفى المراغي رئيس الأزهر عام ١٩٣٨.

ـ ٢ ـ

وانطلاقاً من الثلاثينيات، حدثت تطورات في العالم العربي وإيران تركت آثارها في خطاب النخبات الثقافية والسياسية. وقد طغى في العالم العربي على الحركات الاجتماعية، شعار الدولة

---

(١) مجلة كاوه، الاصدار الجديد، العدد ٣٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٢٠)، ص ١ ـ ٢.

القومية المتمحورة حول الاشتراكية، لكن هذا الشعار فشل في تحقيق أهدافه على رغم قدراته التأثيرية الواسعة في العالم العربي. كذلك فإن برنامج الناصرية، لم يستطع تقديم أجوبة مناسبة عن الأسئلة الأساسية المثارة حول الرأسمالية، وحقيقة الأهداف الاشتراكية، والتعاليم الدينية والموضوعات الثقافية، وذلك بسبب تناغمها مع أهداف الماركسية غير الجذرية وفلسفتها البراغماتية المحدودة.

وقد سادت في إيران الحركة القومية التي استلهمت نموذجها من التجربة الكمالية في تركيا، وذلك عبر التمحور حول الغرب، واستمرت هذه الحالة حتى ثورة عام ١٩٧٩. وتكتسب دراسة هذه المرحلة التاريخية، في العالم العربي وإيران على حد سواء أهمية كبيرة، لكونها تساعد على فهم متماسك لأسباب وعوامل افتراق النخبات الثقافية ـ السياسية العربية والإيرانية.

في أوائل القرن الحالي، وحينما هبت رياح التحديث على العالم العربي وإيران، حدث اصطفاف جديد لتشكيلات القوى على المسرح الاجتماعي في المنطقة، وقد اهتمت نخبات مجتمعات المنطقتين (إيران والعالم العربي) بالخطاب السائد في الغرب، هذا الغرب الذي كان ينظم مساره على أساس تحولاته الاجتماعية الخاصة، في الوقت الذي كان مطلوباً من هذه النخبات أن تمدّ جسور العلاقة في ما بينها لفهم الموقف من الجانبين، والعثور على حل مشترك للخروج من المآزق الاجتماعية. وهنا، اتخذ المتنوّرون في إيران والعالم العربي وجهة واحدة إزاء الثقافة ونظام القيم الذي يترتب عليها. فقد كانوا مستهلكين للفكر الغربي، بدلاً من الاستفادة من جوانبه الايجابية، وخصوصاً قابليته للنقد، وقد استمر هذا الاتجاه عقود عدة وأصبح بمثابة تقليد للمتنورين.

كان الحوار الوحيد الذي جرى بين العالم العربي وإيران خلال العقود الأخيرة، هو حوار النماذج التي كانت جميعها مستوردة من الخارج. صحيح أنه كان لتأثر الحركات الاجتماعية في إيران والعالم العربي بعضها ببعض، وخصوصاً الحركات الاستقلالية، مثل حركة تأميم النفط في إيران (١٩٥٢)، وثورة الضباط الأحرار في مصر، أو ثورة الجزائر، أهمية بالغة في خلق نوع من الصلة بين النخبات الثقافية والسياسية الإيرانية والعربية، إلا أن عمر مثل هذه الصلات كان قصيراً جداً ومرحلياً. كذلك لعبت البنى السياسية والاتجاهات الاقليمية والدولية للأنظمة دوراً أساسياً في خلق الفواصل أو قطع تلك الصلات المحدودة.

على سبيل المثال، قام نموذج الحكم الموالي للغرب في إيران بتحديد مسار الصلة بين النخبات الإيرانية والعربية بشدة، بسبب استيائه من مسيرة تطورات الأوضاع في العالم العربي، والتي كانت تصبّ في صالح القومية والاشتراكية الموالية للشرق (الاتحاد السوفياتي السابق)، حتى وصل الأمر إلى حد جعل ترجمة مؤلفات الكتّاب العرب وطباعتها في إيران تواجه مشاكل كثيرة. وعلى الجانب الآخر أيضاً، أصبحت طريق العلاقات بين النخبات العربية والإيرانية غير سالكة، بسبب سيادة نموذج الدولة القومية ذات الطابع الاشتراكي. وقد تفاقمت هذه المشكلة إلى الحدّ الذي اضطر فيه الطرفان إلى اللجوء والاستعانة بمصادر أخرى عربية أو شرقية (الاتحاد السوفياتي السابق) لفهم موقف كل منهما. ولقد كان فقدان إمكانيات التواصل المباشر بين نخبات الطرفين الناتج من سبب سياسي، واحداً فقط من العوامل المعيقة، وينبغي أن تُضاف إليه عوامل أخرى. ففي عقدي الستينيات والسبعينيات اللذين تحولت فيهما إيران إلى ركن من الأركان الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتحملت مسؤوليات عديدة إزاء قضايا إقليمية، ثم أصبحت إثارة العداء للعرب في إيران استراتيجيا سياسية ـ إعلامية لدوائر التخطيط، ركز الخطاب الثقافي على ضرورة ابتعاد إيران عن دول الجوار العربي، وتسهيل إحلال المفاهيم الغربية محلّ المفاهيم المتأتية من التراث الثقافي المشترك مع دول الجوار. وقد تسارع

هذا الاتجاه حتى صار ينظر إلى التدخل الإيراني المباشر لقمع حركات التحرير الاقليمية على أنه تحرك قائم على المصالح الوطنية الإيرانية. وقد أيدت وسائل الإعلام، وخصوصاً الصحف، سياسة ابتعاد إيران عن دول الجوار العربي ومواجهة التيارات التقدمية في العالم العربي.

- ٣ -

وبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ازداد الأمل بتغير الوضع السابق. فقد وصل جيل جديد من الطبقة الدينية المتنورة إلى المناصب العليا في السلطة، وبادر إلى تطوير خطاب جديد نابع من مبادئ ايديولوجية، بغية رأب الصدع. وقد تمحور هذا الخطاب حول معاداة الغرب ومكافحة الامبريالية العالمية وعملائها الاقليميين مثل الصهيونية. وقد طرحت فيه النخبة الدينية الحاكمة شعار وحدة العالم الإسلامي إزاء التسلط الامبريالي في العالم، وطالبت باستخلاص العبر مما آل إليه وضع النماذج السابقة، كما اعتبرت الإسلام السبيل الوحيد لإخراج المنطقة من المآزق السياسية ومن التخلّف المتراكم طيلة العقود الأخيرة. وقد تكثفت اللقاءات والزيارات بين المتنورين العرب والإيرانيين بشكل لم يسبق له مثيل، بحيث أخذت أسماء علماء العالم العربي، وخصوصاً أولئك الذين ساهموا في إحياء الفكر الديني خلال التاريخ المعاصر، أخذت موقعها إلى جانب أسماء كبار العلماء والمتنورين الإيرانيين. وأصبح شِعار الساعة في العالم العربي - أي قضية فلسطين - في مقدمة الأدب السياسي في إيران. لكن هذه الآمال لم تدُم كما ينبغي للأسف الشديد، ذلك لأن ثمة عناصر مشبوهة أخذت بالتحرك هنا وهناك لتغيير الوضع الجديد.

وكانت الاشارات الأولى لهذا التحرك، الحرب العراقية - الإيرانية، التي اتسع نطاقها، بحيث أوجدت اصطفافاً جديداً للقوى على مستوى المنطقة. ويعتقد الإيرانيون أن هذه الحرب كانت مؤامرة تستهدف إسقاط ثورةٍ مدّت يد الصداقة لفتح مجالات التعاون مع العالم العربي.

والمؤلم، أن بعض الأنظمة العربية عارض الثورة الإيرانية الوليدة على نحوٍ بدا نوعاً من الجفاء، وربما جاز أن نستثني فقط سوريا وليبيا وإلى حدّ ما الجزائر. وعلى أي حال، فقد كان مثل هذا الوضع أرضية تاريخية للتطرف لدى الطرفين. ففي إيران قويت نبرة نماذج الأدب السياسي السلبي في شكلها ومضمونها الايديولوجي والقومي. وفي الجوانب الايديولوجية وجد شعار تصدير المكتسبات الناشئة من الثورة مؤيدين متعصبين ومتطرفين من بين الثوار. ومن جهة أخرى، راح القوميون يروجون لشعار الانكفاء على الذات، وابتعاد إيران عن قضايا العالم العربي، مستندين في ذلك، إلى الحساسيات التاريخية والنزاعات الموروثة من مرحلة الاستعمار.

وهنا، من الممكن الاشارة، بصورة خاصة، إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي بذلت مساعي حثيثة للحؤول دون حصول التقارب بين إيران والعالم العربي، بسبب خسارتها لذراعها الاستراتيجية في منطقة تعجُّ بالاضطراب. وقد تسببت جملة العوامل هذه في عجز المتنورين الإيرانيين والعرب عن التقدم نحو هدف انجاز مهمة ردم المفارقة بين الجانبين. وقد تعززت هذه العوامل والموانع إلى درجة توقفت معها حتى عمليات التبادل الفكري والثقافي.

ومن النتائج الأولى للوضع المستجد، عودة نخبات الطرفين إلى الأسلوب السابق، أي الاحتكام إلى طرف ثالث، وخصوصاً المصادر الغربية، لفهم موقع الطرف الآخر وموقفه، وبالتالي، فقد تعرض تيار التقارب بين إيران والعالم العربي لضعفٍ شديد.

ومن جهة أخرى، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وسقوط المعسكر الاشتراكي ايديولوجياً، خلقا أزمة فكرية عميقة على مستوى المنطقة. وتمثل صدى هذه الأزمة في إيران في

السقوط شبه النهائي للتيارات الماركسية، والتراجع الشديد لمنطق تيارات اليسار في مقابل تصاعد تيارات اليمين التقليدي وظهور تيار اليمين الجديد. وفي هذا السياق، بادر المتنورون الدينيون، إلى إدخال عنصر العقلانية في مناهجهم للخروج من الأزمة الفكرية، وراحوا يعملون للحصول على فهم جديد للقضايا المختلفة، بعدما كانوا قد توصلوا إلى تساؤلات جذرية حول الحكم الديني ومفاهيمه وجذوره النظرية.

واستناداً إلى متابعتي مسار التحولات الفكرية في العالم العربي، يمكنني القول إن ثمة شيئاً في طريقه إلى التكون في المنطقة ربما يكون مشابهاً للظواهر الفكرية في إيران، بفارق واحد، هو أن في إيران حكومة دينية تمر بمرحلة صعبة، تحل فيها بالتدريج العقلانية والنظرات النقدية مكان الأطر العاطفية. في حين أن هذه الظاهرة في العالم العربي، ما زالت في مرحلة الأطر العاطفية في نظر بعض الطبقات، ومرحلة الإعداد العقلاني بالنسبة إلى نخبات الفكر الديني.

وانني أتفق مع هشام شرابي الذي يعتقد بأن جميع تيارات التنوير العلمانية في العالم العربي تجد نفسها وقد حُشرت في مأزق حاد ناشئ عن نمطين من التناقض الفكري والتاريخي: التناقض الأول داخلي، وقد ظهر في المواجهة بين العلمانيين وموجة الاتجاه الإسلامي. والتناقض الثاني خارجي، وهو يتمثل في الجوانب المختلفة للتعامل مع الغرب والنظام الرأسمالي العالمي وثقافته السلطوية. وتعتبر السجالات الفكرية الجارية بين مفكرين وكتّاب، مثل سمير أمين[٢] وعلي حرب[٣] ومحمد عابد الجابري[٤] ومصطفى حجازي[٥] صدى لهذا التناقض.

ولكنني أعتقد أن المتنورين الدينيين ليسوا بعيدين عن مثل هذه التناقضات، لأنهم يعانون أيضاً تناقضاً آخر، يعود إلى فهمهم العقلاني للدين، ذلك أن هذا الفهم للدين لا ينسجم وإعطاء صورة فظة عن الدين. وإنني لأتفق تماماً مع رأي المفكرين العرب القائلين إن الغرب وبعض التيارات الأصولية المتطرفة اشتركا في تقديم صورة سلبية عن الإسلام.

- ٤ -

وبناءً عليه، يبدو أن عوامل ملائمة تتوافر لدى الجانبين، الإيراني والعربي، لإقامة صلات وحوارات بين النخبات الفكرية. ففي إيران هناك في الوقت الحاضر تيارات في طور التشكل تعتبر التواصل مع دول الجوار العربي ضرورة ملحة لإنجاز عمل مشترك. وقد تكون تجربة المتنورين الدينيين الإيرانيين طيلة ١٦ عاماً من سيادة الحكم الديني مفيدة جداً وضرورية بالنسبة إلى المتنورين والمثقفين العرب. وفي إيران، لم يكن المتنورون الدينيون ليقبلوا بأن يصنفوا في عِداد الحلفاء الموضوعيين للغرب في صراعه ضد أية حكومة دينية أو حركة إسلامية، على رغم التعارض الأساسي بين وجهة نظرهم ووجهة نظر النظام السياسي الحاكم. وهم يعتبرون سبيل التحاور والدعوة إلى العقلانية أفضل أسلوب لتحسين الأوضاع. إن أهمية هذا الاتجاه ودوره في تبادل الأدوار ونقل الدولة من موقع الخصم إلى موقع المحايد في الصراعات الفكرية،

---

(٢) سمير أمين، «الثقافة والايديولوجيا في العالم العربي المعاصر،» **الطريق** (بيروت)، السنة ٥٢، العدد ١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٧٨.

(٣) علي حرب، **نقد الحقيقة**، النص والحقيقة؛ ٢ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣)، ص ٨٣.

(٤) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧٢.

(٥) مصطفى حجازي، في: **مواقف** (بيروت) (شتاء - ربيع ١٩٩٣)، ص ٥٥.

وفي النهاية ظهور التعددية الدينية والسياسية، أمر على قدر كبير من الاهمية. وعلى رغم أن هذه التجربة الإيرانية لم تُنه مرحلتها الصعبة، فإن آفاقها ترسم صورة واضحة لمستقبل ناجح. ومن الممكن لهذه التجربة أن تكون مفيدة بالنسبة إلى المتنورين العرب، وخصوصاً أولئك الذين فضلوا أن يكونوا في بعض المجتمعات ذراعاً فكرياً للأنظمة الحاكمة، بسبب عدائهم للمظاهر والسلوك المتطرف للتيارات الإسلامية. مع العلم انه توجد في إيران حكومة دينية قوية تدعمها قاعدة شعبية واسعة، وبامكانها أن تعلن ـ من طرف واحد ـ طريقة تفسير الأفكار الدينية وتبيانها وفرضها. لذا قد تكون التيارات الدينية في العالم العربي أكثر استعداداً لإجراء حوار مع التيارات الفكرية المختلفة في المرحلة الراهنة، بسبب فقدانها السلطة السياسية.

في العالم العربي كلام كثير على ضرورة العلاقة مع دول الجوار، مثل إيران وتركيا، لمواجهة التحديات المستقبلية. ومثل هكذا استنتاج مشترك بين الطرفين يوحي بإمكان إقامة صلة وثيقة ينبغي عدم التغافل عنها. وإذا كانت النقاط المذكورة تهتم بتحديد موقع الفئات التنويرية، فإن أسباباً أخرى تضاعف من ضرورة إقامة مثل تلك الصلة.

كلنا يعلم أن التحالف الدولي ضد العراق، بعد الحرب، هو من الحلقات النهائية لتحولات العقد الأخير على مستوى المنطقة والعالم، فلقد وجد وضع جديد على مستوى المنطقة وتغيّر ميزان القوى ونوع اصطفاف القوى الإقليمية من الناحية البنيوية. ومنطقة الشرق الأوسط وشعوبها مضطرة الآن إلى دفع ثمن باهظ لوضع لم تساهم في صنعه. لذلك يجب إقامة موازنة جديدة لمواجهة المخاطر والتهديدات الشاملة لعموم المنطقة. وأول خطوة في هذا السبيل هي فتح أجواء مجتمعات المنطقة أمام القوى العقلانية. ويبدو أن التعددية الدينية والسياسية وإزالة جميع مظاهر الاستئثار بالسلطة السياسية، من الممكن أن تخلّص المنطقة من المشاكل والمآزق القائمة حالياً.

إن للمتنورين والنخبة الفكرية دوراً حيوياً للغاية في هذا المجال، وسبيل تنمية العقلانية بين جميع الأطراف هو ضرورة حتمية، وعندما يتوفر ذلك من الممكن أن يعقد الأمل على أن يدور الحوار الآتي حول القضايا الإقليمية المشتركة والتفاهم والترابط والتعاضد بين شعوب الشرق الأوسط. ونريد لهذه الندوة أن تكون خطوة في الاتجاه الصحيح، إن شاء الله □

العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها

١ ـ الورقة العربية

جاسم خالد السعدون

المدير العام، الشال للاستشارات الاقتصادية ـ الكويت.

مقدمة

لا شك في أن العالم الواعي تحكمه مصالحه، ولا شك في أن التغيرات الجوهرية التي حدثت مؤخراً بتداعي القطبية الثنائية قد أضفت على صراع المصالح مزيداً من هيمنة البواعث الاقتصادية. ونحن في انتظار تشكيل جديد للعالم تحكمه على الأرجح قطبية ثلاثية، ولكنها قطبية من نوع مختلف: القوة العسكرية فيها أداة تنخفض أهميتها بمرور الزمن، وسنشاهد بالتزامن ارتفاعاً لأهمية القدرات الاقتصادية. وفي سبيل تحقيق التفوق القادم، ستستخدم أدوات القوة المتاحة للتميز المسبق كلها في التحكم على كل ما من شأنه أن يساهم في دعم احتمالات التفوق في عملية البناء للأقطاب المرشحة لسيادة عالم المستقبل. وفي الحاضر وحتى نهاية العقد الأول من القرن القادم، تساهم الدول المتقدمة بنحو ٧٣ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي، ويتوقع أن تنخفض مساهمتها النسبية إلى نحو ٦٧ بالمئة، ولكنها ستزيد بشكل مطلق. وسوف يتصارع العالم الثاني سابقاً، والعالم الثالث الذي يحوي نحو ٨٩ بالمئة من جملة سكان العالم على ثلث الناتج المحلي الاجمالي العالمي. ومن المرجّح أن العالم الثالث سوف ينقسم إلى ثلاث مجموعات: **أولاها** مجموعة سترتبط بشكل مباشر بالأقطاب الجدد الثلاثة بحكم الجغرافيا أو صراع الاستقطاب، وقد تعطي أكثر مما تأخذ، ولكنها ستكون في أوضاع أفضل. **وثانيتها**، إما بحكم الوعي أو بحكم الحجم، ستحاول تكوين كتل أو تعاونيات أصغر للدفاع عن مصالحها من مواقف تفاوضية أفضل، وقد تنجح في الاتجاهين: في تعظيم الإفادة من طاقاتها المتبادلة، وفي تعظيم الإفادة من علاقاتها بالغير. **وثالثتها** مجموعة دول متناثرة لا تشملها مزايا الأولى، وليست راغبة أو قادرة على الوعي بأوضاعها أو بالتغيرات حولها وانطباقاتها على شعوبها، ومستقبلها، وتلك من الدول أو المجموعات التي سوف تتناقص مساهمتها النسبية، وربما المطلقة، في صناعة الإنتاج العالمي، بما يعنيه ذلك من انطباقات اقتصادية سياسية واجتماعية خطرة.

وتجمع البلدان العربية وإيران من الصفات ما يجعلهما مرشحين لأي من التقسيمات الثلاثة، فهما من جانب يمثلان، بحكم الموقع والموارد، مادة صراع كتل المستقبل للسيطرة

عليهما ووضعهما ضمن مناطق النفوذ الأساسية، وهما من **جانب آخر** يمثلان حضارتين ضاربتين في القدم والتقدّم وتاريخ من أوضاع الصراع وميزات التفاهم، وهما بما يملكان من أهمية وموقع وعدد سكان مؤهلان لولوج تجارب تكتلات جنوب شرق آسيا ووسطها، أو حتى تجربتي الهند والصين. وهما من **جانب ثالث** مؤهلان للضياع ومزيد من التشرذم، إما بحكم الممارسات الذاتية في إهدار مواردهما ونهجهما التنموي غير الموفق، أو بحكم الاسقاطات من الغير عليهما، إذ قد يطحنهما صراع العالم الواعي لهما في مقابل ضعف إرادتهما، أو تداعيات الأوضاع فيهما أو على أطرافهما.

وتواجه الكاتب معضلة تنحصر في امكانية الطعن في الورقة من أساسها على اعتبار أنها موغلة في النظرية أو الجري وراء وهم القدرة على الكتابة عن المنطقة العربية كوحدة أو كتلة في مقابل إيران، إذ سيكون من المنطق بدعم من التاريخ القديم والحديث الكتابة عن إيران الموحدة، ولكن من الصعب جداً ضمن محددات الزمن اللازم للتحرك، الكتابة عن إرادة عربية موحدة في هذا الاتجاه أو أي اتجاه آخر. فالعرب بحكم الصراع بين أقطارهم، وهو أشد أنواع الصراع هدماً وإيلاماً، وبحكم الصراع داخل تلك الاقطار بحكم فشل عمليات البناء الاقتصادي ـ وهو أمر تشارك فيه إيران ـ يصعب، وربما يستحيل، تصور إرادة منسجمة لهم بعضهم مع بعضهم الآخر، أو مع الغير أو في مواجهتهم. وعليه من المتوقع أن تكون امكانات الدفاع عن انتقاد جوهري ورئيسي امكانات ضعيفة، الأمر الذي يضعف بالتبعية من الحماس في الاسترسال في دعم الحجج لترجيح الدعوة إلى دفع إيران والعرب إلى الصنف الثاني المتوقع لدول العالم الثالث.

ولن يلتزم الكاتب حرفياً بعنوان الورقة، فليس في شقه الأول حول العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية ما يستحق الكتابة. وسوف تنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين وخاتمة: في **القسم الأول** سوف نستعرض «واقع الحال» في كل من المنطقة العربية وإيران وعلى أطرافهما، في محاولة لخلق قاعدة للانطلاق منها إلى القسم الثاني. وفي **القسم الثاني** حول «آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية» سوف نحاول استعراض الاحتمالات الثلاثة السابق التطرق إليها مع تركيز على مناحي الالتقاء عند الاحتمال الثاني وفوائده. **والخاتمة** لن تخرج عن محاولة لتخليص أهم النقاط أو الأفكار الواردة في الورقة واستباق النقاش أو ربما إثراؤه في محاولة لاستعراض نقاط الضعف فيها.

أولاً: واقع الحال

بعد نحو ٢٦ عاماً من تولي أسرة رضا بهلوي الحكم في إيران، وضمن إفرازات الحرب العالمية الثانية وضعف دولة النفوذ القديم ـ البريطانيين ـ وتفجر المشاعر القومية الوطنية، يتولى د. مصدق رئاسة الوزراء في إيران في عام ١٩٥١ ويؤمم شركة النفط الإيرانية ـ البريطانية في زمن كانت فيه إيران أهم منتجي النفط في المنطقة. ومع بوادر اكتشاف النفط في المنطقة العربية ـ البحرين بكميات صغيرة في عام ١٩٢٧ والكويت بكميات تجارية قبل الحرب الكونية الثانية وبعيدها ـ ومع بوادر حركات قومية وطنية في المنطقة العربية أيضاً، مثل ثورة تموز/يوليو في عام ١٩٥٢، يأخذ صراع المصالح طابع العنف. فيتم التخطيط للإطاحة بمصدق وعودة الشاه بتعاون أمريكي ـ بريطاني يقصي فيه الجنرال زاهدي رئيس الوزراء مصدق، ويعود الشاه الابن من منفاه بعد أن أبدى الشاه الأب تعاطفاً مع الألمان أدى مع مبررات أخرى إلى احتلال إيران من قبل قوات الحلفاء في بداية الأربعينيات. وتولت إيران منذ ذلك الحين دور التوازن والحماية لمنطقة تزايدت أهميتها النسبية في سوق تصدير الطاقة، وكان يحلو للشاه يومها أن يلقب بشرطي الخليج وكان يمارس ذلك الدور، ولعله كان سبباً في ما بعد لسقوط الامبراطورية

نتيجة سوء استخدام الموارد وتوزيعها. وحدثت ثورة مشابهة إلى حد ما لما حدث في إيران أثناء ثورة الدستور في بداية القرن الحالي، ولكن نتائجها كانت مختلفة، إذ تطورت إلى تغيير جذري على المستوى الداخلي والعلاقات مع الخارج، ودخلت منذ البداية في مواجهة مع حلفاء الأمس، وزاد من انكشاف موقفها سقوط الاتحاد السوفياتي.

وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار العربي، لم تكن هذه العلاقات في التاريخ المعاصر أسوأ مما كانت عليه في عقد الثمانينيات، والذي دخلت في بدايته في صراع عسكري عنيف ومدمر مع أكبر جيرانها العراق، وموّلت الحرب من إيرادات النفط للدولتين المتحاربتين، ودفعت دول الجوار العربي نصيبها من تمويل تلك الحرب لصالح العراق. وتحولت دول المنطقة جميعها ـ مع استثناءات قليلة ـ إلى دول عجز بعد أن كانت دول فائض مالي حتى بداية الثمانينيات. وكان تمويل الحرب أو التسلح لمواجهة تداعياتها أو التسلح تحت ضغط الموقف التفاوضي الضعيف مقابل دول قوية، مبررات كافية للوصول إلى هذا الوضع. وإلى جانب هدر الموارد وكمية الدمار الذي يحتاج إلى موارد إضافية، أضعف التمزق والشك المتبادل من قوى التفاوض لكل من دول الجوار وإيران، وقوّض ذلك كثيراً من احتمالات الإصلاح الداخلي والبيني، وبالتبعية خلق موقفاً تفاوضياً ضعيفاً تجاه الغير. وزاد من سوء الأوضاع السيئة في الأصل الاحتلال العراقي للكويت الذي لم تقف آثاره عند حدود دول الجوار العربي، وإنما امتدت إلى مجمل الساحة العربية. وإلى جانب ما أدّت إليه من تحويل ما تبقى من دول فائض إلى دول عجز ومزيد من العجز لدول العجز، أدّت إلى مزيد من التدهور في الموقف التفاوضي للجانب العربي، والذي كان من افرازاته ضعف الموقف العربي في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وسهولة البدائل للتعاون العربي ـ العربي، والضعف القائم والمحتمل للسوق النفطية.

والوضع داخل إيران والمنطقة العربية وعلى أطرافهما يميل إلى عدم الاستقرار، فالجمهوريات الإسلامية المجاورة لإيران تعيش ارهاصات سياسية واقتصادية صعبة. ومشكلات الحدود واختلاف أنظمة الحكم والتقسيمات الدينية والسياسية والقبلية والطائفية تغذي من تداعيات الأوضاع الاقتصادية البائسة في بعض الأقطار العربية وتنحو بها نحو التطرّف. وفي ظل تلك الأوضاع تضعف الرؤية إلى الأهداف العامة ضمن لغة غلبة المصالح التي تزداد وضوحاً في العالم حولنا، وتتفوق لغة الشعار غير القابل للتطبيق والمصالح الضيقة لدويلات داخل كل قطر تتجسد في حزب أو طائفة أو حركة أو جماعة مصالح آنية.

ونعتقد أن الجهد البحثي يجب أن ينطلق من الأمر الواقع بالاعتراف بكل خطاياه وتبعاته، وعلى الباحث أن يقدّر ما استطاع تكلفة الفرصة البديلة مقابلةً مع استمرار ذلك الأمر الواقع. وعليه سوف نستعرض في ما تبقّى من هذا القسم مسحاً رقمياً لواقع الحال لعلنا نستطيع أن نتلمّس بعض تبعات استمراره أو تكلفة الاستمرار فيه. والغرض يتلخّص في طرق بديل من البدائل لتقدير جانب من مزايا الفرصة البديلة أو تكلفة فرصة من فرص ضائعة ربما تخفف من تلك التبعات.

١ ـ المنطقة العربية

تمثل مساحة الوطن العربي ١٠,٢ بالمئة من مساحة العالم، يقطنها ٤,٣ بالمئة من سكانه، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو ٥٠٨ مليارات دولار بالأسعار الجارية لعام ١٩٩٣، ويبلغ نصيب الفرد منه ٢١١٧ دولاراً أمريكياً. وتحضن المنطقة العربية نحو ٦٢ بالمئة من احتياطي النفط العالمي ونحو ٢١ بالمئة من احتياطي الغاز. ولا بد من الحذر عند تداول هذه

النسب، فقد لا تعكس تماماً الحقيقة، إذ إن هناك بعض الحوافز غير المنطقية التي قد تؤدي إلى المبالغة في تقدير تلك الاحتياطيات من قبل بعض الدول لاعتبارات الصراع على حصص الإنتاج. وتبلغ جملة الصادرات السلعية نحو ١٤٢ مليار دولار أمريكي معظمها صادرات نفط خام (٦٨,٥ بالمئة)، وتبلغ وارداته السلعية نحو ١٢٧ مليار دولار، بفائض تجاري بحدود ١٥ مليار دولار، ولا تمثل التجارة البينية سوى نحو ٩ بالمئة من جملة تجارته الخارجية. ويتحول الفائض التجاري إلى عجز بحدود مليار دولار في الحساب الجاري للعام نفسه إذا أضفنا صادرات الخدمات وارداتها، إذ تبلغ جملة الصادرات ١٦٠ مليار دولار وجملة الواردات ١٦١ مليار دولار. وتبلغ مديونية الدول المقترضة فيه نحو ١٥٣ مليار دولار، بما يمثل نحو ٨٢ بالمئة من جملة ناتجها المحلي، وتستهلك خدمة الدين نحو ٣١,٥ بالمئة من حصيلة صادراتها، بينما تبلغ تلك المديونية نحو ٣٠ بالمئة من جملة الناتج المحلي العربي لعام ١٩٩٣ وتستهلك خدمتها نحو ١١,٤ من حصيلة صادراته[١]. وتنسب مجلة **الاقتصاد والأعمال**[٢] إلى تقريرين دوليين بعض المؤشرات الاضافية عن الوضع العربي، وتذكر مثلاً أن معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي لمجمل العقد الماضي كان الأضعف بين خمس مناطق قسمت إليها الدول النامية. فقد بلغ معدل النمو الحقيقي فيه ١,٧ بالمئة، بينما بلغ للدول النامية في المتوسط ٤,٧ بالمئة، وبلغ نصيب الفرد منه ١,٤ بالمئة بالسالب، أي بانخفاض في مستوى المعيشة، وزادت نسبة الفقراء فيه من ٣٠,٦ بالمئة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٣,١ بالمئة في عام ١٩٩٠، بينما انخفضت تلك النسبة في المتوسط للدول النامية من ٣٠,٥ بالمئة إلى ٢٩,٧ بالمئة. وبلغت نسبة الانفاق العسكري في عام ١٩٩٠ في الوطن العربي ٢٧٥ بالمئة مما ينفق على الصحة والتعليم، بينما بلغت لمجمل الدول النامية شاملة الوطن العربي ١٦٩ بالمئة من الانفاق على الصحة والتعليم.

وتلك الأرقام التجميعية ضعيفة الدلالة كما أسلفنا في مقدمة هذا القسم، إذ لن يكون هناك فارق كبير لو أضيفت إليها دول أخرى وأسقطت دول مقابلها، أو على الأقل تلك هي قراءتها في حدود الوضع العربي الراهن. ولو تجاوزنا تلك الحقيقة للحظة، فإن حجم الاقتصاد العربي المجمع صغير في القياس المقارن ومع فارق المساحة والسكان إذا وحّدنا سنة القياس لعام ١٩٩٣. فهو بقياس الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق يبلغ نحو ٤,٩ ضعف حجم الاقتصاد النرويجي، وتعداد سكان النرويج لا يتعدى ٤,٣٣ مليون نسمة، ونحو نصف حجم الاقتصاد الايطالي، و٦ بالمئة فقط أكبر من الاقتصاد الاسباني المريض حيث معدل البطالة فيه يبلغ ٢٤,٥ بالمئة[٣]. والأهم أن مكونات الناتج المحلي الاجمالي مختلفة بشكل جوهري، إذ يسيطر استخراج المواد الأولية والمنتجات الزراعية على مكونات الناتج المحلي العربي، فيمثل استخراج النفط مثلاً نحو ٢٠ بالمئة من جملة ذلك الناتج، بينما على النقيض تمثل اقتصادات المقارنة إنتاج سلعي وخدمي بالغ التعقيد ولها في تلك المنتجات مزايا نسبية. وللحصول على مزايا التخصص وتقسيم العمل واقتصادات الحجم، فإن تلك الاقتصادات تميل إلى التوحد على رغم وعيها بتبعاته،

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩٤).

(٢) انظر: «في قراءة ثانية للأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية: العالم العربي بين مؤشرات الثروة ومؤشرات الفقر،» **الاقتصاد والأعمال**، السنة ١٧، العدد ١٨٨ (آب/اغسطس ١٩٩٥)، ص ٢٤ ـ ٢٩، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). والتقريران المنسوبة إليهما الأرقام هما: البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٢** (واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي؛ القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، **وتقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٣** (واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي؛ القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣).

(٣) Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Annual, World Outlook, 1995.*

مثل التنازل عن السيادة المطلقة، على رغم ما بينها من عداء وتاريخ لحربين كونيتين معاصرتين.

أما إذا تجاوزنا فرضية التجميع وعرجنا على مواصفات الاقتصادات القطرية وأدائها، فإن الصورة تبدو أكثر تعقيداً، ولعل بإمكاننا تفسير جانب من الفوضى السياسية الاجتماعية من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية القطرية. ففي الجزائر مثلاً، كان نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سالباً في ثلاث من خمس سنوات خلال العقد الحالي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، وتراوحت معدلات التضخم مابين ١٦,٧ بالمئة عام ١٩٩٠ و٣٥ بالمئة عام ١٩٩٤، وقد تبلغ نسبة خدمة دينها ٧٨ بالمئة من حصيلة صادراتها السلعية والخدمية لعام ١٩٩٤. وحقق الحساب الجاري فائضاً في أربع سنوات من خمس، ولكن قد يكون السبب الرئيسي في ذلك انخفاض سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة نفسها إلى ٢٠,٦ بالمئة من قيمتها في بداية العقد. وفي المغرب كان النمو الحقيقي سالباً في سنتين من خمس سنوات من العقد الحالي، وحقق الحساب الجاري عجزاً في السنوات الخمس، وفقد الدرهم المغربي نحو ٨ بالمئة من قيمته أمام الدولار الأمريكي وإن لم ينعكس ذلك كثيراً على معدلات التضخم التي تراوحت مابين ٤,٩ بالمئة و٨ بالمئة. وكان النمو الحقيقي في البحرين متواضعاً في ثلاث من خمس سنوات، إذ تراوح مابين ١,٣ بالمئة في عام ١٩٩١ و١ بالمئة في عام ١٩٩٤ وبلغ ٢,٥ بالمئة و٤ بالمئة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالي. ولا يبدو التضخم في الوقت الحاضر مشكلة. ولا زال الدينار البحريني مرتبطاً تماماً بالدولار، وتلك سياسات دعم لها كلفتها، وخصوصاً إذا علمنا أن الحساب الجاري في عجز للسنوات الخمس. وفي مصر كانت معدلات النمو متواضعة في ثلاث من خمس سنوات، إذ تراوحت مابين ١ بالمئة و١,٥ بالمئة، ولكنها كانت بشكل عام موجبة، وتمت السيطرة إلى حد ما على معدلات التضخم التي بلغت أدناها عند ٧,٥ بالمئة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ١٩,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من العجز الكبير في ميزانها التجاري إلا أنها حققت فائضاً في حسابها الجاري بسبب صادراتها من الخدمات، وانخفضت أعباء خدمة الدين لديها من ٣٠,٨ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٣ بالمئة في عام ١٩٩٤، كما ظل سعر صرف الجنيه ثابتاً تقريباً أمام الدولار مابين عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ بعد أن فقد نحو ٤٠ بالمئة من قيمته مابين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١. وحققت العربية السعودية نمواً متواضعاً بلغ ١ بالمئة في عام ١٩٩٣ ونمواً حقيقياً سالباً بلغ ٣ بالمئة في عام ١٩٩٤ بعد نمو كبير نسبياً في السنوات الثلاث السابقة، وحققت عجزاً مستمراً على مدى ٥ سنوات في الحساب الجاري مع سيطرة على معدلات التضخم وثبات أسعار صرف الريال أمام الدولار. وكانت الأوضاع أكثر سوءاً في نماذج من أقطار عربية أخرى مثل اليمن وليبيا والسودان في حال استخدام المؤشرات نفسها. ولا شك في أن أوضاع الصومال وجيبوتي مأساوية، ولا يخرج ما تبقى عن السياق الذي ذكرناه.

وإسقاط تلك المؤشرات على أبعادها السياسية والاجتماعية تفسّر بلا شك ضعف السلطة المركزية في معظم الأقطار العربية، وبروز ظاهرة العنف الرسمي وغير الرسمي، ولذلك تكاليف لا بد من أن تنعكس سلباً على المؤشرات الاقتصادية السابق ذكرها. وفي محاولة لتخفيف الضغوط الداخلية يتم بوعي أو من دونه الاساءة إلى العلاقات العربية ـ العربية بحكم الجوار، ويتم تصدير العنف أو التوتر عبر الحدود ما يضاعف من الأثر السلبي وهدر الموارد النادرة للتحضير للمواجهات المحتملة مع الأشقاء. من جانب آخر، تغيّب ضغوط الداخل وضغوط الجوار في معظم الأحوال مساهمة القادرين على الحكم على الأمور بالمنطق عن سلطة اتخاذ القرار، الأمر الذي يضعف احتمالات الاتجاهات المؤسسية للقرار السياسي ويخلق فجوة بين الافتراض والواقع.

٢ - إيران

وباستثناء امكانية الكلام على إيران الموحدة بسلطة مركزية واحدة، فإن هناك تشابهاً في قراءة المؤشرات الاقتصادية وانطباقاتها، داخلها وحولها، الأمر الذي قد يرفع من مستوى الضغوط الداخلية وفي الجوار. تبلغ مساحة إيران نحو ١,٦٣٦ مليون كم٢، أي نحو ١١,٧ بالمئة من مساحة الوطن العربي أو ١,٢ من مساحة العالم، وبتعداد سكاني يبلغ نحو ٦١ مليون نسمة، أي نحو ٢٥,٤ بالمئة من سكان الوطن العربي أو ١,١ بالمئة من سكان العالم. وبلغ الناتج المحلي باسعار السوق نحو ٦١,٥ مليار دولار بمتوسط نصيب للفرد يبلغ نحو ١٠٠٨ دولارات، ولكنه ينخفض بحدة مقوماً بالدولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢٥,١ مليار دولار نتيجة الانخفاض الشديد في سعر صرف الريال الإيراني من ١١٧٠ ريالاً لكل دولار إلى ٢٩٠٠ ريال لكل دولار. وهو الاتجاه الذي استمر في عام ١٩٩٥. ويتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي بالسالب ٤ بالمئة في عام ١٩٩٤ بعد أن حقق معدلات نمو موجبة منذ بداية هذا العقد تراوحت مابين أقصاها عند ٩,٩ بالمئة في عام ١٩٩٠ وادناها ٢ بالمئة في عام ١٩٩٣. وتراوحت معدلات التضخم بين أدناها عند ٧,٦ بالمئة وأعلاها عند ٢٣ بالمئة في عام ١٩٩٢ واستقرت عند ٢٠ بالمئة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وباتباع سياسات متشددة في الواردات استطاعت إيران تحقيق فائض هامشي في حسابها الجاري في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ بعد تحقيق عجوزات كبيرة نسبياً في العامين السابقين لهما. ونتيجة التحرير الجزئي لحركة أسعار الصرف كجزء من أدوات السياسة النقدية انخفض سعر صرف الريال الإيراني إلى نحو ٢,٣ بالمئة من قيمته مابين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. وتبلغ ديون إيران الخارجية نحو ٢٣,٥ مليار دولار أمريكي، أي نحو ٩٢,٥ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٤ مقوماً بالدولار بعد أن كانت جملة ديونها في بداية العقد نحو ٩ مليارات دولار فقط. ولا تبدو التوقعات قصيرة الأمد مشجعة، إذ تتعرض إيران لضغوط إضافية من الغرب، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة بسبب اتهامها بتسريع برامجها النووية ومساندة الارهاب ومعارضة اتفاق سلام الشرق الأوسط وقضية سلمان رشدي. يضاف إلى ما تقدم وجود ضغوط تتعرض لها الدول النفطية بشكل عام والدول المدينة منها بشكل خاص، وإيران مثال لها، وتتلخص في تدهور الأسعار الحقيقية والاسمية للنفط، إذ يفترض أن تكون إيران قد خسرت ٣,٧ دولار لكل برميل مابين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. ولا شك في حدوث تداعيات سياسية واجتماعية للتطور في المؤشرات الاقتصادية المذكورة، الأمر الذي يضعف من السلطة المركزية كما هو حال معظم الدول العربية، واحد المؤشرات هو انخفاض نسبة الناخبين في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٣ إلى ٥٨ بالمئة، وانخفاض نصيب الرئيس فيها إلى ٦٣ بالمئة. والمشكل ان هناك فترة سماح تطول وتقصر لاعتبارات موضوعية، مثل خصوصية كل شعب وحجم حرية التعبير المتاحة، واعتبارات غير موضوعية، مثل اعتبارات المبالغة في الاجراءات الأمنية، تفصل مابين زمن قراءة المؤشرات الاقتصادية وحدوث تداعياتها على المستوى السياسي والاجتماعي. ولكن استمرار المؤشرات الاقتصادية في اتجاهها السلبي لا يمكن، مهما كانت تلك الاعتبارات، أن يلغي الاتجاه نحو التطرف والعنف ومزيد من التمزق في كل اتجاه، وأي اتجاه، والثورة الإيرانية في الأساس كانت نتاج ذلك الواقع، والاتحاد السوفياتي نموذج آخر مجاور.

وكانت أهمية إيران الاستراتيجية حتى نهاية العقد الماضي أكبر بالنسبة إلى الغرب، إذ كان لها حدود طويلة مع الاتحاد السوفياتي، وكان احتواؤها أكثر أهمية، وكان حرمانه من الوصول إلى مياه الخليج يمر بإيران. وقفز احتواء إيران من وجهة النظر الغربية في سلم الأولويات على أمل المحافظة على سلامة مستودع نفط العالم وامداداته، لذلك ظهرت بوادر

المقاطعة التجارية الأمريكية لإيران. وصحيح ان هناك خلافاً جوهرياً بين الولايات المتحدة والأوروبيين وبوادر تمرّد ياباني، ولكن الاختلاف ليس في المبادئ العامة للتوجه ولكن في وسيلته. كما ان المقاطعة الأمريكية تهدف إلى تسريع تدهور المؤشرات الاقتصادية لتشكل عامل ضغط رئيسي على السلطة المركزية، إما لتغيير جوهري في مواقفها تجاه برامجها الذرية وموقفها من مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية واتهامها بدعم الارهاب، أو تغيير نظام الحكم بفعل تلك الضغوط. وعلى الرغم من كونه تصرفاً منفرداً حتى الآن، إلا أن أولى نتائجه قيام الحكومة الإيرانية بفرض سعر عال وثابت للدولار ـ ٣٠٠٠ ريال للدولار مع توريد حصيلة النقد الأجنبي من المصدرين إلى البنك المركزي. وترتب على ذلك ارتفاع سعر صرف الريال في السوق السوداء إلى ٧٠٠٠ ريال للدولار كرد فعل أولي، ثم هبط إلى ٥٠٠٠ ريال للدولار ـ بما يعنيه ذلك من ضغوط تضخمية تؤدي إلى مزيد من هبوط الدخل الحقيقي بتبعاته الاجتماعية والسياسية. وتدخلت الولايات المتحدة أيضاً بالضغط وتمكنت من حرمان إيران من التوسع شمالاً في مشروعات مشتركة في بحر قزوين مع جارتها أذربيجان ـ مثل حرمانها من المشاركة في الاتفاق مع مجموعة شركات أجنبية بقيمة ٧,٤ مليار دولار، على الرغم من الأهمية القصوى لإيران في تسهيل تسويق صادرات اذربيجان النفطية ـ وهو اجراء سوف يكون في ما يبدو جزءاً من استراتيجية الاحتواء الأمريكية.

ولا يبدو الجوار بالنسبة إلى إيران مناطق مستقرة، وربما تشكّل في معظمها ضغوطاً إضافية عليها، ففي الغرب يمثل العراق حالة فريدة لاحتمالات عدم الاستقرار نتيجة تداعيات حربي الخليج، وفي إيران مابين ٥٠٠ ألف إلى مليون لاجئ عراقي يضيفون عبئاً إلى لاجئي المناطق الإيرانية الجنوبية التي دمرتها الحرب، وعلى حدودها المشتركة مع شمال العراق وتركيا هناك حالة من عدم الاستقرار الدائم قد يزيد منها غياب السلطة المركزية في مناطق الأكراد في العراق والمواجهات المستمرة بينهم وبين السلطات التركية. وكما في كل من تركيا والعراق هناك جماعات كردية سياسية ومسلحة تناوئ السلطة في إيران، وهناك دائماً امكانية لاستخدامها كورقة ضغط. وفي الشرق تقبع افغانستان التي مزقتها حروبها الأهلية، ويعتقد أن في إيران أيضاً نحو مليون لاجئ افغاني لا شك في انهم يمثلون ضغطاً في كل اتجاه ويضيفون أعباء على حكومة مثقلة في الأعباء. وأوضاع باكستان بالتأكيد أفضل من جارتها افغانستان، ولكنها تعيش مشكلاتها الداخلية الخاصة ومشكلاتها الاقليمية وأوضاعاً اقتصادية صعبة، وهي غير مرشحة لتصدير الاستقرار ويكفي منها عدمه. وعلى الرغم من جواز اعتبار تركيا دولة مستقرة نسبياً، وعلى الرغم من شراكة تركيا وإيران في منظومة تعاون اقتصادي يضم إلى جانب باكستان وافغانستان ست دول إسلامية من بقايا الاتحاد السوفياتي، إلا أن هناك تنافساً تقليدياً تاريخياً سوف يستمر، وهذا التنافس يطفو أحياناً على السطح باتهامات متبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد أو ذاك. ويكفي أن مناطق واسعة من بقايا الاتحاد السوفياتي التي قدمت مكافأة له بعد الحرب الثانية كانت على حساب إيران وتركيا، الأمر الذي يحمل بذور نزاع عليها في المستقبل، قد يزيد من تعقيداته ميل القوى الكبرى إلى طرف على حساب آخر. ولتركيا أيضاً ميول واضحة تجاه أوروبا، ومن غير المستبعد ضمن ظروف متغيرة أن تأخذ تلك الميول أوضاعاً عملية ضمن سياسة الاحتواء، وقد يسرّع من هذا التوجه جهود الحكومة التركية الحالية ضد خصومها من الحركات الإسلامية المحلية.

وبقدر ما يمثله الغرب والشرق من مشكلة، فإن الشمال قد يتطور إلى أوضاع مماثلة، إذ إن ارهاصات تكوين دول من بقايا الاتحاد السوفياتي له من المؤشرات ما يفتح احتمالات بسواد حالات من عدم استقرار مكلف. وعلى الرغم من طموح إيران إلى تقوية روابطها مع تلك

الجمهوريات الإسلامية المتاخمة وغير المتاخمة لحدودها، واحتمالات المواجهة الغربية لمثل هذا الطموح، فقد تكون تداعيات الأوضاع المحلية سبباً في تصدير حالات من عدم الاستقرار إلى إيران. وعلى الرغم من أن أوضاع تركمانستان أفضل من جاراتها، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ نحو ٢٥١٥ دولاراً، إلا أنها مثل غيرها تعيش حالة من الارتفاع الحاد في معدلات التضخم الذي بلغ ٣١٠٢ بالمئة في عام ١٩٩٣ والناشئة عن اختناقات جانب العرض من السلع والخدمات والهبوط الحاد في سعر صرف عملتها المرتبطة بالروبل الروسي الذي تضاعف ١٦٠٠ مرة منذ بداية العقد وحتى عام ١٩٩٤. وفي أذربيجان البلد الآخر المتاخم لحدود إيران بلغ فيه متوسط دخل الفرد ١٠٢٩ دولاراً أمريكياً ومعدلات التضخم ١٥٧١ بالمئة و٢٠٠٠ بالمئة على التوالي في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وفي كرجستان ٤٨٣ دولاراً أمريكياً لمتوسط دخل الفرد و١٢٠٩ بالمئة للتضخم، وفي طاجكستان ٢١٤ دولاراً لمتوسط الدخل و٢١٩٥ بالمئة للتضخم، وفي اوزباكستان ٢٢٨ دولاراً لمتوسط الدخل و٨٢١ بالمئة للتضخم. وجميع هذه الدول حققت نمواً حقيقياً سالباً منذ بداية العقد الحالي يفسّر في جزء منه على الأقل بالانتقال إلى اقتصادات السوق الذي صاحبه تلك المعدلات العالية من التضخم. وتمر كل من جورجيا وأرمينيا وروسيا بظروف اقتصادية مشابهة، الأمر الذي يرشحها أيضاً لتصدير عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي نشهد بعضه في الوقت الحاضر(٤).

وتبقى دول الخليج العربية، وتفصلها مسافات قصيرة عبر الخليج عن إيران، وتمثل بحكم المشاركة في احتضان الثروة النفطية والاستقرار السياسي النسبي وانخفاض الكثافة السكانية، أقل الامتدادات الحدودية تكلفة وأكثرها، من وجهة نظر إيرانية، أهمية من ناحية تبادل المصالح. وعلى الرغم من انه أمر سوف نتناوله في الجزء التالي، إلا أن الظروف لا تبدو مهيأة للاستفادة من الحد الأدنى من المصالح المشتركة إلا إذا بذلت جهود وتضحيات حقيقية. فالأهمية الاستراتيجية للمنطقة وتجربة الغزو العراقي والخوف من مقولات تصدير الثورة والخلاف المذهبي وتغذيته بالخلاف الحدودي على جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى، يجعل امكانات الاختراق على هذا الجانب أيضاً صعبة.

وفي عجالة، تشترك إيران والوطن العربي في خاصية أساسية تتلخص في انحراف مؤشرات اقتصادية داخلهما وعلى أطرافهما، مثل ضعف معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وانحراف هيكل التجارة الخارجية وارتفاع نسبة الديون الخارجية. وتلك جمعيها لا بد من أن تكون قد أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة إلى جانب الانخفاض الحقيقي في أجور العاملين؛ وأرقام البطالة غير منشورة أو غير صحيحة في معظم الأحوال. وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي هو دالة في تلك المؤشرات، كما ان سواد حالة من عدم الاستقرار في الداخل أو على الأطراف يغذي التدهور في تلك المؤشرات. والسيناريو المكرر يبدأ بتقوية جهازي الأمن والدفاع وانحرافهما: **الأول** لمواجهة اضطرابات الداخل، **والثاني** لمواجهة اضطرابات الأطراف، أو حتى اللجوء إليها لتحويل الأنظار عن الداخل. وذلك يؤدي إلى انحراف شديد في تمويل القطاع العسكري على حساب القطاع المدني، وفي ذلك هدر للموارد الشحيحة في الأصل. وفي محاولة لإسناد هذا التوجه ومواجهة افرازاته يتركّز الانتباه على مواجهة مشكلات المدى القصير وتوسيع قاعدة سياسات الدعم للسلع والخدمات، وحتى الوظائف وأسعار الصرف، وهو إلى

---

(٤) كل المعلومات الرقيمة الواردة حول إيران ودول الجوار العربية وغير العربية، أساسها مصدرين: المصدر نفسه، صفحات متعددة، و Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile, Iran, 1994/1995.*

جانب ما يؤدي إليه من تدهور في القدرة التنافسية للاقتصاد والمزيد من الأعباء على المالية العامة، أمر احتماله أطول في الزمن القصير، بل مستحيل، وهو ما يضيف وقوداً إلى احتمالات الدخول في مرحلة أخطر قد تبلغ مستوى الفوضى. وهنا يكون لعامل الزمن أهمية قصوى في تجنّب مزيد من تكاليف المواجهة، سواء بمنظومة من السياسات والبرامج الاقتصادية المحلية، وبعضها الآخر خارجي، وذلك بالتنازل عن الإفراط في شعارات السيادة ومد النظر إلى الإقليم أو الأطراف.

ثانياً: آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية

بسقوط القطبية الثنائية سوف يتجه العالم في ما يبدو إلى قطبية متعددة، لكن انطلاقاً من قواعد اقتصادية. وقد يتم توفير جانب من الموارد في القطاعات العسكرية لتمويل القطاعات المدنية، وقد تتحول أجهزة الأمن إلى أجهزة بخلفيات اختصاص جله اقتصادي وبقدرات جاسوسية اقتصادية. وقد تختلط الأوراق وتتغير التحالفات لتخلق معسكرات جديدة، وربما يتحول فيها بعض أعداء الأمس أو أصدقائه إلى مواقع مختلفة. ووسائل القياس واضحة ومحددة، وهي انعكاسات تلك التحالفات على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، أي النمو والبطالة وعجوزات الموازين الداخلية والخارجية. ويبدو أن تقدماً رئيسياً قد حدث في العالم حولنا في هذا السياق، فإلى جانب أوروبا الموحدة وشمال أمريكا (النافتا) الذي يمتد إلى وسطها وجنوبها، وجهود حثيثة لليابان في آسيا، هناك منظمات إقليمية، لعل أنشطها تلك المتركزة في آسيا. وتجمع تلك الدول منظومات وتجمعات أخرى، مثل مجموعة السبع، وتشارك بعضها بشكل رئيسي في اجتماعات المنظمات الاقتصادية الأخرى، وتقوم بجهد منفرد يصل إلى حدود التدخل العسكري المباشر للدفاع عن مصالح اقتصادية آنية أو مستقبلية. لقد أصبح بعض السياسات، التي كانت تعتبر سياسات سيادية لا يجوز التدخل فيها أو الحديث عنها، موضع تدخل مباشر ورئيسي، مثل سياسات أسعار الفائدة ودعم أسعار صرف العملات، وحتى السياسات المالية بما يترتب عليها من عجوزات وفوائض تؤثر في القدرات التنافسية التجارية لهذا البلد أو ذاك. كما ان الشك في عدم الرغبة في استقرار سعر صرف الدولار من قبل السلطات الأمريكية، والذي يتهمها به منافسوها التجاريون، كان مشكلة، ورد فعل الأمريكيين تجاه دعم الإنتاج الزراعي أو صناعة الطائرات الأوروبية كان بمثابة مشكلتين، ورد الفعل الأمريكي على سياسة اليابان التجارية (الأرز والسيارات وحتى خدمات الطيران) كان مشكلة، والتخلف الأمريكي عن توقيع اتفاق لتحرير الخدمات المالية كان ولا يزال مشكلة. ولقد أصبح تكوين الوفود الرسمية يحوي في صلبه رجال أعمال يعملون على تسويق إنتاجهم السلعي أو الخدمي ويحققون مصالح دولهم بشكل غير مباشر، وأصبح لمثل هذه التوجهات أهداف كمية، مثل قول الرئيس الأمريكي السابق بأن كل مليار صادرات يعني خلق ٢٠ ألف وظيفة محلية. وأصبحت أجهزة السفارات في التوجهات الجديدة تضم غلبة في اختصاصات اقتصادية بدلاً من غلبة السياسيين ورجال المخابرات والاستخبارات، وأصبح جانباً رئيسياً في الحكم على أداء السفارات هو في تحقيقها مصالح بلدها في تسويق منتجاتها السلعية والخدمية.

وبعد صراع القوميات في أوروبا الذي قاد العالم إلى حربين مدمرتين خلال ربع قرن، كانت فكرة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، وكان الباعث أمنياً، وكان الأمل بأن يمثل ربط المصالح الاقتصادية بعضها ببعضها الآخر أحد الحواجز في وجه الرغبة في التدمير. وتطور الأمر بمرور الزمن ليجمع الأضداد ـ انكلترا وألمانيا وفرنسا، ولاحقاً ربما روسيا ـ إلى وحدة اقتصادية تفصيلية ومدروسة، وربما تتطور إلى اتحاد سياسي قد يحقق فيه الألمان ما

فشلوا في تحقيقه حرباً. وذلك لم يكن من دون ثمن، ففي بريطانيا مثلاً تغيرت قيادات، وقد يتبعها تغيير حكومات ونهج، وغياب سيطرة جيل لأسباب تتعلق بفقدان جانب من السيادة والمرتبط بإرث تاريخي كان مجال فخر واعتداد. وجمع اتفاق تجاري بين كل من المكسيك والولايات المتحدة، فضلاً عن كندا، وبين الولايات المتحدة والمكسيك ما بينهما، وتدخلت الولايات المتحدة لإنقاذ المكسيك من أزمتها الأخيرة خوفاً من تداعيات الأوضاع فيها وإسقاطاتها بالتبعية على الولايات المتحدة، أي استيراد عدم الاستقرار، وللمبرر ذاته تدخلت في هاييتي. وفي آسيا لا يبدو أن هناك عداء أشد مما بين اليابان من جانب، وكل من كوريا والصين من جانب آخر، فتاريخ الاستعمار الياباني العنيف لا زال في ذاكرة جيل في البلدين، ومع ذلك تتزايد تدريجياً حركة التبادل التجاري والتقني وحركة رؤوس الأموال. ولعل اليابان في آسيا تكرر تجربة المانيا في أوروبا. وتقسيم الساحة جغرافياً فيه الكثير من التبسيط، فصراع الأقطاب الجدد لا يسلم بالفصل الجغرافي. والصراع على بقايا الاتحاد السوفياتي بين الشركات الأمريكية وما عداها على أشده، وعودة العلاقات الكاملة بين الولايات المتحدة وفييتنام دافعه الرئيسي ضغوط رجال الأعمال والشركات الأمريكية لتحسين وضعهم التنافسي هناك.

وبين العرب وإيران صراع حديث ودموي وقفت فيه معظم دول الجوار العربي إلى جانب العراق، وتسبب في هدر موارد كبيرة، وفي هدم يحتاج إلى موارد ضخمة لإعادة بنائه، وأدى إلى تخلف بدرجات متفاوتة على الجانبين، وزرع الكثير من بذور الشك والكراهية، وذلك إفراز طبيعي في المواجهات الدموية، ولا يمكن اختصار الزمن إلى أكثر من حدود معلومة لتجاوز تبعات مثل تلك المشاعر. وحتى لو سلمنا جدلاً بإمكانات التجاوز خلال وقت معلوم، من الصعب جداً الكلام على طرف جوار عربي موحد، أو على الأقل افتراض موقف مقبول من ذلك الطرف تجاه إيران. ومن ساقط القول كما أسلفنا افتراض التعميم على موقف عربي شمولي تجاه إيران، ومن الصعب أيضاً افتراض موقف إيراني موحد على الرغم من الفارق، إذ إن إيران لا زالت تعيش ارهاصات الثورة، وأمام ضغوط الأداء الاقتصادي السلبي يسهل استبدال الموقف المؤسسي العقلاني بالشعار والمزايدة على السلطة المركزية. كما ان القفز على تلك الحقائق والغوص في افتراض مزايا مراحل التعاون الاقتصادي باشكالها النظرية لن يجدي، ولعل هدفنا يتلخص بإيجاز في إسناد فريق من الطرفين يدعو إلى عقلنة العلاقات الإيرانية ـ العربية من خلال الاقتداء بتجارب الغير، واستعراض مبررات تلك الدعوة ومزاياها، ومن ضمنها احتمالات اجتناب بعض ضغوط واقع الحال.

وفي المقابل، هل يمكن العرب وإيران الإفادة من علاقات أفضل في تخفيف اثر تداعيات واقع الحال؟ وهل يمكنهما احتمال تداعيات واقع الحال ما لم يبادرا إلى اتخاذ خطوات إصلاح رئيسية، ومن ضمنها الاتجاه إلى التعاون الإقليمي، حكمهما في ذلك حكم معظم دول العالم العظمى وتلك الواعية بمتطلبات البناء ـ صراع المصالح ـ في المستقبل؟ ولا تبدو الإجابة صعبة، إذ إن الطريق لتقوية قوى التفاوض للطرفين وتوفير الموارد وإعادة توزيعها تدفع من دون أدنى شك في اتجاه تعاون جاد ووثيق، والبديل غير محتمل. والمدخل إلى هذا التعاون بحكم الجغرافيا، وبحكم اقتسام الموارد، وبحكم اقتسام الآلام المحتملة، لا بد من أن يبدأ بين إيران ودول الجوار العربي. فالأوضاع المالية التي يعكسها تنامي العجز الداخلي والخارجي ونمو الدين بشقيه وانعكاساته على النمو والبطالة وأسعار الصرف ومعدلات التضخم، تجعل من الإنفاق على سياسات نفطية حصيفة أمر يمثل مخرجاً رئيسياً في الزمن القصير والمتوسط لدول الجوار وإيران. كذلك فإن هدر الموارد، أو سوء توزيعها الناشئ عن علاقات الريبة والشك بينها، يجعلها أكثر دول العالم إنفاقاً على التسليح والأمن، بينما إعادة توزيع تلك الموارد والجهود في

اتجاهات بناءة، سوف تخفف كثيراً من الضغوط المحتملة. كما ان توسعة رقعة الطاقة الاستيعابية بتبادل رأس المال وفرص الاستثمار سوف تكون نتاجاً طبيعياً لتحسن المناخ السياسي والاقتصادي إذا ما أمكن تحقيق نجاح في تنسيق السياسات وتخفيف حدة التوتر.

ويحضن الوطن العربي وإيران نحو ٧٢ بالمئة من اجمالي الاحتياطي الثابت من النفط في العالم، كما تتقاسم إيران وعرب الجوار بعض الحقول المشتركة للنفط والغاز. ومن المحتمل أن ينمو الطلب على النفط بشكل مطلق من نحو ٦٩ مليون برميل يومياً إلى نحو ٩٠ مليون برميل يومياً، بحلول عام ٢٠١٠، وأن تتراوح مساهمته النسبية في الطلب على الطاقة مابين ٣٦ ـ ٣٩ بالمئة من نحو ٤٠ بالمئة في الوقت الحاضر. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يكون الطلب على النفط دالة في متغيرين رئيسيين، هما نمو الاقتصاد العالمي والنمو السكاني. وتتوقع الوكالة لاجمالي الناتج القومي العالمي أن ينمو مابين بداية التسعينيات ونهاية العقد الأول من القرن القادم بنحو ٦٠ بالمئة عن حجمه الحالي، مع احتمال هبوط جزئي في حاجة كل وحدة نمو من وحدات الطاقة، وأن يكون النمو المقابل في نمو الطلب على الطاقة بحدود ٤٠ بالمئة من حجمه الحالي. وسوف تتفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين مجموعة وأخرى، وستكون أدناها عند ٢,٧ بالمئة سنوياً لكل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأعلاها للصين ودول جنوب شرق آسيا عند معدل ٥,٥ بالمئة، وهو ما سيعدل من توزيع المساهمة في الناتج القومي العالمي. والمهم في ذلك هو انطباقاته على الشراكة التجارية، إذ ستزيد دول آسيا من طلبها على النفط بمعدلات أسرع، الأمر الذي يزيد من أهمية شراكتها التجارية مع دول المنطقة. فقد كان نصيب تسع دول رئيسية في آسيا ـ اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا والفيليبين وتايلاند وماليزيا وسنغافورة ـ وهي دول بمعدلات نمو اقتصادي عالية، نحو ١٠,٤ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٨، وارتفع إلى ١٣,٧ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٣، ومن المقدر له أن يصل إلى ١٨,٣ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٨ كما تتوقع إحدى نشرات شركة بريتش بتروليوم. وتلك قد تمثل أحد الأقطاب الجدد، وهي تتحدث عن مصالح مشتركة، كما هو حال أوروبا والولايات المتحدة، كما ان الدفاع عن المصالح في الجانب الآخر يحتاج إلى جهود تفاوضية مشتركة.

وسيعزز من اتجاهات الزيادة في الطلب على النفط احتمالات زيادة مجموع سكان العالم بنحو ١,٩ مليار نسمة في العقد الأخير من القرن الحالي، وحتى نهاية العقد الأول من القرن القادم، أي من نحو ٥,٣ مليار نسمة إلى نحو ٧,٢ مليار نسمة. ويستهلك ١١ بالمئة من سكان العالم ـ سكان المناطق التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ـ نحو ٥٦ بالمئة من إجمالي استهلاك العالم من النفط، إلا أن مساهمتهم النسبية في الاستهلاك سوف تنخفض إلى نحو ٤٨ بالمئة بحلول عام ٢٠١٠. وقد تتأثر تلك التنبؤات بشكل جوهري نتيجة صفر العالم وأثر المحاكاة والتقليد الناشئ عن التقدم الكبير في وسائل النقل والاتصال، وقد تميل نسب الشراكة التجارية مع دول أو كتل للعالم الثالث إلى الزيادة الكبيرة.

والأهم من حيث الأثر في دول المنطقة، أي إيران ودول الجوار، هو التطورات في جانب العرض. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في تقريرها العام عن عام ١٩٩٤ أن تعجز الدول المتقدمة عن تعويض فاقد الإنتاج لديها، وخصوصاً في الولايات المتحدة، من زيادة الإنتاج في بريطانيا والنرويج وكندا، الأمر الذي يزيد بالتدريج من نسبة اعتمادها على الواردات على مستوى عام ١٩٩١ البالغ ٥٨ بالمئة من إنتاجها. ومن المتوقع أن يهبط معروض النفط في معظم مناطق إنتاجه، إما بسبب دخول حقول إلى مرحلة الإنتاج المتناقص أو لزيادة في الاستهلاك المحلي نتيجة عاملي النمو الاقتصادي والسكاني. ويتوقع أن تكون معدلات النمو في العرض في مناطق الإنتاج

المختلفة للفترة (١٩٩١ ـ ٢٠١٠) نحو ٠,٧ بالمئة بالسالب للدول المتقدمة (OECD) و٠,٢ بالمئة بالسالب لبقايا الاتحاد السوفياتي. ويتزايد العرض ٠,١٣ بالمئة للدول المنتجة خارج أوبك، و٠,٩ بالمئة لبقية دول العالم، و٤,٤ بالمئة للشرق الأوسط وفنزويلا. ولو ترجمنا ما سبق إلى أرقام مطلقة، فإن من المفروض أن يزيد نصيب الشرق الأوسط وفنزويلا من نحو ٢٠ مليون برميل يومياً في الوقت الحاضر إلى مابين ٤٠ ـ ٤٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠، أو نحو نصف الإنتاج العالمي، أي ما يمثل معظم المتاح للتصدير. وإذا استبعدنا فنزويلا، ومع معرفة مسبقة بما يمثله باقي الشرق الأوسط من أهمية، وحيازته فقط على ١٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي الثابت، فإن الحديث والأهمية في الإنتاج والتصدير والاحتياطي يتركزان على إيران ودول الجوار العربي.

ومن المنطقي والطبيعي أن تعمل الدول المستهلكة حالياً أو مستقبلاً على إضعاف الموقف التفاوضي لدول المنطقة من أجل الحصول على أحد المدخلات الرئيسية لعملية النمو ـ الطاقة ـ بأسعار رخيصة. ومن الطبيعي أن تسود حالة دائمة من عدم الاستقرار وأن تخلق آلية لتغذية هذا الاتجاه ضمن استراتيجيات الدول المستهلكة، ولعل تلك الآلية تكمن في تداعيات واقع الحال عند خطوط حمراء واضحة المعالم. كان ينظر إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية ضمن هذا السياق في الاستراتيجيا المقابلة، وكان الاحتلال العراقي للكويت خطوة رئيسية في تعزيز تلك الاستراتيجيا، وفي الحالتين لا بد من النظر إلى الأمر من زاوية قصورنا الذاتي وقدرتنا على إضعاف موقفنا التفاوضي وتهديد الحاضر والمستقبل. والخوف نابع من زيادة مضطردة في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، واحتمالات زيادة حدّة الصراع عليها من قبل الأقطاب الحاليين والمحتملين أمام ضعف الإرادة الحالي لها، والذي أدى إلى فقدان أسعار النفط هامشاً كبيراً، اسمياً وحقيقياً. وتشير دراسات عديدة إلى أن الأسعار الحقيقية للنفط هي عند مستواها في بداية القرن الحالي وقبل زيادة الأسعار الرئيسية في عام ١٩٧٣، وأدنى من مستواها في القرن الماضي، وأن أسعارها الحقيقية في أحسن الأحوال ستظل ثابتة حتى نهاية العقد القادم. وتشير التطورات منذ عام ١٩٩١ حتى يومنا هذا إلى أن أسعار النفط تنخفض في المتوسط بالسعر الحقيقي أو الاسمي، على الرغم من غياب شبه كلي لمنتج رئيسي عن السوق، إذ لا ينتج العراق حالياً سوى ما يتراوح بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ألف برميل يومياً.

وأول مداخل التعاون المصلحي الذي يفترض أن يمثل مدخلاً منطقياً لتعاون أوسع بين العرب وإيران هو الاتفاق على وقف تداعيات الأوضاع من خلال العمل المشترك على تحسين شروط التبادل التجاري لسلعتهما المشتركة ـ النفط ـ والتي تمثل كل حصيلتهما تقريباً من النقد الأجنبي. وإن لم تفعل فالتداعيات في أي قطر في المنطقة الناشئة عن استمرار واقع الحال لن تدخر الأقطار الأخرى، ولعل مثال كوبا وأمريكا، على الرغم من فارق الحجم، واستفادة الولايات المتحدة من ذلك الدرس، وتدخلها في هاييتي لمنع تدفق هجرات جديدة وتصدير العنف وفائض العمالة، يعطي مؤشراً لا بد من الإفادة منه. وتشير شركة شيفرون مثلاً إلى أن حركة أسعار النفط يفترض أن تكون مابين ١٧ ـ ٢٧ دولاراً للبرميل، وهي حالياً دون الحد الأدنى. وكل دولار زيادة في أسعار النفط يعني إضافة سنوية إلى دخل النفط لمنطقة الشرق الأوسط بحدود ٦ ـ ٦,٥ مليار دولار، منها نحو ٥,٥ مليار دولار لإيران ودول الجوار العربي. ولا شك في أن تنسيق مواقفهما التفاوضية سوف يضيف هامشاً أكبر إلى إيراداتهما، وسوف يعني على أقل تقدير قدرة إضافية على مواجهة اختناقات المدى القصير والمتوسط.

والأمر الآخر، وهو مؤثر وضروري، يتعلق بالأثر غير المباشر لتغيير النهج الحاضر بنهج تعاوني، يتلخص في إعادة توزيع الموارد الشحيحة في الأصل، واحتمال تحول جانب منها إلى

القطاعات المدنية بدلاً من القطاعات العسكرية. ويشير تقرير لوكالة مراقبة التسلح ونزع السلاح الأمريكي نشرته مجلة **لوموند دبلوماتيك** الفرنسية في عدد أيار/مايو ١٩٩٥ إلى أن دول الشرق الأوسط أنفقت منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ٢٠,١ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو ٥٤,٨ بالمئة من نفقاتها العامة، على التسلح، وهي نسبة مخيفة إن صدقت. وتشير مجلة **تايم** إلى أن الولايات المتحدة التي تسيطر على نحو ٧٠ بالمئة من مبيعات السلاح في العالم حالياً ـ ١٣ بالمئة في عام ١٩٨٦ ـ قد باعت إلى مستوردي سلاح رئيسيين في الفترة مابين ١٩٩٠ و١٩٩٣ ما قيمته ٦٤ مليار دولار، ٦٠,٣ بالمئة منها لكل من العربية السعودية ٣٠,٤ مليار دولار ـ ومصر ٤,٤ مليار دولار ـ والكويت ٣,٨ مليار دولار، وكانت في الترتيب الأول والثالث والرابع على التوالي[٥]. وتشير مسودة دراسة لغيري سك (Gary Sick) من جامعة كولومبيا إلى أن دول مجلس التعاون قامت بشراء أسلحة بقيمة ٨٢,٥ مليار دولار في الفترة مابين ١٩٨٦ و١٩٩٣، بما يوازي ٣١ بالمئة من جملة مبيعات السلاح في العالم. ومعلوم أن العراق قد استخدم موارده وموارد جيرانه لخدمة قطاعاته العسكرية خلال حربيه، وأن جانباً من الموارد استخدم لتطوير أسلحة محرمة تم تدمير مخزونها أو وسائل وأماكن تصنيعها ووسائل نقلها. ومن المعروف أن الأوضاع الاقتصادية في العراق بالغة السوء في الوقت الحاضر، ومع ذلك من المحتمل أن تبتلع نفقات الأمن والدفاع ما تبقى، وهو سيزيد بؤس الأوضاع. وتبعاً للمصدر نفسه تنفق إيران نحو ٢ مليار دولار سنوياً للفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) على التسلح، وتقتطع في معظمها من حصيلة شحيحة للعملات الأجنبية وعلى حساب ما عداه من قطاعات. وربما لتجاوز تلك الضغوط تتوجه إيران إلى تنمية مصادر تسليح محرمة، وهي أرخص وأكثر ردعاً وفتكاً، ولكنها إلى جانب إثارتها حفيظة الدول العظمى واحتمال تحميلها فارق التكلفة بتكاليف أعلى نتيجة الاجراءات الاقتصادية المضادة، فهي تتعارض هي أيضاً مع استراتيجيات الدول العظمى في تسويق مخزون أسلحتها التقليدية.

ومن المعلوم أن سياسات التسلح، وإلى حد كبير نفقات الأمن الداخلي، دافعها الشك والريبة في نيات دول الجوار واتجاهاتها، وذلك ينطبق على دول الجوار العربية في ما بينها. ويبدو أن هناك جهوداً حثيثة لحل إشكالات حدودية عالقة بين دول الجوار العربي، من ضمنها اعتراف العراق بالحدود الكويتية وحل خلاف الحدود السعودي ـ اليمني والسعودي ـ العماني، وبوادر حل للخلاف القطري ـ البحريني والسعودي ـ الكويتي. ولا شك في أن تحركاً إيرانياً إيجابياً باتجاه حلّ الخلاف حول الجزر الثلاث سيعتبر خطوة رئيسية لتحسين العلاقات مع دول الجوار، وسيمثل رسالة حسن نوايا، وسوف يخفض من احتمالات استخدامها مادةً لخدمة استراتيجيات مخالفة.

وبشكل عام، تبقى القدرة على استخدام ذلك السلاح محدودة ضمن خطوط حمراء تتبناها دول عظمى ولا تتجاوز تغييرات ثانوية على الحدود لكل من إيران ودول الجوار العربي. ولقد كانت تجربتا حربي الخليج وتغيير مواقف الدول العظمى، تبعاً لمسار الحرب، وتبعاً لحجم تجاوز تلك الخطوط الحمراء، مثالاً حاضراً ورسالة للمستقبل. لقد تسببت حرب الخليج الثانية، بحساب صندوق النقد الدولي، بخسارة ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط بكاملها، وزيادة ٢,٥ بالمئة من معدلات التضخم، وتحول الحساب الجاري للمنطقة من ١٠ مليارات دولار فائض إلى ٤٣ مليار دولار عجز، إلى جانب خسائر تفوق ما قيمته ٦٠٠ مليار دولار كنتيجة مباشرة. ولا شك في أن المنطقة لا تتحمل أية مواجهات إضافية هامشية أو كبيرة

---

(٥) *Time*, no. 12 (December 1994).

تضيف إلى حجم الخسائر التي تكبدتها، وفي النهاية لم ينجز شيء اطلاقاً لأي من أطراف النزاع، إذ إن حدود النتائج محسومة سلفاً.

وإذا كان ذلك هو مقدار الهدر في الموارد، وإذا كان ما ذكر هو مقدار الهدم الناتج من المواجهات، وإذا كان هامش الإنجاز الحاضر والمحتمل محدوداً وباهظ التكلفة لأي طرف يدفع إلى المواجهة، فهل من غير المنطقي العمل بالمنطق الأوروبي والآسيوي بتقديم أولويات البناء بالتعاون على اتجاهات الهدم؟ لقد تفوقت كل من المانيا واليابان من خلال توفير الموارد لعمليات البناء المدني وقدمتا نموذجين للاعجاز الاقتصادي بعد الدمار، وهما مرشحتان لسيادة مجموعتين من الدول عجزتا حرباً عن سيادتهما. كما انتهت المواجهة بين ماليزيا وسنغافورة في عام ١٩٦٣ إلى تقديم نموذجين ناجحين للبناء الاقتصادي، ويضمهما الآن مشروع تعاون اقتصادي ناجح. والعرب والإيرانيون حضارتان ضاربتان في القدم والتقدم مهما قيل في تخلفهما الحالي، ولا يمكن أن تعدم الجهود فيهما لوقف تداعيات الواقع، ومن اشتراطها وقف هدر مواردهما في مواجهات، وتحريك المشاعر إلى التوجهات الايجابية.

وأخيراً، تتوفر مدخرات خاصة وعامة للطرفين سائحة في معظم دول العالم المتقدم، ومهما تعرضت له هناك من مخاطر تبقى أكثر أمناً من جلبها إلى الداخل. وتبقى السوقان العربية والإيرانية سوقين كبيرتين تضمان نحو ٣٠٠ مليون نسمة، أي وسطاً بين حجمي السوق الأوروبية والأمريكية من حيث العدد وليس القوة الشرائية. ويحتاج كل من إيران وعرب الجوار إلى عشرات المليارات من الدولارات للاستثمار فقط في قطاع الإنتاج النفطي لمضاعفة طاقته الإنتاجية ومواجهة الزيادة المحتملة في الطلب على النفط. كما ان الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية لن تسمح للحكومات بتوفير تلك المبالغ من موارد كل منهما الذاتية، الأمر الذي قد يفتح احتمالات خطرة قد تؤدي إلى بيع النفط أو رهنه في باطن الأرض من أجل صيانة الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية. ويبدو منذ أواخر الثمانينيات، بأن هناك دولاً قد خطت خطوات في هذا الاتجاه، ويكفي أن تكون بعض الدول مقترضة إلى أكثر من قدرتها على السداد، وأن تكون المؤسسات أو الدول المقرضة تملك من القوة ما يجعلها تفرض وصايتها على النفط. فذلك إن حدث، سيجعل التحكم في جانب العرض، أي إنتاج النفط، أمراً مستحيلاً، إلى جانب أن عجز دول المنطقة عن مواجهة التزاماتها سيدفعها إلى القبول بمبدأ اقتسام احتياطياتها النفطية.

وأحد المخارج لمثل هذا الوضع هو تحقق تعاون اقتصادي وتخفيف حدة التوتر لخلق مناخ سياسي واستثماري أفضل، من الممكن أن يؤدي تدريجياً إلى إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص في كل بلد، من خلال تقديم فرص الستثمار ومشاركة في تطوير القطاع النفطي، ومن خلال استدعاء بعض المدخرات المهاجرة. ومن الممكن أن يسمح مثل هذا المناخ بعملية تبادل لفوائض عوامل الإنتاج على مستوى الإقليم، وكذلك التنسيق في عمليات التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي يزيد من عمليات التبادل التجاري البيني بين العرب وإيران، وهو حالياً في أدنى مستوياته إذا استثنينا عمليات إعادة الصادرات بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. ويمكن إيران أن تزود دول الجوار العربي ذات الدخل الفردي المرتفع ومستوى الواردات العالي بكثير من احتياجاتها الزراعية، ومن الممكن أن يساهم رأس المال في تلك الدول في تطوير قدراتها الزراعية وصناعة الأغذية، ومن الممكن أن يكون لها في ذلك مزايا نسبية نتيجة الموقع الجغرافي. كما من الممكن أن تفيد إيران من موقعها كمدخل لجمهوريات بقايا الاتحاد السوفياتي، وقد يعني ذلك توسعة نطاق التعاون وتخفيف حجم الضغوط الحالية واحتمالات عدم الاستقرار. والأهم أن التعاون وتبادل المصالح مع وجود حاجة حقيقية لدى الطرفين، سيخلق آلية ينزع معها احتمالات الصدام في المستقبل، أو على الأقل يضعها في حدودها الدنيا، وذلك مكسب رئيسي.

إن ما يحتاج إليه كل من إيران والعرب هو تخفيض احتمالات تداعيات الأوضاع في الداخل وعلى الأطراف، فبالنسبة إلى إيران، تبدو المنطقة وعرب الجوار أفضل المداخل لتحقيق الاحتمالين. فالمشاركة في حضانة أكبر احتياطي نفطي، ووجود شك وريبة مشتركة يستنزفان موارد الطرفين الشحيحة، ووجود سوق ذات قوة شرائية عالية وفوائض مالية عامة وخاصة، جميعها عناصر تمثل مدخلاً رئيسياً للتعاون. وبالنسبة إلى المنطقة العربية ـ عرب الجوار ـ لديها مبرران للتعاون من الثلاثة المذكورة أعلاه، ولديها استعداد لبدء خطوات مضت فيها بعض دولها، ولكنها تحتاج إلى تشجيع من إيران لتخفيف الضغوط عليها من دول لها رؤية وأهداف مختلفة، وأحياناً معاكسة، ولديها قدرة على التأثير في قراراتها. ويمكن خيارات التعاون أن تأتي بثمار قصيرة المدى على جبهتين، هما جبهة تخفيض مستوى التوتر السياسي، وجبهة تحسين المناخ السياسي والاقتصادي. ومن الممكن أن ينعكس الأول على جانب الايرادات النفطية وجانب تخصيص الموارد، بينما التحسن التدريجي المحتمل في المناخ السياسي والمناخ الاقتصادي، بتخفيف تداعياته المحتملة، من الممكن أن ينعكس على مناخ الاستثمار في الاقتصادات المحلية وفي ما بينها، الأمر الذي قد يوطن جانباً من الرأسمال العام والخاص المهاجر، وهو عنصر مهم في إعادة بناء تلك الاقتصادات. كما يمكن الإفرازات الأولى لمثل هذا التعاون أن تدخل العرب وإيران في نهج جديد يقترب من نهج تزيد القناعة به بمرور الزمن في آسيا، وقد يتطور إلى تكتل اقتصادي يشمل آخرين من جانب، ويزيد من القوة التفاوضية للمجموعة مقابل الغير من جانب آخر.

خاتمة

ليس من السهل الكتابة عن واقع التطور واحتمالاته في العلاقات الاقتصادية بين كتلتين يصعب في الأصل افتراض تكتلهما، وفي خضم حدوث إرهاصات تجعل من الصعب وجود رؤية لأي منهما في أي اتجاه. فأول متطلبات الكتابة عن الواقع يتلخص في وجود قاعدة معلومات حديثة تحدد اتجاهات تلك العلاقات، وتوفر إشارات في السياسة العامة المعلنة أو غير المعلنة تشجع على تبنيها والرسملة عليها، وذلك ما لا يعكسه الواقع. كما ان أول متطلبات الكتابة حول الاحتمالات يتلخص في امكانية تبنّي مجموعة من الفرضيات لها سند في الواقع أو تسمح بموقف دفاعي قوي حين خضوعها لنقاش عام، وذلك سلفاً غير متوفر. ولا بد والحال كذلك من البحث عن مدخل بديل يلبي متطلبات الورقة، وكان الاجتهاد في استعراض مؤشرات واقع الحال ووقائعه في كل من إيران والوطن العربي واحتمالات تداعياتها واستخدامها حافزاً لإيجاد مخارج، أحدها التعاون الاقتصادي والاقليمي. وقد سبقتنا إلى ذلك النهج منظومات من دول لم يكن تصور ولوجها هذا النهج ممكناً في الماضي القريب، وبين مكوناتها من حجم العداء والثأر ما يفوق في بعض الأحوال مابين العرب وإيران في السنوات القليلة الماضية. ولكن، ولاعتبارات حقائق التاريخ الحديث لم يكن المطلوب تبنّي نماذج نظرية لبدء سبل التعاون ـ اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي وتنسيق شامل للسياسات الاقتصادية، ولا حتى منظومة تعاون ـ وإنما طَرْقَ سبل لها أرضية في الواقع، ولها نتائج ظاهرة في الزمن القصير وتصلح مدخلاً للتطوير في ما بعد.

ويعتبر النفط مصدراً يومياً للدخل من النقد الأجنبي، وأية حركة في أسعاره من خلال اتفاق مبدئي ومحترم بموجب أية سياسة، ستنعكس حالاً على جانب الإيرادات في المالية العامة، وسوف تؤدي إلى سلسلة من المؤثرات الايجابية. والتعاون النفطي يعتبر مدخلاً صحيحاً للتعاون مع دول الجوار العربي التي تحتضن رسمياً مع إيران نحو ٦٢ بالمئة من الاحتياطي

الثابت من النفط في العالم، والأهم أنهما بحكم معدلات الإنتاج الحالية ومؤشرات الاكتشافات الجديدة والتطور السالب في جانب العرض لدى الغير مع الزيادة المضطردة المطلقة في جانب الطلب، ستزيد أهميتهما النسبية في حضانة الاحتياطي، وكذلك في صادرات النفط. ووضعهما في أحوال التفكك والصراع سوف يجعلهما صيداً سهلاً لاستراتيجيات مناهضة، وسيكون بإمكان الغير الحصول منهما على أي كم من النفط، وبأسعار ستكون بمرور الزمن أرخص في قوتها الشرائية من أسعار النفط قبل زيادتها الأولى في عام ١٩٧٣. وفي دول يتنامى فيها شقا الدين العام الداخلي والخارجي، وتنخفض أو تتحول معدلات النمو الحقيقي إلى سالب، وترتفع فيها معدلات البطالة والتضخم والضغوط على أسعار صرفها، لا شك في أنها ستكون عرضة لأشكال التطرف السياسي والاجتماعي كافة الذي قد تدفع مواجهته إلى رهن النفط او بيعه في باطن الأرض ما أمكن ذلك. وستكون بذلك قد فقدت الحاضر والمستقبل، وهو الأمر الذي من الممكن اجتناب بعضه أو معظمه بالقبول بما لا تقبل به تلك الدول في الأوضاع العادية، مثل ولوج نهج التعاون الإقليمي على حساب بعض المشاعر وبعض القيم السيادية الواهية.

والمدخل الثاني الذي سيكون أحد إفرازات المدخل الأول، هو في العمل على تخفيف حدة التوتر بين العرب والعرب، وبين عرب الجوار وإيران، على أمل أن يخفف مثل هذا التوجه من الاختلال في توزيع الموارد الشحيحة مابين القطاعين العسكري والمدني. فقد صرف العراق ما صرف على تمويل حربين كان كم الهدم فيهما يفوق الألف مليار دولار أمريكي، واستوردت منطقة الشرق الأوسط من السلاح منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ما قيمته ٥٤,٨ بالمئة من نفقاتها العامة، وأنفقت دول مجلس التعاون نحو ٨٢,٥ بالمئة مليار دولار على شراء السلاح في الفترة مابين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣، أو ما يوازي ٣١ بالمئة من جملة مبيعات السلاح في العالم. ويعتقد أن ما يصرف على الأمن والدفاع في دول الجوار العربي يفوق ما ينفق على القطاع المدني بكامله، على الرغم من فارق العدد في القطاعين لصالح القطاع المدني، ولن يؤدي مثل هذا التوجه سوى إلى زيادة البؤس الاقتصادي وتقويض أسس الأمن الأخرى أسوة بما حدث للاتحاد السوفياتي ونماذج أخرى في العالمين الثاني والثالث. والمهم أن تجارب المواجهات في الماضي القريب لم تحصد سوى الدمار المادي والمعنوي، وأن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة إلى القوى العظمى الجديدة القديمة لن تسمح سوى بتغييرات ثانوية كحصاد للمواجهات، وأن تجارب العالم أثبتت نجاح النماذج التي ركزت على عملية البناء المدني وفي تحقيق ما عجزت عنه حرباً. ولا شك في أن التخفيف التدريجي للتوتر وقطف ثمار المناخ السياسي والأمني الجديد سيؤديان إلى خلق آلية لمزيد من مناحي التعاون، والتي قد تكون المبادرات فيها تلقائية.

وأخيراً، لا بد من أن يؤدي تحسن المناخ السياسي والأمني إلى انعكاسات اقتصادية إيجابية، منها تحسن ظاهر في المناخ الاستثماري، وسيكون من مصلحة إيران توسعة أسواقها التجارية وامتدادها إلى أسواق ذات قوة شرائية كبيرة. وستكون هناك حاجة كبيرة إلى توطين رؤوس الأموال المهاجرة أو جانب منها، وستكون سبباً في خلق فرص عمل جديدة، كما ستكون هناك حاجة كبيرة إلى رؤوس أموال لتوسعة الطاقة الإنتاجية لحقول النفط لمواجهة الزيادة في الطلب، وسيعيد فتح المجال في القطاع النفطي للقطاع الخاص بعض التوازن مع القطاع العام.

لكن مثل هذا التوجه، الذي يبدو منطقياً، ليس اكتشافاً جديداً ويكتنفه الكثير من المخاطر. وليس المقصود من طرحه سوى فتح حوار مشترك مع فريق يفترض فيه الوعي بمخاطر السير في الاتجاه المعاكس؛ ولعل الحوار يخلق رؤية في دعم الاتجاه إلى التعاون بين الفريقين، ولكنه سيواجه بالتأكيد بمخاطر رئيسية ومتعددة: **أولاها**، أن هناك فرقاً وجماعات متعصبة لدى

الطرفين، وهي إما لا تعي مخاطر تدهور الأوضاع وتجارب العالم حولها، أو لا تهتم بها لأسباب غير موضوعية أو لرؤى سياسية قصيرة الأمد، وتلك قوى مؤثرة وفاعلة. وثانيتها أن للوطن العربي تجارب فاشلة في السير في هذا المنحى، ومن الصعب القبول بالكلام عليه من منظور كونه كتلة موحدة، وكل الأمل معقود على احتمال الوعي بآلام الشقاق والفرقة وضغوط الوضع القائم واتجاه العالم حولنا. وثالثتها، أن مثل هذا التوجه يتعارض مع استراتيجيات قوى عظمى تبحث عن مصالحها على أنقاض فريق بقوى تفاوضية ضعيفة، وسوف تعمل على إبقائها على حالها ما أمكن ذلك □

صدر حديثاً

أوروبا وبلدان الخليج العربية
الشركاء الأباعد

د. بشارة خضر

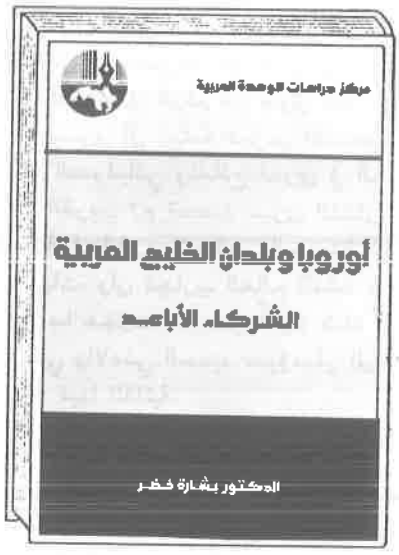

في هذا الكتاب، يتناول د. خضر بالدراسة العلاقات القائمة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذه العلاقات تبرز بشكل واضح في التبادلات الاقتصادية، والعلاقات الطاقية، والصناعة البتروكيميائية، والاستثمارات الخليجية في أوروبا.. وأخيراً، إن المؤلف يحاول أن يستجلي موضوع العلاقات الأوروبية ـ العربية بعد أن ظل مهملاً طيلة مدة من الزمن.

٣٠٩ صفحات

الثمن: ١٢ دولاراً

العلاقات الإقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وأفاق تطويرها

٢ ـ الورقة الإيرانية

علي شمس أردكاني

الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة الإيرانية.

اتحدوا لكي ينجحوا

من التطورات الرئيسية التي سجلها تاريخ العلاقات الدولية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية تاسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول(أوبك). إن هذه المنظمة، وإن كانت ليست الأولى بين منظمات الاتحاد التي شكلتها الأقطار النامية، غير أنها أضحت بمرور الزمن إحدى أهم الهيئات العالمية الاقتصادية والسياسية ومن أكثرها نفوذاً، كما انها من أكثرها إثارة للجدل والاختلاف.

إن أوبك هي اتحاد بين دول، وقد تألفت أساساً للسعي نحو تحقيق أغراض اقتصادية. وقد صار عدد من الاتحادات والتحالفات، الثنائية والمتعددة الأطراف، بين أقطار العالم الثالث، ضحيةً للمناوشات السياسية بين الأعضاء. والحق أن بقاء أي اتحاد مستقل بين دول نامية، وهو يتم لصالح منظومة عالمية قائمة على وضع مركزي من كتلتي القوة، هو أمر يعد بذاته معجزة، إذ إنه يتم على الرغم من عوامل الانقسام الدائمة الموجودة بين أعضائه. أما أن أوبك قد تأسست واستمرت في البقاء، وصارت في واقع الأمر تخدم مصالح مجموعة من الأقطار النامية، فكل ذلك دليل على النضوج السياسي والبصيرة السياسية لمعظم أعضاء المنظمة، الأمر الذي يدعو إلى تسجيل الثناء.

لقد أثمر هذا حين قامت أقطار أوبك، في مجهود منسق للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، باتخاذ خطوة نحو الحصول على أسعار للنفط أكثر واقعية. فقد جاءت أحداث أوائل السبعينيات لتثبت لأقطار العالم الثالث أنه ما إن يتعرفوا إلى مصلحتهم المشتركة ويوحدوا جهودهم لتحقيقها حتى يكتشفوا أن بنية الاقتصاد العالمي، وإن كانت قائمة على عدم الانصاف إلى حدٍ كبير، ستكون غير قادرة على منع تقدمهم.

مراحل رد الفعل

كان من اللافت كذلك ظهور رد فعل العالم الخارجي، ولا سيما الأقطار الصناعية

المتقدمة، تجاه سلوك أوبك. جرى النظر الأوّلي إلى تشكيلها في عام ١٩٦٠ من باب حب الاستطلاع، وليس من باب اعتبارها قوة يحسب لها حسابها. وبما أن الصناعات النفطية لبعض أقطار المنظمة كانت لا تزال كلاً أو جزءاً بيد شركات غربية، وكانت هذه الشركات في حالة تصادم في ما بينها، فإن قيام حكومات تلك الأقطار المصدرة للنفط بممارسة نفوذ كبير على السوق الدولية هو أمر غير محتمل الوقوع.

يضاف إلى هذا ما كان متوقعاً من جراء المنافسات والمنازعات السياسية القديمة بين هذه الأقطار. ولا شك في أن الدول الغربية، إذا نظرت إلى الدور الممكن أن تقوم به أوبك في الاقتصاد العالمي، فإنها لم تكن لترى أكثر من نادٍ موقت أسس على كثير من الأمنيات.

لقد تغيّر هذا الموقف حين أخذ أعضاء المنظمة يركزون على ما اعتبروه غرضهم المشترك. واللافت أنه حين قررت أوبك أن تظهر عضلاتها في سوق النفط في السبعينيات كانت المنازعات السياسية القديمة، وحتى العسكرية، وفيرة العدد بين الدول الأعضاء. ولعل الذي أدهش العالم أكثر من تحركات أوبك في اتجاه رفع الأسعار هو أن الأقطار الأعضاء أخذوا يعتبرون ولاية المنظمة أمراً مستقلاً عن أغراضهم وطموحاتهم السياسية الداخلية والخارجية.

وبالطبع، فإن الذي جعل أوبك مثالاً غير معتاد على النجاح، لم يكن فقط بسبب الموهبة والحذق لبعض الرجال من ذوي البصيرة في الحكومات الأعضاء، وإنما كان هناك عدد من الأسباب البنيوية أيضاً، ومنها أن قرار رفع الأسعار قد جاء في وقت كان فيه العالم الغربي قد تعوّد على النمو الاقتصادي المستقر الذي تسنده أسعار منخفضة للمواد، وأهمها أسعار الطاقة، وكان يقررها المستهلكون أنفسهم. كان من المناقض للقواعد الاقتصادية الأساسية ألا تؤدي الزيادة في الطلب على النفط إلى زيادة مماثلة في سعره. لقد كان النفط الخام، بقدر ما يعنيه للأقطار المستهلكة، عبارة عن سلعة تخضع لتسعير الكلفة الهامشي. أما أن يكون النفط هو مادة غير قابلة للتجديد، وأن ما هو موجود من الاحتياطي منه في باطن الأرض محدود المقدار، فذلك لم ينبّه أحداً في ذلك الوقت، كما لم ينتبه أحد إلى أن الاستهلاك غير المقيد من شأنه إرهاق كوكب الأرض بتكاليف بيئية كبيرة.

كانت هذه من الأسباب التي قدمها الناطقون باسم أوبك لتفسير قرارها. وبمرور الوقت جرت معالجة هذه العيوب. بيد أن «الصدمة» التي أصابت العالم الصناعي، على يد مجموعة حسنة التنظيم من أقطار العالم الثالث، أيقظت ذلك العالم الصناعي ودعته إلى عمل سريع فعال.

لقد جاء قسم من رد الفعل منسجماً مع المصالح العمومية للمنتج والمستهلك معاً، إذ نشأ عن كلفة الطاقة العالية تطور تقاني سريع يهدف إلى استخدام أفضل للنفط. ولكن، ولغرض منع أوبك من وضع نموذج تتبعه أقطار العالم الثالث الأخرى، فقد تم اتخاذ خطوات غير بناءة، وأحياناً ماكرة، كان ترمي إلى تحقيق غايتين: **أولاهما** إعادة التوازن القديم في القوى الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين، **والثانية** منع أوبك من تولي زمام المبادرة في سوق النفط.

ومن أجل عكس نظام العلاقات الاقتصادية بين الاقليمين الاقتصاديين، الشمال الصناعي والجنوب المصدر للنفط، قام الأول بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٥ لغرض توجيه ضربة مقابلة لحلف أوبك، وبشكل بطيء. فقد اقتضى الأمر ثمانية أعوام لخزن أربعة آلاف مليون برميل من النفط الخام بشكل احتياطي استراتيجي، وهو يكفي لاستهلاك التحالف الغربي من النفط مدة ١٢٠ يوماً. كان للتحالف الغربي جناحان، جناح عسكري هو الناتو، وجناح اقتصادي هو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد خلقت الآن جناحاً ثالثاً هو وكالة الطاقة الدولية. وقد استخدمت هذه الوكالة لتحطيم قوة أوبك. ومن الأمور

الأساسية التي أدت إلى نجاح الوكالة، سياسات الدول الأعضاء في المنظمة وخصوماتها، الأمر الذي أدى إلى النيل من القوة الجماعية الحديثة التكوين لمجموعة من الأقطار النامية المتمركزة في منطقتنا. وبعبارة أخرى، إن عامل الاقتصاد الجغرافي الذي كان يمكن أن يستمر في كونه حجر الزاوية في قوتنا الجماعية قد أصبح هو الذي يشعل أوار الخصومات.

أزمات مقابلة

إن عملية عكس التغييرات التي جرت في السبعينيات قد أتت أكلها خلال عقد واحد. فمن جهة، سرعان ما كان الارتفاع في أسعار السلع الصناعية قد زاد على ما كان قد كسب في سوق النفط. ومن جهة أخرى، اتخذت إجراءات مختلفة لإضعاف أوبك من الداخل والخارج. وواقع الأمر، وفي خلال عقد واحد من السنين، لم يكن المستهلكون هم الذين يعضّون على أصابعهم قلقاً من جراء أزمة النفط. لقد انعكست الآية في وقت لم يكن ملائماً على الاطلاق.

لا شك في أن بعض العوامل التي أدت إلى إضعاف أوبك كانت «خارجية» المصدر، ولو أنها ما كانت لتثبّت جذورها لولا وجود تربة خصبة داخل المنظمة. وكانت معظم العوامل الأخرى ناشئة عن القيام بأعمال، أو عدم القيام بها، من النوع الذي شل عدداً آخر من الاتحادات المشابهة التي قامت بين بعض الأقطار النامية. ولولا ذلك ما كان من الممكن أن تصيب جراثيم التفكك والانحلال جسداً قوياً. هذه هي بعض المشاكل التي يجب على منظمة أوبك الآن أن تأخذها بعين الاعتبار.

عكس الاتجاه

بعد الصدمة النفطية الحادة التي أحس بها المنتجون في عام ١٩٨٦ بدأت مرحلة جديدة وغير سارة في داخل أوبك. لقد كان الانخفاض الحاد في أسعار النفط ناجماً عن عدم قدرة المنظمة على مواجهة الأمور في مسائل متعددة. فقد فشلت في تكييف سياساتها السوقية مع اتجاه الاستهلاك الجديد في الأقطار الصناعية، كما انها استسلمت، في حالات متعددة، للإغراء القديم في الانحناء لذلك النوع من الدوافع السياسية التي لا يمكن إلا أن تقوّض وحدة الغرض لأوبك. والأهم هو أن القصد الأساسي من قوة المنظمة المتمثل بأن تتجاوز أغراضها الجماعية أغراض أعضائها منفردين قد ضاع وانتهى أمره.

إن هذا قد أدى إلى تعالي الصيحة الشريرة المنادية بالتفكيك، انطلاقاً من أهداف هي ليست أهداف المنظمة. لقد كانت حقبة الثمانينيات هي زمن التسيس الشديد لمنظمة أوبك. هذا، وبفضل نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، بدأ عقد الثمانينيات بعهد مجيد آخر لأوبك، وذلك بارتفاع جديد في الأسعار في الأسواق العالمية، غير أن عافية المنظمة الداخلية كانت تعاني هجمات شديدة، على الرغم مما قام به ممثلو الأقطار الأعضاء من أقصى الجهد للحفاظ على التقليد الثابت الذي يقضي بحصر القضايا السياسية الملتهبة داخل المنظمة، ثم شهد ذلك العقد حربين شنيعتين فرقت بين الأعضاء ووضعتهم في أطراف متعارضة. وكانت النتيجة أن العالم الخارجي لم يعد واثقاً من وجود جبهة متماسكة تمثلها أوبك في شأن الأسعار والحصص، إذ تسربت الأهواء السياسية إلى عملية صنع القرارات، وبدأ الأعضاء يتهم بعضهم بعضاً بوجود نيات تخريبية، وذلك باستخدام «سلاح النفط».

كان هذا هو أحد العوامل المهمة التي حركت الحلقة المفرغة، أو غذتها على الأقل، وأما العامل الآخر فقد انبثق من الحلقة ذاتها.

وجه الاقتصاد الجغرافي

جاء هذا العامل الآخر بسبب الشكوك بفعالية إجراءات أوبك العلاجية بالنسبة إلى بعض أعضائها. ولسوء الحظ كان من رأي بعض هؤلاء أنه بتفشي المماحكات بين الأعضاء، لا بينهم وبين المستهلكين، بلغت أوبك نهاية حياتها المفيدة، بل هم يعتقدون أن المنظمة ستكون عبئاً معوقاً أكثر مما تكون شيئاً نافعاً.

وعلى هذا الأساس بدأ بعض الأعضاء بالحديث عن ترك المنظمة نهائياً، وهذا أمر يرضي، من دون شك، الأعضاء القدامى لأوبك. لقد توصلوا، بمقارنتهم أحوالهم القصيرة الأجل بأحوال منتجي النفط من غير الأعضاء في المنظمة، إلى نتيجة مفادها أنهم قد يكونون أحسن حالاً من دون الالتزام بالتمسك بحصص محددة بشكل صارم توضع جماعياً، مع التخلص من مشاعر العداء.

ولولا المحاولات الشجاعة القليلة التي قام بها أعضاء المنظمة الرئيسيون الرامية إلى الفصل بين منازعاتهم غير النفطية وبين إجماعهم بشأن النفط، لكانت أوبك قد زالت من الوجود قبل نهاية العقد. هذا وقد غدا من الواضح تماماً أن مستقبل المنظمة يكمن في سياق اقتصادي - جغرافي جديد، هو، في الوقت نفسه، أكثر وعياً لميزات الاقتصاد الجغرافي وأكثر تماسكاً في الأمور التنظيمية.

ففي عام ١٩٩٢ استسلمت الاكوادور لإغراء حياة الحرية فتركت أوبك. ومنذ ذلك الحين ظهرت بعض الاتجاهات التي ترمي إلى الخروج من المنظمة، وهي اتجاهات عمدية أو عارضة.

ومن الممكن تقسيم عضوية أوبك في الوقت الحاضر إلى فئتين: **الفئة الأولى**، تضم الأعضاء من منطقة الخليج، بحيث ان جلّ الإنتاج يأتي من منطقة الخليج الفارسي، إذ تنتج هذه المنطقة أكثر من ٧٠ بالمئة من نفوط أوبك، كما ان أقطار هذه المنطقة تعتمد كل الاعتماد على تصديرها للنفط من أجل حياتها، ومن أجل نجاح برامج التنمية فيها.

وتضم **الفئة الأخرى**، أعضاء هم أقل اعتماداً على أوبك أو نفطها، وذلك إما لعدم ثقتها بمستقبل المنظمة، أو بسبب التغييرات في هياكلها التنظيمية. إن أقطاراً مثل الغابون هددت أحياناً بترك المنظمة، وتعاطف معها في هذا بعض الأعضاء الآخرين. وشهدت أقطار أخرى، مثل أندونيسيا، تغييراً في سماتها الاقتصادية التي هي أقل تأكيداً بكثير على صادراتها النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

ثمة أعضاء آخرون اقتربوا كثيراً من منظمات غير منظمة أوبك. فنجد أن فنزويلا هي عضو ناشط في منظمة «أولاد» (OLADE)، في حين أن نيجيريا والغابون، وليبيا بالطبع، تنشط في داخل أوبك.

ينبغي أن نضيف إلى ما ذكرنا بعض الحقائق الأخرى. فباستثناء العراق الذي هو في الوقت الحاضر مقيد في إنتاجه النفطي، نجد أن معظم الأقطار الأخرى تنتج مقدار طاقتها كلها تقريباً. لكن هناك استثنآن، هما العربية السعودية وإيران اللتان تنتجان أقل من طاقاتهما، وهذا استناداً إلى أرقام عام ١٩٩٤.

قد تعني هذه العوامل كلها أن مستقبل أوبك مرتبط كل الارتباط بالأحداث في الخليج الفارسي، أو في منطقة الشرق الأوسط عموماً. بعبارة أخرى، إن أقطار الاقليم ترتبط بعضها

ببعض بشكل لا مناص منه، وذلك بسبب مصلحتهما المشتركة في الحفاظ على وجود قوي في أسواق النفط العالمية. فإذا جرى إعادة تنظيم سياسات أوبك مرة أخرى لتعظيم مصالح الأعضاء الاقتصادية الجماعية، فستكون الأقطار الأعضاء ملزمة بالتكاتف معاً وبمحاولة التنسيق بين عدد من الجوانب في مواقفها وأعمالها الاقتصادية، وحتى السياسية. لكن لا يمكن بطبيعة الحال تجاهل وجود منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» (OAPEC) التي تضم الأقطار العربية. هذا، وقد فقدت أوابك، منذ الحرب العراقية ـ الكويتية، كثيراً من أهميتها. يضاف إلى هذا أن ولاية أوابك لا تشمل إنتاج النفط وتسعيره.

مميزات مشتركة

إن ما ذكرناه لا يعني أن أوبك ستكون بالضرورة أحسن حالاً إذا قلّ عدد أعضائها. والواقع أنه كلما ازدادت عضويتها تعاظم حضورها في العالم بشرط ان تسود روح التعاون بين الأعضاء ويبقى الاخلاص الفردي والجماعي مكرساً لأغراضهم المشتركة. والسؤال هو: هل من المحتمل إحياء أوبك وإعادتها إلى ما كانت عليه أيام مجدها؟

إن العملية المشار إليها أعلاه، بما في ذلك الحديث عن قرار اعتباطي لبعض الأعضاء بترك أوبك، والتغييرات البنيوية في اقتصادات بعضهم الآخر التي تجعل أقطارها أقل اهتماماً بالمنظمة، تشير على ما يبدو إلى بروز أوبك كمركز ثقل إقليمي، اقتصادي ـ جغرافي، وليس كما كان دورها في السابق، كمصدر دولي للأحداث الكبرى.

إذا كان هذا هو الحال، فالأساس معد إذاً لنشوء كتلة اقتصادية ـ جغرافية مهمة، بيد أن تشكيلها يعتمد على عدد من الشروط المسبقة التي تقع كلها تحت تصرف أعضائها. ولا بد من توفر هذه الشروط لتعزيز عناصر الاتحاد الطبيعية الموجودة في ما بين ظهرانيهم أصلاً.

ذكرنا أعلاه التشابه الثقافي والديني والتاريخي، غير أن هناك عناصر أخرى للاتحاد موجودة كذلك، منها أن الحقائق الاقتصادية قد تلعب دوراً مهماً. فالهياكل الاقتصادية لمنتجي النفط في المنطقة من الممكن تشكيلها بحيث تصبح تكميلية. فثمة أقطار، من بين هذه الأقطار المنتجة، لديها من الموارد البشرية والمصادر الطبيعية ما يكفي للأقطار الأخرى أن توفر أسواقاً هائلة لما تنتجه تلك الأقطار، لتتخصص في ميدان التجارة مثلاً، وما يتصل به من خدمات. ومن الممكن لهذه الكتلة إذاً إقامة رابطة وثيقة مع المنطقة المجاورة لآسيا الوسطى والقوقاز، وفيها بحكم الموجبات الثقافية والاقتصادية تربة خصبة لتعاونها مع أقطار منطقة الخليج الفارسي. وإذا تم جمع هذه الأقطار كلها معاً، فسيتمكن هذا التشكيل الشامل من القيام بأكثر من مجرد استقرار السعر لنفوطهم.

من نحو عشرين مليون برميل الذي هو إنتاج أوبك الحالي، يجري إنتاج نحو سبعة عشر مليون برميل في منطقتنا، ويصدر منه نحو خمسة عشر مليون برميل. فلو كنا من الحكمة بحيث نرفع السعر العالمي من النفط بمقدار دولار واحد فقط، فإن إيرادات النفط في المنطقة ستزداد بأكثر من خمسة بلايين دولار سنوياً. لقد كانت جهودنا، لسوء الحظ، تعمل في الاتجاه المعاكس، بحيث أدت إلى انخفاض سعر البرميل الواحد بمقدار عشرة دولارات في السنوات العشر الأخيرة. وبذا كانت الخسائر الجماعية المتراكمة للمنطقة تبلغ زهاء خمسمئة بليون دولار سنوياً. فإذا قسمنا هذه الخسارة بين مئة مليون نسمة في المنطقة، فسيصيب حتى الأطفال الرضّع من الخسارة ما مقداره خمسة آلاف دولار للفرد الواحد. لم يحدث نقل كهذا للثروة

طوعاً في السابق قط من منطقة المنتجين للنفط في الخليج الفارسي إلى منطقة أغنى تضم الأقطار الصناعية الغنية.

إجراءات ايجابية وسلبية

بصرف النظر عن قوة هذا النقل، فإننا نتعامل هنا مع دول مستقلة ذات سيادة تسيطر على مصير شعوبها. كانت الاتجاهات السياسية السلبية نحو الدخول في منازعات وصدامات تتغلب في الماضي في أكثر الأحيان على القوة الايجابية الموجودة في الاتحاد. إن من الممكن مع مرور الوقت، وبفعل قوة وسائل الاعلان، أن تنمو أعشاب العداوة وتتقوى بما يكفي لخنق زهرة الصداقة والأخوة وهي زهرة سحيقة القدم.

لهذا يعود الكثير إلى السلطة السياسية في الأقطار الاقليمية لتمضي في اتجاه تحقيق منافع كبيرة من الاتحاد. وبوسعنا أن نعرض باختصار هذه القوى السلبية والايجابية.

كان الشرق الأوسط بصورة عامة، ومنطقة الخليج الفارسي بصورة خاصة، تحتل بصفتها منطقة حساسة للغاية مكاناً مهماً، وستستمر في احتلاله في المعادلة العالمية التي وضعتها الدول الكبرى. وهدفها هو تولي حضور لا مناص منه في الصفقات الاقليمية، السياسية منها والاقتصادية.

والسؤال هو: هل أن هذا الحضور هو جوهري حقاً؟ وهل أن الأقطار الاقليمية ستكون من دونه أحسن حالاً؟ إن المعروف عن طريقة استخدام الدول الكبرى للإقليم من أجل أغراضها هو أن هذا لا علاقة له بمصالح شعوب المنطقة أنفسهم. على العكس، فإن خدمة مصالح الدول الخارجية كانت تتم على نحو أفضل حين يجري تجاهل شعوب المنطقة وحكوماتها. وبكلمة واحدة، كان الأمر في العادة سلبياً، وهو في أحسن الأحوال بمثابة مباراة صفرية يكون فيها ربح أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر، ويكون دائماً ضعفاً جماعياً.

وليس من الصعب أن نبيّن كيف كانت تجري خدمة هذه المصالح المريضة. إن الدرس المستفاد من اتحاد أوبك يثبت نقطة واحدة على الأقل. فلمنع تكرار الأداء، أو حتى استنساخ التجربة في مناطق أكثر حيوية من منطقة تصدير النفط، تكون الطريقة المثلى لذلك هي زرع بذور الشقاق. وفي هذا الاتجاه شهدت المنطقة حربين شنيعتين ومريعتين أفسدت عقداً من الزمن بأسره. ولم يكن من الممكن في أي منهما أن يحقق تجار الحروب أغراضهم، وهي أغراض غير مشروعة، كانت نتيجتها إهدار حياة الملايين من الناس وبلايين الدولارات، هي خسارة الفرص لتطوير الاقتصادات في دول المنطقة، في عقد كانت فيه أقطار أخرى أقل استحقاقاً منها تتقدم إلى الأمام بقفزات واسعة. وكانت النتيجة جعل الجميع، أفقر حالاً، وخلق جو من الارتياب وعدم الثقة، وكذلك جعل بعض الدول في أدنى درك في سلم القوة السياسية والاقتصادية، هي التي كانت ذات يوم تتطلع إلى تقدم سريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن عملية إنضاب الموارد البشرية والمادية في المنطقة تجري حتى اليوم من أجل أهداف عقيمة، ولم ينته ذلك بعد. واليوم وقد أدرك المرء سذاجة الفكرة الداعية إلى تحقيق الشهرة والمجد بالقوة الوحشية، فإن خطر المواجهة المباشرة بين شعوب المنطقة، ربما يكون قد تضاءل كثيراً. وإنما ليس الشر الوبيل للاستعداد لحرب في كونه حالة سخيفة من السلام المسلح. إن هذه الحالة من الممكن أن تكون، ومن دون مبالغة، مدمرة كذلك، كالتدمير الذي تحدثه الحروب

المباشرة، لأن تلك الحالة لا نهاية لها، ولذا فهي محطمة للأعصاب.

وعلى الضد من الحاجة إلى تجميع مواردنا معاً، فإننا نبذل جهودنا الآن لإقامة حواجز لا يعول عليها في ما بيننا، وهي حواجز تنذر بشر مستطير. إن ملايين الدولارات تنفق الآن على شراء الأسلحة والذخائر، وهي لن تستخدم أبداً كما يرجى، وهذا محتمل، إلا إذا جاء أحدهم، وكان من الطيش والتهور ما يكفي، لكي يقتنع بإغراءات الذين يرغبون بالإبقاء على تجارتهم المميتة من دون انقطاع.

هذا هو العامل السلبي الذي يواجهنا اليوم. غير أن تجربة الماضي قد بيّنت لنا الطريق للتغلب عليه. لقد مرت بنا أوقات كنا نواجه فيها الحاجة إلى المحافظة على جبهة صلدة ضد الضغط الخارجي، وكان الأعضاء على حافة مواجهة عسكرية مباشرة، فإذا بممثليهم يغمضون أعينهم عن الصقور في الداخل ويقفون مع خصومهم مبتسمين أمام آلات التصوير. لقد مرت أخطار الحروب بسلام وبقيت منافع الابتسامات.

هناك اليوم نقاط منازعات متعددة بين أعضاء أوبك من دول المنطقة. ولا نريد الحكم على هذه النقاط ونصف معظمها بأنها «غير ذات موضوع»، وهي كذلك فعلاً. ولكن، وعلى فرض أن هذه الخلافات حقيقية فعلاً، فإن الأناس الذين هم من العقلية ذاتها، ويشاركون في صفات ايجابية متعددة، سيكونون حقاً خالين من الحنكة السياسية، بحيث يخفقون في حلها بواسطة موهبة الإنسان الأساسية، وهي التحدث بتعقل. إن ما يجب تجنبه هو التوجّه نحو أعدائنا الألداء الذين لا يخافون إلا من تضامننا وراء راية واحدة.

هناك عدد غير قليل من الدول المختلفة في هذه المنطقة، وفيها عدد غير قليل من الحكومات والسياسات والنظرات العامة المختلفة. إنها وشعوبها لها الحق في اختلافاتها. ولكن هناك وراء هذا كله تيار قوي من التشابه في النظرة العالمية، وفي الأمزجة، ما يجب استغلاله لخدمة غرضين على الأقل. **أولهما**، إحباط أية محاولة يقوم بها أعداؤنا لدق إسفين في ما بيننا، وهم ماهرون في ذلك بما يكفي لتقديم أنفسهم إلينا كأصدقاء. **والثاني**، الإيمان بأن مستقبل اقتصاداتنا من الممكن تحقيقه على خير وجه بتعاوننا الوثيق، وعندنا أساس مشترك واسع جداً لذلك □

الغد العربي الأفضل وأُحجية الانتظار الطويل(*)

محمد جواد رضا

استاذ التربية المقارنة في
جامعة آل البيت ـ الاردن.

أنْ تظل أمة من الأمم عقوداً ثمانيةً ثقالاً تبحث عن غدها الأفضل ثم لا تصل إليه هو حال أدنى إلى الأحجية منه إلى الإفصاح عن إرادةٍ صادقة لبلوغ هذا الغد الأفضل أو معرفةٍ بمضمونه أو كفايةٍ بكيفية تحقيقه. وقد كان هذا قدراً مجزناً ابتليت به الأمة العربية خلال القرن العشرين كما لم تبتلَ أية أمة أخرى. قبل ما يقرب من خمسين عاماً كان الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري يتساءل مشدوهاً ومضيّعاً:

قالوا غداً فوجدتُ الأمسَ يَفضُلُهُ و«الصبرُ»، قالوا وكان الشهمُ من جَزعا

وكما اجتهد غيره، حاول الجواهري أن يفكَّ طلسم هذه الأحجية فوجد السر ملغوزاً في كواذب الاصلاح وتنزيه الذات والرومانسية السياسية التي أُطعمت بها الاجيال العربية المعاصرة جيلاً بعد جيل:

وجدتُ أقتلَ ما عانتْ مصائرنا وما التوى الشِيبُ منه والشباب معا
أنّا ركبنا إلى غاياتنا أملاً رخواً إذا ما شددنا حبله انقطعا

لقد طبَّ الجواهري يومئذٍ للخروج من هذا السقم المزمن في روح الأمة برُقية اليأس الفلسفي الذي هو أعلى مراحل الحرية:

وأنّ من حسناتِ اليأس أنّ له حدًّا إذا كَلَّ حدٌّ غيرُه قطعا
وأنه مُصحِرُ الأرجاءِ لا كَنَفاً لمن يَلِصُّ ولا ظلاً لمن رتعا[1]

(*) هذه تداعيات راودت الكاتب بعد قراءته ورقة العمل والتقرير النهائي لندوة: «نحو غدٍ عربي أفضل: الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٧ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ٧٣ ـ ٩١.

(١) هذه الأبيات مقتطعة من قصيدة للجواهري بعنوان: «فلسطين أو اليأس المنشود» وقد نشرت أول مرة في شباط/فبراير ١٩٤٧، علماً بأن اليأس الفلسفي عند سارتر وغيره من الوجوديين هو الحرية الحقيقية، لأنه تحرر من التعلق برجاء كاذب، وحمل الفرد لمسؤوليته عن قدره مهما كانت نتائج هذه الحرية.

إن هذا تشخيص صواب من الناحيتين النفسية والعقلية في حياة الجماعات كما هو في حياة الأفراد. إن أول شرط إجرائي للفكاك من أسر الأُحجيات هو إسقاط غشاوة الوهم عن البصيرة والذهاب إلى مواجهة الحقيقة الواقعة بكل جهامتها وفظاظتها ومرارتها. أطباء الأمراض النفسية يرسمون هذا الإجراء على صعيدين متواصلين علواً. الصعيد الأول هو الاعتراف (confession) الذي يرتقي منه المريض إلى الصعيد الأعلى، صعيد الخلاص من أسر الوهم، والصعيد الثاني هو الهداية (conversion) إلى المعرفة الإيجابية بقوة الذات وممارستها ممارسة مبدعة. وما لم يفلح الناس في مواجهة نواقصهم فإنهم لن يفعلوا شيئاً غير أن يظلوا يستمرئون مخادعة الذات بلوم الآخرين على إخفاقاتهم والتشكي من أن هؤلاء الآخرين يضطهدونهم.

إن هذا هو أسوأ صور الاحباط وأكثر حالات العجز سخريةً بالانسان. الأمم مثل الأفراد في كيفية تعاملها مع حالات الاحباط. مفتاح خروجها منها هو وعيها حقيقة إحباطها والاقرار به وعدم الاستسلام له. إن استمرار الحديث عن الغد العربي الأفضل الذي لم يأتِ خلال ثمانين عاماً هو في بعض موجباته تعبير قاسٍ عن التهرب من مواجهة الذات ومكاشفتها. وليس بنا من حاجة إلى تذكير أنفسنا بكل الخدع النفسية التي مارسناها على أنفسنا خلال هذا القرن الذي يوشك أن ينطوي ونخرج نحن منه بين أقل الأمم إبداعاً حضارياً وقوةً. عندما وقعت الطامة الكبرى عام ١٩٦٧ قيل لنا إن العدوان الاسرائيلي لم ينجح لأن النظم التي أراد إسقاطها لم تسقط، ولا عبرة بالجيوش العربية التي دمرت والمصادر المالية التي هدرت والكرامة التي امتهنت. كان المعنى غير المعلن لهذا كله أن النظم أهم من الأرض والناس، فإذا ذهبت الأرض واستُعبد البشر وبقيت النظم فإن العرب لم ينهزموا. واليوم إذ تتراجع أكثر المجتمعات العربية عن ممارسة الديمقراطية يقال لنا إن الديمقراطية الغربية وحكم المؤسسات والفصل بين السلطات وحقوق الانسان هي أفكار وممارسات لا تصلح للعرب لأنها غربية. والمعنى الضمني لهذا أن العرب أقلّ كفايةً من غيرهم لممارسة الاستقلال الذاتي وحكم أنفسهم بأنفسهم حكماً جماعياً قانونياً، وهم لهذا غير جديرين بأن يُساسوا سياسةً مدنية تتناسب وقيمتهم كبشر.

لقد كان السقوط في شرنقة هذه الأحجية الكبيرة الظلماء هو الذي جعل القرن العشرين بالنسبة إلى العرب قرن الفرص الضائعة إن لم يكن قرناً ضائعاً كله. من هنا كان عملاً جسوراً من **مركز دراسات الوحدة العربية** أن يعقد ندوة «نحو غدٍ عربي أفضل»، وكانت ورقة العمل التي أشرف المركز على إعدادها ريادية في منطلقاتها العامة وفي الكثير من طروحاتها الخاصة، وعلى وجه التحديد ما تعلّق منها **أولاً** بنقد تجربة النضال القومي العربي المعاصر، **وثانياً** بتحليل الادراك العربي. إن هذين البندين من بنود ورقة العمل والمناقشات التي دارت حولهما تتفرد بأهمية مباشرة وتعيد تركيز الفكر على ما يسميه أرنولد توينبي «جُمّاع الحقيقة الروحية والقيم» في كل حضارة من الحضارات. واشتقاقاً من فلسفة توينبي العامة في أن البشر وليس المجتمعات البشرية هم الذين يصنعون التاريخ الانساني، يكون الفرد هو مصدر الفعل الاجتماعي كله. أما المجتمع فهو محض علاقة بين الأفراد، وعلى طبيعة هذه العلاقة تتوقف قوة المجتمع وضعفه كما يتوقف ركوده أو ديناميكيته.

لقد كان من ذنوبنا الكبرى خلال هذا القرن أننا أسقطنا البشر العرب من حسابات التقدم والتخلف وأكدنا تأكيداً مسرفاً على المُثل الكلية أو الايديولوجيات ظناً منا بأن هذه الايديولوجيات تستطيع أن تصوغ الناس وفقاً لرؤاها وتهاويلها، وكان ذلك خطأً كبيراً لأن الانسان بطبعه كائن انتقائي وممحص في فكره ونمط عيشه وفي تأسيس علاقاته مع الآخرين، سواء كان هؤلاء الآخرون أفراداً أو مؤسسات اجتماعية، وأن الذين يغتالون هذه الانتقائية في الناس إنما يعطلون أكبر مصادر القوة في الأمة.

لقد صبت كل التجارب العربية الفاشلة خلال هذا القرن في بؤرة ماساوية واحدة هي «تسطيح العقل العربي» وشلّ الإرادة الجماعية للأمة حين راح السَحَرةُ الجدد وفراعينهم يوجهون اهتمامات الأمة وهمومها إلى لقمة العيش والسكن وكيفية اتقاء شرور السلطة التي امتلكت تقانات الخوف كلها. إن هذا وضع معقد تماماً. وعلى نبل المحاولة التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في ندوة «نحو غدٍ عربي أفضل» فإن التحدي ـ وأنا أستعير لغة توينبي مرة أخرى ـ يتطلب استجابة من نوع غير تقليدي. فبعد خمس سنوات من الآن سيدخل العالم القرن الحادي والعشرين. وسوف تبادر الأمم الحية إلى مراجعة نفسها في ما عملته وما لم تعمله خلال القرن العشرين كجزء من تقويم الذات والتهيؤ للدخول في القرن الجديد. وويل للأمم التي تتقاعس عن فعل ذلك. ولكيلا يضيع القرن الحادي والعشرون على العرب لا بد من الشروع في دراسة الكيفية التي ضاع بها فهم القرن العشرين. همنا دعوة تاريخية أن نخوض تجربة حياتية جديدة لم نألفها من قبل، تجربة نقد الذات ومحاسبتها والكفّ عن لوم الآخرين. التجربة الجديدة يمكن أن تدار ابتداءً حول محاور أربعة:

١ ـ الصراع مع الذات.

٢ ـ عبثية الانشغال بالبحث عن هوية.

٣ ـ التحرر من الوهم الاسرائيلي شرطاً للمواجهة الحضارية مع إسرائيل.

٤ ـ التربية العربية ـ المشروع الحضاري الأول.

أولاً: الصراع مع الذات

في التقرير النهائي لندوة «نحو غدٍ عربي أفضل» ترد عبارة مستوقفة للنظر تطالب بـ «تشديد النضال من أجل انتزاع الحقوق الديمقراطية وحقوق الانسان ومواجهة الصعوبات التي تعترض هذه الغاية». العبارة على صدقها تبقى ناقصة وغير مبينة لأنها تطالب بتشديد النضال ولا تقول... النضال ضد من؟ وهي تؤكد على انتزاع الحقوق الديمقراطية ثم لا تقول ممن؟ لو كنا نعيش حقبة ما بين الحربين العالميتين لكان سهلاً الاستخلاص بأن النضال هو ضد الاستعمار وأن انتزاع الحقوق هو من المستعمرين. أما الآن فليس هناك استعمار أجنبي ولا مستعمرون أجانب. فمن هم هؤلاء الذين يجب تشديد النضال ضدهم وانتزاع الحقوق منهم؟ أفليس من المفارقات العجيبة أن نظل نتكلم عن «تشديد النضال من اجل انتزاع الحقوق الديمقراطية» بعد أن أصبح الحكم وطنياً كله؟ وما معنى الوطنية في هذه الحال؟ وكيف نفسر حقيقة أن في بعض البلدان العربية اليوم من الجواسيس والمخبرين والجلادين أكثر من تلامذة المدارس وطلاب الجامعات، وفيها من السجون والطوامير أكثر مما فيها من معاهد العلم ودور العبادة معاً؟ فكم هلك في هذه السجون والطوامير من رجالنا ونسائنا؟ وأبنائنا وبناتنا؟ وكم هم الذين أهلكتهم الحروب الأخيرة من شباب الأمة؟ وكم من العلماء والمفكرين العرب يلوبون عذاباً في زنزاناتهم ولا يسمع بهم أحد؟ أليس هؤلاء عرباً من العرب؟ أوليس من حقهم أن يعرف بمحنتهم أهلهم العرب مثلما تعرف منظمات الدفاع عن حقوق الانسان العالمية؟ حقاً لا معنى للحديث عن «حقوق ديمقراطية» ما لم نرد بها ـ تحديداً ـ «حقوق الانسان في أوضاع ديمقراطية». إن هذه قضية تشريعية قانونية في بنيتها الاجتماعية وقد ظلت مطرودة من قوانيننا العامة ومن دساتيرنا لأن أكثر البلدان العربية تحكم بدساتير موقتة تمثل إرادة الحاكم ومصالحه ولا تعبر عن إرادة الأمة. وإذا ما استثنينا بعض التجارب الدستورية المتواضعة هنا وهناك، فإن أغلبية الشعوب العربية تحكم حكماً متجبّراً، تارة باسم القومية وتارة باسم الدين.

كذلك فإن قضية الحقوق الديمقراطية هي قضية تربوية في أكثر وجوهها وضوحاً وجلاءً، وقد ظلت هي الأخرى مطرودة من مناهجنا المدرسية وكتبنا الدراسية وطرائق تعليمنا طوال هذا القرن. ولما استحكم الحَجْرُ على هذه الحقوق غدونا مواطنين بلا حقوق، ولا معرفة لنا باستعمال هذه الحقوق أصلاً، وأصبح الحق السياسي لا يأتي - إن جاء - إلا في صورة صدقة أو مكرمة يمنحها الحاكم للمحكوم إذا شاء ويسلبها منه أنّى شاء ويروّضه بها في حالتي الهبة والاستلاب. إن هذا كله يعني شيئاً واحداً هو أننا أمة في حرب مع نفسها، فكيف لها أن تستعيد سلاحها الداخلي؟ وكيف لها أن تنهي ثنائية الحاكم والمحكوم المشبعة أساساً بسوء الظن والعداء المتبادل؟

ثانياً - عبثية الانشغال بالبحث عن هوية

شهدت الأعوام الأخيرة، وما تزال تشهد، ولعاً غريباً بالبحث عن هويتنا، وهل هي عربية؟ أم إسلامية؟ وبالتالي هل نحن عرب أم نحن مسلمون؟ وهل نحن عرب مسلمون؟ أم نحن مسلمون عرب؟ وكان من مفارقات هذا الانشغال بالبحث عن هوية أن إسرائيل التي لم تبلغ عامها الخمسين لم تعان من أزمة هوية على حين أن العرب بكل مجد القرون الأربعة عشر التي حملوا فيها راية الاسلام وشاركوا أمم الأرض في بناء حضارته يكشفون أنفسهم وكأنهم أمة بلا هوية. وكان هذا عبثاً من العبث إن لم يكن أعلى صور العبثية التي مارسناها بإخلاص السُذَّج القاعدين أو المقعدين عن التمرس بالمهمات الكبار. لقد كان هذا عبثاً من العبث لأن هؤلاء المتولعين بالبحث عن الهوية العربية نسوا أو تناسوا شهادة الغرب لأمتهم أنه «بالنسبة إلى العالم الاوروبي في العصور الوسطى كان كلا التعبيرين عربي ومسلم يستعمل استعمالاً تبادلياً ككلمتين مترادفتين»[٢]. هذه العبثية المضللة يجب أن تتوقف لأنها تنطوي على جرثومة خطر غير منظور، خطر أن تكون الهوية بديلاً من الفعل. العروبة نَسَبٌ والاسلام دين، والكيانات الاجتماعية لا تتولد من النَسَب. الناس الأحرار يخلقون مؤسساتهم الاجتماعية بما يتوافق وضمان حرياتهم وتقدمهم المادي والاخلاقي. لقد غنينا للعروبة وتغنينا بها خلال هذا القرن كله، فلم يحمنا ذلك الغناء من استبداد المستبدين بنا، ولا عَصَمنا من حكمنا بالخوف والإهانة والتجويع. ثم لم يحل ذلك الغناء دون حرب العرب على العرب وشماتة العرب بالعرب واحتماء العرب من العرب بالجيوش الأجنبية.

أما الاسلام - الدين - فسيظل هادياً وحادياً ودعوة لا تنقطع إلى الحق والخير والنبل والارتقاء بالانسان. ولكن الاسلام مظلوم بالمسلمين الذين شرذموه إلى طوائف وفرق وجعلوا الطائفة - في مواقع كثيرة - فوق الدين. إن هذه الهوية المعتدى عليها سيعتدى عليها ثانية إذا ما أريد لها أن تكون هوية جامعة ورافعة على بوابات القرن الحادي والعشرين، وذلك لكثرة الأوصياء المعينين ذاتياً عليها والمحتكرين الكلام باسمها والمكفّرين غيرهم ممن لا يشاركونهم نظرهم الأحادي البعد في طبيعة الاشياء.

إن هويتنا الجماعية الجديدة يجب أن تكون الانسان العربي الديمقراطي المتخولق علمياً وعقلانياً والمتربي على حب العدل لنفسه وللآخرين والمؤمن بحق الآخرين - ذكوراً وإناثاً - كحقه في الحرية والكرامة الانسانية. هذا هدف ممكن البلوغ بالتربية الديمقراطية وهو على وفاق تام مع ما يأمر به الدين وما ينفع العروبة ويرفعها.

---

(٢) P. M. Holt, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis, eds., *The Cambridge History of Islam* (Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1970), p. 742.

ثالثاً: التحرر من الوهم الاسرائيلي شرطاً لمواجهة إسرائيل حضارياً

خلال نصف القرن الماضي جعلنا إسرائيل المتغير المستقل (independent variable) في الوضع الشرق أوسطي، وجعلنا أنفسنا متغيراً معتمداً (dependent variable) وكان ذلك تقصيراً لا مبرر له بحق أنفسنا. فيزيائياً، المتغير المستقل هو الذي يفعل فعله في الأشياء أثراً وتأثيراً وهو مستقل عنها، أي أن فعله غير مشروط بها وإن كان فاعلاً فيها. أما المتغير المعتمد فهو يتكيف للمتغير المستقل ويكون ـ واقعاً أو افتراضاً ـ مرتهناً به. ويصدق مبدأ المتغيرات هذا في الوضع الانساني صدقه في الوضع المادي أو الطبيعي. خلال نصف القرن الماضي كانت إسرائيل تفعل ما تشاء: تخطط... ترسم... تتقدم وفقاً لرؤيتها الخاصة لنفسها ومصالحها. وكنا نحن نخطط ونرسم لمواجهة إسرائيل. كل شيء فعلناه في مجال الاقتصاد والحرب والتربية والتنظيم السياسي كان محكوماً بكيفية مواجهة إسرائيل حتى نسينا أننا كبشر وُجدنا قبل إسرائيل وأننا سنظل موجودين ما شاء الله لنا أن نوجد، سواء أكانت هناك إسرائيل أم لم تكن، وأن موجبات قوتنا الذاتية ينبغي أن تكون مشتقةً من حقيقة وجودنا التاريخي وليس من محض تفكيرنا بإسرائيل.

لذا فإننا خلال نصف القرن الماضي لم ننجز إنجازاً حضارياً واحداً نابعاً من تفكيرنا بانفسنا ومصلحتنا. لم نبن شبكة من طرق المواصلات على الأرض العربية تيسّر نقل منتجاتنا الزراعية والحيوانية بين الأقطار العربية الممتدة على قارتين عظيمتين. لم نبن أسطولاً تجارياً يتحرك بين الموانئ العربية عاملاً على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الأقطار العربية ويسهّل التبادل التجاري بينها ويوفر فرص العمل للآلاف من الرجال والنساء. لم نبن مؤسسة صناعية تصنّع منتجاتنا الزراعية والحيوانية وتفتح لاقتصادنا الأسواق العالمية. لم نؤسس نظاماً تربوياً يؤدي إلى خلق التناظر الفكري والكفاية الانتاجية بين الأجيال العربية. لم نُقم مؤسسة طبية متكاملة بين أقطار الأمة العربية ترتفع بالمستوى الصحي للأمة الذي هو أساس السعادة العامة والانتاجية العالية. لم نؤسس نظاماً مصرفياً موحّداً يقرّب بين أنواع النقد العربية وييسر سيولة المال العربي بين الأسواق العربية ويسهم في نمائها الاقتصادي والاجتماعي. لم نبتدع نظاماً قانونياً يحمي حقوق المستثمرين ويشجعهم على توظيف رساميلهم في عمران الوطن العربي. على النقيض من ذلك، ظللنا نبتكر كل يوم جديداً من أفانين التأميم والمصادرة والضرائب المتداخلة حتى أفزعنا الرأسمال العربي والأجنبي فهرب إلى خزائن البنوك الأجنبية وشارك في مشاريع الاستثمار الكبرى في الدول الصناعية وصار من عُدد بنائها وإعادة بنائها. هذه نماذج من مشاريع القوة الذاتية التي كان في مقدور العرب أن ينجزوها من دون اقحام إسرائيل فيها، ومن دون أن يكون لإسرائيل عذر أو حجة للتدخل فيها أو ادعاء الخوف منها. لم نفعل شيئاً من هذا لأنه ليس مما يبدعه تفكير «المتغير المعتمد» وقد ضاعت كل الفرص لفعله الآن. إن خطر «المتغير المعتمد» يطالعنا اليوم بوجه جديد اسمه المشروع الشرق أوسطي، والخوف من ذوباننا فيه لأن إسرائيل ستكون طرفاً فيه. على حين أن الاندماج فيه يمكن أن يضعنا في حلبة سباق جديد ـ سباق حضاري ـ مع شعوب الجوار ومع أنفسنا ويعيننا على التجلّي في هذا السباق بما يعيد إلينا احترامنا لأنفسنا ويعطينا إحساساً بالانجاز. الصراع الحربي مع إسرائيل أصبح قضية من قضايا التاريخ. والمنازلة الحقيقية مع إسرائيل من الآن فصاعداً هي منازلة حضارية ميادينها العلم والتكنولوجيا والتنظيم الأخلاقي والقانوني للمجتمع. لقد انتهى زمن الحكومات القوية التي تملك جيوشاً وأسلحة مشتراة. الزمن الآن هو زمن الشعوب القوية المعافاة المتنوّرة والمنتجة التي تقودها حكومات ممثلة لشعوبها تمثيلاً ديمقراطياً سليماً يمنحها قوة للتحرك في المحافل الاقليمية

والدولية، هي قوة الشرعية المنبثقة عن إرادة الشعوب. هذا مفهوم جديد للقوة لا يتحقق إلا بالخروج من شرنقة «المتغير المعتمد» إلى استقلالية «المتغير المستقل». إننا يجب أن نتعلم كيف نتعامل مع إسرائيل من دون أن نجعلها قيداً على التفكير في أنفسنا ومصالحنا. آنئذٍ ستجد إسرائيل نفسها أمام نوع من القوة العربية لم تألفه من قبل وعليها أن تعيد حساباتها في ضوئه، ونحن سنجد أنفسنا وقد تحررنا من الوهم الاسرائيلي وانشغلنا بإعادة بناء وجودنا، وهو أمر لا يستطيع أحد الاعتراض عليه أو ادعاء الخوف منه.

رابعاً: التربية العربية
هي المشروع الحضاري الأول للقرن القادم

إن إحدى القوى الأساسية التي هيأت المناخ للسقوط العربي خلال القرن العشرين هي المؤسسة التربوية العربية. فخلال أكثر من ٧٥ سنة، وعلى الرغم من تضحياتنا المالية والجهدية في المجال التربوي، لم نفلح في تأسيس تربية مدنية في الوطن العربي. كانت التربية العربية خلال هذه الحقبة الطويلة تربية معادية لروح العصر، فلم تعرّف أجيالنا الجديدة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه وينبغي أن ينتسبوا إليه ويتكاملوا معه بقدر ما شدّت فكرهم إلى الماضي وجعلته بديلاً من الحاضر. وكانت مدارسنا تقذف إلى المجتمع أفواجاً من أفراد يعرفون كيف يتكلمون كثيراً ولا يقولون إلا قليلاً، وكان هذا القليل الذي يقولونه انطوائياً ومخالفاً لروح العصر. إن كل الذين صرّفوا مقدرات الأمة خلال ثلاثة أرباع القرن الماضية كانوا من معطيات هذه التربية، وكانوا أصدق الشهود على بؤسها. إن الكتاب والشعراء والصحافيين والاعلاميين العرب الذين ضللوا شعوبهم وغسلوا أدمغتها هم من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. إن المفذلكين الذين برروا الاستبداد وزينوا الخنوع للطغيان في عيون الناس هم من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. إن أرتال المتبطّلين بطالة سافرة أو مقنّعة هم من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. إن فيالق الأميين والأميّات، الفيالق التي يموج بها المجتمع العربي، هي من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. إن رسل الارهاب والعادين على حريات الناس وحقوقهم هم من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. إن المشرّعين الذين جعلوا من القانون سوطاً للقمع وعقاراً لإخصاء الفكر هم من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. إن نقص الكفاية الانتاجية في مجالات الزراعة والصناعة وصيرورة العرب عيالاً على الأمم الأخرى في طعامهم وكسائهم هما من معطيات هذه التربية وأصدق الشهود على بؤسها. حقاً عندما تسقط التربية يسقط المجتمع. وهذا ما كان في الوطن العربي خلال هذا القرن، والقضية الآن هي كيف نتدارك هذه الكارثة؟ وكيف نحوّل المؤسسة التربوية إلى أداة لتجديد ذات الأمة وتحرير طاقاتها المعطّلة؟

* * *

هذه بعض قضايا مَستها ندوة «نحو غدٍ عربي أفضل» مَساً رقيقاً، مباشراً حيناً وغير مباشر أحياناً، وهي ما لم تطرح للنقاش الواقعي الحر فلن يكون ميسوراً تكوين رؤية واضحة في طبيعة الغد العربي الأفضل الذي نتمناه أو نطمح إليه. إن خطاب «نحو غدٍ عربي أفضل» يجب أن يتحرر من الرواسم اللغوية التي أورثتناها هزيمة ١٩٦٧، ويجب أن يبرأ من مجاملة النظم السياسية القائمة لأن موجة الانهيار لا يمكن أن يستعصم منها أحد، بما في ذلك النظم السياسية نفسها، بل إن هذا الخطاب يجب أن ينهي ثنائية الحاكم والمحكوم، ولو على الصعيد النظري، ويتخذ من هذا منفذاً إلى رؤية جديدة في الذات، ذات الأمة. إن مهمةً كهذه تتطلب مؤتمراً قومياً من نوع جديد لم يألفه العرب إلى الآن، مؤتمراً لمحاسبة الذات والتطهر من الأخطاء والخطايا التي اقترفناها بحق أنفسنا ثم وضعنا مسؤوليتها على الآخرين □

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥

(لندن: المنظمة، ١٩٩٥)، ٣٦٩ ص.

حقوق الإنسان في الوطن العربي

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي

(القاهرة: المنظمة، ١٩٩٥)، ٣٢٤ ص.

سليمان الرياشي

باحث في مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: تقرير منظمة العفو الدولية

يحتوي تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥، على ثلاثة أجزاء: **أولاً**، مقدمة طويلة (٤٥ صفحة) يستعرض فيها ابرز قضايا حقوق الإنسان؛ **وثانياً**، استعراض لحالة حقوق الإنسان في مئة واثنين وخمسين بلداً خلال عام ١٩٩٤ جرى ترتيب أسمائها وفق الحروف الأبجدية اللاتينية؛ **وثالثاً**، عشرة ملاحق.

تتضمن المقدمة ستة عناوين؛ الأول «**حقوق المرأة من حقوق الإنسان**»، حيث تعالج هذه الفقرة قضية المرأة التي تتعرض للعنف من تشويه واغتصاب وقتل على يد رجال مسلحين، ويحصل ذلك على رغم الاعلان التاريخي للمجتمع الدولي حول حقوق المرأة، والذي أشار تقرير عام ١٩٩٣ إلى أن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وحيث وعدت الحكومات بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وحقهن في التطور والمساواة، كما وعدت بدعم الحقوق المدنية والسياسية، حقوق تمنع عنهن القتل والتعذيب والاستغلال الجنسي والسجن الاعتباطي أو «الاختفاء». ويرى التقرير أن الحكومات فشلت بشكل فادح في ترجمة أقوالها إلى أفعال.

ويستعرض العنوان الثاني «**سعياً وراء الحقيقة والعدالة**» مشكلة الخطف والاختفاء على يد سلطات حكومية أو منظمات شبه عسكرية أو الشرطة السرية، ويشير إلى ٢٤ حالة عالجتها منظمة العفو الدولية عام ١٩٩٤ ضمن حملة تحت شعار «ضد التغييب والخطف السياسي». ويقول التقرير أن مرتكبي هذه الجرائم كانوا يراهنون على الوقت وعلى قصر ذاكرة الناس من أجل التغطية على جرائمهم، ولم يكونوا يتوقعون أن يروا صور ضحاياهم على الجدران وفي الصحف والإذاعة والتلفزيون.

وأما في العنوان الثالث «**القوة عن طريق التنوع**»، فيتساءل التقرير عما يجمع بين سجين سابق في جنوب افريقيا وطالبة في منطقة الكاريبي، ويستخلص أن هذا التنوع يعكس الأهداف الأساسية لمنظمة العفو الدولية في دفاعها عن الحقوق الأساسية لكل الناس بصرف النظر عن القومية والدين

والسلالة، وذلك عبر بناء حركة متجذرة في القارات كافة وبواسطة نساء ورجال من كل الأعمار ملتزمين بنشاط في تحقيق هذه الأهداف. ويشير التقرير إلى وجود مليون عضو ومساهم ومتبرع في المنظمة ينتمون إلى مئة وخمسين بلداً، منظمين في ٤٣٢٩ منظمة محلية.

ويتطرق العنوان الرابع «**تعليم حقوق الانسان: بناء المستقبل**» إلى اجتماع حصل في لندن (آب/اغسطس ١٩٩٤)، تشكل من عدد من الفروع الدولية والمحلية لمنظمة العفو، حيث ناقشت هذه الفروع ثلاث قضايا تمثلت في: العمل الوقائي في مجال حقوق الإنسان، والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في حقل التثقيف بحقوق الإنسان، ودور منظمة العفو في هذا العمل. كما يشير التقرير إلى أن هذا اللقاء مثّل جزءاً صغيراً من نشاط المنظمة المتنامي لتطوير استراتيجية تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من التجاوزات على الصعيد العالمي. لقد تمّ استخلاص ان على المنظمة استيعاب تجارب فروعها في مجال التثقيف بحقوق الإنسان، ومن أجل ذلك تم إقرار خطة لأربع سنوات تتضمن استراتيجيا من أجل تحسين التنسيق بين الأقسام والفروع على الصعيد العالمي وتطوير جهودها من أجل الوقاية في مجال التجاوزات على حقوق الإنسان.

ويعالج العنوان الخامس موضوع «**حماية اللاجئين**» حيث يشير إلى وجود ٢٣ مليون لاجئ في نهاية عام ١٩٩٤، وفق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويرى التقرير أن ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين أجبروا على ترك منازلهم هم بحاجة إلى حماية، ومن واجب المجتمع الدولي أن يوفر هذه الحماية لهم. ويستعرض التقرير مبدأ «عدم طرد اللاجئين» الصادر عام ١٩٥١ والذي يؤكد على عدم حق الدول في إعادة اللاجئين إلى بلدهم بالقوة عندما تكون هناك امكانية أن يتعرضوا إلى مخاطر وانتهاكات، ويشير إلى أنه على رغم أن هذه المبادئ تحظى باعتراف واسع كمعيار وتقليد في القانون الدولي ينطبق على الدول كافة، فإن هذه المبادئ لا زالت عرضة للانتهاك.

ويعالج العنوان السادس موضوع «**العمل مع المنظمات الدولية**»، فيشير إلى أن المسألة لم تعد مسألة نقص في المعلومات حول أزمة حقوق الإنسان أو توقعاتها في العالم، حيث إن منظمة العفو الدولية والمنظمات الأخرى غير الحكومية والخبراء المستقلين للأمم المتحدة والصحفيين، وكذلك السفراء، يضعون الحكومات والرأي العام في صورة آخر التطورات في أنحاء العالم كافة، ولكن المشكلة تكمن (وفق التقرير) في أن الحكومات والمنظمات غير الحكومية لا تسمع التحذيرات سريعاً ولا تتصرف في الوقت المناسب. وعلى سبيل المثال، فإن عمليات حفظ السلام التي انتشرت انتشاراً واسعاً خلال السنوات الأخيرة، تعاملت مع مسألة حقوق الإنسان في أماكن عملياتها بصورة حرفية، وكثيراً من اجراءاتها بقي متأثراً بتقاليد عمل الماضي أكثر مما حاول أن يجيب على التحديات الراهنة. كما يعطي التقرير أمثلة عديدة عن عمليات للدفاع عن حقوق الإنسان فشلت على رغم القرارات المتخذة والنوايا الطيبة الكامنة وراءها، بسبب التأخر في التنفيذ أو عدم القدرة على تأمين الأموال اللازمة لها، كما يتطرق إلى سلوك العديد من الحكومات التي على رغم موافقتها على المواثيق المقرة بشأن حقوق الإنسان، كانت تمانع في تطبيقها في بلادها. كما ان الظروف الدولية والاقليمية كانت تقدم لبعض البلدان فرص التملص من المحاسبة تجاه الخروقات الفاضحة لحقوق الإنسان فيها.

وأما **الجزء الثاني** من التقرير، فيتضمن **عرضاً لحال حقوق الإنسان في ١٥٢ بلداً** مرتباً وفق التسلسل الأبجدي، ويتوقف عند «اسرائيل والأراضي المحتلة»، فيورد أن اسرائيل اعتقلت ٦٥٠٠ فلسطيني عام ١٩٩٤، وأن ٦٢٤٥ منهم قد أدينوا أمام محاكم

عسكرية. كما تم توقيف أكثر من ٧٠٠ فلسطيني و٩ اسرائيليين إدارياً من دون توجيه تهمة أو محاكمة. وفي نهاية العام بقي ٥٤٥٠ فلسطينياً قيد الاعتقال، من ضمنهم أكثر من ٢٥٠ معتقل إداري. ويشير التقرير إلى اطلاق سراح ما يقارب الخمسة آلاف سجين فلسطيني في إطار الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى مقتل ٨٢ فلسطينياً على أيدي القوات الاسرائيلية.

وأما الجزء الثالث فيتضمن عشرة ملاحق تتعلق بجوانب مختلفة من عمل المنظمة، ولعلّ أبرزها وأكثرها راهنية، الملحق الثامن الذي يطرح نقاطاً برنامجية تتوخى تحسين أوضاع حقوق الإنسان خلال عمليات حفظ السلام الدولية.

ثانياً: حقوق الإنسان في الوطن العربي

يتضمن تقرير **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** الصادر في عام ١٩٩٥ تقديماً بقلم محمد فائق، الأمين العام للمنظمة، وثلاثة **أجزاء: الأول**، مقدمة طويلة تعرض للقضايا العامة المتعلقة بحقوق الإنسان في الوطن العربي، **والثاني**، تقارير قطرية عن حالة حقوق الإنسان في واحد وعشرين بلداً عربياً خلال عام ١٩٩٤. وأما الجزء الثالث من التقرير فيتعرض لـ: **أزمة نشطاء حقوق الإنسان.. في غياب نظام حماية وطني ودولي**، كما يتضمن التقرير ملحقاً يرصد موقف الحكومات العربية من التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما يرصد التقرير استمرار مأزق حقوق الإنسان في الوطن العربي من جراء تفاقم النزاعات المسلحة والتدخل الاجنبي ومحاولات قمع الاتجاهات التي ترفض التسويات السياسية بين البلدان العربية وإسرائيل.

تتضمن المقدمة ثلاثة أبواب، حيث يتعرض **الباب الأول** إلى «التطور القانوني والدستوري»، فيعالج التزامات البلدان العربية القانونية بالعهود والمواثيق الدولية، وحيث بات عدد الأقطار العربية الملتزمة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ثمانية على رغم تحفظ هذه الأقطار على بعض بنود الاتفاقية، كما أصبح عدد الأقطار المنضمّة إلى اتفاقية «حقوق الطفل» في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٤ ستة عشر قطراً. ولكن بالمقابل لم تحصل تطورات على الالتزامات القانونية للبلدان العربية تجاه العهود والمواثيق الدولية.

وعلى الصعيد القومي العربي، أقرّ مجلس الجامعة العربية مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد «أكثر من عقدين من الجدل والتسويف». لقد كان هذا المشروع موضوع تحفظ من قبل سبعة أقطار عربية. يبقى أن الملفت للانتباه تضمن الميثاق نمطاً من الحقوق المستنكرة بصورة عامة في عدد من الأقطار العربية، مثل الحق في الإضراب. ويشير التقرير إلى أن معظم الأقطار التي تحفظت على الميثاق هي تلك التي لا زالت ترفض الالتزام باتفاقيات الشرعة الدولية. كما يعرض التقرير أبرز التطورات الدستورية والقانونية في عدد من الأقطار العربية، ويشير إلى الجوانب السلبية والتراجعية في هذه التطورات، كما إلى الجوانب الايجابية منها.

وأما في **الباب الثاني** فيتعرض التقرير لحقوق الإنسان في الممارسة، فيتطرق إلى الحقوق الأساسية من نمط الحق في الحياة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في محاكمة عادلة، كما يتطرق إلى معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، ويسجل تحت مختلف هذه العناوين ملاحظات سلبية، ويشير إلى انتهاكات فاضحة في عدد من الأقطار العربية. ويتطرق التقرير كذلك إلى موضوع «الحريات الأساسية»، حيث يسجل وضع المزيد من القيود على **حرية الرأي والتعبير**، ويتعامل مع **الحق في التنظيم** بما يتراوح بين التقييد الكامل أو التقييد الجزئي وفق النهج الانتقائي.

ويتطرق **الباب الثالث** إلى حقوق الشعب

الفلسطيني، حيث يشير إلى أن تطور جهود التسوية بين الحكومات العربية واسرائيل أضاف بعداً جديداً إلى مأزق حقوق الإنسان في الوطن العربي، ويرى التقرير أن توقيع اتفاق القاهرة الأمني (١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤) وبروتوكولات تنفيذ الحكم الذاتي (القاهرة، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤) جاءا ليكرسا الثغرات التي أفضى إليها اتفاق اوسلو، حيث سرعان ما أظهر تطبيق الاتفاق وممارسات سلطة الحكم الذاتي دواعي للقلق، كما يعرض التقرير لمبررات هذا القلق على صعيد الاتفاقات، وكذلك على صعيد تجلياتها على الأرض.

ويعالج **الباب الرابع** من المقدمة **مسألة نشطاء حقوق الإنسان في غياب نظام حماية وطني ودولي**، في الوطن العربي، ليس فقط من زاوية تسليط الضوء على اجراءات التقييد التي تواجه حركة المنظمات العربية لحقوق الإنسان وانتهاك حقوق نشطائها، بل ايضاً من زاوية سعي الحكومات العربية لعرقلة اصدار وثيقة دولية ترتب عليها التزامات قانونية في عدم التعرض للمدافعين عن حقوق الإنسان أفراداً وجماعات. ويبرز التقرير ضرورة توفير مظلّة قانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان لحمايتهم من عسف السلطات التي يكشفون انتهاكاتها.

* * *

من الجدير بالملاحظة أن التقريرين يجوبان دائرة الاهتمام نفسها ويتطرقان إلى القضايا الجوهرية نفسها، مع فارق اتساع دائرة كل منهما. ويتبين من تقرير «منظمة العفو الدولية» أن حقوق الإنسان تعاني في «العالم الثالث» ما تعانيه في الأقطار العربية، مع خصوصيات محلية تبرز هنا وهناك من نمط وقائع وحرتقات الحروب الأهلية في بعض البلدان الافريقية. كما أن منظمة العفو الدولية تتميز في معالجة بعض القضايا التي تفرضها شخصيتها الدولية وصيغتها التنظيمية الدولية كذلك. ولعل المسألة الأبرز ذات الراهنية الطاغية في عمل المنظمة تكمن في التوفيق بين مهمات عمليات حفظ السلام التي تنامت بعد انتهاء الحرب الباردة وصيانة حقوق الإنسان بصورة خاصة، وان انتهاك هذه الحقوق يتخذ أبعاداً جماعية من جانب المعتدين والضحايا، حيث غالباً ما يتم تبادل المواقع في تبادل الانتهاكات.

ولعل المسألة الأبرز والتي تشكل محور اهتمام في التقريرين تتمثل في كيفية توفير الحماية للعاملين في مجال حقوق الإنسان. وقد أحسن تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان صنعاً عندما خصَّص فصلاً مستقلاً لهذه المسألة، فمن دون توفير الحماية للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، تتعثر نشاطات هذه المنظمات برمتها وتتحول بدورها إلى ضحايا إضافية للقمع والانتهاكات. ويشير التقرير إلى أن سلوك العديد من الأنظمة العربية تجاه هذه المنظمات يتراوح بين رفض الترخيص، أو الحل، أو التحريم، كما يجري الاعتداء على نشطاء هذه المنظمات أو الأعضاء البارزين فيها.

ان هذه المسألة تقود إلى بحث موضوع حقوق الإنسان برمته، وهي متصلة بسلوك الأنظمة تجاه مواطنيها من الأساس. فالأنظمة القامعة لا تريد شهوداً، وهي مستعدة لرجم العاملين في حقل حقوق الإنسان من مواطنيها بشتى التهم التي تتراوح بين التجاوزات القانونية والعمالة للأجنبي، أو تهمة تلقي الدعم المالي الخارجي. وإذا كان اقرار «إعلان لحماية نشطاء حقوق الإنسان» يعتبر، إذا ما تمَّ، مكسباً مهماً يساهم في تقييد الاجراءات المحلية ضدهم، وبالتالي في حمايتهم، فإن المسألة تبقى بالغة التعقيد على صعيد الممارسة العملية، ولن تجد حلاً معقولاً لها إلا من خلال انتعاش عام لقضايا الحرية والديمقراطية، وأن تتحول مسألة حقوق الإنسان إلى قضية عامة في وعي الناس بما يشكل ضغوطاً تتجاوز بنجاعتها وأهميتها نجاعة وأهمية الضغوط الدولية □

The International Institute for Strategic Studies
Strategic Survey, 1994-1995
(London: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 1995), 262 p.

المسح الاستراتيجي، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥

عزيز حليمة
صحافي عربي ـ بريطانيا.

يضع **المسح الاستراتيجي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥**، الصادر عن **المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية** (أيار/مايو ١٩٩٥)، أمامنا صورة عن أبرز المشاكل التي تواجه عالمنا اليوم. لكنها تأتينا، بلا شك، من خلال منظور المحلل الغربي، بما فيه من تناسي مشاكل كبرى تعانيها مناطق حساسة، كالسلاح النووي الاسرائيلي مثلاً، أو في أحسن الأحوال، التقليل من أهمية المشاكل التي تعانيها مثل تلك المناطق، كالتطرف؟

ويقودنا هذا المسح إلى استنتاج ضرورة بقاء الولايات المتحدة قائدة هذا العالم، وأن التنحي عن هذا المنصب «مضرّة له ولها على السواء»! لكن الولايات المتحدة ضعيفة هي الأخرى، لتقدر على تحمّل هذا العبء كما كانت في السابق، وفي الوقت نفسه، ليس هناك من بديلٍ منها بين القوى الكبرى الأخرى؛ فإلى أين سنصل في أزمة «فقدان القيادة القوية» هذه، وقد اختلفت مقومات «القيادة القوية» في عالم اليوم، بعد حدوث تحوّلات جذرية في طبيعة المهام الملقاة على عاتقها؟

استطراداً لهذا، وللاجابة عن التساؤل الكبير حول أزمة القيادة، ينطلق المسح من فترة شبيهة أعقبت الحرب العالمية الثانية، حين احتاج العالم إلى أربعة أعوام ريثما استقر نظام عالمي جديد، وعاش بعدها في ظل «الحرب الباردة» قرابة ٤٥ عاماً.

اليوم، مرت خمس سنوات، على الأقل، على انهيار ذاك النظام، ولا يزال عالمنا يعاني عدم وضوح ملامح بنية نظامه الجديد، وبالطبع، بروز القيادة التي ستعمل لذلك. إذ «يعتلي قادة ضعفاء سدة حكومات مهتزة، ينصبّ اهتمامهم على جمهور ناخبين متبرّم، أو لتلقي ضربات متمردي اليمين واليسار على السواء، ليس لديهم، والحال هكذا، متسع من الوقت أو ميل للتقدم بمبادرات إيجابية فعّالة في ميدان الشؤون الخارجية».

الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في الحاضر، أساس السياسة الخارجية؛ فعن طريق «تقدير مؤثرات استخدام القوة أو المنفعة: إما بالحظر أو بالعون الاقتصادي، يُحدد قادة دول، المواقع الحياتية لدول أخرى»!

لم تتولّد المعضلة الحالية لوجود قادة ضعفاء في كل دولة تقريباً، برحيل «القادة الأبطال»؛ فواقع الأمر «أن كثيراً من قادة اليوم

هم انفسهم قادة الأمس، الذين قاموا بأعمال جريئة لتحقيق أهداف مشتركة». ومن الصحيح أن تعريف «الأهداف المشتركة» أصبح صعباً بعد غياب «العدو القوي المشترك»، إلا أن الأسباب الكامنة وراء ذلك هي أكثر تعقيداً. لقد أصبح قادة الدول، أواخر القرن العشرين، ضعفاء لأن «الدولة القومية»، كمؤسسة، أصبحت ضعيفة عندما طرأ تحوّل عميق في المشاكل؛ من طابعها القومي إلى العالمي. لقد ارتفعت وتيرة الأعمال وتدفق الأموال عبر الحدود الاقليمية، واستعصى ضبطها ومجابهتها من قبل عاصمة واحدة. وأغرقت الجريمة عبر الحدود السدود التي اقامتها أجهزة أمن كل بلد لحماية مجتمعها.

وزاد الطين بلّة، تزايد سهولة إرسال المعلومات، الأمر الذي عقد السيطرة على انتقالها عبر الحدود. أضف إلى ذلك كله، مشاكل البيئة وهجرة الفقراء والتبادل الحرّ للأفكار الخطرة، التي زادت من أعباء كل حكومة بلا استثناء.

أفرز هذا التحول تحديات ليست ذات طراز معين، يصعب قهرها بأعمال بسيطة مباشرة كما جرت العادة، الأمر الذي جعل «أكثرية القادة المعاصرين ترى في أسلوب التخبط، وإن كان لا يتصف بالبراعة، طراز القيادة المتوفر»!

انعكس مرض «القيادة الضعيفة» سلباً على المنظمات الدولية، لتتحوّل أنظار البلدان الممولة عنها نحو الأوضاع الداخلية. وعانت الأحلاف الدولية والاقليمية هذه الظاهرة، لتظهر خلافات جذرية بين أعضائها، حول تحليل السياسات الأكثر ملاءمة لمواجهة تحديات «الأمن الجماعي»، تكاد تودي بوحدتها.

وفي نظرة بانورامية على أحوال القوى الكبرى في عالم اليوم، يتوصل «المسح الاستراتيجي» إلى أن «انتشار القيادة الضعيفة هو عارض من أعراض مرض سقيم يعكس الطبيعة المتغيرة للدولة القومية، اكثر من نزارة افراد [قادة] موهوبين».

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدّم القوى الكبرى التي تعاني هذه الظاهرة؛ حيث نرى أنه في عهود سابقة، كان الرئيس الامريكي (ديمقراطياً أم جمهورياً) يتقدم ويأخذ زمام المبادرة حتى وإن لم تلق قراراته أو افعاله إجماعاً داخلياً أو من قبل الحلفاء. لكنّها كانت قرارات تقود إلى فعل تنفيذي. أما اليوم، ومع انحلال الاتحاد السوفياتي، ذابت الحوافز والاجماع حول المبادرة السياسية الخارجية. وعلى أرض الواقع، وإثر أحداث عديدة لقي أمريكيون أثناءها حتفهم وهم يعملون في إطار متعدد الطرف، تولّد انطباع لدى الرأي العام الامريكي أن بلادهم تنجح عندما تعمل منفردة أو في موقع القائد (هاييتي، والعراق، وشمال كوريا)، وتفشل عندما تحاول العمل تحت مظلة الأمم المتحدة (البوسنة والصومال...): «إذا كان هذا صحيحاً أم لا؛ فإن السياسة الخارجية الامريكية سوف تتأثر بهذا الانطباع لسنين قادمة»؟

من ناحية أُخرى، أظهر فوز الجمهوريين في انتخابات الكونغرس الأخيرة الاحباط الذي يسود صفوف الامريكيين. ويخشى المراقبون أن ينعكس هذا في شكل من أشكال «الانعزالية القومية»، ورفض تحمّل مسؤولية الأمن الدولي، والاصرار على العمل لمصلحة الولايات المتحدة فقط!

ولم توفر أوروبا قائد حكومة لسد فجوة فقدان القيادة، إذ واجهت القوى الكبرى فيها العجز نفسه الذي واجهه النموذج الامريكي، بل إنها أسوأ وضعاً. وظلّ الشغل الشاغل، طوال العام ١٩٩٤ ومطلع العام ١٩٩٥، لكتلة الاتحاد السوفياتي سابقاً، الاصلاحات السياسية والاقتصادية، بينما انشغلت أوروبا الغربية بتوسيع نظمها وضبطها.

في القسم الأول من العام ١٩٩٤، بدت روسيا وكأنها تسير على سكة العودة إلى الأحوال الطبيعية، كما أظهرت نجاحاً في ضبط علاقاتها، كالطرف الأقوى، في حلقة

«مجموعة الدول المستقلة». ولكن انهيار الروبل، أواخر العام، خلق جلبة اقتصادية تزاوجت مع «كارثة التدخل اللامُحكم» في تشيشنيا. وإذ أدّى هذا التدخل إلى الاساءة لسمعة «فريق الحرب» الروسي، إلا أنه لم يعزز سمعة روسيا في الخارج.

وفي أوكرانيا، تبدو الأمور أفضل؛ «فبعد كثير من المراوغة قررت تحسين علاقاتها مع الغرب عبر استجابتها لطلب الانضمام إلى الدول اللانووية»، الأمر الذي يعني تلقيها، بالمقابل، مساعدات أكبر لتحسين أوضاعها الداخلية.

مقابل ذلك، شهد غرب أوروبا تعافياً معتدلاً، وبدأت «معاهدة ماستريخت» حول الاتحاد الأوروبي تأخذ مفعولها. إلى ذلك انشغل هذا الجزء من العالم بتوسيع إطاره، ليشمل النمسا، وفنلندا، والسويد، وبالتحضير لقبول عضوية دول أوروبا الشرقية في وقت لاحق. وسوف تكون القضايا التي طرحها «التوسيع» في رأس اهتمامات مؤتمر الحكومات الاوروبية (IGC)، المزمع عقده لاحقاً هذا العام.

وفي ظل التوترات التي تحفّ بحلف «ناتو» بسبب أزمة البوسنة ـ الهرسك غير المنتهية، يبدو معظم الاعضاء، بمن فيهم الولايات المتحدة، راغباً في تمتين «اتحاد غرب أوروبا» (WEU). لكن هذه الأزمة ستبقى وصمة في سجل إدارة الغرب للأزمات في عالم مابعد الحرب الباردة، وستبقى أخطار تمدد هذا النزاع في اتجاهات جديدة (مقدونيا مثلاً)، تستورط فيه أطرافاً مجاورة، تحوم في الأفق؟

على أية حال، أضاء سماء أوروبا، المتلبدة بدخان حرب البوسنة، نجاح مهم، عندما صمتت البنادق في شمال ايرلندا، وأضحى بدء محادثات سلام بين الايرلنديين والبريطانيين متوقعاً في أية لحظة وعلى أعلى المستويات. ومهما كانت الأسباب التي تقف وراء هذا الانعطاف التاريخي، يشكل إعلان الجيش الجمهوري الايرلندي وقفاً لإطلاق النار (١٩٩٤/٨/٣١)، إذا صمد، حلقة في سلسلة التحولات الايجابية في العالم.

وإذا حاولنا تتبع «مرض القيادة» لدى القوى الكبرى الآسيوية، نجد أن الوضع هناك يعاني، عموماً، غياباً تاماً لعلاقات دولية جوهرية متعددة الطرف. ويعود ذلك أساساً إلى تركيز كل دولة على شؤونها الداخلية.

اختارت الصين أن تلعب دور مفتاح الحل في مسائل أمن شرق آسيا. ومع اقتراب التغيير الفعلي في قيادتها على أثر تدهور صحة زعيمها التاريخي، دنغ تساو بنغ، يُنتظر أن تكون القيادة على هيئة ائتلاف وليست لرجل واحد. وسيكون أمام هذه القيادة جدول مشاكل اقتصادية ـ اجتماعية طويل. في الوقت نفسه، لا يسع هذه القيادة تجنب الانغماس في قضايا السياسة الخارجية للمحافظة على مكانتها ومصالحها. وفي هذا السياق، أعاد استيلاء الصين على أراض جديدة في جزر سبراتلي في أقاصي جنوب بحر الصين إلى أذهان الجميع، أن هناك قوة صاعدة وحسابات يجب أن تُصفّى!

هذه النشاطات، والنزاعات التجارية مع الولايات المتحدة، تُظهر للعيان «أن تعددية الطرف وآفاق الاستقرار في شرق آسيا، تعتمدان بشكل كبير على تحرك الصين الشجاع نحو تكافل دولي في حقبة مابعد دنغ تساو بنغ»؟ وما يؤكد ذلك الدور، القلق الذي يشوب دوائر الغرب والشرق على السواء من تعاظم القدرات العسكرية الصينية، والذي أفصحت عنه «الورقة البيضاء» الصادرة عن وزارة الدفاع الاسترالية في نهاية العام ١٩٩٤، حين اعتبرت أن «الصين هي القوة الصاعدة التي يجب أن تراقَب وتقلق منها».

في هذه الأثناء، تظل الاصلاحات السياسية في اليابان تتعثر، وتعاني البلاد آثار ركود اقتصادي وزلازل طبيعية مدمرة. فعلى الرغم من التوصل إلى صياغة تسوية

بين الحزبين اللدودين لأربعة عقود، وائتلافهما في حكومة واحدة لأول مرة في تاريخ مابعد الحرب العالمية الثانية، من المتوقع أن تأتي الانتخابات، القريب جداً إجراؤها، بحكومة أخرى.

بالطبع، استحال توفر أية ميول يابانية إلى مبادرات بارزة على صعيد السياسة الخارجية، إلى درجة شهد موقعها في التحالفات الاقليمية تراجعاً. وطغت علاقاتها وخلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة، وتطورات السلاح النووي الكوري الشمالي، وقضية احتلالها مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي، على ما عداها من قضايا.

وبعد سنوات من الاستقرار النسبي، تبقى التوقعات حول مستقبل شبه الجزيرة الكورية يشوبها عدم اليقين. يعتمد هذا، وإلى حد كبير، على شكل القيادة الجديدة في كوريا الشمالية بعد رحيل «القائد الأعظم» كيم ايل سونغ، وعدم تمكن ابنه وخليفته من ملء الفراغ في مراكز القوى. ترافق ذلك مع ارتفاع حدّة التوتر النووي الامريكي - الكوري. وإذا كان قد بدا، في ربيع العام ١٩٩٤، أن الاحتقان قد تمّ تنفيسه، إلا أن العوامل الاساسية وراء النزاع ما تزال قائمة.

ولم يكن القسم الجنوبي في حال أفضل، إذ انخفضت شعبية كيم يونغ سام إلى أدنى المستويات؛ فعلى رغم انزياح بعض الضغط عن برنامجه الاصلاحي، إلى جانب التحسُّن الاقتصادي، ألقت سلسلة أحداث بظلالها الثقيلة وأفشلت المحاولات اليائسة لتلميع صورة «الرئيس».

إلا أنه من المتوقع تبنّي الجنوب الكوري «مواقف أكثر تشدداً تجاه الشمال لقلب الحالة التي أحدثتها اتصالات الولايات المتحدة بالشمال. في حين، يمكن أن تجد الادارة الامريكية، وهي تواجه كونغرساً عدائياً، صعوبة في متابعة الخط الاسترضائي مقابل سياسة شفير الهاوية النووية التي عادت لاتباعها حكومة كوريا الشمالية».

حوّمت مشكلة «إدارة القوة في عالم من دون محل هندسي مشترك للسلطة» في أجواء النقاشات التي دارت في التجمعات الآسيو - باسيفيكية. فقد كشف عدم قدرتها على مقارعة الزحف التهجمي الصيني، عن الحاجة إلى «منظمة للأمن الاقليمي» أولاً، ثم أظهر مدى الضعف الذي تعانيه الترتيبات الحالية ثانياً. إلى ذلك، أظهرت الحوارات التي دارت خلال العالم المنصرم أن التجمعات الاقليمية هذه، ليست إلا عبارة عن «نوادٍ»، الأمر الذي يجعل من «وجود أمريكي قوي ومُنَّسق، وإن كان يواجه تحفظات محلية، أساسياً لضمان السلام والازدهار في المنطقة».

بالمقابل، شهدت شبه القارة الهندية، في الفترة نفسها، تحوّلاً في سياساتها إلى الداخل، على رغم استمرار اقتصاداتها بالانفتاح على الخارج. كما شهد النزاع الهندي - الباكستاني المزمن حول كشمير هدوءاً نسبياً مقارنة بالسنوات الماضية. وفي العديد من المناطق، أسقط الناخبون حكومات ومجالس تشريعية، كما حدث في نيبال وسري لانكا وعواصم ستة أقاليم هندية. ولم تُجرَ انتخابات في باكستان، إنما احتجز تصاعد العنف الطائفي والعرقي في اقليم السند، حيث كراتشي «عاصمة الجمهورية الاسلامية» حكومة بنازير بوتو رهينة القلق. وكالعادة لام كل من الهند وباكستان الآخر على أوضاعه الداخلية، إلا أن حدة مواجهتهما على صعيد الأمم المتحدة قد خفّت.

في ظل هذه الضبابية، عاشت الهند حالة انحسار في أعمال الشغب، وبقي اقليم البنجاب هادئاً. وفي سري لانكا، أُطلقت عملية سلام، وتم التوصل إلى وقف إطلاق نار مع «نمور التاميل» في الشمال. ومقابل قلقٍ من فلتان الأوضاع في باكستان، تشهد افغانستان حالة حرب كاملة، وظهرت حقيقة حجم حركة «طالبان»، وسذاجة الرهان على تمكنها من الاستيلاء على السلطة.

في افريقيا، بدت الأمور مطلع عام ١٩٩٤

وكأنها لن تكون أكثر سوءاً؛ اندلعت حرب عنيفة في انغولا، ووقعت ليبيريا والصومال فريسة للارهاب والتوتر العرقي الذي يهدد بالانفجار في مناطق أخرى، إلا أن الأوضاع ساءت أكثر فعلاً، لتشهد راوندا أفظع مجزرة يرتكبها فريق عرقي ضد آخر. وشهدت الحرب في السودان تطورات جديدة، كما دخلت ليبيريا حلقة القتال المفرغة، بينما عانت مناطق أخرى انهيار النظام العام. وإذا نعِمت انغولا ببعض السلام، إلا أنه يبدو موقتاً. فقط في موزامبيق وجنوب افريقيا انبلج أمل حقيقي في العودة إلى الحياة الطبيعية.

تارةً، فُسّرت حروب القارة السمراء بأنها «طفح القتال ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا»، وتارة أخرى بأنها «امتدادٌ للعداوة بين الشرق والغرب أيام الحرب الباردة»، وفسّرها آخرون بأنها «حروب قبائلية محليّة». أما اليوم، فلهذه الحروب دلالات خبيثة: «إن الذي يحدث هو انهيار، أو أكثر من ذلك، تخسّفُ الدول الافريقية كما شكلتها، قبل أكثر من قرن، القوى الاستعمارية... يتصاحب ذلك مع تدمير البُنى التحتية الاقتصادية وتفكك سريع للنظم الاجتماعية».

أما شقيقتها أمريكا اللاتينية، التي تغطي مساحة ضخمة هي الأخرى، فقد ظلّ تحرير الاقتصاد عبر الخصخصة، وإصلاح السوق المالية، ووحدتها التجارة الاقليمية، الهم الأكبر لحكوماتها الديمقراطية. وكان أبرز المشاكل، انهيار العملة المكسيكية مطلع العام ١٩٩٥، حيث من المتوقع أن يحدّ ذلك من تدفق سندات الرأسمال العالمية. لكن في مواجهة هذه المصاعب أجرت ثمانية بلدان انتخابات رئاسية مفتوحة، فاز بجميعها المرشحون الأكثر محافظة!

الآن، كديمقراطيات ناهضة، تكافح هذه البلدان الفقر والحرمان، وفي كثير من الحالات، تتصارع مع بقايا تركيبة قوية لنظام اجتماعي اقطاعي، في سعيها لبناء مجتمعات عادلة. إلا أن انهيار «البيزو» المكسيكي زاد من صعوبة هذه المهمة. وما لم تنتقل البلدان الديمقراطية الأقوى صناعياً، من بينها، إلى التشجيع عبر العمل وليس الكلام، فإن «هناك امكانية جديّة بأن لا تتمكن من بلوغ أهدافها بإقامة مجتمعات ديمقراطية ذات اقتصاد حرّ».

في منطقتنا، شاع أملٌ بأن تحلّ الأوضاع الطبيعية في تحوّل لم تعهده أجيال عديدة. لكن التقدم الذي حصل في هذا الاتجاه كان بطيئاً ومتردداً، فلم يؤمّن الوقاء الكافي لمنع ارتكاس الأوضاع مجدداً. وتذبذبت عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية بين الأمل واليأس طوال العام الماضي؛ فمن جانب، وقّعت إسرائيل معاهدة سلام مع الأردن، بينما بدت أنها غير قادرة على نقل علاقاتها مع الفلسطينيين إلى خارج إطار الخلاف المُستحكم. في غضون ذلك «قوّضت» هجمات شنها المتطرفون آمال إسرائيل بأن الأمن من الممكن أن يتحقق بإتمام تطبيق «اتفاقية أوسلو».

في هذه الأثناء، واجه ياسر عرفات ويتسحاق رابين صعوبات مختلفة، وأظهرا ضُعفاً في إدارة عملهما. فمن ناحية، واجه عرفات صعوبة في «تحويل قدراته التي ساعدت على انطلاقة واستمرارية الحركة الفلسطينية، إلى تلك المطلوبة لقيادة دولة» إذ «أصبحت عاداته الراسخة في القيادة عراقيل أمامه... وبإصراره على تنصيب أخدانه في مواقع تتطلب أكثر من الولاء، ناصبه العداء الكثير من الخبراء التقنيين الذين هو بحاجة إليهم، وفشل في بناء حكومة يتطلبها الوضع، الجديد.

لكن هاتين الصعوبتين ليستا الوحيدتين؛ إذ شكّل النمو السريع للمجموعات الاسلامية في مناطق الحكم الذاتي صعوبة أخرى.

من ناحيته، تمنّع رابين، حتى قبل حصول عمليات المجموعات الاسلامية الانتحارية، عن قبول ما أملته الحاجة إلى التحرك ضد المستوطنين الاسرائيليين، «الذين

يجب أن يتم ضبطهم إذا ما كان للمرحلة القادمة من اتفاق اوسلو أن ترى النور»؟ كما أن على رابين، كرئيس لحزب العمل الحاكم، وهو يواجه الانتخابات القادمة، أن يستوعب كيف أن الدعم لسياسات السلام يضمحل في معسكره.

«إن الرجلين في وضع صعب، إلا أن ضعفهما، ربما، سيكون حافزاً وراء اتفاقهما على تحرك إيجابي... فهما يعرفان أن عدم حدوث تقدم، سيؤدي إلى انتهاء حياتهما السياسية»!

أما على المسار السوري، فما يزال الرئيس حافظ الأسد يشعر «بإمكانية تحقيق مكاسب اكبر عن طريق المراوغة على السلام»، علماً أن اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل والولايات المتحدة في العام ١٩٩٦، يُنمّي إحساساً بأن «افضل فرصة للسلام تظهر منذ العام ١٩٤٩ سوف تضيع»، ما لم تتوفر السبل الكفيلة بدفع جهود السلام قُدماً قبل انصرام العام ١٩٩٥.

في سياق آخر، تتقاسم أنظمة الحكم في كل من الجزائر ومصر والعربية السعودية مفهوماً واحداً لـ «التهديد الاسلامي»، والذي تجسّد في «ميثاق شرف إسلامي» تبنته القمة الاسلامية في الدار البيضاء (١٣/١٢/ ١٩٩٤). كما كان هذا الموضوع محور مناقشات اجتماع وزراء الداخلية العرب في تونس مطلع العام ١٩٩٥.

وفي حين يُنتظر أن تطول حالة تأزم، يرافقها مزيد من العنف وسيلان الدم في الجزائر، مع تدهور تدريجي، ولكن مواظب، للأمن هناك؛ تمكنت الحكومة المصرية من إحكام قبضتها في هذا الميدان. مع العلم أن الرئيس حسني مبارك، يرى في حركة الاخوان المسلمين مصدر الخطر على نظامه، وليس في «الجماعة الاسلامية» بالتحديد؛ لذا رفض دوماً منحها الشرعية، في ما يُعتبر اسلوبه في محاصرة «فيروس التطرف الاسلامي».

أما السعوديون، فقد أحسنوا، ولزمن طويل، المحافظة على التوازن بين متطلبات اقتصاد نفطي سريع النمو، والتقاليد الدينية، وحصلوا على ولاء الجميع وحيّدوا المعارضة عبر الإعانات الحكومية والضمان الاجتماعي من المهد إلى اللحد.

إلا أن هذه الصورة تغيرت بشكل دراماتيكي في أعقاب حرب الخليج، عندما نما تيار سياسي في صفوف نشطاء الدين السعوديين، يدعو إلى «حكومة ذات سمعة انظف، وإلى تشدد اكبر في ما يتعلق بمسائل الأخلاق... وتنشيط دعم القضايا الاسلامية، كالبوسنة وفلسطين».

يحصل ذلك في ظل مشاكل مالية تواجهها العربية السعودية وانتقالها من «اقتصاد الوفرة» إلى «اقتصاد الشح» النسبي، حيث خُفضت ميزانية ١٩٩٤ بنسبة ٢٠ بالمئة، ويتوقع أن تشهد ميزانية العام الحالي مقتطعات أكبر، يرافقها ارتفاع لأسعار المواد الأولية والخدمات العامة.

في العراق، خابت آمال السلطة والمعارضة معاً، والتي كانت معلقة على رفع العقوبات واحتمال عودة البلاد إلى صفوف المجتمع الدولي. في هذا الوقت، تتمثل مخاوف النظام من سرعة حدوث الانقسامات الداخلية قبل أن يتم رفع العقوبات، الأمر الذي يهدد بإسقاطه قبل أن تبدأ عائدات النفط بالجريان مجدداً. بالمقابل تتأسس مخاوف المعارضة على نقيض ذلك.

ومع أن حكومة الجمهورية اليمنية تظهر وكأنها نجحت في التغلب على مصاعبها الداخلية وتلك الحدودية مع العربية السعودية، إلا أنه «يصعب القول ان الهدوء على هاتين الجبهتين يعني بالضرورة استقراراً في المستقبل المنظور».

فهل سيساعد اكتشاف النفط في البلاد على تخفيف حدة المصاعب؟

أخيراً، وفي ما يتعلق بقضايا «السياسة الاستراتيجية»، من الممكن رؤية تحديات خطيرة تواجه عالمنا المعاصر، في مقدمها تفشّي انتشار المواد النووية.

في هذا المضمار، أصبح التهديد النووي الذي كان من الممكن أن يشكله الاتحاد السوفياتي سابقاً، أعقد اليوم بعد تفككه؛ فمع انهيار هذا الاتحاد انهارت عناصر حاسمة في نظام أمن صناعته النووية.

إلى ذلك، اشتد عود منظمات الجريمة عبر الحدود الاقليمية، لنرى عملها يمتد إلى تهريب البشر، والمخدرات، والمواد النووية، في عمليات نشطة تقوم بها «شركات جريمة»، توظف أموالاً طائلة وأعقد التقنيات، ويمتد عملها إلى دعم استشراء الفساد في سلك الدول المكافحة لها، ليتقاضى رجال الدول، في الدوائر المحلية والمركزية، رشاوى كخيار أفضل من ملاقاة حتفهم على يد المنظمات نفسها.

كما تضطلع هذه المنظمات بعمليات «غسل الأموال»، التي أصبحت من سمات العصر، بحيث يعتقد بعض المحللين أن هذه العمليات سوف تشكل تهديداً خطيراً لوحدة المؤسسات المالية العالمية وآلية عملها.

أما بخصوص ضبط التسلح والحد منه، فسيتقرر في العام ١٩٩٥، ما إذا كان قطاره سيتابع السير بتؤدة أو لا؟ إذ يواجه الولايات المتحدة وروسيا امتحان إبرام معاهدة «ستارت ـ ٢»، كذلك المصير الذي ستؤول إليه المعاهدة الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM). كما إنها سنة حاسمة على جبهة الحظر النووي، بحيث سيعطي التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر الأسلحة النووية (NPT) (كما حصل فعلاً)، جميع الدول «درجة اكبر من الثقة بان السلاح النووي لن ينتشر بشكل جامح». إلى هذا، تبدو آفة الأسلحة الكيماوية في طريقها إلى الزوال أخيراً، إذا ما توفر العدد الكافي من البلدان التي ستبرم الميثاق الخاص بها. ولكن مع مرور الوقت، ومن دون أن تبادر البلدان الرئيسية نحو ذلك، فإن الايمان بزوال هذه الأسلحة سيتبدّد.

قيل: «إن ضبط التسلح اصبح بلا مستقبل في أعقاب انتهاء الحرب الباردة»، فهل بمقدور القوى العظمى أن تبرهن خطأ هذا التكهن؟ □

تقرير عن ندوة:

تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر

دبي ـ الإمارات، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥

في الثاني والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ عقد مركز **جمعة الماجد للثقافة والتراث** في دبي **والمجمع الثقافي** في أبو ظبي ندوة **تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر** في قاعة المدينة بمبنى بلدية دبي، دعي إليها عدد من العلماء والباحثين من مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية. وقد صاحب هذه الندوة افتتاح معرض أوائل المطبوعات العربية.

وبعد مراسم الافتتاح ألقت **سعاد الصباح** كلمة المشاركين، فتحدثت عن أثر ظهور المطبعة في الحياة العربية وفي نشر المعرفة وتعجيل حركة التقدّم الفكري والأدبي والعلمي، وأثنت على دعوة المركز والمجمع لهذه الندوة التي ترصد تاريخ الطباعة. ودعت إلى ضرورة التعاون في المشاريع الثقافية وعقد ملتقى ثقافي لدراسة سبل هذا التعاون لتنسيق خطط المؤسسات الثقافية وطموحاتها وأدوارها.

اختتمت الجلسة الافتتاحية بمحاضرة **عبد العزيز عبيد**، الخبير الباحث في المركز الرئيسي في اليونسكو تناول فيها **مشروع ذاكرة العالم** الذي تعمل عليه اليونسكو، ويهدف إلى حفظ الوثائق التراثية المهمة لبلدان العالم، كالمخطوطات والأفلام والشرائط، ولا سيما تلك المهددة منها بالطمس والاندثار، وإتاحتها لمن يريد الانتفاع بها وجعلها في متناول أكبر عدد ممكن من الناس باستخدام الوسائل التقنية الحديثة. وقد فصّل الباحث الخطة التي أعدتها اليونسكو لهذا المشروع واللجان المؤلفة له والأعمال التي نفذت منه والمشاريع المتفرعة عنه.

تواصلت الجلسات على مدى يومين، فتحدث **قاسم السامرائي** عن **تاريخ الطباعة العربية في أوروبا**، فتناول المحاولات الطباعية بواسطة القوالب الخشبية في العالم الاسلامي التي سبقت الطباعة المعروفة، وذكر ان الطباعة الميكانيكية لم تنتشر بين المسلمين بسرعة لدواعٍ جمالية. وعزا قيام الطباعة العربية في أوروبا إلى أسباب منها ظهور الورق وحمّى التنصير والهيمنة الاستعمارية ودراسات المستشرقين، وشرح هذه الأسباب وبرهن عليها بشواهد وأمثلة، شفعها بنماذج من صفحات مختارة من أوائل المطبوعات في أوروبا. كما تحدث

عن عدد من المطابع الأوروبية المشهورة كمطبعة الميدتشي في إيطاليا ومطابع هولندا وأشهر مطبوعات تلك الحقبة.

وقرأ **غازي مختار طليمات** المحاضرة التي كتبها **وحيد قدورة** عن **تاريخ الطباعة العربية في تركيا وبلاد الشام**، وحالت ظروف كاتبها دون المجيء. تناولت هذه الدراسة أثر المطبعة العربية في التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، وبينت ظروف نشأتها وأسبابها وتصورات المسلمين حولها. ثم تحدثت عن مطابع استانبول وبلاد الشام وإداراتها وأحوالها المالية ومشاكلها الفنية وأشهر الكتب التي طبعت فيها.

وتكلم **مختار أحمد الندوي** عن **تاريخ الطباعة العربية في شبه القارة الهندية**، فأشار أولاً إلى أن معرفة المسلمين بالطباعة قديمة منذ مارسوا سك النقود والنقش عليها واستخدام القوالب الطباعية، ولكنهم لم يطوروها إلى الطباعة بالآلات بسبب تأخرهم وتدهورهم. ثم تحدث عن بداية الطباعة العربية في الهند في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي وظهور الطباعة الليتوغرافية التي فضّلها الهنود، لأنهم اعتادوا على خطوط النساخ أكثر من الحروف المتحركة التي اعتمدها المنصِّرون في مطابعهم، فنشروا الأناجيل والكتب المسيحية. وقد ذكر المحاضر أسماء أشهر المطابع التي انتشرت في الهند بكثرة كاثرة، وأعلام ناشري التراث الهنود خاتماً حديثه بالكلام عن الورق الهندي ومصانعه.

وتحدث **فوزي تادروس** عن **تاريخ الطباعة العربية في الأمريكتين**، وأشار إلى الصعوبات التي تواجه الباحث في موضوع محاضرته بسبب غياب البيليوغرافيا اللازمة، وقال إن معظم ما نشر من الكتب بالأمريكتين كان في مجال الأدب الذي وصف الباحث مضمونه، وتحدث عن أصحابه وظروفهم، ثم أشار إلى أوائل الصحف في المهجر ذاكراً أسماءها وطبيعتها والصعوبات التي واجهت المطابع بالحرف العربي وأهم الكتب التي ظهرت في الفترة المدروسة.

وحاضر **محمد بنشريفة** عن **تاريخ الطباعة في المغرب العربي** فتحدث عن إرهاصات دخول المطبعة إلى المغرب مشيراً إلى ان أول مطبعة كانت في تطوان فلم تحدث أثراً واضحاً. ثم ذكر ملابسات دخول المطبعة الحجرية التي نقلت بطريقة شخصية من مصر، تلاها مطابع حجرية أخرى، أسهمت في إنتاج المجموعة الكبيرة من الكتب الحجرية المغربية المعروفة. ثم بيّن طبيعة هذه الكتب وأثر مطابع المغرب في نشر التراث الجيد والكتب النادرة معللاً أسباب رغبة المغاربة بهذا النوع من الطباعة التي قضى الفرنسيون عليها سنة ١٩٤٥.

وتحدث **مهدي محقق** عن **تاريخ الطباعة العربية في إيران**، فذكر ان بداياتها كانت على يد اليسوعيين الذين طبعوا الكتب المسيحية، وجاءت بعد ذلك مطبعة تبريز التي قامت على أيدي شبان تعلموا فن الطباعة الحجرية والرصاصية في أوروبا. ثم قال إن المطابع شاعت في إيران مشيراً إلى عيوب المطبوعة الحجرية وميزاتها. واستعرض أخيراً أسماء أشهر الكتب المطبوعة في المرحلة المدروسة وكانت تلبي حاجة الطلاب الأساسية في مختلف العلوم المطلوبة آنذاك.

ثم تحدث **يحيى محمود الساعاتي** عن **تاريخ الطباعة العربية في شبه الجزيرة** فخصص حديثه عن المطبعتين اللتين كانتا هناك، وهما مطبعة صنعاء ومطبعة مكة المكرمة، فوصفهما وأشار إلى تاريخ ظهورهما وأسبابه وملابساته والظروف التي تعرضتا لها، والإدارة التي تعاقبت عليهما وتطورهما، والأشخاص الذين عملوا فيهما، وأثرهما في الحركة الفكرية والثقافية في شبه الجزيرة. وأتبع البحث

قائمة تحليلية بما نشر في هاتين المطبعتين.

وألقى انس خالدوف حديثاً تناول فيه موضوع **تاريخ الطباعة العربية في بلاد ما وراء النهر وروسيا** وذكر أن الطباعة العربية نشأت في ما يعرف اليوم ببلاد آسيا الوسطى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. لكن الحكومة الروسية كانت تطبع البيانات الموجهة إلى المسلمين منذ عام ١٧١١ أيام القيصر بطرس الأول، وأن الملكة كاترينا طبعت مصحفاً شريفاً في بطرسبرغ سنة ١٧٨٧. وتحدث عن مطابع قازان وبطرسبرغ وموسكو، ثم مطابع تفليس وأوفا وأورنبورغ وباغجة سراي وباكو وطشقند وبخارى، كما تحدث عن أصحابها وعمالها وظروفها الصعبة وبيّن ما نشرت من كتب ضاعت معظمها لأسباب متعددة.

ثم تكلم **علي إبراهيم النملة** عن **أثر المستشرقين في خدمة التراث العربي** فذكر جهودهم في هذا الحقل وحفظهم له وموقف الدارسين منهم. وقسمهم الباحث إلى أربع فئات بحسب موقفهم من تراثنا. وبيّن عوامل سبقهم لدراسة تراثنا الذي حفظوه. وأشار إلى أن اهتمامهم بهذا التراث بدأ يتضاءل لأسباب ذكرها، ورأى أن عملهم كان انتقائياً، إذ اختاروا الدراسات التي تثير الجدل. وختم بحثه بالدعوة إلى إجراء دراسات متخصصة بأعلام المستشرقين وأعمالهم ولا سيما الذين عاشوا في القرن التاسع عشر وما قبله.

وتناول **صلاح الدين المنجد** في محاضرته **منهج نشر التراث العربي المخطوط في أوائل القرن الرابع عشر الهجري** وذكر نماذج من عمل ناشري التراث في نهاية القرن الثالث عشر الهجري وبداية القرن الذي تلاه، في القاهرة واستانبول، ورأى أن الكتب التي نشرت في تلك المرحلة لم تكن مما يركن إليه لأن أولئك الناشرين لم يحافظوا على النص ولم يسلكوا في إخراجه المنهج العلمي وإن كان بعضهم قد اقترب من ذلك المنهج ومبادئه في أوائل القرن الرابع عشر.

ثم تحدث **محمود محمد الطناحي** عن **تاريخ الطباعة العربية في مصر** فبدأ بمطبعة الحملة الفرنسية، وذكر ما آلت إليه بعد ذلك مشيراً إلى أن الطباعة العربية المصرية مرت بثلاث مراحل؛ **الأولى**: مرحلة مطبعة بولاق وفصّل فيها الحديث عن تطورها، ووصف التطورات التي مرت بها، كما وصف كتبها. **والثانية**: مرحلة مطابع إدارات الجيش والمدارس الحكومية التي قامت بعد مطبعة بولاق بعشرة أعوام، فذكر أسماءها، وأشار إلى مطبوعاتها. **والثالثة**: مرحلة المطابع الأهلية المكملة لمرحلة بولاق. ذكر منها نحو خمسين مطبعة، وتحدث عن أعمالها وأهدافها، وانتهى البحث إلى عدد من المقترحات.

وفي نهاية جلسات الندوة أوصى المجتمعون بما يلي:

١ ـ أن تطبع البحوث المقدمة في كتاب مستقل جامع يشتمل على فهارس فنية وافية بعناوين الكتب الواردة في البحوث والمؤلفين المذكورين فيها، وكذلك الأعلام والأمكنة والمصطلحات المستعملة.

٢ ـ أن يستمر مركز **جمعة الماجد للثقافة والتراث** في دبي **والمجمع الثقافي** في أبو ظبي بإقامة مثل هذه الندوة المتخصصة وأن يتبنيا عقد ملتقيات في إطار المحاور التي تتناول صناعة الكتاب العربي الإسلامي المطبوع والمخطوط وما يتعلق بنشره وفهرسته ونحو ذلك.

٣ ـ أن توضع ببليوغرافيا دقيقة شاملة بأسماء المطابع العربية في كل بلد من بلدان العالم، وأخرى بمطبوعاتها حتى نهاية القرن التاسع عشر.

٤ ـ أن توضع ببليوغرافيا تتضمن أسماء الناشرين والمصححين والمنفذين

للكتب العربية حتى نهاية القرن التاسع عشر.

٥ ـ بما أن هناك الكثير من الكتب طبعت على حواشي كتب أخرى وهوامشها لم يتكرر طبعها، فيستحسن أن توضع لها ببليوغرافيا لتمييزها من الكتب التي طبعت معها.

٦ ـ توصية المؤلفين والمحققين بضرورة أن تكون قوائم المراجع والمصادر التي يلحقونها بكتبهم وافية غير منقوصة، بحيث يتبين فيها عنوان الكتاب واسم مؤلفه ومصححه ومحققه وعدد أجزائه وتاريخ طبعه والمطبعة التي أنجزته.

٧ ـ توصية دور النشر التي تصور الكتب القديمة لغرض إعادة طبعها أن تبقي على أسماء المطابع القديمة وأسماء محققيها ومصححيها وسائر أصحاب الحقوق القدامى.

٨ ـ وأخيراً اقترح المجتمعون عقد ندوة تتناول موضوع **مناهج تحقيق التراث العربي وأصولها: وصف ومقترحات**□

صدر حديثاً

التنمية المستقلة

المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج
دراسة مقارنة في أقطار مختلفة

(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٧))

د. سعد حسين فتح الله

يتناول هذا الكتاب مفهوم التنمية المستقلة الذي تضاربت الآراء حول تحديده. وتبرز أهمية الموضوع في الظروف الحالية التي يعيشها العالم بنظامه الجديد المضطرب. ويحاول المؤلف في هذا البحث تقويم الانجاز التنموي المستقل في أربعة بلدان مختارة هي مصر والعراق والصين وكوريا الجنوبية وذلك استناداً إلى مؤشرات محددة اختيرت وفقاً لدراسات دولية وإقليمية.

٢٩٧ صفحة

الثمن: ١٢ دولاراً

تقرير عن ندوة:

التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين، ٢٧ ـ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥

مجيد هادي مسعود

اقتصادي يعمل لدى المجلس الأعلى للتخطيط ـ قطر.

بتنظيم من اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي، عقدت في البحرين خلال الفترة ٢٧ ـ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ ندوة **التوجهات المستقبلية للخصخصة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي**. وقد ناقش المشاركون في هذه الندوة إحدى عشرة ورقة، ست منها تعكس تجارب هذه الدول، والباقية تناولت الجانب الفكري لهذا الموضوع والاشارة إلى بعض التجارب الدولية[١].

قدم **محمد أمين عودة** (من جامعة الكويت) ورقة بعنوان: **مفاهيم وصور وأشكال التحول إلى القطاع الخاص**، قال في مقدمتها: في ظل انحسار الدعم للمشاريع العامة، باعتبارها إحدى أدوات الدولة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية، يتوسع الانتشار للاتجاهات الداعية إلى تغيير دور الدولة، على رغم المقاومة القوية لبعض جماعات المصالح، مثل العاملين أو المستهلكين أو غيرهم من المستفيدين من منتجات أو خدمات المشروعات العامة، فقد بدأ تيار الخصخصة يتدفق بدعم وتشجيع من منظمات الإقراض الدولية[٢]. ولكن الجدال ما زال محتدماً حول المفاهيم والمضامين المرتبطة بالخصخصة (privatization).

ولهذا فقد استهدف الباحث من ورقته تقديم عرض تحليلي لأهم المرادفات المستخدمة للتعبير عن كل ما يؤدي إلى إزالة بعض الصفات والجوانب العامة أو كلها التي يتصف بها مشروع أو اقتصاد ما.

ويرى الباحث بأن أهداف الخصخصة من الممكن إجمالها بما يلي:

١ ـ التوجّه نحو اقتصاد السوق وزيادة

(١) لقد بلغ عدد صفحات هذه الأوراق نحو ٣٧٢ صفحة، وقد جاء التلخيص بتصرف وبصورة مكثفة للتعرف إلى أهم التوجهات والآراء التي تناولتها هذه الأوراق بشأن الخصخصة. ولهذا وجب الاعتذار للسادة الباحثين، إذا كان التلخيص لم يتضمن كل ما يودون عرضه من معلومات وافكار وآراء، كما تناولوها بإسهاب في أوراقهم. (الباحث).

(٢) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية... وغيرها.

المنافسة تحقيقاً لرفع الكفاءة التشغيلية للمشاريع العامة.

٢ ـ الحدّ من تزايد معدلات الانفاق الحكومي، وبالتالي العجز في الموازنة العامة للدولة، الذي يفسر عند بعضهم بسبب سوء النتائج المالية للمشاريع العامة.

٣ ـ زيادة الايرادات الحكومية من جراء بيعها المشاريع العامة.

أما بخصوص المفاهيم والصور والأشكال المختلفة، فيرى الباحث بأن الخصخصة، قد تعني المستويات التالية:

المستوى الأول: الخصخصة الكاملة، وذلك عند قيام الدولة ببيع المشاريع العامة، أو حصتها في المشاريع المشتركة ـ كلياً أو جزئياً ـ للقطاع الخاص.

المستوى الثاني: الخصخصة الجزئية، وهي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات العامة، إلا أنها تعهد بإدارتها لجهات خاصة، أو بتجريد المشاريع العامة من المركز الاحتكاري الذي تتمتع به وتعريضها للمنافسة مع القطاع الخاص، أو بتسليم بعض الأنشطة، مثل الصيانة والنظافة والحراسة والتسويق وما شابهها، إلى القطاع الخاص.

المستوى الثالث: تحرير المشاريع العامة من القيود البيروقراطية وجعلها تعتمد على قوى السوق وآلياته. ومن أبرز صورها إلغاء جميع أشكال الدعم والتسعير الجبري لمخرجاتها ومدخلاتها وإخضاعها للمنافسة في ما بينها ومع القطاع الخاص.

ويستنتج الباحث بأن الخصخصة مفهوم أوسع وأشمل من مجرد بيع المشاريع العامة، يتضمن صوراً وأشكالاً أخرى عديدة. وهو لا يرفض فكرة الخصخصة، وإنما يرفض الفكرة التي ترى ضرورة مصاحبتها تغييرات في الملكية (أي البيع للمشاريع العامة). ويقول إذا كان الهدف هو زيادة المنافسة ورفع الكفاءة التشغيلية للمشاريع العامة، فإن تحقيق ذلك لا يرتبط بالضرورة بمن يملك تلك المشاريع، بقدر ما هو مرتبط بالجو التنافسي وطبيعة هيكل السوق الذي تعمل فيه. وهذا الهدف من الممكن الوصول إليه مع احتفاظ الدولة بحقوق ملكيتها المشاريع العامة وبحقها في الرقابة عليها، وفي الوقت نفسه، اضفاء روح المنظم وطابع منظمات الأعمال على المشاريع العامة وتحريرها من البيروقراطية الحكومية.

ويوصي الباحث بأنه يجب عدم تنفيذ برنامج الخصخصة دفعة واحدة، وإنما على دفعات ومراحل تدريجية، بداية بأسهل الخيارات والتدرج إلى الأصعب، كلما حقق البرنامج نجاحاً وازدادت الثقة في عوائده ونتائجه.

وقدم **ميرغني عبد العال حمور** (من جامعة قطر) دراسة نظرية بعنوان: **مؤسسات القطاع العام في مفترق الطرق، بين إمكانات التطوير واحتمالات الخصخصة**. أشار في مقدمة الدراسة إلى تاريخ نشأة مؤسسات القطاع العام على الصعيد الدولي، ومن ثم اعتبار ذلك التوجه كمنهاج للتنمية، إلا أنه قد بدأ بالانحسار بسبب تضافر أسباب وعوامل عدة، موضوعية وذاتية، للتخلي عن التنمية عن طريق القطاع العام والدعوة إلى الخصخصة لأرصدته وأصوله وتفكيك مؤسساته.

ويقول الباحث إن الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والخصخصة قد تركزت دائماً في الجانب الاقتصادي، سواء بالنسبة إلى مبررات الدعوة ومسبباتها، ولما ستحققه عند تطبيقها من نتائج وفوائد، مغفلة بذلك البعد الاداري للخصخصة، وذلك على الرغم من أن الافتراض الأساسي الذي قامت عليه تلك الدعوة، هو أن هناك علاقة ايجابية بين الكفاءة والملكية، وهو افتراض، على الرغم مما يُثار حوله من جدل وشكوك، فإن جذوره تمتد لتصل إلى حقل الادارة. ولهذا فإن تناول موضوع القطاع العام

والخصخصة من منظور إداري، يعتبر، بحسب رأي الباحث، مجالاً بكراً، وميداناً خصباً للدراسة والبحث وإعمال الرأي.

ويرى الباحث أهمية دراسة هذا الموضوع باعتباره ركناً أساسياً من أركان التحرير الاقتصادي الذي تطالب به الدول الصناعية المتقدمة في الغرب والمنظمات الدولية، الدول النامية كشرط لازم لخروجها من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وقد صاحب تبنّي هذه المفاهيم من دون وضعها في إطارها العلمي الموضوعي، في كثير من الدول، آثار سلبية كثيرة، مثل الزيادة في معدلات البطالة، والارتفاع المتصاعد في أسعار السلع الضرورية، وزيادة في عجز ميزان المدفوعات، وإضعاف للجهاز الاداري الحكومي ولدوره في عمليات المشاركة والإشراف على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، وهو دور ظل الجهاز الاداري، ممثلاً في مؤسسات القطاع العام، يلعبه على مدى عقود من الزمان. ولهذا تستهدف هذه الدراسة المحاولة لوضع دعوة الخصخصة في إطارها وحجمها الموضوعي السليم، وتوظيفها كآلية تساعد على إعادة إحياء القطاع العام وتنشيطه، وتأكيد دور الجهاز الحكومي كدافع ومشجع ومشرف على النشاط الاقتصادي للقطاعين العام والخاص، في إطار من التنافس والتكامل لتحقيق أهداف البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يقول الباحث إن الافتراض القائم على أساس ارتباط طردي بين الملكية والانتاجية، كلاهما يحتاجان إلى الدراسة والاختبار. ولخص فرضيات هذه الدراسة بأن هناك علاقة طردية مباشرة بين كل من:

- مستوى أداء مؤسسات القطاع العام وإنتاجيتها، وتطبيق آليات القطاع الخاص في إدارة تلك المؤسسات.

- كفاءة القطاع العام وحجم إنتاجيته، وتوفر مناخ مؤاتٍ للمنافسة بينه وبين القطاع الخاص، وذلك على الرغم من اختلاف الملكية بينهما.

- مدى فعالية إدخال آليات الخصخصة على مؤسسات القطاع العام، ومدى الاستقلال الاداري والمالي وحجمه الذي تتمتع به تلك المؤسسات.

- مستوى نجاح آليات الخصخصة وفعالياتها، وتوفر بيئة خارجية مؤاتية، وتوجّه عام يدعو إلى الإصلاح والتطوير.

وتناول الباحث نشأة القطاع العام ودوره وأهميته، مبيناً بانه قد أضحى سمة مميزة وصفة غالبة على هياكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم بلدان العالم، إن لم يكن لجميعها، وكان لبعضهم منها خياراً ايديولوجياً، بينما كان اللجوء إليه في دول أخرى ضرورة تنموية. ولقد كان القاسم المشترك في تجارب القطاع العام في الدول النامية هو أنها تقوم جميعاً في مواجهة مشاكل التخلف والتبعية والظلم الاجتماعي، والرغبة في الاسراع بالتنمية، وحماية الاستقلال الوليد، وتحقيق عدل اجتماعي أكثر.

ومع زيادة عائدات النفط في السبعينيات في الأقطار العربية المنتجة اياه، فقد وظفتها الحكومات، باعتبارها هي القابض لهذه العائدات، في مشاريع البنية التحتية ولتمويل مشاريع انمائية في إطار القطاع العام والمشترك، وبذلك تعزز دور الدولة في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتنميته. لذلك ينبغي أن تركّز المعايير التي تستخدم لتقويم مدى نجاح القطاع العام، على المردود الاجتماعي، وهو بذلك يختلف عن القطاع الخاص الذي يركّز على الربح المباشر لصاحب المشروع.

وفي نظرة ثانية، يرى الباحث أن نجاح القطاع العام من عدمه، يجب أن يقاس بالمعايير نفسها التي يخضع لها القطاع الخاص، والتي في مقدمتها مقاييس التكلفة والعائد والربحية. وهذا التباين يعود إلى التباين في المواقف من طبيعة القطاع العام

ودوره ووظيفته وأهدافه.

ثم استعرض الباحث الدعوة إلى الخصخصة، مبيناً ماهيتها وأسبابها وأبعادها. فهي تعني عند الداعين إليها، وسيلة أفضل، وأسلوباً أكفأ لاستخدام الموارد المتاحة، وتعبئة الموارد الجديدة والكامنة. وهناك أنماط وأشكال عدة للخصخصة، يتمثل جوهرها جميعاً بالتحول إلى القطاع الخاص، من حيث العمل بآلياته وأساليبه وتوجهاته في المبادرة والابتكار والابداع والانجاز المميز. وهي في كلمات، استبدال نظام التخطيط الاقتصادي بنظام اقتصاد السوق، والربط بين الملكية والكفاءة، والادعاء بأن الملكية الخاصة هي الدافع الأساسي لزيادة الانتاجية وتحقيق الربح.

وتحدث الباحث عن شروط ومتطلبات لازمة لإنجاح الخصخصة، حيث يجب أن تكون أوسع وأشمل من مجرد تغيير الملكية، لتعبّر عن اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين السوق ونظمه وآلياته في إدارة مؤسسات أجهزة الدولة وتسييرها، بطريقة تكفل لها الالتزام بالصالح العام والمسؤولية العامة.

إذاً فالهدف النهائي للخصخصة، بحسب تعبير أحد القياديين في المؤسسات المصرفية المصرية الذي استشهد به الباحث، يتمثل في تحسين أسلوب الإدارة من خلال ما يتضمنه قانون قطاع الأعمال من حرية ومرونة. وهذه البيئة المؤاتية المطلوبة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل إنما تمتد وتتسع لتشمل أبعاداً سياسية وقانونية واجتماعية، من حيث تدارك آثاره السلبية من غلاء في الأسعار، وزيادة في معدلات البطالة، وانخفاض في مستويات المعيشة.

ولهذا، فإن خيار تصفية القطاع العام وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص، على رغم ما قد يحقق من نجاح على المستوى الاقتصادي لبعض المشروعات، إلا أنه قد يلغي ويجهض كل ما حققته هذه الدول السائرة في طريق النمو من مكاسب اجتماعية وتنموية بالمعنى الشامل للتنمية.

إن الخروج من هذه المحنة كما يسميها الباحث، يقتضي إيجاد المعادلة المتوازنة التي تحقق مزجاً متوازناً بين غايات ومرامي القطاع العام في تحقيق تنمية شاملة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية، وبين أهداف الخصخصة المتمثلة في إعادة تأهيل القطاع العام وإعطاء مؤسساته محتواها الاقتصادي والإداري اللازم الذي يجعلها تتحرك وتستهدف باعتبارات الجدوى الاقتصادية وبمؤشرات الربح والخسارة والتكلفة والعائد والعمالة والانتاجية، في إطار المصلحة العامة.

وفي الدول المنتجة للنفط، لجأت حكوماتها إلى القطاع العام كأداة لتوصيل عائدات النفط في صورة مشاريع عامة، تقدم خدماتها ومنتجاتها مجاناً، أو بأسعار مدعومة، فضلاً عن معونات اجتماعية لمواطنيها.

إن فشل بعض المشروعات العامة في تحقيق الأهداف التنموية المتوخاة منها، لم يكن بسبب عيب خلقي أو ذاتي في المؤسسة العامة كوعاء إداري، كما إنه لا يعود بالتاكيد إلى طبيعة الملكية العامة لمؤسسات القطاع العام، لأن هذا السبب قد انتفى منذ أن تم الفصل بين الملكية والادارة في القطاع الخاص.

إن أسباب عجز بعض المؤسسات العامة، أو إخفاقها، إنما يعود إلى أسباب، أهمها عدم مواتاة المناخ العام لطبيعة عمل المؤسسات العامة وممارستها، فهو يتسم بهيمنة الجهاز البيروقراطي للدولة المتميز بقراراته المبالغة بالمركزية المفرطة، وبقيود أجهزة الرقابة المركزية وسيطرتها، فضلاً عن ضعف القدرات الإدارية (التي تكون الأولوية للولاء في اختيارها على حساب مقدرة الكفاءة الادارية)، وغياب نظم الحوافز، وتغليب الاعتبارات الاجتماعية والسياسية على الاعتبارات الاقتصادية. وهذه العوامل، إلى

جانب العوامل المماثلة لها، قد ولدت مناخاً من اللامبالاة وعدم الاكتراث لموقف بعض المؤسسات العامة الاقتصادي والمالي، ولما تكبدته من خسائر.

ويؤكد الباحث على أن تعثر القطاع العام لا يعني بالضرورة أن القطاع الخاص سيكون بديلاً ناجحاً، ذلك أن العوامل الخارجية نفسها التي اثرت في القطاع العام تؤثر بالمستوى نفسه في القطاع الخاص. هذا إضافة إلى أن القطاع الخاص قد لا يرغب في مجالات استثمار القطاع العام، ولا سيما تلك التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وقد تترتب عليها مخاطر واحتمالات خسائر، أو تحتاج لمدى زمني طويل لتحقيق عوائد وأرباح مجزية.

كما أن أحد افتراضات الداعين إلى الخصخصة بأن العلاقة بين الكفاءة الانتاجية من جهة، وعدالة التوزيع من جهة أخرى، هي كما يدّعون بالضرورة علاقة عكسية، هو افتراض خاطئ. ويتضح خطأ هذا الافتراض من تجارب دول نامية عديدة، حيث تبين بأن ما يحرم منه المواطنون بحجة تجميعه لأغراض الاستثمار، لا يوظف حقيقة لهذه الغاية، بل يتم تحويله إلى الخارج.

إن العلاقة الصحيحة لكلا القطاعين، العام والخاص، تتمثل بين مدى كفاءة الادارة وقدرتها، وبين الانتاجية، وكذلك بين وجود المنافسة والانتاجية (ومن الممكن أن نضيف: بين وجود الرقابة الشعبية ومحصلة النشاط الاقتصادي).

ويختم الباحث دراسته بالتاكيد على أن تناول موضوع الخصخصة يجب أن ينظر إليه في إطار البحث الكلي عن نموذج للتنمية يحقق الأهداف الوطنية والانسانية للدول النامية، ويراعي ظروفها الداخلية وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية، ويقود في المحصلة النهائية إلى تاكيد استقلالها السياسي وهويتها الوطنية والحضارية ودعمهما.

وتعرفت الندوة إلى **خبرات عالمية في تطبيق برامج الخصخصة**، كما أعدها وارن ريدل، الذي قدم لورقته بما قاله عبد اللطيف الحمد في مؤتمر الخليج عام ١٩٩٥ المنعقد قبل هذه الندوة بأيام حول **التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط**، بأن الخصخصة تعني المساءلة والمعايير الادارية أكثر من الملكية. وقال الباحث وارن ريدل بأنه يوجد عادة أكثر من سبب لاية دولة عند انتهاج برنامج الخصخصة، ولكي يكون مثل هذا البرنامج ناجحاً، ينبغي على الحكومة أن تتفهم الهدف الرئيسي بوضوح، ويجب وضع مقياس محدد لنجاح هذا الهدف. وعرض عينة من الأهداف التي تبنّتها بعض التجارب للخصخصة، منها ما يلي:

- الحث على الانطلاق «فترة للنمو المهم القابل للبقاء».

- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

- تخفيض النفقات والأعباء الحكومية.

- تحسين المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية.

- توفير وسائل لتوزيع الرأسمال.

- تشجيع الاستثمار والادخار بين عامة الناس (القادرين على الادخار).

- دعم التحرير السياسي للتجارة من خلال الملكية المتزايدة للمساهمين، والحدّ من المشاركة الحكومية المباشرة في النشاطات التجارية.

ويؤكد الباحث وارن ريدل أن الخصخصة تستغرق سنوات عديدة من التخطيط والتنفيذ، ويمكننا من الناحية القياسية توقع ما يلي:

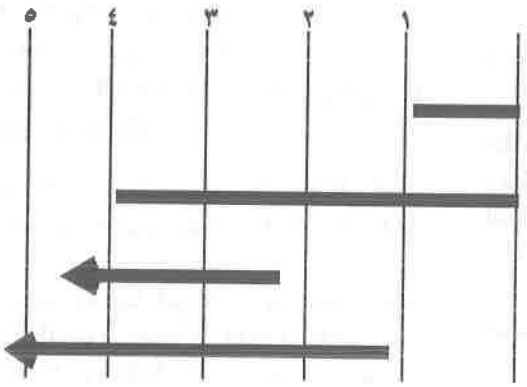

إن المرافق الرئيسية قد لا تتبع في محاسبتها أساس الاستحقاق، وإنما يقوم نظامها المحاسبي على الأساس النقدي، وللتحول من الأول إلى الثاني، قد يتطلب الأمر سنوات لتحقيقه بنجاح. كما إن النواحي القانونية والتنظيمية هي الأخرى قد تستغرق وقتاً للإعداد والتطبيق، في ما يخص ملكية العقارات وإجراءات تحويلها (بما في ذلك الأسهم)، وأرباح الأسهم، وقانون العمل، والضرائب، ومراقبة السوق لحماية المستهلك والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات... الخ.

يقول الباحث إن هناك أربعة أساليب قانونية للبيع، هي:

١ ـ دعوة إلى تقديم عطاءات من مساهمين مؤهلين مسبقاً.

٢ ـ بيع مجموعة من الأسهم في سوق الأوراق المالية.

٣ ـ الإصدار المباشر.

٤ ـ البيع للموظفين العاملين في المؤسسة الخاضعة للخصخصة نفسها.

ويرى الباحث بأن الفوائد على المدى البعيد للخصخصة قد تشتمل على ما يلي:

ـ توفر الرأسمال لمزيد من التنمية.

ـ احتمال الحصول على ايرادات من أرباح الاسهم التي تزداد عند الخصخصة.

ـ منافع الكفاءة للدولة ككل من خلال تحويل المنشأة إلى العمل بالأسلوب التجاري الكامل.

ـ إزالة المعونات المقنعة من الحكومة، والتي من الممكن أن تكون كبيرة.

ـ الحد من بيروقراطية الحكومة وتكاليفها.

ـ تنشيط سوق الأوراق المالية المحلية.

ويختم الباحث ورقته بالقول بأن البنك الدولي قد أصدر ضمن أحدث إصداراته، ثلاث مطبوعات حول الخصخصة، هي:

١ ـ **البنية التحتية** ـ يجب إدارتها بصفة تجارية وليست بيروقراطية.

ـ **الأسواق المالية وأسواق الرأسمال** ـ انسياب الاقتصاد ووجوب تحريره.

٣ ـ **السياسة** ـ يجب أن تكون منسقة مع التوجه والقيادة الواضحة.

وينصح الباحث وارن ريدل بتطبيق هذه التوجهات الثلاثة في جميع دول الخليج العربية. وتشير دراسة للبنك الدولي إلى أنه لا يوجد نموذج موحّد للخصخصة، فالتجربة التي اعتمدتها هونغ كونغ قد أطلقت العنان للقطاع الخاص لتولي الأنشطة الاقتصادية كافة مع دور هامشي للدولة. بينما اعتمدت كوريا الجنوبية على إعطاء الدور الرئيسي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف إلى القطاع العام، وإلى أجهزة الدولة المختلفة، مع دور ملموس للقطاع

الخاص، كما إن بعض الدول اعتمدت مزيجاً من التكامل بين القطاعين العام والخاص.

أولاً: بعض مفاهيم الخصخصة

أعدت الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي ورقة، أشارت في مقدمتها إلى أن توجه الخصخصة يأتي في إطار تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد تسوده الدول الرأسمالية المتقدمة وتسنده المنظمات والمؤسسات الدولية.

وحول أسباب نمو القطاع العام ودوافع تقليصه، يقول معدو الورقة بأنه على الرغم من اختيار هذه الدول لما يعرف بنظام الاقتصاد الحر، إلا أن هناك عوامل تبرر تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي منها:

- جمود عناصر الانتاج وعدم توفر المعرفة بأحوال السوق، أي عدم استيفاء شروط المنافسة الكاملة في السوق..

- الاحتكار الطبيعي والتكاليف المتناقصة في الصناعة كما في حالة خدمات الكهرباء والماء والهاتف... الخ.

- الآثار الخارجية - الضارة والنافعة - أي آثار العلاقات بين الوحدات الاقتصادية التي لا تنعكس من خلال السوق، وبالتالي يعجز جهاز الثمن عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

- السلع والخدمات العامة، التي تشبع حاجات عامة تهم المجتمع بصورة عامة، مثل الأمن والدفاع والطرق العامة والصحة والتعليم... الخ. وتقوم الحكومة - وليس السوق - بتحديد كمياتها وأنواعها وكلفتها وأسعار ما له سعر منها. وتتميز هذه السلع والخدمات العامة بالاستخدام غير التنافسي، وبعدم إمكانية الاستبعاد من الاستخدام والاستهلاك، كما هو عليه في حالة السلع الخاصة عن طريق السوق، إذ إن من يدفع ثمن السلع يمتلكها ويستمتع بمنافعها.

وتتميز السلع والخدمات العامة بأن العائد الاجتماعي لها أكبر من العائد الخاص، كما هو الحال في التعليم على سبيل المثال. وهناك أهداف اقتصادية واجتماعية تدعو إلى تدخل الدولة، كتوجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل والتنسيق بين الأهداف الانمائية، وما شابه ذلك، مما يصعب تحقيقها إذا ترك الأمر لآلية السوق.

وإذا كان الاتفاق قائماً حول الكثير من المبررات لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك اختلافاً حول كيفية تدخلها، إذ تختلف الوسائل من إجراءات تنظيمية فقط، كالقوانين والتشريعات... إلى إجراءات، أكانت اقتصادية مالية أم نقدية... إلى التدخل المباشر في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

وتشير الورقة إلى العوامل التي أدت إلى نمو القطاع العام، مثل: الأسباب الايديولوجية؛ ورثة القطاع العام عند الاستقلال؛ التأميم وتملك بعض المشروعات الخاصة الفاشلة؛ النفور من الاستثمار الأجنبي؛ اتفاقات التعاون الاقتصادي بين الحكومات التي أدت إلى تدعيم القطاع العام؛ ضعف القطاع الخاص وتكويناته الرأسمالية وإحجامه لأسباب عدة عن الدخول في استثمارات في بعض القطاعات المهمة؛ ضعف البنية الاقتصادية وتدنّي مستوى المرافق العامة؛ أهمية ملكية الدولة للموارد الطبيعية والعائد منها - والعوامل الثلاثة الأخيرة كان لها أثر كبير في نمو القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي.

والمقصود بالمنشآت العامة التي يمثلها قطاع الأعمال المملوك للدولة، حيث تعمل الدولة بصفتها منتجة أو تاجرة، هو القطاع العام الذي تستهدفه الخصخصة، فضلاً عن بعض الخدمات التي تقدمها الدولة ولا تحصل على عائد مباشر منها، كالتعليم والصحة.

ويردد معدو هذه الورقة ما سبق ذكره في أوراق تمت الاشارة إليها، وهو مبررات الخصخصة ومسبباتها في ما يرونه يتعلق، بحسب وصفهم، بترهل القطاع العام وأدائه الضعيف. ويرون في الخصخصة أداة أيسر من الناحيتين الفنية والسياسية لخفض مستوى النفقات العامة، وأنها تستجيب لدعوة المؤسسات المالية الدولية الغربية لتشجيع عمليات التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، من أجل تنشيط الاقتصاد وتحديثه وتدويله.

كما تشير الورقة إلى تعريف الخصخصة وأهدافها، كما سبق ذكرها في الأوراق المار تلخيصها. وتضيف في هذا المجال، منبهة إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين ما يسمى برامج الاصلاح الاقتصادي والخصخصة، لأن الأول أشمل والخصخصة هي أحد بنوده.

وفي ما يخص **أساليب الخصخصة**، فإن كل دولة يمكنها أن تختار الأسلوب الملائم لها، مراعاة لقدرة السوق الاستيعابية وللعوامل الأخرى ذات العلاقة. وتعدّد الورقة الأساليب في هذا المجال على النحو التالي:

١ ـ **خصخصة الرأسمال**

أ ـ البيع الكلي.

ب ـ البيع الجزئي.

ج ـ الغاء مساهمة الحكومة في رؤوس أموال شركات القطاع الخاص.

د ـ تأسيس الشركات شبه الحكومية (الملكية للدولة والادارة مستقلة).

هـ ـ إعادة الشركات المؤممة إلى القطاع الخاص.

٢ ـ **خصخصة الادارة**

وهي تعتبر خطوة أولى في عمليات بيع المؤسسات العامة، ويتم ذلك من خلال إبرام عقد إيجار مع متعهد من القطاع الخاص، أو عقد امتياز لتشغيلها من قبل القطاع الخاص. وغالباً تصلح عمليات التأجير عندما تفشل عمليات البيع المباشر.

وتناولت الورقة **معايير اختيار المؤسسات العامة التي بالإمكان تحويلها إلى القطاع الخاص**، وأولها أن تكون ذات جدوى اقتصادية، ومن الممكن إخضاعها للمناقشة، وألا تكون لديها مشاكل كبيرة تتعلق بزيادة عدد الموظفين على الحاجة الفعلية، وأن تكون أسهمها قابلة للتسويق في سوق الأوراق المالية... الخ.

وقد أصدرت بعض الدول تشريعات تمنع خصخصة المؤسسات العامة إذا كانت لها أهمية من حيث المصلحة العامة تفوق أهمية الكفاءة، وإذا كان حجم استثماراتها يفوق امكانيات القطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الاستراتيجية، مثل مؤسسات النفط والغاز الحكومية، وأخيراً المؤسسات العامة التي لا تظهر فيها الربحية المباشرة بسبب طبيعة نشاطها الاجتماعي.

وتشير الورقة إلى **مصادر تمويل الخصخصة**، التي بالإمكان تلخيصها كما يلي:

١ ـ مشاركة العاملين بنسبة تتراوح مابين ١٠ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة من رأسمال المؤسسة العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص.

٢ ـ عرض الأسهم في سوق الأوراق المالية للمدخرين المحليين.

٣ ـ فتح باب المشاركة للرأسمال الأجنبي بنسب معينة.

٤ ـ استبدال الديون المحلية والخارجية بأسهم المؤسسات الخاضعة للخصخصة.

وأخيراً أشارت الورقة إلى بعض **العقبات والعوائق التي يجب إزالتها لكي تتم عملية الخصخصة بنجاح**، وهي على سبيل المثال:

ـ أوجه الضعف الموجودة في الاقتصاد

الكلي، والتي لا توفر المناخ الملائم لعمل الشركات التي يتم تخصيصها.

- المشكلات القانونية.

- تخلف الأنظمة والقوانين المكافحة للاحتكار وضعفها، الأمر الذي يستدعي توفير أوضاع اقتصادية أقرب إلى المنافسة الكاملة.

- الافتقار إلى سوق مالية متسعة ومتطورة.

- عدم الاستقرار السياسي.

- عدم تمتع القطاع الخاص في بعض البلدان النامية بالملامح التي يتمتع بها نظيره في البلدان المتقدمة صناعياً.

ثم أشارت الورقة إلى **أهم العوامل العملية المساعدة على نجاح الخصخصة**، وهي:

- أهمية التدرج في برامج الخصخصة.

- البدء في طرح المشروعات العامة ذات السمعة الجيدة.

- الإعلان عن المشروعات المعروضة للخصخصة والتعريف بها مبكراً.

- العمل على تفادي الآثار السلبية، مثل تسريح العمالة، وذلك باتخاذ تدابير دعم اجتماعية، مثل إيجاد فرص عمل بديلة... الخ.

- إيجاد جهاز إداري يتمتع بالكفاءة والاستقلالية يتولى عملية الخصخصة.

- العمل على إيجاد سوق منظم للأوراق المالية تشرف عليه الدولة للحدّ من المضاربات الوهمية.

وتستنتج ورقة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي، بأن الخصخصة والسير في دربها، على رغم أهميتها وضرورتها لا تضمن النجاح المطلق، إن لم تواكبها الفعالية المطلوبة على صعيد السياسات الاقتصادية، وتحريك أدواتها لخلق المزيج المناسب من تعاون القطاعين العام والخاص، بما يكفل تحقيق النهضة المطلوبة، كما توصلت إلى ذلك المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وكان عنوان إحدى الأوراق المقدمة إلى الندوة: **الخصخصة ودور مؤسسة الخليج للاستثمار**، وقد حددت في مقدمتها الهدف المشترك كما تراه للخصخصة في هذه المنطقة، وهو توسيع النشاط الاقتصادي في البلاد، ورفع كفاءة هذا النشاط، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وزيادة مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية.

وترى الخصخصة بأنها عملية تغيير للمسار الاقتصادي، تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتقبل نتائجها.

وقد تناولت الورقة مفاهيم إدارتها، والجوانب الملازمة لعمليات الخصخصة. وفي ما يخص العمالة، أكدت الورقة أن القطاع الخاص سيعتمد بصورة رئيسية على الاحتياج الفعلي من حجم العمالة ونوعيتها، ولذا ستزداد معدلات البطالة. ولهذا فقد وضعت بعض الدول شروطاً، مثل إلزام المالك الجديد الخاص بألا تزيد نسب الاستغناء عن العمالة على حدّ معين، وصرف مبالغ معينة للتدريب وإعادة التأهيل.

وتتوقع الورقة أن يعمد القطاع الخاص عند تملكه المشروعات العامة إلى تخفيض عدد العاملين، وخصوصاً المواطنين ممن لا تتوفر فيهم المقدرة على أداء العمل، وإحلال العمالة الخارجية الرخيصة محلهم. وهذه مشكلة أولى. ولذا، فإن الحكومة مطالبة بإيجاد حل لموضوع هذه العمالة المسرحة، إما بإعادة توزيع بعضهم على الوزارات بعد إعادة تأهيلهم وتدريبهم، أو بإيجاد فرص عمل جديدة لهم.

والمشكلة الثانية تتمثل في أن معظم أسعار الخدمات والسلع الحكومية مدعومة

في دول مجلس التعاون الخليجي، وعند خصخصتها ستخضع لعوامل السوق. وهنا لا بد من إعادة النظر في أنماط الدعم وحجمه، وذلك إما بإلغائه كلياً أو تدريجياً، مع وضع ضوابط تحدّ من سوء استهلاك الخدمات وبعدم تضرر ذوي الدخل المحدود.

وحول مدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخصخصة، تناولت الورقة أولاً سمات اقتصادات هذه الدول المعتمدة أساساً على الريع النفطي الذي تقبضه وتوزعه الدولة، الأمر الذي عزز دورها في النشاط الاقتصادي ووسع من قطاعها العام، مقارنة بالدور الفردي البارز لاقتصادات ماقبل الريع النفطي، حيث كانت تعتمد على صيد البحر والتجارة.

وفي الوقت الراهن الذي تنخفض فيه دخول الحكومات من عوائد النفط وازدياد المصروفات، فقد حدثت عجوزات في الموازنات العامة للدولة. وبالتالي فقد ظهر عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات وفقاً للنمط الاستهلاكي الذي ساد إلى الآن، ولا بد من إعادة النظر بصورة جذرية في هذا الأمر، ومن هنا جاء التطلع إلى الخصخصة.

وتجد **مؤسسة الخليج للاستثمار** التي تأسست عام ١٩٨٣ للتعريف بالاستثمارات وإيجاد الفرص الاستثمارية ودراستها وتقييمها وتطويرها ومتابعة تنفيذها، لها دوراً في مجال الخصخصة. وهي بمقدورها تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والمالية في هذا المجال، وقد بدأت بممارسته فعلياً استجابة لطلب عدد من الحكومات الخليجية.

هذا وقد تناولت بقية الأوراق القطرية تجارب الخصخصة في كل من الكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان، هذا ملخصها:

١ ـ التجربة الكويتية في الخصخصة

قدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت ورقة بعنوان: **الخصخصة وتصحيح المسار الاقتصادي في دولة الكويت.**

لقد تحدثت في **القسم الأول** منها عن الخصخصة كمدخل لتصحيح مسار الاقتصاد الكويتي تحت العناوين التالية: **الخصخصة والمتغيرات الدولية، هيمنة القطاع العام في الاقتصاد الكويتي ـ أسبابها ونتائجها، موقع الخصخصة في منهجية إصلاح المسار، أهداف عملية الخصخصة.**

وركز **القسم الثاني** على التوجهات العامة لبرنامج الخصخصة في دولة الكويت، وتضم العناوين التالية: **الدراسة، إدارة عملية الخصخصة، الاطار التشريعي اللازم لعمليات الخصخصة، استراتيجيات نقل ملكية القطاعات المملوكة بالكامل للحكومة إلى القطاع الخاص**، وهي: الاتصالات، والكهرباء، والماء، والخطوط الجوية الكويتية، والنقل العام، والنفط، والموانئ، والصحة. كما تحدث عن استراتيجية بيع حصص الهيئة العامة للاستثمار في الشركات المحلية وطرقها، مثل إنشاء الصناديق الاستثمارية، والبيع المباشر بالمزاد العلني أو الظرف المغلق، وبطريقة الاكتتاب العام.

وتناول **القسم الثالث** قضايا مهمة تتعلق بعملية الخصخصة، مثل الفصل بين التخطيط والإشراف والتنفيذ، وحالات الاحتكار وضوابطها، والعمالة والأجور في المشاريع والقطاعات التي ستخضع للخصخصة، وتسعير الخدمات التي تقدمها مشاريع ذات مركز احتكاري.

واستعرض **القسم الرابع** نماذج من عمليات الخصخصة التي تمت فعلاً في الكويت، مثل تأسيس شركة التسهيلات التجارية، والبنك الأهلي الكويتي، والصناديق

الاستثمارية العامة، وبيع أسهم الحكومة في شركة العقارات المتحدة للقطاع الخاص، ونماذج أخرى، منها بدايات الخصخصة للخدمات الصحية.

وتحدث **القسم الخامس** عن المفاهيم والمتطلبات الضرورية لنجاح عملية الخصخصة في الكويت، مثل العلاقة بين شكل الملكية ومستوى الكفاءة الإنتاجية، ومستوى الكفاءة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وضرورة تطوير أعمال المصارف والمؤسسات المالية، وتنظيم حملة إعلامية حول منطلقات عملية الخصخصة وأهدافها وآثارها، وسلطت الورقة الضوء على ظاهرتين تُثيران القلق، ولا بد من العمل على تخفيف آثارهما، وهما: تحصيل الدولة للمديونيات الصعبة، والضغوط السياسية المبالغ فيها.

وفي النهاية تستنتج الورقة بأن الخصخصة ركن أساسي في منهجية شاملة لتصحيح المسار الاقتصادي. فيقتضي اتخاذ قرارات سياسية صعبة وغير شعبية، ولكنها برأي المعدين لهذه الورقة، بالتأكيد حتمية ووطنية... يتطلب اتخاذها قدراً كبيراً من الجهد والإرادة وتعاون الجميع... من أجل عبور المرحلة الحرجة نحو الاستقرار والازدهار.

٢ ـ التجربة السعودية في الخصخصة

قدمت إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية في مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية ورقة بعنوان: **التوجهات المستقبلية لعملية تحويل بعض المؤسسات الحكومية، كلياً أو جزئياً، للقطاع الخاص في العربية السعودية.**

أوضحت الورقة في مقدمتها بأن عملية الخصخصة في العربية السعودية لم، ولن تكون وليدة الظروف الاقليمية وانعكاساتها العالمية على الاقتصاد المحلي، لأن عملية التحول إلى القطاع الخاص هي من طبيعة النظام الاقتصادي السعودي القائم على توسيع دور القطاع الخاص بشكل مستمر كأساس جوهري لعملية التنمية. لقد كان أداء القطاع الخاص في العربية السعودية على مدى ٢٥ عاماً من خطط التنمية الخمس (١٣٩٠ ـ ١٤١٥هـ/ ١٩٧١ ـ ١٩٩٥م) متعاظماً ضمن الإطار المطلوب والمأمول للتوجهات التنموية.

وقد تناولت الورقة في **المبحث الأول:** توجهات عملية الخصخصة وأهدافها، المفاهيم والسياسات والدوافع للتوجه نحو الخصخصة، وأساليب التنفيذ، والفوائد والنتائج المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

وركز **المبحث الثاني** على الخصخصة في العربية السعودية في ضوء التوجهات المستقبلية، حيث أشار إلى المشروعات العامة والمرافق العامة في إطار القطاع العام، وإلى الدور المأمول من القطاع الخاص في عملية الخصخصة، وأوضح التوجهات الخاصة بعملية الخصخصة في العربية السعودية.

وفي **المبحث الثالث** لهذه الورقة، جرى التأكيد على مستجدات عملية الخصخصة والمجالات المؤهلة لها في العربية السعودية، وذلك من خلال التعرّف إلى الأوضاع الحالية للقطاع الخاص والمجالات المرشحة لتنفيذ برنامج الخصخصة.

وتقسم الورقة الدوافع للخصخصة إلى مجموعتين: **الأولى**، تُحركها أساساً رغبة الدولة في التحول إلى اقتصاد السوق، والتخلص من أعباء تمويل المشروعات العامة وإدارتها. والمجموعة **الثانية**، هي دوافع تمويلية ومالية واقتصادية بحتة. لكن ما يجب الإشارة إليه، كما جاء في الورقة، أن هذه الدوافع لا تلغي دور الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ إنه من البديهي أن للعربية السعودية دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية.

ومن الأساليب المتبعة للخصخصة ما يلي:

- بيع أسهم المؤسسة العامة للجمهور مباشرة.

- بيع الأسهم إلى فئة متخصصة من المستثمرين.

- فتح الاستثمارات الجديدة، بتخصيص كامل الزيادة في الرأسمال للقطاع الخاص.

- تصفية موجودات المؤسسة العامة ببيعها للقطاع الخاص بالكامل.

- تجزئة المؤسسة العامة وبيعها كأجزاء، أو وحدات اقتصادية منفصلة، ويروِّج هذا الاسلوب في الشركات العامة القابضة.

- بيع المؤسسة العامة كلياً أو جزئياً إلى المدراء والعاملين فيها.

- تأجير المؤسسة العامة أو نقل إدارتها إلى القطاع الخاص.

وعن الدور المأمول من القطاع الخاص في عملية الخصخصة، فهو يتمثل في ما يلي:

أ - تنامي الدور التمويلي الخاص.

ب - تعزيز الدور الانمائي الخاص.

ج - توسيع دوره في تنمية الموارد البشرية وتوظيفها.

د - ارتياده المزيد من فرص الاستثمار المتنوع والمجزي.

كل هذا يتحقق باتباع المنهج المتدرج في الخصخصة، والابتعاد عن الارتجال، والبحث عن افضل السبل لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة، والهدف هو زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي باستمرار. وكانت نسبتها عام ١٩٩٠ نحو ٣٦,١ بالمئة وفي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في العام نفسه نحو ٥٨,٣ بالمئة.

وتخلص الورقة إلى أن عملية الخصخصة في العربية السعودية تقوم على إشراك القطاع الخاص في ملكية بعض المشروعات العامة، مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وكذلك بإشراك العاملين في ملكية بعض المشروعات العامة، مثل شركة الأسمدة (سافكو). كما تمتد عملية الخصخصة إلى إعطاء القطاع الخاص صلاحية إدارة بعض المستشفيات والمصالح العامة الحكومية وتشغيلها وصيانتها. وهذه المشاركة الواسعة للقطاع الخاص، إلى جانب القطاع الحكومي العام، ترمي إلى تحسين الأداء والكفاءة الانتاجية في المشروعات العامة والخاصة معاً، في إطار التوجهات التنموية للعربية السعودية.

٣ - التجربة القطرية في الخصخصة

قدم **الضو النعيم أحمد** (من غرفة تجارة وصناعة قطر) ورقة بعنوان: **الخصخصة وآفاقها المستقبلية في دولة قطر**. لقد تناول في **الفصل الأول**، بعد المقدمة، مفهوم الخصخصة وأهدافها، والمؤيدين والمعارضين للخصخصة، كما أشار إلى تجارب بعض الدول في هذا الموضوع.

وفي **الفصل الثاني** تناول الباحث ملامح الاقتصاد القطري، مبيناً بأن القطاع العام هو الذي يقود عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تحدث عن تطور القطاع الخاص، ومشاركة الدولة إياه في مشاريع مشتركة، وقال إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحكم منهج الخصخصة. وبالنسبة إلى دولة قطر، فإنها تعني إفساح المجال للقطاع الخاص للنمو وتشجيعه للقيام منفرداً، أو مع شركاء أجانب، أو بمشاركة الدولة إياه، في الاستثمار في مختلف المجالات. ومثال ذلك، إنشاء شركة الكهرباء والماء القطرية كتجربة لخصخصة هذا النشاط، والشركة القطرية للصناعات التحويلية، كشركة قابضة للقيام

بالاستثمارات، منفردة أو مع مستثمرين خاصين.

والدراسات مستمرة لتوسيع فرص القطاع الخاص، وتوفير البنية المؤسسية، مثل إنشاء سوق الأوراق المالية، وتشجيع الناس على الادخار. وفي الختام قدم الباحث التوصيات التالية:

أ - إصدار القوانين التي تنظم تداول الأوراق المالية.

ب - توفير خطة لتطوير الوعي الاستثماري لدى الأفراد.

ج - بحث إمكانية القطاع الخاص ومدى استعداده لشراء أسهم الحكومة.

وإذا تم توفير العناصر أعلاه، فإنه من الواجب أيضاً:

أ - توفر استراتيجيا واضحة الأهداف وبطريقة تفصيلية عن الخصخصة.

ب - تكوين لجنة عليا تُكلف بتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص وإعداد خطة عن المشاريع التي ستخضع للخصخصة.

ج - تقييم سليم لأصول القطاع الخاص حتى يتم الوصول إلى القيمة الحقيقية للشركات، الأمر الذي يوفر الثقة لدى المستثمرين عن قيمة الأصول المحولة إليهم، ويساعدهم في رسم خطط الانتاج والأرباح.

٤ - التجربة البحرينية في الخصخصة

قدمت غرفة تجارة وصناعة البحرين ورقة بعنوان: **الخصخصة في دولة البحرين - الواقع الحالي والآفاق المستقبلية**، ملقية الضوء على سياسة الخصخصة من خلال توضيح ما يعنيه مفهوم الخصخصة وأساليبها، وآفاقها المستقبلية في البحرين، نحو استراتيجيا ملائمة لزيادة فاعلية سياسة الخصخصة.

ومفهوم الخصخصة، كما تراه الغرفة، يستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد الوطني وتحسين أداء المشروعات الاقتصادية؛ فسياسة الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاته، وإنما هي وسيلة إلى زيادة الانتاج، وإيجاد فرص جديدة للعمل، وتخفيض أسعار السلع والخدمات، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن التوجهات الأساسية في السياسة الاقتصادية لدولة البحرين تتمثل في تنمية دور القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة. لذا يعدّ برنامج الخصخصة جزءاً من التوجهات العامة الرامية إلى دفع عجلة التنمية، وإعطاء القطاع الخاص دفعة قوية لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي. وقد شرعت الدولة بتحويل ملكية بعض المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، منها على سبيل المثال: شركة الفنادق الوطنية؛ شركة فنادق البحرين؛ شركة البحرين للسياحة؛ شركة البحرين للسينما؛ شركة البحرين للهندسة وإصلاح السفن؛ الشركة البحرينية - النيوزيلندية للتبريد والتخزين؛ شركة التمور؛ مشروع الأسماك.

أما بشأن برنامج الخصخصة للمرحلة القادمة، فإن المرافق الحكومية ذات الصبغة التجارية ستكون أكثر من غيرها صالحة لجذب الاستثمارات الجديدة، وفتح الفرص لمساهمة القطاع الخاص فيها، لجذب الرأسمال الأجنبي.

وطبقاً لتصريحات بعض المسؤولين، فإن مجالات الخصخصة من الممكن أن تكون التالية:

- تحويل حظائر الاغنام والمسلخ جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص.

- الخصخصة التدريجية لمشاريع تحلية المياه.

- توجه إلى الأخذ بسياسة الخصخصة في قطاع الكهرباء.

- توجه إلى مشاركة القطاع الخاص في ملكية شركة طيران الخليج.

- زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الشركات الأربع العاملة في مجال صناعة الالمنيوم في البلاد.

- زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في شركة الخليج للصناعات البتروكيميائية، والشركة العربية لبناء السفن وإصلاحها.

وتدعيماً لهذا البرنامج المتدرج للخصخصة في البحرين، دعت الغرفة إلى تعزيز سوق الأوراق المالية، وحلّ مشاكل العمالة في المؤسسات العامة المؤهلة للخصخصة. وفي هذا المجال اقترحت إعادة تدريب العمالة الزائدة لاكسابها المهارات التي تمكنها من العمل في منشآت جديدة، وتقديم التعويض المناسب للعمالة التي تفتقد فرص العمل. ولن تبدأ خصخصة المؤسسات العامة ذات العمالة المحدودة، حتى يتم التخفيض من حدّة هذه المشكلة.

وأخيراً اقترحت الغرفة إنشاء صندوق لإعادة التوظيف، ولتأسيس مشروعات صغيرة لاستيعاب جزء من القوى العاملة الفائضة المتولدة من الخصخصة للمشروعات العامة، وطالبت بإعداد برنامج متكامل للخصخصة، وتكثيف الاستفادة من دور البنك الدولي ومؤسسات الاستثمار الخليجية والعربية، وتعميق دور غرف التجارة والصناعة في عملية الخصخصة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

٥ - التجربة الإماراتية في الخصخصة

قدم **محمد عبد الرحمن العسومي** (من مصرف الإمارات الصناعي) ورقة بعنوان: **آفاق سياسة الخصخصة ودعم القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة**، قال في مقدمتها بأن عملية الخصخصة في الإمارات، كما هي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، لا زالت تحبو في بداية طريقها للسير نحو الكثير من الأهداف المرجوة، لإبراز دور القطاع الخاص وتوسيع دوره التنموي.

وتحدّث عن سياسة الخصخصة في الامارات مبيناً الأسباب والدواعي للأخذ بها. ويقول إن متابعة تطورات هذه العملية في الإمارات تظهر لنا أن سياسة الخصخصة لا تتعلق أساساً بالكفاءة الانتاجية والادارية، إذ إن مؤسسات القطاع الحكومي العام المزمع خصخصتها، تعمل بشكل مربح، حالها في ذلك حال معظم مؤسسات القطاع الخاص، الأمر الذي يعني بأن الدوافع إلى الخصخصة هنا تتمحور حول الرغبة في توسيع قاعدة الملكية، وجذب الاستثمارات الخاصة، وزيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وبالتالي تخفيف الأعباء المالية والإدارية للدولة.

وفي هذا الاتجاه جرى تحويل ملكية العديد من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، مثل شركة الجرافات البحرية، وشركة الاتحاد العقارية. وتعتزم حكومة أبو ظبي خصخصة المؤسسات الصناعية المملوكة للحكومة في إطار المؤسسة العامة للصناعة، بما في ذلك شركة إسمنت العين، وشركة أبو ظبي للبلاستيك، وشركتي مياه العين وأبو ظبي، والشركة الوطنية لأنابيب البلاستيك، وشركة أبو ظبي للدقيق والاعلاف... الخ.

كما أعلنت الحكومة الاتحادية للإمارات عن رغبتها في خصخصة مؤسسة الامارات العامة للبترول، والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية. وستشمل الخصخصة بعض مشاريع الخدمات العامة، مثل الاتصالات والمواصلات ومشروعات عامة

أخرى. وتحدث الباحث عن دور المؤسسات المتخصصة في دعم القطاع الخاص، مقدماً تجربة مصرف الإمارات الصناعي كمثال على ذلك.

وعن آفاق الخصخصة في الإمارات، قال الباحث بانه لا يتوقع أسلوب الخصخصة الواسع النطاق والشامل في فترة زمنية قصيرة، وإنما سيأخذ طابعاً تدريجياً ومرناً، ومن المتوقع أن تبدأ عملية الخصخصة في المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة أو التي تشارك في ملكيتها الدولة. وفي مجال التجارة والمصارف والتامين، فإن مواقع القطاع الخاص كبيرة، ومن الممكن استكمالها في المستقبل.

ومع إجراءات الخصخصة الجارية، فما زال القطاع العام يحتل دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، فهو يحتكر عمليات انتاج النفط وتكريره وإنتاج الغاز الطبيعي وتصنيعه وصناعة الأسمدة الكيميائية، ويمتلك معظم مرافق البنية الأساسية، من محطات الكهرباء، وتحلية المياه، والموانئ، والمطارات، والمناطق الصناعية، وما يماثلها من مفاتيح اقتصادية مهمة للتنمية.

ومن الممكن الحديث في هذا المجال عن إمكانية خصخصة الجانب الإداري لبعض هذه المؤسسات العامة في المستقبل. وتقف مسالة إيجاد سياسة واضحة المعالم للخصخصة على رأس الأولويات المطلوبة، لأنه حتى الآن لا توجد سياسة واضحة للخصخصة للاسترشاد بها من قبل القائمين على هذه العملية، الأمر الذي يترك الأمور لتقديرات مختلفة قد لا تنسجم مع الخصخصة المرغوبة.

ويدعو الباحث كذلك إلى إيجاد بنية تشريعية في هذا المجال، وإيجاد سوق للأوراق المالية (بورصة) يتم من خلالها تبادل أسهم الشركات ومعرفة أوضاعها المالية، وتجزئة الأسهم لتوسيع قاعدة المساهمين، ولا سيما صغار المستثمرين والموظفين.

ويستنتج الباحث أخيراً بأنه من دون التأثير الايجابي لعملية الخصخصة في تسريع معدلات التنمية وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، ومنع الاحتكار الذي يتناقض مع الخصخصة، فإن سياسة الخصخصة ستبقى فارغة من مضمونها الأساسي المأمول منها.

٦ ـ التجربة العُمانية في الخصخصة

قدم الباحث **محمد بن خميس الحسيني** (من غرفة تجارة وصناعة عُمان) ورقة بعنوان: **سياسات الخصخصة في سلطنة عُمان**. فبالاضافة إلى المقدمة، تناول الباحث في **الفصل الأول** موضوع الخصخصة كمنهج للترشيد الاقتصادي، معرفاً الخصخصة ومبررات اللجوء إلى اتباعها، والمردود المتوقع منها على زيادة النشاط الاستثماري، وبالتالي مساهمتها المأمولة في تطوير النشاط الاقتصادي بأسره.

وفي **الفصل الثاني** تناول الباحث أشكال الخصخصة وتجارب بعض الدول ومردودها عليها.

أما **الفصل الثالث** فقسمه إلى مبحثين: استعرض في **الأول** سياسات الخصخصة في عُمان وأهدافها ومبرراتها وأشكالها. وفي **المبحث الثاني** ركّز على نماذج الخصخصة في عُمان، متناولاً مشروعات عامة تم خصخصتها، وأخرى في طريقها إلى الخصخصة.

هذا وقد تبنّى الباحث تعريف الخصخصة بانها نقل ملكية، و(أو) إدارة المؤسسات العامة، من الحكومة إلى القطاع الخاص.

ويقول الباحث أنه انطلاقاً من الاستراتيجيا التنموية لعُمان، تبنت الخطة

الخمسية الرابعة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) عدداً من السياسات والاجراءات التي تستهدف جميعها دعم دور القطاع الخاص العُماني وتعزيز آليات السوق، بما فيها تنشيط فعاليات سوق مسقط للأوراق المالية.

وقد قامت الدولة بخصخصة مشاريع عدة مهمة وبأشكال مختلفة، مثل البيع المباشر للأسهم والأصول الحكومية عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية، كما حدث بالنسبة إلى شركة التأمين الوطنية وشركة فنادق عُمان، والبنك الوطني العُماني، أو عن طريق طرح الزيادة لتوسعة الطاقة الانتاجية للشركات إلى الاكتتاب المباشر، كما هو الحال بالنسبة إلى شركة اسمنت عُمان، أو عن طريق إعطاء امتياز لإقامة المشروع لقاء استثماره وإدارته لعدد من السنين من قبل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، على أن يتحول المشروع إلى الملكية العامة، كما حصل لمشروع الكهرباء الذي تم طرح ٤٠ بالمئة من أسهمه للاكتتاب العام.

ومن أجل نجاح الخصخصة، وضعت الحكومة دليل إرشادي لعمليات الخصخصة كافة، يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

أ ـ أن يكون تمويل المشاريع المخصخصة على مسؤولية القطاع الخاص ومن دون أية ضمانات حكومية.

ب ـ أن يتم تنفيذ هذه المشاريع وتشغيلها وإدارتها وفق المواصفات الفنية التي تضعها الجهات الحكومية المعنية.

ج ـ أن يتم من قبل الحكومة تحديد الحدّ الأعلى للتعرفة التي سيدفعها المستهلك، سواء للحصول على الخدمة أو مقابل الاستهلاك.

د ـ أن يتم اختيار الشركة المناسبة التي سيتم إناطة تمويل المشروع وتنفيذه وإدارته بها من خلال مناقصة مفتوحة يدعى لها أكبر عدد من الشركات العُمانية.

هـ ـ أن تأخذ الشركة التي يتم اختيارها شكل شركة مساهمة عامة تطرح ما لا يقل عن ٤٠ بالمئة من أسهمها للاكتتاب العام.

و ـ تشجيع المشاركة الأجنبية في هذه المشاريع للاستفادة من الرأسمال الأجنبي والخبرات الفنية والإدارية وفق قانون الاستثمار.

ز ـ معاملة الشركات التي تؤسس لهذه الأغراض من الناحية الضريبية معاملة الشركات العُمانية، حتى لو ساهم في رأسمالها أفراد وشركات أجنبية.

ح ـ تمنح هذه الشركات الحوافز، مثل الإعفاء من ضريبة الأرباح والرسوم الجمركية المنصوص عليها في قانون تشجيع الصناعات الوطنية.

ط ـ يجب العمل على إنشاء أكثر من شركة لتوفير خدمة معينة، وذلك لخلق المنافسة ولإتاحة المجال للحكومة لمقارنة الأداء والكفاءة.

ي ـ لا تمنح الحكومة هذه المشاريع أية قروض ميسرة أو قروض من دون فوائد.

وفي التوصيات اقترح الباحث استخدام نمط الشركة المساهمة ذات الملكية المشتركة لأن مساهمة الحكومة في أي مشروع تولد الطمأنينة لدى المستثمر وتحفزه على الاستثمار.

كما طالب بتوخي الحذر من السلبيات قبل الشروع بالخصخصة، والتدرج بالتنفيذ مراعاة للقدرة الاستيعابية للسوق، وتحديد نسبة لا بأس بها لصغار المستثمرين في المشروعات الخاضعة للخصخصة، والاهتمام الحكومي بتدريب وتأهيل القوى العاملة التي من المتوقع أن تشتغل في المشروعات الجديدة، وذلك لتقليص فترة الاعتماد على العمالة الوافدة في إدارة المشاريع وتشغيلها، والتركيز على إقامة المشاريع الصناعية ذات المردود الانتاجي الواسع بدلاً من المشاريع الخدمية والتجارية والمقاولات.

وأخيراً، اقترح الباحث الاهتمام بتشجيع المشاركة الأجنبية في تمويل المشروعات

الخاصة وتشغيلها وإدارتها للاستفادة من تجاربها وخبراتها الإدارية والفنية، ولا سيما في المراحل الأولى من الإنتاج.

ثانياً: توصيات الندوة

١ ـ تشيد الندوة بالنهج الذي اختطته حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في نقل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، مؤكدة تمتع القطاع الخاص الخليجي بإمكانيات وقدرات تؤهله للنجاح في الدور القيادي المنوط به في هذه المرحلة، وعليه تأمل استمرار دول المجلس في إيلاء القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية.

٢ ـ العمل على تشكيل لجان أو هيئات متخصصة في دول المجلس تضم في عضويتها مسؤولين من الوزارات المعنية، وبعض الخبراء الاقتصاديين، ونخبة من رجال الأعمال، بحيث تتولى هذه اللجان وضع الأسس والضوابط اللازمة لخصخصة المؤسسات العامة، وفي ضوء نجاح التجربة وترسيخ الأطر، من الممكن العمل على تأسيس أجهزة تتولى رسم السياسات وتنفيذ عمليات الخصخصة ومتابعتها، على أن تتمتع هذه الأجهزة بقدر كبير من الاستقلالية والكفاءة والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.

٣ ـ تعميق دور غرف التجارة والصناعة واتحاداتها في مجال سياسة الخصخصة ـ بالتنسيق مع الجهات الحكومية ـ وذلك من خلال قيامها بالإعلان والترويج للمشروعات الحكومية المراد تخصيصها، وذلك قبل وقت كاف، وتوفير المعلومات الوافية عنها، وذلك من خلال وسائل الاعلام المتاحة.

٤ ـ التأني والتدرج في تطبيق سياسات الخصخصة، بالشكل الذي يعمل على تفادي السلبيات، ويساهم في نجاحها مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

٥ ـ توفير البيئة التشريعية الملائمة لتنفيذ سياسات الخصخصة من خلال مراجعة التشريعات والقوانين اللازمة التي تؤدي إلى نجاح هذه السياسات والإضافة إليها.

٦ ـ ضرورة العمل على تأسيس أسواق الأوراق المالية وتطويرها في دول المجلس، وتبسيط إجراءات التداول في هذه الأسواق، وتمثيل الجهات ذات العلاقة في مجالس إدارتها.

٧ ـ العمل على وجود برنامج لإعادة استثمار عائدات عمليات الخصخصة من قبل دول المجلس، بشكل منفرد أو بالاشتراك مع القطاع الخاص، من خلال تأسيس مشروعات تنموية وإنتاجية يتم تخصيصها بشكل متواصل، الأمر الذي سيدعم ويوسع من قاعدة الملكية الخاصة، ويساهم في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويؤدي إلى خلق بدائل للدخل لضمان مستقبل الأجيال القادمة بعد نضوب النفط.

٨ ـ مواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن عملية الخصخصة، خصوصاً في مجال القوة العاملة وأسعار السلع والخدمات المدعمة التي كانت تنتجها المؤسسات التي يتم خصخصتها.

٩ ـ تكليف الجهات المنظمة للندوة متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه مع الجهات ذات العلاقة □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٥

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ تسلم برنامج تمويل التجارة العربية البينية ٤٣ طلباً لإعادة تمويل صفقات تجارية قيمتها ١٩٨ مليون دولار. وقد تقدمت الوكالات الوطنية المعتمدة من قبل البرنامج في الجزائر والعربية السعودية والأردن والمغرب وتونس ولبنان بهذه الطلبات (**أخبار الخليج**، المنامة، ٣/١٠/١٩٩٥).

ـ دعا عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، البلدان العربية إلى تسديد مساهماتها السنوية في موازنة الجامعة العربية لمعالجة الأزمة المالية التي تعانيها أجهزة الجامعة (**الحياة**، لندن، ١٦/١٠/١٩٩٥).

ـ أفاد تقرير صادر عن منظمة العمل العربية أن نسبة البطالة في الوطن العربي تتراوح بين ١٤ و٢٠ بالمئة (**الحياة**، لندن، ١٩/١٠/١٩٩٥).

ـ وافق مجلس وزراء النقل العرب في ختام أعماله في القاهرة على اتفاقية الهيئة العربية للطيران المدني وتيسير انتقال الركاب والبضائع بالسيارات. وشكل المجلس لجنة لإعداد اللائحة التنفيذية لدفتر المرور العربي الموحد لعرضه على الوزراء في دورتهم المقبلة في أيار/مايو العام ١٩٩٦ (**الاهرام**، القاهرة، ٢٦/١٠/١٩٩٥).

ـ أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً دانت فيه قرار الكونغرس الأمريكي الداعي إلى نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس باعتبار أن هذا القرار سيؤدي إلى عرقلة عملية السلام وإلى زيادة عوامل التوتر والتطرف في المنطقة (**النهار**، بيروت، ٢٦/١٠/١٩٩٥).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ـ ذكرت وكالة رويتر في تقرير لها عن الحكم الذاتي الفلسطيني أن السلطات الاسرائيلية حولت قطاع غزة إلى «سجن كبير». وأوضحت ان الفلسطينيين ليسوا أحراراً في زيارة أرضهم لأن كل شيء يعتمد على موافقة تل أبيب (**العلم**، الرباط، ٥/١٠/١٩٩٥).

ـ صرح حسني مبارك، الرئيس المصري، في ختام محادثات أجراها في دمشق مع حافظ الأسد، الرئيس

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على ان تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

السوري، بأنه يستبعد تقدماً في المفاوضات على المسار السوري من دون ضمان عودة الأرض والسيادة كاملة لسوريا (الثورة، دمشق، ١١/١٠/١٩٩٥).

- أخلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ثلاث بلدات جديدة في الضفة الغربية هي «قباطية» و«يطا» و«خربتا» وسلمتها إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني كخطوة باتجاه تنفيذ اتفاق طابا لتوسيع سلطة الحكم الذاتي (السفير، بيروت، ١٢/١٠/١٩٩٥).

- صرح اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بأنه لا يوجد جدول زمني محدد لإنجاز إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية (الحياة، لندن، ١٤/١٠/١٩٩٥).

- نفذ رجال المقاومة الإسلامية عملية جديدة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في البقاع الغربي اللبناني مما أدى إلى مقتل ٦ جنود اسرائيليين وإصابة اثنين آخرين بجروح. وقد هددت السلطات الاسرائيلية بقصف المدن والقرى الجنوبية ووصف شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، الموقف بأنه «لا يطاق» محملاً سوريا ولبنان مسؤولية عدم وضع حد للتدهور (السفير، بيروت، ١٦/١٠/١٩٩٥).

- وافق الكونغرس الأمريكي بغالبية ساحقة على مشروع قانون يدعو إلى نقل السفارة الأمريكية في اسرائيل من تل أبيب إلى القدس بحلول آخر أيار/مايو ١٩٩٩. ويخول مشروع القانون بعد تعديله الرئيس الأمريكي تعليق نقل السفارة فترات كل منها ستة أشهر بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ إذا كان ذلك «ضرورياً لحماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة». وقد رحبت اسرائيل بقرار الكونغرس الأمريكي فيما رأت فيه سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني مؤشراً مضراً بمساعي احلال السلام في المنطقة لكونه يستبق المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية حول الوضع النهائي للقدس، في وقت توقع بيان صادر عن البيت الأبيض أن يسعى الرئيس الامريكي إلى استخدام الفقرة المتعلقة بمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة لتأجيل تنفيذ القرار بدلاً من استخدام الفيتو ضده (النهار، بيروت، ٢٥/١٠/١٩٩٥). وقد أدانت العواصم العربية قرار الكونغرس، فيما صدر بيانات في العواصم الأوروبية أكدت عدم التزامها بالقرار (النهار، بيروت، ٢٦/١٠/١٩٩٥).

- اتهمت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» المخابرات الاسرائيلية باغتيال فتحي الشقاقي، الأمين العام للحركة، في احدى شوارع مالطا وهو في طريقه عائداً من ليبيا إلى دمشق (القبس، الكويت، ٢٩/١٠/١٩٩٥).

- افتتح في عمان مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بمشاركة وفود تمثل ٦٣ دولة ومنظمة إقليمية ودولية. وقد افتتح الملك حسين، العاهل الأردني، أعمال المؤتمر بكلمة دعا فيها إلى التعاون الاقليمي بين دول المنطقة ليترافق ذلك مع جهود السلام. كما ألقى وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، كلمة دعا فيها إلى انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل. من جهة أخرى، دعا عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، إلى عدم الهرولة باتجاه اسرائيل، مشيراً إلى جمود المسارين السوري واللبناني، مما دفع بالعاهل الأردني إلى الاشارة إلى أن مصر كانت أول من هرول باتجاه اسرائيل منذ ١٧ عاماً. وقد شدّد اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في كلمته على تأسيس مجلس أعمال إقليمي ومجلس للسياحة الاقليمية للتعاون بين الأطراف في المنطقة واسرائيل، فيما ابرزت الإدارة الامريكية مشروع انشاء المصرف الاقليمي للتنمية في الشرق الأوسط برأسمال قدره ٥ مليارات دولار، تحفظت عليه بلدان مجلس التعاون الخليجي (النهار، بيروت، ٣٠/١٠/١٩٩٥).

- صرح وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، في ختام محادثات أجراها في دمشق مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، بأن الخلافات بين سوريا واسرائيل لا تزال قائمة وان معاودة المفاوضات بين الجانبين تتطلب المزيد من الاتصالات (السفير، بيروت، ٣١/١٠/١٩٩٥).

٣ - العلاقات العربية - الدولية

- استقبل صدام حسين، الرئيس العراقي، ممتاز سويسال، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي، وبحث معه في العلاقات بين البلدين وأهمية صيانتها على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل للسيادة (الثورة، بغداد، ٢/١٠/١٩٩٥).

- طالبت اثيوبيا السودان عبر مجلس الأمن تسليمها ثلاثة مصريين يشتبه في تورطهم في محاولة اغتيال حسني مبارك، الرئيس المصري، في حزيران/يونيو الماضي في اديس ابابا (السفير، بيروت، ١٧/١٠/١٩٩٥).

- قدمت المانيا منحة لمصر قيمتها ٣٢١ مليون دولار تخصص لتمويل مشروعات لتوليد الكهرباء بالطرق الحديثة (الأهرام، القاهرة، ١٩/١٠/١٩٩٥).

- تبادلت ايران والعراق رفات ٧٣ جندياً ايرانياً وعراقياً سقطوا خلال الحرب بين البلدين خلال (١٩٨٠ - ١٩٨٨). وكان الجانبان عثرا على رفات

أكثر من ٢٠ الف جندي اعتبروا مفقودين منذ انتهاء الحرب (الحياة، لندن، ١٩/١٠/١٩٩٥).

- ذكر بيان جزائري أن الامين زروال، الرئيس الجزائري، الغى لقاء كان مقرراً مع جاك شيراك، الرئيس الفرنسي، بسبب «تدخل فرنسا في شؤون الجزائر الداخلية» (الاهرام، القاهرة، ٢٤/١٠/١٩٩٥).

- وافقت حكومة البحرين على نشر سرب من الطائرات الأمريكية على أراضيها حتى نهاية العام الحالي انسجاماً مع اتفاق التعاون الدفاعي الذي يربط البلدين (النهار، بيروت، ٢٤/١٠/١٩٩٥).

- تم في واشنطن التوقيع على صفقة بين العربية السعودية والولايات المتحدة تتضمن بيع السعودية ٦١ طائرة ركاب امريكية بثمن قدره ٦ مليارات دولار تقدم خلال فترة تتراوح بين ٦ و٧ سنوات (القبس، الكويت، ٢٧/١٠/١٩٩٥).

- اتهمت السلطات السودانية اوغندا بالمشاركة في هجوم شنه متمردو «الجيش الشعبي لتحرير السودان» على بلدة باراجوك في الجنوب السوداني (السفير، بيروت، ٢٨/١٠/١٩٩٥).

٤ - العلاقات العربية - العربية

- بحثت اللجنة السعودية - اليمنية المشتركة في اجتماع عقد في صنعاء في انهاء الوجود العسكري للجانبين على الحدود (القدس العربي، لندن، ١/١٠/١٩٩٥).

- أجتمع محمد سعيد الصحاف، وزير الخارجية العراقي، مع عمرو موسى، نظيره المصري، على هامش اجتماعات الدورة الـ (٥٠) للجمعية العمومية للأمم المتحدة، في نيويورك، وبحث معه في مواصلة الحوار بين البلدين والأوضاع العراقية (الثورة، بغداد، ٤/١٠/١٩٩٥).

- نفى محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع المصري، وجود أي فكرة للعمل العسكري ضد السودان، مؤكداً أن القوات المصرية على الحدود مع السودان تهدف إلى منع عمليات التسلل والتهريب (الاهرام، القاهرة، ٦/١٠/١٩٩٥).

- دعا الشيخ زايد بن سلطلت آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي وتحقيق المصالحة العربية، مشيراً إلى أن الكويت أخطأت عندما رفضت التقارب مع البلدان العربية التي تعاطفت مع العراق خلال حرب الخليج (الخليج، الشارقة، ١٧/١٠/١٩٩٥).

- انتقد الملك حسين، العاهل الأردني، الاستفتاء الذي جدّد ولاية صدام حسين، الرئيس العراقي، سبع سنوات أخرى، ورأى أن الفدير الية في العراق يمكن أن تكون صيغة جديدة «لتجنب تفكك العراق». من جهة أخرى أشاد طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، بدعوة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، لرفع الحصار عن العراق، واعتبر أن الشيخ زايد اتخذ موقفاً صحيحاً (النهار، بيروت، ١٨/١٠/١٩٩٥). كذلك أشاد عزيز بالموقف السوري الداعي إلى الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، ووصف هذا الموقف «بالصحيح والعادل» (السفير، بيروت، ١٨/١٠/١٩٩٥).

- نقلت سوريا من قبرص إلى اللاذقية ٦٠٠ فلسطيني يحملون جوازات سفر سورية بعدما أعلنت استعدادها لاستقبال المبعدين الفلسطينيين من ليبيا الذين يحملون جوازات سفر سورية (السفير، بيروت، ٢٤/١٠/١٩٩٥).

- سلم الشيخ صباح الأحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة من الشيخ جابر الأحمد الصباح، امير دولة الكويت، تتعلق بدعوة الشيخ زايد للمصالحة العربية ورفع الحصار عن العراق. وصرح الشيخ صباح بأن رفع الحصار عن العراق لم يعد في يد الكويت باعتبار أن الحصار فرض بقرار دولي (السياسة، الكويت، ٢٥/١٠/١٩٩٥).

- قررت حكومة موريتانيا ابعاد السفير العراقي المعتمد لديها بعدما أشارت إلى ارتباطه بمجموعات تهدد أمن البلاد واستقرارها (النهار، بيروت، ٢٥/١٠/١٩٩٥).

- أعلن معمر القذافي، الرئيس الليبي، وقف عمليات ابعاد الفلسطينيين من ليبيا لمدة تتراوح بين ٣ و٦ أشهر. وقال: انه إذا مر هذا الموعد دون أن يعترف العالم بحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم فسيعاود ابعاد آلاف الفلسطينيين من ليبيا (تشرين، دمشق، ٢٦/١٠/١٩٩٥).

٥ - المجتمع المدني العربي

- تبنت أحزاب المعارضة الأردنية ميثاقاً لمواجهة التطبيع مع اسرائيل أطلق عليه «ميثاق حماية الوطن ومواجهة التطبيع» (النهار، بيروت، ٢/١٠/١٩٩٥).

- أعلن كبار رجال الأعمال في البحرين والمسؤولون عن غرفة تجارة وصناعة البحرين أنهم

لن يشاركوا في قمة عمان الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا باعتبار ان هذه القمة التي تشارك فيها اسرائيل لا تخدم مصالح البحرين وتنعقد قبل احلال السلام الشامل في المنطقة (أخبار الخليج، المنامة، ١٥/١٠/١٩٩٥).

- طالب محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، بإلغاء عقوبة الاعدام التي تتخذ أحياناً في اطار المحاكمات السياسية (العربي، القاهرة، ١٦/١٠/١٩٩٥).

- دعا رؤساء الأحزاب المعارضة في مصر (الناصري والتجمع والعمل والاحرار) البلدان العربية إلى عدم المشاركة في قمة عمان للشرق الأوسط الهادفة إلى ضرب المشروع القومي وفتح أبواب جديدة للتطبيع مع اسرائيل وللهيمنة الأمريكية على المنطقة (العربي، القاهرة، ٣٠/١٠/١٩٩٥).

٦ - شؤون قطرية

ابو ظبي

- قدر عدد سكان الإمارات العربية المتحدة في نهاية العام ١٩٩٤ بنحو ٢,٢٣ مليون نسمة أي بزيادة نسبتها ٤ بالمئة عن العام ١٩٩٣ (الحياة، لندن، ١/١٠/١٩٩٥).

المنامة

- اشاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، امير البحرين، بالدور الذي لعبه مجلس الشورى في البلاد مشيراً إلى امكانية زيادة صلاحياته (أخبار الخليج، المنامة، ٢/١٠/١٩٩٥).

موروني

- نصب محمد كعبي الياشرتو، رئيس وزراء جزر القمر، رئيساً موقتاً لجزر القمر، بعدما سيطرت القوات الفرنسية على الحركة الانقلابية وأطلقت سراح محمد سعيد جوهر، رئيس جزر القمر المخلوع (الاهرام، القاهرة، ٨/١٠/١٩٩٥).

الدوحة

- صرح محمد عبد العزيز الكواري، وزير الاعلام القطري، بأن الحكومة القطرية رفعت الرقابة عن الصحف القطرية (النهار، بيروت، ١٠/١٠/١٩٩٥).

تونس

- اعتقلت السلطات التونسية محمد مواعدة، زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (أكبر أحزاب المعارضة في تونس) بتهمة تلقيه سراً أموالاً من دولة أجنبية لم يذكر اسمها (السفير، بيروت، ١١/١٠/١٩٩٥).

صنعاء

- قال علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني، أن السلطات اليمنية لا تقبل أي تطرف من أي نوع كان، موضحاً أنه تم ابعاد عناصر متطرفة غير يمنية دخلت البلاد خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٠ - ١٩٩٤) (الحياة، لندن، ١٥/١٠/١٩٩٥).

القاهرة

- أحالت السلطات المصرية ٣٠ شخصاً جديداً من قيادات جماعة الاخوان المسلمين المحظورة إلى القضاء العسكري (الاهرام، القاهرة، ١٦/١٠/١٩٩٥). وقد اعتبرت جريدة الشعب أن هذه الاجراءات ضد الاخوان تهدف إلى ابعادهم عن الانتخابات النيابية الشهر المقبل (الشعب، القاهرة، ١٧/١٠/١٩٩٥).

- ادى هجوم شنته مجموعة مسلحة في منطقة ملوي المصرية إلى مقتل ٣ مجندين من الشرطة المصرية واصابة ١٣ آخرين بجروح (الاهرام، القاهرة، ٢٠/١٠/١٩٩٥).

بيروت

- حسم خيار التمديد لـ «الياس الهراوي»، الرئيس اللبناني، لمدة ثلاث سنوات أخرى، وأقر مجلس الوزراء اللبناني مشروع التعديل الدستوري اللازم للتمديد وذلك لمرة واحدة وبصورة استثنائية. وقد شكر الهراوي مجلس الوزراء ومجلس النواب على ثقتهما، مؤكداً استعداده لمواصلة مسيرة السلم الأهلي والتحرير وإعادة المهجرين (النهار، بيروت، ١٧/١٠/١٩٩٥). وقد أقر مجلس النواب بأكثرية ١١٠ أصوات ومعارضة ١١ صوتاً وغياب ٧ قانون التعديل الدستوري بتمديد ولاية الهراوي (السفير، بيروت، ٢٠/١٠/١٩٩٥).

بغداد

- أعلن رسمياً في بغداد أن صدام حسين، الرئيس العراقي، حصل على ٩٩,٩٦ بالمئة من أصوات

العراقيين في الاستفتاء على تجديد ولايته سبع سنوات الذي أجري أمس الأول للمرة الأولى في العراق (النهار، بيروت، ١٧/١٠/١٩٩٥).

- أكد صدام حسين، الرئيس العراقي، أن مجلس قيادة الثورة سيبقى أعلى سلطة في العراق (الحياة، لندن، ٣٠/١٠/١٩٩٥).

الرباط

- وافق مجلس الأمن على اجراءات مبسطة لتسهيل عملية الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية (العلم، الرباط، ٢٢/١٠/١٩٩٥).

الكويت

- أعلن عن اكتشاف نفطي جديد غرب الكويت يقدر مخزونه بنحو ٣٥٠ مليون برميل (القبس، الكويت، ٢٢/١٠/١٩٩٥).

- نفذ طلاب كلية العلوم الإدارية في الكويت اعتصاماً شاملاً احتجاجاً على القاء قنابل مسيلة للدموع أمس الأول في الكلية أدت إلى اصابة ٥٤ طالباً بالاغماء، ورفع الطلاب شعارات ضد التطرف في الكويت (القبس، الكويت، ٢٢/١٠/١٩٩٥).

دمشق

- أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة السورية قراراً يقضي باعتماد سعر الصرف ٤٢ ليرة سورية للدولار في أجور الاقامة التي تتقاضاها الفنادق الدولية وذلك في اطار خطة الحكومة لتوحيد سعر صرف الليرة (الحياة، لندن، ٢٦/١٠/١٩٩٥).

الرياض

- أعلن عن مقتل عبد الله العمري، المتهم بإلقاء قنابل على المصلين في مسجد قرية القوباء جنوب السعودية الاسبوع الماضي، حيث قتل ٦ أشخاص واصيب أكثر من مئة بجروح (الحياة، لندن، ٢٧/١٠/١٩٩٥).

عمان

- وافق البنك الدولي على تقديم قرض للأردن قيمته ٨٠ مليون دولار لدعم برنامج الحكومة للتصحيح الاقتصادي (الحياة، لندن، ٢٩/١٠/١٩٩٥).

الجزائر

- تواصل العنف في الجزائر مع اعلان السلطات الجزائرية ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل موعداً لإجراء الانتخابات الجزائرية. وقد أدى انفجار شاحنة مفخخة استهدفت مقراً للشرطة في ولاية بومرداس إلى مقتل ٨ أشخاص واصابة ٨٣ آخرين بجروح (الحياة، لندن، ٣٠/١٠/١٩٩٥).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

كتب

١ ـ مركز دراسات الوحدة العربية. **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٤**. ط ١. بيروت: المركز، ١٩٩٥. ٦٦٠ ص.

٢ ـ المعهد العربي لحقوق الانسان. **المرأة في الوطن العربي وفي العالم: ببليوغرافيا تحليلية**. تونس: المعهد، ١٩٩٥. ١١٣ + [253] ص. (منشورات ببليوغرافية، سلسلة ب. ببليوغرافيات متخصصة)

فكر قومي وسياسة

كتب

٣ ـ الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. ط ٣ منقّحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٣٩٢ ص. (نقد العقل العربي؛ ٣)

٤ ـ **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٤٢٢ ص. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

٥ ـ الحوراني، هاني [وآخرون]. **الأنظمة الانتخابية المعاصرة**. عمّان: مركز الاردن الجديد للدراسات؛ دار سندباد للنشر، ١٩٩٥. ٢٩٤ ص.

٦ ـ الخولي، لطفي. **العرب وإسرائيل: من الصراع المطلق إلى التعايش الصراعي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥. ١٣٥ ص.

٧ ـ الدباس، حامد. **الحركات الاسلامية السياسية في الأردن: عرض موجز**. عمّان: مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥. ٦٤ ص. (سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية؛ ٢٢)

٨ ـ العشي، حسين. **خفايا حصار السويس: مئة يوم مجهولة في حرب ١٩٧٣**. القاهرة: دار الحرية، ١٩٩٥.

٩ ـ عمر، مجدي. **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**. ط ١. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥. ١٠٢ ص. (دراسات؛ ١٣)

١٠ ـ **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**. ج ١: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ بناء الثورة في مصر. تحرير أحمد يوسف أحمد. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٣٨٥ ص.

١١ ـ مصطفى، هالة. **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٥.

انظر ايضاً: ٦٦

دوريات

١٢ ـ أبو طالب، حسن. «قياس التعاون في علاقات مصر العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٢٤ ـ ٤٧.

١٣ ـ أبو الوفا، أحمد. «الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٧٨ ـ ٨٥.

١٤ ـ «اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة: البيان الختامي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٧ ـ ١٣١.

١٥ ـ «اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر القومي ـ الاسلامي: البيان الختامي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٣٢ ـ ١٣٦.

١٦ ـ الأصفهاني، نبية. «الجزائر بين المواجهة والمراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٦٨ ـ ١٧١.

١٧ ـ أمين، سمير. «موقع الوطن العربي في النظام العالمي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٣ ـ ٢٤.

١٨ ـ بن جدو، غسان. «ندوة «العلاقات العربية ـ الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التقرير الثاني.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٤٩ ـ ١٦٢.

١٩ ـ بيرة، جورج. «تاريخ سوريا الحديث بين طائفية الواقع وعلمانية الخطاب.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**: السنة ٤، العدد ٤٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٤٠ ـ ٤٢.

٢٠ ـ جوني، علي. «بعد هدوء «العاصفة العراقية»: لا خطة أميركية للتغيير.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٧ ـ ١٥.

٢١ ـ الخضور، جمال الدين. «مشروع قراءة للواقع العربي: مشروع رؤية للمستقبل.» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٨٩ ـ ١٠٠.

٢٢ ـ خليل، فؤاد. «المشروع الناصري: مفاهيم في صورة نقدية.» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٦٣ ـ ٧٩.

٢٣ ـ زهران، جمال علي. «الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٤٨ ـ ٥٩.

٢٤ ـ سالم، علاء. «اسرائيل والقرن الافريقي: المنطلقات الاستراتيجية وأنماط التحرك.» **التعاون**: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٤٤ ـ ١٨٨.

٢٥ ـ سعيد، عبد المنعم. «الاقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٦٠ ـ ٦٥.

٢٦ ـ السوقي، مراد ابراهيم. «البعد العسكري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٣٧ ـ ١٤٢.

٢٧ ـ السيد، رضوان. «حركات الاسلام السياسي والصراع على السلطة في الوطن العربي.» **الندوة**: السنة ٦، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٣ ـ ١٠.

٢٨ ـ سيد أحمد، محمد. «هل الأمم المتحدة فقط لملء الفراغ.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٩٠ ـ ٩٨.

٢٩ ـ السيد حسين، عدنان. «محددات صيغة مدريد: العبور إلى التطبيع.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٣١ ـ ٤٥.

٣٠ ـ السيد عبد الوهاب، أيمن. «المحادثات السورية الاسرائيلية وإشكالية بناء الثقة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

٣١ ـ شلق، الفضل. «عودة إلى مفهوم الأمة غير القومية.» **الاجتهاد**: السنة ٧، العدد ٢٩، خريف ١٩٩٥. ص ٥ ـ ١٣.

٣٢ ـ شوكات، خالد. «الحركة الاسلامية بين سلفية الشكل وسلفية المضمون.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٢٥ ـ ٣٣.

٣٣ ـ الصلح، منح. «اسرائيل تشن حرب الحضارة.»

العربي: السنة ٣٨، العدد ٤٤٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٣١ ـ ٣٣.

٣٤ ـ الطرزي، نصري خضر. «في ضرورة تكوين الفرد المثقف: نحو بناء حركة وطنية عربية جديدة.» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٠١ ـ ١١٣.

٣٥ ـ «طروحات وتساؤلات حول: بديل للأزمة في العالم العربي، عرض مكثف لمناقشات «المائدة المستديرة» التي نظمها مركز الاردن الجديد للدراسات ٢٣/٣/٩٥.» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١١٤ ـ ١٢٤.

٣٦ ـ العيسى، شملان يوسف. «مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٦٣ ـ ١٦٧.

٣٧ ـ غالي، بطرس بطرس. «الأمم المتحدة والمنازعات الدولية الجديدة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٢.

٣٨ ـ غصيب، هشام. «العقل والثورة: جدل التحديث.» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٤ ـ ١٥.

٣٩ ـ الفانك، فهد. «استطلاع للرأي لقياس الديمقراطية في الأردن.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

٤٠ ـ قاسم، رياض. «ندوة «العلاقات العربية ـ الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، الدوحة ـ قطر، ١١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥: التقرير الأول.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٣٧ ـ ١٤٨.

٤١ ـ القرعي، أحمد يوسف. «مصر والعضوية الدائمة بمجلس الأمن.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٠٩ ـ ١١٢.

٤٢ ـ «قضايا ومفاهيم جديدة: الشمال والجنوب (حلقة نقاش): حول إشكالية الازدواجية «شمال/جنوب».» أعدّ ورقة العمل محمد سيد أحمد؛ شارك في الحلقة السيد ياسين [وآخرون]؛ أدار الحوار علي الدين هلال. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٦٦ ـ ١١٩.

٤٣ ـ كيالي، ماجد. «مطالعة في الفكر السياسي العربي [في مقاومة اتفاق أوسلو ونهج التسوية نموذجاً].» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٢٥ ـ ١٣٤.

٤٤ ـ لطفي، منال. «الانتخابات الرئاسية في لبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

٤٥ ـ محروس، صادق. «المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٨ ـ ٢٣.

٤٦ ـ محمود، أحمد ابراهيم. «الأمم المتحدة وحفظ السلام في افريقيا: تجربة التدخل في الصومال ورواندا.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٢٠ ـ ١٣١.

٤٧ ـ المديني، توفيق. «فشل «اشتراكية» الدولة: الجزائر نموذجاً.» **الطريق**: السنة ٥٤، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٨٠ ـ ٨٨.

٤٨ ـ مرتضى، إحسان. «الجولان: أمنياً وسياسياً في الحسابات الاسرائيلية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٩٨ ـ ١٠٢.

٤٩ ـ النفيسي، عبد الله فهد. «تقويم الفكر الحركي للتيارات الاسلامية: دراسة موجزة.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٢٣، العدد ٢، صيف ١٩٩٥. ص ٧ ـ ٤٠.

٥٠ ـ نوار، ابراهيم. «القيود الاقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٥٧ ـ ١٦٢.

انظر ايضاً: ٧٩، ٨٠

مراجعة كتب

٥١ ـ الابراهيم، حسن علي. «الكويت، الغزو وتجديد الذات الوطنية: ذكريات وتأملات.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**: السنة ٤، العدد ٤٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٢٣ ـ ٢٥. (سعيد عبد المسيح)

٥٢ ـ السيد رجب، عمر الفاروق. «قوة الدولة: دراسة جيوستراتيجية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص

١٢٤ ـ ١٢٦. (صالح القاسم)

٥٣ ـ الصاوي، عبد العزيز حسين. «العلاقة الناصرية ـ البعثية: دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورية العربية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١١١ ـ ١١٤. (كريم زيدان)

٥٤ ـ عبد الرحمن، أسامة. «عرب الخليج في عصر الردة.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٠٧ ـ ١١٠. (مصطفى الولي)

٥٥ ـ Barnett, Michael N. «Confronting the Costs of War: Military Power, State and Society in Egypt and Israel.»

المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٠ ـ ١٢٣. (فواز جرجس)

٥٦ ـ Feldman, Shai and Ariel Levite (eds.). «Arms Control and the Middle East Security Environment.»

السياسة الدولية: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠. (عبد الرحمن عبد العال)

٥٧ ـ Workman, W. Thom. «The Social Origins of the Iran-Iraq War.»

المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٢٠ ـ ١٢٣. (فواز جرجس)

اقتصاد

كتب

٥٨ ـ كرزم، جورج. **موقع قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التغيير**. ط ١. القدس: مركز العمل التنموي/معا، ١٩٩٥. ٢٢٨ ص. (سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ٥)

انظر أيضاً: ٦٦، ٧٣

دوريات

٥٩ ـ اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (معدّ). «البنى التحتية والخدمات الصناعية بدول مجلس التعاون.. الطموحات والتحديات.» **التعاون**: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٣ ـ ٩٦.

٦٠ ـ العلبي، عبد المؤمن محمد. «إشكالية الحوار بين دول الشمال والجنوب.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٢٣، العدد ٢، صيف ١٩٩٥. ص ١٨٥ ـ ١٩٣.

٦١ ـ القويز، عبد الله ابراهيم. «التوجهات العالمية للصناعة وانعكاساتها على التصنيع بدول مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٩٩ ـ ١١٤.

٦٢ ـ كوكالي، نبيل. «الرؤية المستقبلية للعلاقة الاقتصادية السياحية بين الأردن وفلسطين.» **الندوة**: السنة ٦، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٩٥. ص ٦٢ ـ ٧٠.

٦٣ ـ المهدي، عادل محمد. «المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعي في الدول النامية مع إشارة للتجربة السعودية.» **التعاون**: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١٨٩ ـ ٢٣٢.

٦٤ ـ نعوش، صباح. «المقاطعة الاقتصادية ضد ليبيا.» **شؤون الأوسط**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ١٧ ـ ٣٠.

اجتماع

كتب

٦٥ ـ جبور، جورج. **حقوق الانسان العربي في عالم اليوم**. دمشق: دار المعرفة، ١٩٩٥. ٦٢ ص.

٦٦ ـ لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي. **جيران في عالم واحد: نص تقرير لجنة «إدارة شؤون المجتمع العالمي»**. ترجمة مجموعة من المترجمين؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. ٤٤٦ ص. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٠١)

انظر أيضاً: ٢

دوريات

٦٧ ـ البان، شهيدة. «المنظمات الأهلية في مصر وإمكانيات التطوير.» **القاهرة**: العدد ١٥٤، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٢٠٤ ـ ٢٢٠.

٦٨ ـ بلقزيز، عبد الإله. «مخيم الشباب القومي العربي السادس، دمشق ـ سوريا، ٣٠ تموز/يوليو ـ ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٥.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ١٦٣ ـ ١٧٠.

٦٩ ـ التير، مصطفى عمر. «المجتمع المدني والاتحاد المغاربي.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**

في الوطن العربي: السنة ٤، العدد ٤٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٢٠ ـ ٢٢.

٧٠ ـ الفيصل، عبد الله عبد الرحمن. «المسافة الاجتماعية بين بعض الطلاب السعوديين والجنسيات العربية.» مجلة العلوم الاجتماعية: السنة ٢٣، العدد ٢، صيف ١٩٩٥. ص ١١٣ ـ ١٤٩.

مراجعة كتب

٧١ ـ Norton, Augustus Richard (ed.). «Civil Society in the Middle East.»
السياسة الدولية: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٥. ص ٢٣٠ ـ ٢٣١. (خالد فياض)
انظر ايضاً: ٥٥، ٥٧

بيئة

دوريات

٧٢ ـ مهرجي، عبد الله مصطفى. «دراسات تقويم التأثيرات البيئية للمشاريع العامة.» التعاون: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ٢٣٤ ـ ٢٤٥.

إدارة عامة

كتب

٧٣ ـ الأيوبي، نزيه. الإصلاح الإداري والتطوير المؤسسي في العالم العربي في ظلّ التحديات الاقتصادية الجديدة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٥.

تربية وتعليم

كتب

٧٤ ـ مجموعة من المؤلفين. النظام التربوي في الكويت. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٥.

دوريات

٧٥ ـ أبو جودة اليسوعي، صلاح. «واقع التربية في البلدان العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين.» المشرق: السنة ٩٩، الجزء ٢، تموز/يوليو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ص ٣٠٩ ـ ٣١٩.

ثقافة

مراجعة كتب

٧٦ ـ طرابيشي، جورج. «مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة.» مجلة العلوم الاجتماعية: السنة ٢٣، العدد ٢، صيف ١٩٩٥. ص ١٩٥ ـ ٢٠٤. (إمام عبد الفتاح إمام)

إعلام واتصال

كتب

٧٧ ـ النمري، جميل. الصحافة والديمقراطية في الأردن. عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥. ٣٩ ص. (سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية؛ ٢٢)

دوريات

٧٨ ـ المرسي، محمد محمود. «الخريطة الاتصالية لدول الوطن العربي.» التعاون: السنة ١٠، العدد ٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ص ١١٥ ـ ١٤٣.

تاريخ وجغرافيا

دوريات

٧٩ ـ الدوري، عبد العزيز. «العلاقات العربية ـ الايرانية: (١) العلاقة التاريخية (ملف): الورقة العربية.» المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٣٤ ـ ٤٦.

٨٠ ـ لواساني، أحمد. «العلاقات العربية ـ الايرانية: (١) العلاقة التاريخية (ملف): الورقة الايرانية.» المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ص ٤٧ ـ ٦٥.

مراجعة كتب

٨١ ـ «الصراع الاسلامي ـ الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى.» تحرير هادية دجاني ـ شكيل وبرهان الدجاني. الاجتهاد: السنة ٧، العدد ٢٩، خريف ١٩٩٥. ص ٢١٣ ـ ٢٢٥. (محيي الدين صبحي)

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General & Bibliography

Books

1- Institut Arabe des Droits de l'Homme. *La Femme dans les pays arabes et dans le monde: Bibliographie analytique*. Tunis: L'Institut, 1995. 253, 113 p. (Publications Bibliographiques, série B. Bibliographies Spécialisées)

2- Summers, Harry G. (Jr.). *Persian Gulf War Almanac*. New york: Facts on File, 1995. xii, 301 p.

Book Reviews

3- Gilbert, Martin. «Atlas of the Arab-Israeli Conflict.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 104-105. (Ilan Pappé)

National Thought & Politics

Books

4- *L'Algérie dans la guerre*. Sous la direction de Rémy Leveau. Paris: Editions Complexe, 1995. 160 p. (Collection Espace International)

5- Ederington, L. Benjamin and Michael J. Mazarr (eds.). *Turning Point: The Gulf War and U.S. Military Strategy*. Boulder, CO: Westview Press, 1995. xiv, 290 p.

6- Mojtahed-Zadeh, Pirouz. *The Islands of Tunb and Abu Musa: An Iranian Argument in Search of Peace and Co-operation in the Persian Gulf*. London: School of Oriental and African Studies, Centre of Near and Middle Eastern Studies, 1995. vii, 104 p. (Occasional Paper; 15)
See also: 2, 38

Periodicals

7- Bozzo, Anna. «La Situation en Algérie: Un blocage politique lourd de dangers.» *Confluences Méditerranée*: no. 15, été 1995. pp. 133-141.

8- Brand, Laurie A. «Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 46-61.

9- El-Gindy, Khaled. «AIPAC 1995: Politics and Priorities.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 83-89.

10- Roy, Sara. «Alienation or Accommodation?» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 73-82.

11- Sayigh, Yezid. «Redefining the Basics: Sovereignty and Security of the Palestinian State.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 5-19.

12- Shlaim, Avi.«Israeli Politics and Middle East Peacemaking.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 20-31.
See also: 41, 42

Book Reviews

13- Abu-Amr, Ziad. «Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 52-55. (Glenn E. Perry)

14- Aronson, Shlomo and Oded Brosh. «The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 34-40. (Mohammed M. Aman)

15- Ashrawi, Hanan. «This Side of Peace: A Personal Account.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 107-109. (Sherna Berger Gluck)

16- Ayubi, Shaheen. «Nasser and Sadat: Decision Making and Foreign Policy, 1970-1972.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 512-513. (R. Hrair Dekmejian)

17- Baram, Amatzia. «Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq, 1968-89.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 514-516. (Robert Olson)

18- ——— and Barry Rubin (eds.). «Iraq's Road to War.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 34-40. (Mohammed M. Aman)

19- Barnett, Michael N. «Confronting the Costs of War: Military Power, State, and Society in Egypt and Israel.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 525-526. (Ruth Margolies Beitler)

20- Beattie, Kirk J. «Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics, and Civil Society.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 511-512. (Robert L. Tignor)

21- Choueiri, Yousef M. (ed.). «State and Society in Syria and Lebanon, 1919-1991.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 72-76. (Gil Gunderson)

22- Dajani, Souad R. «Eyes without Country: Searching for a Palestinian Strategy of Liberation.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 518-520. (Fouad Moughrabi)

23- Elazar, Daniel J. and Shmuel Sandler (eds.). «Israel at the Polls, 1992.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 24-29. (Sanford R. Silverburg)

24- Galnoor, Itzhak. «The Partition of Palestine: Decision Crossroads in the Zionist Movement.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 24-29. (Sanford R. Silverburg)

25- Gottfried, Ted. «Libya: Desert Land in Conflict.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 68-71. (Akhtar H. Siddiqi)

26- Jawad, Haifaa A. «The New World Order: The Reconstruction of the Middle East.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 61-64. (Abdullah Juma Al-Haj)

27- Karsh, Efraim and Gregory Mahler (eds.). «Israel at the Crossroads: The Challenge of Peace.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 24-29. (Sanford R. Silverburg)

28- Kaufman, Edy, Shukri B. Abed and Robert L. Rothstein (eds.). «Democracy, Peace and the Israeli-Palestinian Conflict.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 109-111. (Mouin Rabbani)

29- Kienle, Eberhard (ed.). «Contemporary Syria.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 72-76. (Gil Gunderson)

30- Lustick, Ian S. «Unsettled States, Disputed Lands; Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 111-112. (Louis J. Cantori)

31- Victor, Barbara. «A Voice of Reason: Hanan Ashrawi and Peace in the Middle East.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 107-109. (Sherna Berger Gluck)

32- Workman, W. Thom. «The Social Origins of the Iran-Iraq War.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 34-40. (Mohammed M. Aman)

See also: 3, 58, 59

Economics

Books

33- Starr, Joyce Shira. *Covenant over Middle Eastern Waters: Key to World Survival*. New York: Holt and Co., 1995.

See also: 38

Periodicals

34- Lecat, Bernard. «Jordanie: La Paix pour le développement.» *Confluences Méditerranée*: no. 15, été 1995. pp. 125-129.

35- El-Samadisy, El-Sayed M. «An Extended Model of Import Demand for GCC Countries Applied to Kuwaiti Data.» *Journal of the Social Sciences*: vol. 23, no. 2, Summer 1995. pp. 263-292.

See also: 10

Book Reviews

36- Faris, Mohamed and Mahmood Hasan Khan (eds.). «Sustainable Agriculture in Egypt.» *DOMES* (Digest of Middle

East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 65-67. (Peter L. Doan)

Sociology

Books

37- *Arms to Fight, Arms to Protect: Women Speak Out about Conflict*. London: Panos Publications, 1995. 278 p.

38- Commission on Global Governance. *Our Global Neighbourhood: The Report of the Commission on Global Governance*. New York: Oxford University Press, 1995. xx, 410 p.

39- Gocek, Fatma Mugue and Shiva Balaghi (eds.). *Constructing Gender in the Middle East: Tradition, Identity, and Power*. New York: Columbia University Press, 1995.

40- Mundy, Martha *Domestic Government: Kinship, Community and Polity in North Yemen*. London: I. B. Tauris, 1995.
See also: 1

Periodicals

41- Massad, Joseph. «Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 467-483.

42- Molyneux, Maxine. «Women's Rights and Political Contingency: The Case of Yemen, 1990-1994.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 418-431.

43- «Palestinian Women in the Camps of Jordan: Interviews.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 62-72.

44- Tétreault, Mary Ann and Haya Al-Mughni. «Modernization and its Discontents: State and Gender in Kuwait.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 403-417.

45- Yaghi, E. «The Social Position of Women in Arab Societies.» *Al-Nadwah*: vol. 6, no. 3, July 1995. pp. 36-39.

Book Reviews

46- Augustin, Ebba (ed.). «Palestinian Women: Identity and Experience.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 77-80. (Janice J. Terry)

47- Mayer, Tamar (ed.). «Women and the Israeli Occupation: The Politics of Change.» *DOMES* (Digest of Middle East Studies): vol. 4, no. 3, Summer 1995. pp. 77-80. (Janice J. Terry)

48- Moghadam, Valentine M. «Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 529-530. (Nesta Ramazani)

49- Al-Mughni, Haya. «Women in Kuwait: The Politics of Gender.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 532-533. (Jill Crystal)
See also: 32

Law

Periodicals

50- Mayer, Ann Elizabeth. «Reform of Personal Status Laws in North Africa: A Problem of Islamic of Mediterranean Laws?» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 432-446.

Information & Communication

Books

51- Derradji, Ahmed. *Le Droit de la presse et la liberté d'information et d'opinion dans les pays arabes*. Paris: Publisud, 1995.

History & Geography

Books

52- Daghfous, Radhi. *Le Yaman islamique des origines jusqu'à l'avènement des dynasties autonomes*. Tunis: Université de Tunis 1, 1995. 2 vols. (Série 4: Histoire; vol. 26)

53- Krooth, Richard and Minoo Moallem. *The Middle East: A Geopolitical Study of the Region in the New Global Era*. Jefferson, NC: McFarland, 1995.

54- Lewis, Bernard. *The Middle East: 2000 Years of History from the Rise of Chris-*

tianity to the Present Day. London: Weidenfeld and Nicolson, 1995. xiv, 433 p. (History of Civilisation)

Periodicals

55- Gillespie, James L. «King Hussein and the Hashemites: History vs. Historionics.» *Al-Nadwah*: vol. 6, no. 3, July 1995. pp. 3-21.

Book Reviews

56- Gil, Moshe. «A History of Palestine, 634-1099.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 3, Summer 1995. pp. 520-521. (Mahmood Ibrahim)

57- Morris, Benny. «1948 and after: Israel and the Palestinians.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 90-95. (Nur Masalha)

58- ———. «Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 96-103. (Neil Caplan)

59- Pappé, Ilan. «The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 24, no. 4, Summer 1995. pp. 96-103. (Neil Caplan)
See also: 21

صدر حديثاً

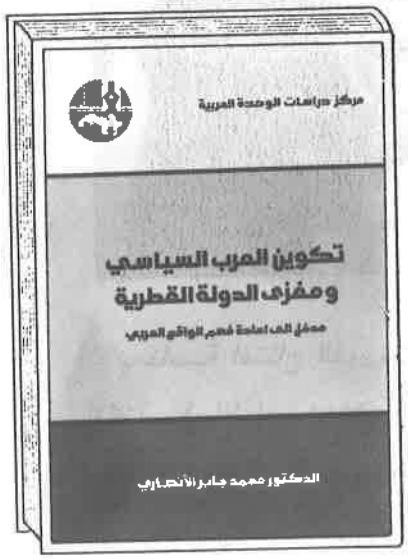

تكوين العرب السياسي
ومغزى الدولة القطرية

الطبعة الثانية

د. محمد جابر الأنصاري

يهدف هذا الكتاب إلى لفت الانتباه إلى أن الأزمات السياسية المتلاحقة التي يعانيها العرب ليست وليدة الحاضر الراهن وحده. وإنما هي أعراض لتراكم واقع موضوعي طويل الأمد تداخلت فيه عوامل المكان والزمان والتكوين الجمعي.

٢٠٣ صفحات
الثمن: ٨ دولارات

الشارقة تكرم مركز دراسات الوحدة العربية

بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة عشرة لمعرض الشارقة للكتاب في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كرم سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، مركز دراسات الوحدة العربية ممثلاً بشخص مديره العام الدكتور خير الدين حسيب، وذلك تقديراً للجهود التي يبذلها المركز في نشر الوعي القومي العربي واهتمامه في رفع مستوى صناعة الكتاب العربي.

أسعار الاعلان في مجلة «المستقبل العربي»

(دولار أمريكي)

عدد الصفحات	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٨ وما فوق
أربعة الوان			
غلاف داخلي امامي	٢٢٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠
غلاف داخلي خلفي	١٩٠٠	١٧٠٠	١٥٠٠
غلاف خلفي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
صفحة داخلية كاملة	١٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠
نصف صفحة داخلية	٦٠٠	٤٥٠	٣٠٠
صفحة داخلية مزدوجة	٣٤٠٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠
لونان			
صفحة داخلية كاملة	١٤٥٠	١٢٥٠	٩٥٠
نصف صفحة داخلية	٥٧٥	٤٢٥	٢٢٥
أسود وأبيض			
صفحة داخلية كاملة	١٠٠٠	٩٠٠	٣٠٠
نصف صفحة داخلية	٥٠٠	٤٥٠	١٥٠
صفحة داخلية مزدوجة	٢٠٠٠	١٨٠٠	٦٠٠

في حال طلب مكان خاص يضاف ١٥ بالمئة

القياس : ١٧ × ٢٤ سم

التسديد : مقدماً

حجز الاعلان : قبل ستة اسابيع

استلام المواد : قبل أربعة اسابيع

لمزيد من التفاصيل والاستفسار يرجى الاتصال بـ:

قسم التوزيع والاعلان

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

بيروت ـ لبنان

هاتف: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤

فاكس: ٨٦٥٥٤٨

مطبعة

سيكو

٥٠ سنة في خدمة الطباعة

سيكو ش.م.ل

شارع جون كندي - بناية عجوز وأبو هدير

هاتف : ٣٦٣٣١٥ - ٣٦٣٣١٦ - ٣٧٠٤٣٦

صدر حديثاً

المثقفون في الحضارة العربية
محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد

د. محمد عابد الجابري

يتناول هذا الكتاب مفهوم المثقف ونشأته في القرون الوسطى الأوروبية، وظهور المثقفين في الإسلام، ويبحث في محن العلماء المسلمين ويختار منها أولاً محنة ابن حنبل الخاصة بمسألة خلق القرآن، وثانياً نكبة ابن رشد في الأندلس، ويقدم تفسيراً جديداً لهما.

١٥٦ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب

د. محمد عابد الجابري

(١٩٧ ص - ٤ $)

المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر: الجزء الأول

د. احمد يوسف احمد (محرر)

(٣٨٥ ص - ١٠ $)

الأعمال الكاملة للكواكبي

إعداد: محمد جمال طحّان

(٥٧٩ ص - ٢٠ $)

قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر

ندوة فكرية

(٢١٩ ص - ٧ $)

مسيرة نحو غاية جليلة: اليونسكو ١٩٤٦ - ١٩٩٣

ميشيل كونيل لاكوست

(٤٠٤ ص - ١٠ $)

الثقافة العربية والتحدي

ندوة فكرية

(٢١٣ ص - ٨ $)

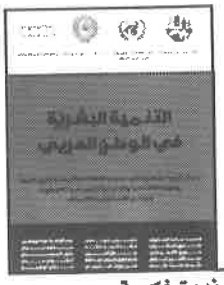

التنمية البشرية في الوطن العربي

ندوة فكرية

(٥٠٤ ص - ١٨ $)

الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية

د. ابراهيم العيسوي

(١٥٩ ص - ٦ $)

تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري

د. عبد العزيز الدوري

(٣٢٥ ص - ١١ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية سادات تاور - شارع لييون - ص. ب : ٦٠٠١-١١٣
هاتف : ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤ - برقياً : مرعربي
هاتف دولي وفاكس : ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) - بيروت - لبنان

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 202 December 1995

ISSN 1024 - 9834

Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies

Address : "Al Mustaqbal Al Arabi"

"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O.Box : 113-6001

Beirut - Lebanon

Tel : 869164 - 801582 - Cable : MARARABI - Beirut

Fax : (9611) 865548

Annual Subscription

- Individuals :	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Official Institutions :	
- Arab Countries	$ 100
- Elsewhere	$ 120
Lifetime Subscription	
- Individuals & Institutions	$ 500

سعر العدد :

• لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. • سوريا ٦٠ ل.س. • الأردن ٢ دينار • العراق دينار واحد • الكويت ١,٥ دينار • الامارات العربية ١٥ درهماً • البحرين ١,٥ دينار • قطر ١٥ ريالاً • السعودية ١٥ ريالاً • الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالاً • مصر ٤ جنيهات • السودان ١٥٠ جنيهاً • الصومال ٢٠ شلناً • ليبيا ٢ دينار • الجزائر ٢٠.٤٠ ديناراً • تونس ١,٥ دينار • المغرب ١٥ درهماً • موريتانيا ٢٥٠ أوقية • قبرص ٣ جنيهات • اليونان ٣٠٠ دراخما • فرنسا ٤٠ فرنكاً • المانيا ١٠ ماركات • ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة • بريطانيا ٤ جنيهات • سويسرا ١٤ فرنكاً • هولندا ١٠ فلورن • أميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.